أثيرالدين الأبهري

كشف الحقائق
في
تحرير الدقائق

تحقيق

الدكتور حسين صاري أوغلي

استانبول - ١٩٩٨

فهرس موضوعات الكتاب

المقالة الثانية

المقالة الثالثة

المقالة الرابعة

المقالة الخامسة

العلم الثانى
ما قبل الطبيعة

المقالة الأولى

المقالة الثانية

المقالة الثالثة

العلم الثالث

الطبيعى

المقالة الأولى

المقالة الثانية

المقالة الثالثة

المقالة الرابعة

أنموذج من صفحات مخطوطات
كشف الدقائق في تحرير الدقائق

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله

الحمد لله مخترع قوانين الحق ومصطنع افانين الخلق فياض الحلل الفاهرة ومشرق الانجم الزاهرة واستحيبره للعالمين ورافع حجب السالكين والصلوة على ذوات الانفس القدسية المكرمة بالربابية الانسية خصوصا على محمد خير البرية الطاهر عن الكدورات البشرية وعلى آله اجمعين واصحابه الطاهرين اما بعد فاني لما تاملت في الكتب الحكمية الموجودة في ايدي الناس وامعنت النظر في معانيها وايقنت اصولها ومبانيها وجدت اكثر ما ذكر في علم الطبيعة وما قبله من الحجج واهية وعن شوايب الشبه والمطاعن غير صافية وقد عرض لمصنفيها في كثير من قوانين المنطق سهو وغلط حتى جعلوا بعض العقيم من القرائن منتجا وبعض ما لا يلزم عن القضايا لازما فاردت ان اعمل كتابا يحتوي على ملخص كلام الاقدمين من الحكماء المعتبرين وابين فيه ما عرض لهم من الزلل وامير الحق عن الباطل والخطا عن الصواب واضيف اليه ما اخرجته من القوة الى الفعل من الدقايق المنطقية والنكت الحكمية فعملت هذا الكتاب على موجب هذا الغرض والحقت به من العلم الرياضي القدر الذي هو زبدة المطالب باوضح بيان وترتيب لئلا يحتاج الطالب المحصل الى غيره من الكتب ولما فرغت من تحريره سميته كشف الحقايق في تحرير الدقايق وجعلته تذكرة مني لمحصلي الزمان ولمن ياتي بعدنا ممن تخصه

كشف الحقائق فى تحرير الدقائق ، آياسوفيا، ٢٤٥٣ (١ ب آ)

انه اذا تطرق الآفة الى واحد من هذه المواضع اختل فعل القوة
التي نسبناها الى ذلك الموضع وهذا يدل على ان محلها هو ذلك الموضع
والا لما اختل فعلها باختلاله واما القوة المحركة فهي اما باعثة
او فاعلة اما الباعثة فتسمى القوة الشوقية فان كانت حاملة
على طلب النافع والضروري تسمى شهوانية وان كانت حاملة
على الغلبة تسمى غضبية واما الفاعلة فهي التي تصدر منها
تحريك الاعضاء تابعة للقوة الشهوانية ومجموع القوى الحيوانية
تسمى النفس الحيوانية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة
ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة واما نفوس الحيوانات
التي هي غير الانسان فلم يظهر انها مجردة او جسمانية لعدم
الاطلاع على البرهان فيه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

تم العلم الطبيعي من كتاب كشف الحقائق
بعون الله وحسن توفيقه في الحادي والعشرين
من شهر ربيع الآخر سنة ثلث وستين وستمائة
بمدينة [illegible] على يد العبد الضعيف المذنب
الراجي المحتاج الى رحمة ربه اللطيف
شرف الكاتب المنجم [illegible] غفر الله له ولوالديه
ولجميع المسلمين حامدا لله ومصليا على نبيه
آمين يا رب العالمين

بلغت مقابلة [illegible] [illegible] وفقه الله

كشف الحقائق فى تحرير الدقائق ، آياسوفيا، ٢٤٥٣ (١٦٨ ء آ)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما

الحمد لله مخترع قوانين الحق ومصطنع اساطين الخلق فياض العلل القاهرة ومشرق الانجم الزاهرة وواهب حياة العالمين ورافع حجب السالكين و الصلاة على ذوات الانفس القدسية المكرمة بالرياسة الانسية خصوصا على محمد خير البرية الطاهر عن الكدورات البشرية وعلى آله واصحابه الطاهرين اما بعد فاني لما تاملت في الكتب الحكمية الموجودة في ايدي الناس وامعنت النظر في معانيها واتقنت اصولها ومبانيها وجدت اكثر ما ذكر في علم الطبيعة وما قبله من الحجج واهية وعن شوائب الشبه والمغالطة غير صافية وقد عرض لمصنفيها في كثير من القوانين المنطقية سهو وغلط حتى جعلوا بعض العقيم منتجا وبعض ما لا يلزم من القضايا لازما فاردت ان اعمل كتابا يحتوي على ملخص كلام الاقدمين من الحكماء المعتبرين وابين فيه ما عرض لهم من الزلل واميز فيه الحق عن الباطل والخطأ عن الصواب واضيف اليه ما استخرجته من القوة الى الفعل من الدقائق المنطقية والنكت الحكمية فعملت هذا الكتاب على موجب هذا الغرض والحقت من العلم الرياضي القدر الذي هو زبدة التعاليم باوجز بيان وترتيب لئلا يحتاج الطالب المحصل الى غيره من الكتب ولما فرغت من تحريره سميته كشف الحقائق في تحرير الدقائق وجعلته تذكرة في محصل الزمن ولكل من ياتي بعدنا ممن يخصه واهب العقل بنفس زكية طالبة للحق من حيث هو حق واستعنت بالله وحده فانه خير معين وموفق

العلم الاول المنطق وفيه مقالات ومقدمة اما المقدمة فتحتوي على ابحاث ــــــ بحث مقدمة :.

اعلم ان التصور عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل والتصديق هو الحكم

العرض الذي يلزم من ابتسام محله انقسامه منه العرض السلوي في الجسم

الاطلاع على البرهان

تم العلم الطبيعي من كتاب كشف الحقايق وبتمامه تم جميع الكتاب والحمد لله رب العالمين

ووافق الفراغ منها يوم الاثنين اول يوم من شهر ربيع الاخر سنة اربع وسبعين وستماية بالقاهرة

حرسها الله تعالى من نسخة نسخها خطه لنفسه الامام العلامة شمس الدين محمد بن محمود بن

الاصفهاني اطال الله ايامه وكان نسخه اياها من نسخة منسوخة من الاصل وكان فراغه رحمه

الله عنه من نسخها عشية يوم الجمعة ثاني عشر شهر رمضان المعظم سنة ست واربعين وستماية

وهو مقيم ببغداد بمدرسة الشرفية منها وقال رضي الله عنه قرات هذا الكتاب على

مصنفه وصحبته مدة وسافرت في صحبته من الروم الى الموصل واقام المصنف بالموصل

مدة وهو في خدمته ملازم للتحصيل ثم سافر المصنف الى العجم وانا انتقلت انا الى بغداد

واجتمعت بالشيخ الامام العلامة تاج الدين محمود بن ابي بكر الارموي ثم انتقلت ايضا الى حلب

ومنها الى قلعة جعبر قاضيا ومنها الى ديار مصر وتوليت الحكم بقوص ثم نقلني سلطان

الوقت الى الكرك حاكما وجدت هذه الحكاية مكتوبة بخط الامام شمس الدين المذكور آخر

نسخته كتبها بالكرك بتاريخ جمادى الاول سنة احدى وسبعين وستماية قال الناسخ لهذا

الكتاب اجتمعت بالشيخ الامام العلامة شمس الدين المذكور في اول شهر صفر من عام اربع وسبعين

وستماية بمصر ولازمت مجلسه للتحصيل وقال لي توفي مصنف هذا الكتاب بشستر كان

مرضه بسبب ... اعقبه اسهالا ولم يذكر لي تاريخ موته

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مخترع قوانين الحق ومصطنع افانين الحق فياض العلل القاهرة ومشرق
الانجم الزاهرة واهب حيوة العالمين ودافع حجب السالكين والصلوة على ذوات الانفس
القدسية المكرمة بالرياسة الانسية خصوصا على محمد خير البرية الطاهر عن
الكدورات البشرية وعلى آله اجمعين وعترته الطاهرين اما بعد فاني لما تاملت الكتب
الحكمية الموجودة في ايدي الناس وامعنت النظر في معانيها واتقنت اصولها ومبانيها
وجدت اكثر ما ذكر في علم الطبيعية وما قبله من الحجج واجوبة عن شوائب الشبه والمطاعن
غير شافية وقد عرض لمصنفيها في كثير من قوانين المنطق سهو وغلط حتى جعلوا بعض
العقيم من القرائن منتجا وبعض ما لا يلزم عن القضايا لازما فاردت ان اعمل كتابا يحتوي
على ملخص كلام الاقدمين من الحكما المعتبرين وابين فيه ما عرض لهم من الزلل واميز الحق
عن الباطل والخطا عن الصواب واضيف اليه ما اخرجته من القوة الى الفعل من الدقائق
المنطقية والنكت الحكمية فعملت هذا الكتاب على موجب هذا الغرض وسميته كشف
الحقائق في تحرير الدقائق وجعلته تذكرة مني لمحصلي الزمان وكل من [illegible]
عن غصصه واهب العقل بنفس زكية طالبة للحق من حيث هو حق والمستعان بالله تعالى

كشف الحقائق فى تحرير الدقائق ، مانيسا ، ٤٦٩ (٩١ ب م)

15

المشترك مقدم البطن الأول من الدماغ ومحل الخيال مؤخره والمتخيلة والوهمية البطن الأوسط [illegible]

في البطن المؤخر والذي يدل على اختصاص هذه القوى بهذه المواضع أنه إذا تطرق الآفة إلى واحد من [illegible]

اختل فعل القوى التي نسبناها إلى ذلك الموضع وذلك يدل على أن محلها هو ذلك البطن وإلا لما اختل فعلها [illegible]

وأما المحركة فهي إما باعثة أو فاعلة أما الباعثة فتسمى القوة الشوقية وهي إن كانت حاملة على جلب النافع والمرغوب

تسمى شهوانية وإن كانت حاملة على دفع العلة تسمى غضبية وأما الفاعلة فهي التي تصدر عنها تحريك الأعضاء [illegible]

الشهوانية ومجموع القوى المذكورة يسمى النفس الحيوانية وهي كمال أول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات

ويتحرك بالإرادة وأما نفوس الحيوانات التي غير الإنسان فنعلم يقيناً أنها مجردة أو جسمانية لعدم [illegible]

تم العلم الطبيعي من كتاب كشف الحقائق وبتمامه تم الكتاب

والحمد لله رب العالمين والصلاة على خير خلقه محمد وآله أجمعين

كشف الحقائق فى تحرير الدقائق ، مانيسا ، ٤٦٩ (٢١٦ ء م)

رموز المخطوطات

أ : Ayasofya, nr. 2453 — أ : أياصوفيا، ٢٤٥٣.

ج : Carullah, nr. 1436 — ج : جار الله، ١٤٣٦.

ط : Topkapı, 3424 — ط : طوبقابى، ٣٤٢٤.

م : Manisa, nr. 469 — م : مخطوطة مانيسا ، ٤٦٩.

الرموز المستعملة فى التحقيق

: Satır üzerinde veya kenarda düzeltilmiş okuma — # : قراءة منقحة، سواء بين السطور أو فى الهوامش

[: Metinde olduğu gibi okuma — [: قراءة كما وجدت فى النص

+ : Fazla — + : زائد

[ ] : Eksik — [ ] : ناقص

> < : Öncelik sonralık — > < : تقديم الكلمة أو تأخيرها

< > : Muhakkikin eklemesi — < > : إضافة من المحقق

< < : Tekrar — < < : مكرّر

أثير الدين الأبهري

كشف الحقائق
في تحرير الدقائق

بسم الله الرحمن الرحيم

٥

وصلّى الله على محمد وآله وسلّم تسليمًا

وما توفيقى إلا بالله

الحمد لله مخترع قوانين الحقّ ومصطبع أفانين الخلق فيّاض

العلَل القاهرة ومشرق الأنجم الزاهرة واهب حياة العالمين ورافع حجب ١٠

السالكين والصلاة على ذوات الأنفس القدسية المكرّمة بالرياسة

الإنسانية خصوصا على محمد خير البرية الطاهر عن الكدورات

البشرية وعلى آله أجمعين و أصحابه الطاهرين .

أما بعد فإنى لمّا تأملت فى الكتب الحكميّة الموجودة فى أيدى

الناس وأمعنتُ النظر فى معانِيها وأيقنتُ أصولها ومبانِيها وجدتُ ١٥

أكثرما ذُكِرَ فى علم الطبيعية و ما قبله من الحُجَج واهية وعن شوائب

الشُبه و المطاعن غير صافية. وقد عرض لمصنِّفيها فى كثير من قوانين

المنطق سهو وغلط حتى جعلوا بعض العقيم من القرائن ناتجًا وبعض ما

لا يلزم عن القضايا لازما. فأردتُ أن أعمل كتابًا يحتوى على ملخّص كلام

الأقدمين من الحكماء المُعتبَرين و أبيِّن فيه ما عرض لهم من الزلَل ٢٠

٥- [وصلي الله علي محمد وآله وسلم تسليما] أ م || ٦- [وما توفيقي إلا بالله] م || ١١- بالرياسة: بالرياسية] ج || ١٢- الإنسانية: الانسية] م || ١٣- [أجمعين] ج \ واصحابه: وعثرته م || ١٦- علم الطبيعـ[يـ]ـة أ ج || ١٧- لمصنِّفيها: لمصنفها] ج || ١٨- من القرائن ناتجا: منتج ج || ١٩- عن: من ج

وأميِّز فيه الحقّ عن الباطل والخطأ عن الصواب. وأضيف اليه ما أخرجتُه من القوّة الى الفعل من الدقائق المنطقية والنُكَت الحِكَمية . فعَمِلتُ هذا الكتاب على موجب هذا الغرض وألحقتُ به من العلم الرياضى القدر الذى هو زبدة التعاليم بأوضح بيان وترتيب لئلا يحتاج

٥ الطالب المحصل الى غيره من الكتب . ولَمَّا فرغتُ من تحريره سمَّيتُه « كشف *الحقائق* فى تحرير *الدقائق* » وجعلته تذكرةً منى لمحصّلى

٢ • أ الزمان ولكلّ مَن يأتى بعدنا ممَّن يخصّه || واهب العقل بنفس زكية

٩٢ • م طالبة للحقّ من حيث هو حقّ. واستعنتُ باللّه || وحده فإنه خير موفّق ومُعين.

١٠

١- [فيه] أ م \ أخرجته: استخرجته] ج || ٣- فعملت: فعلمت] م || ٣-٥ - [و ألحقتُ به ... ولما فرغت من تحريره] م || ٨- موفّق و مُعين: معين و مفوق] ج

٥

١٠

العلم الأول

المنطق

وفيه مقدّمة ومقالات

١٥

٢٠

١٤- مقدّمة و مقالات: مقالات و مقدمة] ج

أما

المقدمة

فتحتوى على أبحاث يجب تقديمها ٥

اعلَمْ أن التصوّر عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل و التصديق هو الحكم على || الشيء إما بنفيٍ أو إثباتٍ. وهو رأى الأقدمين. وأما عند الإمام[1] فهو عبارة عن تصوّر الشيء مع الحكم عليه بإيجابٍ أو سلبٍ. والمشهور أن العلم إما تصوّر و إما تصديق.

٢ ء ج

١٠

وفيه شكٌّ لأنه إن أُريد بالتصديق نفس الحكم والعلم نفس التصوّر فلا يندرج الحكم تحته. وإن أُريد به التصوّر مع الحكم عليه كان المجموع أحد قسمَى التصور الذى هو العلم ؛ والقسم الآخر هو نفس التصور فيكون أحد قسمَى الشيء قسيما له. وهو محال. وطريق اندراج التصديق تحت العلم أن يقال: العلم إن كان إدراكًا لِماهية الشيء من حيث هى هى فهو التصور السّاذج. وإن كان إدراكا لمجموع المركّب من ماهية الشيء مع الحكم الصادر من الذهن بنسبة أمر اليها إيجابًا أو سلبًا فهو التصديق. واعترض طائفة على مذهب الإمام حيث جعل التصور جزءًا من التصديق بأن قوله العلم إما تصور وإما تصديق يقتضى منع الجمع بينهما وذلك يمنع دخول أحدهما فى الآخر.

١٥

٢٠

١٠- بإيجاب: باثبات] ج \ وإما: او] ج || ١٣- [الذى هو العلم] آ ج \ [هو] آ ج || ١٥- التصديق: التصور] آ

(١). فخرالدين الرازى، شرح عيون *الحكمة*، ٤٣/١؛ *المحصل*، ص. ٢٥.

وجـوابـه : || أنّا لا نُسلّم أن منع الجـمـع يمـنـع دخـول أحـدهـمـا فـى

٩٢ ب م

الآخـر. وهذا لأن منْع الجمع يدلّ على أنهما لايصدقان على ذات واحدة ، وذلك لايمنـع كـون أحـدهـمـا جـزءًا من الآخـر. فـإن الواحـد والكثـيـر لا يصدقان على ذات واحدة مع أن أحدهما جزء من الآخر . وقيل: إن المراد

٢ ب أ ٥

|| من التـقسيم منع الخلوّ دون الجمع ولا حاجة الى هذا التأويل لفساد الشكّ المذكور. وكلّ تصديق يستدعى ثلاث تصوّرات: تصوّر المحكوم عليه وبه والحكم أعنى ارتباط أحدهما بالآخر . فإن قيل : لوصحّ ما ذكرتم لكان غير معلوم غير محكوم عليه. والمحكوم عليه فى هذه القضية غير معلوم فبعض ما ليس بمعلوم محكوم عليه فيلزم صدق القضية وكذبها .

١٠

قلنا : المراد من تصوّر المحكوم عليه تصوّر ذاته أو تصوّر أمر صادق عليه. وكلّ تصديق يستدعى ذلك وإلا لكان المجهول مطلقاً محكوما عليه. وهو محال لصدق قولنا لا شىء من المجهول مطلقًا بمحكوم عله .

٢ ب ج

فإن قيل : لوصحّ قولنا «لاشىء من المجهول مطلقًا || بمحكوم عليه والمحكوم عليه فى هذه القضية مجهول مطلقا فبعض المجهول مطلقا

١٥

محكوم عليه: فيلزم صدق القضية وكذبها». قلنا : لا نسلّم أن المحكوم عليه فى هذه القضية مجهول مطلقا . وهذا لأن المحكوم عليه فى هذه القضية معلوم منه أنه مجهول مطلقا فهو معلوم باعتبار . فإن قيل: لو صحّ ما ذكرتم لكان لاشىء من المجهول مطلقًا بمحكوم عليه . والمحكوم عليه فى هذه القضيّة إن كان معلومًا باعتبار، فبعض ما هو معلوم

٢٠

باعتبار محكوم عليه بأنه ليس بمحكوم عليه . وهو محال . وإن كان

١- [أحدهما في الآخر] م || ٣-٤ - فإن الواحد والكثير ... جزء من الآخر # أ # م || ٤- واحدة # ج || ٥- التقسيم # أ || ٦- [تصور] م || ١٢- لصدق قولنا... بمحكوم عليه: لصدق نقيضه] أ ج || ١٣- بمحكوم عليه: محكوما عليه ج || ١٤- هذه: هذا م || ١٦- [في هذه القضية] ج || ١٦-١٧ - وهذا لأن ... أنه مجهول مطلقا : # ج || ١٨- [ما ذكرتم لكان] م || ١٨-١٩ - والمحكوم عليه : # أ

مجهولاً مطلقًا فبعض المجهول مطلقًا محكوم عليه فيلزم صدق القضيّة و
كذبها. قلنا: المراد من قولنا « لاشى من المجهول مطلقا بمحكوم عليه »
أنه لا واحد مما لو وجد فى الخارج كان || مجهولا مطلقا فهو بحيث إذا ٩٣ ء م
وجد كان محكوما عليه . والمحكوم عليه فى هذه القضية معلوم باعتبار
وذلك لاينافى صدق السالبة الكلية || على التفسير المذكور. وكلّ واحد ٥ ٣ ء آ
من التصوّر والتصديق إما بديهى وإما كسبى محتاج الى الفكر أعنى
ترتيب أمور معلومة يتأدّى منها الى مطلوب مجهول ؛ وإلاّ لكان الكلّ
من القسمَيْن إما بديهيا أو كسبيا . والأوّل معلوم البطلان بالبديهة.
والثانى باطل أيضا وإلا لزم الدوْر و التسلسل ، ويلزم منه امتناع
الاكتساب. ١٠

وقال الإمام فى بعض كتبه[1] إنه لاشى من التصوّر بمكتسب.
واحتجّ عليه بأن التصوّر إما مشعور به أو غير مشعور به. وكل مشعور
به يستحيل طلبه لكونه تحصيلا للحاصل. وكل غير مشعور به يستحيل
طلبه لكون النفس غافلة عنه. وجوابه: أنا لا نُسلّم استحالة الطلب على
القسم الثانى. فإن من الجائز أن لا يكون الشىء مشعورا به ويكون بعض ١٥
عوارضه مشعورا به فتصير النفس طالبة لماهيته من حيث هى هى.
واعترض بعض الفُضَلاء المتأخّرين على الحجّة التى ذكرها الإمام بأنه
ليس كلّ مشعوربه يستحيل طلبه لأنه لو صدق هذا لصدق قولنا كلّ ما

١- مطلقا # أ || ٢- كان: فكان ج \ إذا [وجد] محكوما عليه مادام مجهولا مطلقا م ||
٧- يتأدّي : ليتادي] # آ \ الكل: كل واحد ج \ أو: و اما] ج || ٩- والثاني باطل أيضاً:
والثاني ايضا باطل] ج || ١٢- أو غير مشعورا به # م \ وكل: فكل م || ١٢-١٣ - وكل
مشعور به # آ || ١٤- النفس # آ : النفوس] آ || ١٧- واعترض: فاعترض م

---

(١). فخرالدين الرازى، شرح عيون *الحكمة*، ١/٤٣-٤٧؛ *المحصل*، ص. ٢٥-٢٧.

٣ ء ج ليس يستحيل طلبه فهو غير مشعوربه فبعض ماهو غير || مشعور به
ليس يستحيل طلبه وهو كاذب لما بيّنتموه . ونقول أيضا ليس كلّ ما
هو غير مشعور به يستحيل طلبه لأنه لو صدق هذا فكلّ ماليس
يستحيل طلبه فهو مشعور به وكل مشعور به يستحيل طلبه لما بيُّنْتم ؛
٥ فكل ماليس يستحيل طَلَبُه فهو بحالة يستحيل طلبه. وهو محال.
٩٣ ب م وجوابه: أنا نركّب || الحجة هكذا كلّ تصوّر إما تصوّر مشعوربه أو
تصوّر غير مشعوربه. وكلّ تصوّر مشعور به يستحيل طلبه، وكل تصور
٣ ب أ غير مشعوربه يستحيل طلبه فكل تصور || يستحيل طلبه. وقولنا كل
تصوّر مشعور به يستحيل طلبه يلزمه كلّ ماليس يستحيل طلبه ليس
١٠ تصوّرا مشعورا به فيلزمه بعض ما ليس تصوّرا مشعورا به ليس
يستحيل طلبه. وذلك لا يناقض قولنا «كل تصوّر غير مشعور به
يستحيل طلبه». وكذلك قولنا كلّ تصوّر غير مشعور به يستحيل طلبه
يلزمه كلّ ماليس يستحيل طلبه فهو ليس تصورا غير مشعور به. فإذا
ضمَمْنا اليه وكلّ تصور مشعور به يستحيل طلبه لم ينتجْ المحال المذكور
١٥ فما ذكره لايقدح فى الحجّة على الوجه الذى ذكرناه. وإذا ثبت انقسام كلّ
واحد من التصوّر والتصديق الى البديهى والكسبى المحتاج الى الفكر
والفكر قد يكون صوابا وقد يكون خطأ؛ وإلاّ لَمَا وقع بَيْن العقلاء خلاف
فلابد من علم فاصل بينهما؛ وهو المنطق. ويُرسَم بانه عِلْمٌ من شأنه أن
تعصم مراعاتُه الذهنَ عن الخطأ فى الفكر. لا يُقال: المنطق بديهىّ فلا
٢٠ حاجة الى تعلّمه.

١–٣ – قولنا كل ما ... لأنه لو صدق # م || ٢– [ليس] م \ لما بينتموه: لما بينتموه سلمتوه] ج ، لما سلمتموه] أ || ٤– لما بيُّنْتم: لما سلمتم] أ || ٥– ما ليس يستحيل: ما لا يستحيل ج || ٩– [به] ج م || ١٢–١٣ – وكذلك قولنا كلّ تصور غير مشعور به يستحيل طلبه # ج ، # م || ١٣–١٤ – فإذا اضممنا اليه وكل تصور مشعوربه] # ج

بيان: الأوّل، أنه إما أن يكون بديهيًا أو كسبيًا. والثانى باطل و إلا لايحتاج الى قانون خارج عنه، و لأن من الناس من يصيب فى أفكاره من غير تعلّم المنطق فلا يكون محتاجًا اليه. لأنا نقول: أما الأول فلا نسلّم أن المنطق إما بديهى أو كسبى بل بعضه بديهى وبعضه كسبى. لأن كلّه لو كان بديهيًا ما وقع فيه الغلط وقوعًا مُستمِرًا؛ ولوكان كسبيًا ٥ لافتقر الى || قانون آخر خارج عنه. لايقال: المنطق كلّه بديهى لأن بعضه ٩٤ ء م لوكان كسبيًا لافتقر الى قانون آخر. لأنا نقول: لانُسلّم افتقاره || الى ٣ ب ج قانون آخر بل الكسبى منه || مستفاد من القسم البديهى. لا يقال: ٤ ء آ المنطق بعضه بديهى فالبديهى منه إما أن يكون كافيًا فى اكتساب المجهولات أو لم يكن. والثانى باطل وإلا لافتقر الكسبى منه الى قانون ١٠ آخر، فتعيّن الأوّل فلا حاجة الى تعلّم القسم الكسبى .لأنا نقول: لانسلّم أنه لا حاجة الى تعلّم القسم الكسبى. وهذا لأن الإحاطة بجملة الطرق أصون للذهن عن الخطأ فتقع الحاجة اليه من هذا الوجْه. وأما الثانى فلا نسلّم أن بعض الناس إذا أصاب فى أفكاره فلا تقع له الحاجة الى المنطق لِجواز أن يكون أفكاره واقعة على القسم البديهى. ولأن من الجائز أن ١٥ يكون هو مؤيّدًا من عند اللّه بشدّة الذكاء، وغيره لا يكون كذلك؛ فيحتاج الى المنطق وموضوعه التصوّرات والتصديقات. ونعنى بموضوع المنطق ما يبحث فيه المنطقى عن عوارضه التى تلحقه لذاته أو لما يساويه.

بيان: أن موضوعَه التصوّرات والتصديقات وأن المنطقى يبحث عنها من حيث أنها موصِلة الى التصوّر أو يتوقّف عليها الموصِل ككونها ٢٠ كليةً أو جزئيّةً أو ذاتيّةً أو عرضيةً وأمثال ذلك. ومن حيث أنها موصِلةً

١- أن : # آ || ٣- [فى] ج \ أفكاره: انكاره] آ || ٦- [آخر] آ م || ٨- مستفاد: يستفاد] ج || ١٣- عن: من م || ١٤- [فـ]لا تقع آ \ [له] آ ج || ١٩- بيان: و بيان] ج || ٢٠- [و] آ م || ٢١- ككونها: لكونها] ج

الى التصديق أو يتوقّف عليها الموصِل الى التصديق إما توقّفاً قريبًا ||
٩٤ ب م ككونها قضيةً أو عكس قضيةٍ أو نقيض قضيةٍ وأمثال ذلك أو بعيدًا
ككونها موضوعات أو محمولات وأمثال ذلك. فيكون موضوع المنطق إنما
هو التصوّرات والتصديقات. فهذه هى المقدّمة.

٥

١- [الي التصديق] م || ٢- ككونها... أو :ككونها ... و ج || ٣- [وأمثال ذلك] ج \ هو:
هي م

أما

المقالات

ففى اكتساب العلوم التصوّريّة والتصديقيّة
و ما يتعلّق بذلك

١٣- [فـ]ـفى أ ج

المقالة الأولى

المقالة الأولى ٥

تشتمل على ثلاثة مطالع

المطلع الأول

في الألفاظ ٤ ب أ

|| وفيه فصلان ١٠

الفصل الأول

في تقسيم الألفاظ

اللفظ المفيد إن كانت دلالتُه على المعنى بالوضع فهى المطابقة ١٥
كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق. وإن كانت لا بالوضع فالمدلول عليه
إن كان داخلاً فى المسمّى فهى التضمّن كدلالة الإنسان على الحيوان؛ وإن
كان || خارجًا عنه فهى الالتزام كدلالة الإنسان على قابل العِلْم . والمراد ٤ ء ج
من الدلالة فَهْمُ المعنى من اللفظ بالنسبة الى مَنْ هو عالِم بالوضع.
والدالّ بالمطابقة إن لم يقصد بكلّ جزء منه الدلالة على جزء معناه فهو ٢٠
المفْرَد كالإنسان. و إن قُصِد به ذلك فهو المركّب كـ «رامى الحجارة» .
والمفرد فيه تقاسيم:

٦- ثلاث[ة] آ ج || ١٥- كان[ت] آ ج م \ فهى: فهو] ج || ١٦- و إن: فان] ج \ كان[ت] م
|| ١٧- فهى: فهو] ج || ٢٠- منه: فيه] ج || ٢١- [و المفرد] م

الأول: أن كلّ مفرد فإما أن لايدلّ على معنى تامّ وهو الأداة مثل «فى» و «لا» أو يدلّ ولا يخلو إما أن يدلّ على حَدَثٍ ونسبة الى موضوع ما و زمان معيّن وهو الكلمة مثل «ضرب» و «مشى» أو لايدلّ وهو الاسم كـ «الإنسان» و «الحيوان».

٥ **الثانى**: أن كلّ مفرد فإما أن يمنع نفس مفهومه من وقوع الشركة فيه وهو العلم الجزئى أولايمنع وهو الكلّى. و الكلّى لا يخلو إما أن يكون وقوعه على جزئيّاته العقليّة والخارجيّة بالسويّة و هو المتواطئ كـ«الإنسان» و«الفرس» || أو لابالسويّة وهو المشكّك كـ«الأسود» و«الأبيض». ٩٥ م

١٠ **الثالث**: (أن) كلّ مفرد فإما أن يكون موضوعًا لمعنى واحدٍ فقط وهوالمنْفرد أو لمعانٍ مختلفةٍ ولا يخلو إما أن يكون وضعه لها على السويّة وهو المشترك كـ«العَيْن» أو لا على السويّة. ولايخلو إما أن يكون دلالتُه على المعنى الثانى أقوى وهو المنقول كـ«الدابّة» أو لايكون وهو إن|| أُطلق على الأول يسمّى حقيقةً وإن أطلق على الثانى يسمّى مجازًا. ٥ آ

١٥ **الرابع**: (أن) كلّ مفرد فهو بالنسبة الى غيره إما مرادف له إن اتّحد معناهما و إما مباين له إن اختلف. وأما المؤلّف فهو إما تامّ وهو الذى يصحّ عليه السكوت أو غير تامّ. والتامّ إن احتمل الصدق والكذب فهو الخبر كقولنا «زيد كاتب» ، و إن لم يحتمل فإن أفاد طلب الفعل إفادةً أوّليّةً كقولنا «اضْرِبْ زيدًا» فهو مع الاستعلاء أمرٌ و مع التساوى

٢٠ التماس ومع الخضوع سؤال، وإن لم يُفِدْ فهو التنبيه ويندرج فيه سائر التراكيب. وأما غيرالتامّ فهو إما تقييدىّ وهوالذى يمكن أن يدلّ عليه

١- [أن] آ ج م || ٥- [أن] آ ج م \ نفس: + تصوّر معناه] ج || ٦- و [الكلّى] آ م || ١٦- و إما: او] ج \ [له] آ م || ١٩ب- [كقولنا اضرب زيدًا] آ ج \ فهو: و هو] م || ٢١- إما تقييدىّ: التقييدى] ج

بلفظٍ واحدٍ كـ«الحيوان الناطق» و إما غير تقييدىّ كقولنا «زيد» «فى» و«لارجل» وأمثال ذلك. ||

الفصل الثانى

٤ ب ج

فى مباحث الألفاظ

٥

قال الإمام[1] رحمه اللّه: المطابقة هى دلالة اللفظ على تمام مسمّاه. والتضمّن دلالة اللفظ على جزء مسمّاه من حيث هو جزؤه. واحترزْنا بالقيد الأخير من دلالة اللفظ || بالمطابقة على جزء المسمّى بالاشتراك ٩٥ ب م والالتزام هو دلالة اللفظ على لازم المسمّى من حيث هو كذلك. ١٠

قلنا هذا القيد أيضًا واجب فى المطابقة فكان يجب أن يقول: «المطابقة دلالة اللفظ على مسمّاه من حيث هو موضوع له» احترازًا عن دلالة اللفظ المشترك بَيْن الكلّ والجزء على الجزء بالتضمّن. فإنه إذا دلّ على الجزء بالتضمّن فقد دلّ على المسمّى أيضًا لكون الجزء مسمّى له. واعْلَمْ أنه لابُدّ فى دلالة الإلتزام من كون اللازم بحالة يلزم من تصوّر ١٥ المسمّى تصوره وإلا لاستحال فَهْمُه منه. || والمطابقة تستتْبع التضمّن ٥ ب آ بشرط كون الماهية مركبةً وتستتْبع الالتزام بشرط كونها ملزومةً لزومًا ذهنيًا. ولَمَّا انفكّ التركيب عن الماهية لاجرم انفكّ التضمّن عن المطابقة. وأما الالتزام فقد زعم الإمام أن لكلّ ماهية لازما وأقله أنها ليست غيرها فاعْتَقَد أن الالتزام لازم للمطابقة. ٢٠

٢- و أمثال ذلك: ج # || ٧- [رحمه اللّه] آ ج \ [هى] ج || ١٠- [و] م || ١٢- [هو] ج || ١٦- منه: عنه] ج || ١٨- [و] م \ عن المطابقة: عنها] ج ||١٩-٢٠ - أنه[ا] ليس[ت] م

---

(١). فخرالدين الرازى، *لباب الإشارات والتنبيهات*، ص. ٢٣.

وفيه نظر: لأن الالتزام إنما يلزم المطابقة بشرط كون الماهية ملزومةً لزومًا ذهنيًا بحيث يلزم من تصوّر المسمّى تصوّره، وذلك غير معلوم. أما قوله «إن لكل ماهية لازما وأقلّه أنها ليست غيرها» قلنا: لا نُسلّم أنه يلزم من تصوّر المسمّى تصوّر أنه ليس غيره. فإنا نعقل الشئ
٥ ولا يخطر ببالنا أنه ليس غيره ولا يشترط فى دلالة الالتزام اللزوم الخارجىّ، لأن لفظ العمى يدلّ على البصر وإن لم يكن بينهما ملازمة فى الخارج.

وقال الإمام اللزوم الخارجى ليس بشرط، لأن الجوهر والعرض
٩٦ م متلازمان فى الخارج مع أن اسم أحدهما لايدلّ على || الآخر. وهذا لايدلّ
١٠ على أن اللزوم الخرجى ليس بشرط؛ فإنه لايلزم من وجود الشرط وجود
٥ ج المشروط. والمشهور أن دلالة الالتزام مهجورة || وليس المراد منه ان اللفظ ليس له دلالة الالتزام فإنه باطل بالضرورة. وليس المراد منه ان الدالّ بالالتزام لايصلح لجواب «ماهو». فإن ذلك لا يختصّ بالالتزام إذ الدالّ بالتضمّن أيضًا لا يصلح لجواب «ماهو» حتى إذا سُئِل عن الحيوان
١٥ بـ«ماهو» لايصلح أن يجاب عنه بالانسان. بل المراد منه أن أجزاء الشىء
٦ أ || لايجوز أن يذكر فى الحدّ بالالتزام حتى إذا سُئِل عن الإنسان بـ«ماهو» لا يجوز أن يقال «حسّاس ناطق» بل يجب أن يقال «حيوان ناطق»، لأن الحسّاس لا يختصّ دلالته الالتزاميّة بأجزاء الحيوان. ولما قسم الدالّ بالمطابقة الى المفرد والمؤلّف اعترض عليه طائفة بأن المؤلّف لايدلّ على
٢٠ معناه بالمطابقة لعدم دلالته وضعًا. قلنا: لانُسلّم عدم دلالته وضعًا فإن كلّ

٣- أنه[ا] ليس[ت] م || ١٢- [بالضرورة] ج || ١٣-١٤ - [فإن ذلك لا يختص .. لجواب ما هو] ج || ١٥- الشىء: الماهية] ج || ١٧- يجوز: يصح] ج

جزء منه موضوع لمعناه والهيئة التركيبيّة موضوعة للتركيب؛ فالمؤلف دالّ على معناه بالوضع.

ومن الناس من قسم الدالّ بالمطابقة الى ثلاثة أقسام بأن قال: الدالّ بالمطابقة إن لم يكن لجزئه دلالة أصلاً فهو المفرد؛ وإن كان فإما أن يكون دلالته على جزء معناه وهوالمؤلّف أو لا على جزء معناه وهو ٥ المركّب كـ«عبداللّه» إذا جعل اسم عَلَمٍ. وهو عند الشيخ(١) مفرد و لافرق عنده بيْن المركّب والمؤلّف وعليه الاصطلاح. وقولنا «يمشى» و«أمشى» و«تمشى» و«نمشى» كلّها مركبات || لأن جزءها يدلّ على جزء معناها. ٩٦ ب م فالمفرد من الكلمات صيغة الماضى فقط. لا يقال بأن قولنا مَشَى أيضًا مركّب لأن أصله يدلّ على نفس الحَدَث وهيئته يدلّ على الماضى فجزءه ١٠ يدلّ على جزء معناه. لأنا نقول: المراد من قولنا «المؤلّف هو الذى يقصد بكلّ جزء منه الدلالة على جزء معناه» أن المؤلّف هو الذى يقصد بكلّ جزء من أجزائه المترتّبة الدلالةُ على جزء معناه، والأصل مع الهيئة ليسا بهذه المثابة فلا يوجبان خروج اللفظ عن كونه مفردًا. و المفرد يتناول ما لا يكون || لجزئه دلالة اصلا كـ«زيد» و عمرو. وما يكون لجزئه دلالة على ١٥ جزء معناه لكن لا على جزء معناه كـ«عبد اللّه» إذا جعل اسم عَلَم. وما ٦ ب آ يكون لجزئه دلالةُ على جزء معناه لكن لا يُقْصَد به الدلالةُ عليه كـ«الحيوان الضاحك» || إذا جعل اسم شخْص. ٥ ب ج

١- موضوع: موضوعا] ج || ٥- [على] ج م || ٩- لايقال [بـ]ـأن قولنا ج || ١١- المؤلّف: المركب] ج \ [يـ]ـقصد ج || ١٢- أن المؤلّف: و ان المؤلف] ج \ الـمـ[ـتـ]ـرتّبة [الدالّة] ج || ١٣- على جزء معناه: على جزء من معناه م || ١٥-١٦- [على جزء معناه] آ م

(١). ابن سينا، *الشفاء* [*المنطق* (المدخل)]، ٢٥\١؛ *النجاة*، ١١\١؛ *الإشارات والتنبيهات*، ١٤٣\١.

ومذهب النحويِّين أن الكلمة لفظة مفردة دالّة على المعنى بالوضع، وهى على ثلاثة أقسام: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ . والفعل منه ما يدلّ على معنى تامّ و دلالته على حَدَثٍ ونسبة الى موضوعٍ ما وزمانٍ معيّن إما ماضٍ أو مستقبلٍ أو حاضرٍ. ومنه ما يدلّ على معنى غير تامّ مثل «كان» ودلالته على نسبةٍ و زمانٍ فقط. وهو لا يندرج تحت الكلمة على اصطلاح أهل المنطق فيندرج مع الروابط تحت الأداة. وإنما قُيِّد بالزمان المعيَّن ليخرج عنه الصَّبُوح والغبوق والزمان والماضى وامثالها والاداة والكلمة اشتركتا فى أنه لا يُخْبَر عنها. واعترض عليه الإمام (١) بانه لو صحّ هذا فالمُخْبَرُ عنه فى هذه القضية إن كان اسمًا كانت القضية كاذبةً و إلا لكانت متناقضةً.

وجوابه: أنّا ندّعى أن مسمّى الكلمة والأداة لايُخْبَرُ عنهما. لايقال بأنه يصحّ قولنا مسمّى «ضرب» غير مسمّى «فى» فقدْ بطل ما ذكرتموه. لأنا نقول: نحن || ندّعى أن الكلمة والأداة لا يخبر عن مسمّاهما بمجرّد ذكرهما ولما قيل أن الاسم والأداة لا يتألّف منهما قولٌ تامّ، اعترض عليه طائفةٌ بالنداء. وجوابه: أنّا لا نُسلّم تأليفه منهما فإن حرف النداء فى تقدير الفعل. لا يقال: لو كان كذلك لكان بصيغة الإخبار فوجب أن \\ يحتمل الصدق والكذب. لأنّا نقول: لا نُسلّم لزوم احتمال الصدق والكذب حينئذ وإنما يلزم ذلك إن لو لم يكن إنشاء فإن الصيغة مشتركة بَيْن الإنشاء والإخبار.

٥ ١٠ ١٥ ٩٧ م ٤ب ط (١٧)

١– لفضة مفردة: ج # : لفض مفرد] ج || ٢– [موضوع ما و] ج || ٤–٥ – أو مستقبلٍ ... ودلالته على نسبة: م # || ٥– المنطق: م # || ٧– والزمان [و] الماضى ج || ٨– عليه: ج # \ بانه: بان قال] ج \ [هذا] ج || ٩– إن كان: ان كانت] أ \ [القضية] أ || ١٠– [لـ]كانت أ م ||\ [طائفة] ج || ١٧–١٩ – [يحتمل ... والإخبار] أ

(١). فخرالدين الرازى، شرح عيون *الحكمة*، ١\١١٨-١١٩.

المطلع الثانى

فى المعانى الكلّية

و فيه أحد || عشر فصلا ٥ ، ط

٥

الفصل الأوّل

فى تقسيم معانى الكلّية

كلّ مفهوم فإما أن يمنع وقوع الشركة فيه وهو الجزئى أو لايمنع وهو الكلّى. فمنه ما يمتنع وجوده كشَرِيك البارى ، ومنه ما يمكن . ١٠ وهو إما بالقوة كالعنقا إما بالفعل ، وهو على قسمين: أحدهما ما يمنع الشركة فيه كالبارى ، وثانيهما || ما يمكن . وهو ينقسم الى ما تكون ٦ ، ج الشركة فيه بالقوة كالشمس عند من يجوّز وجود مثلها ، و الى ما تكون الشركة فيه بالفعل كالإنسان . والكلّى إما (أن يكون) نَفْسَ ماهيّةٍ ما تحته من الجزئيات أو داخلاً فيها أو خارجًا عنها. والأوّل إن لم يكن ١٥ متعدّد الأشخاص كـ«الشمس» فهو المقول فى جواب «ما هو» بحسب الخصوصيّة دون الشركة. وإن كان متعدّد الأشخاص كالإنسان فهو المقول فى جواب «ماهو» بحسب الشركة والخصوصيّة وكلّ واحد من هذَيْن المقولَيْن يقال له النوع. وأما الثانى فإن كان تمام المشترك بيْن الماهية ٩٧ ب م وبيْن|| نوع آخر مخالف لها فهو المقول فى جواب «ماهو» بحسب ٢٠ الشركة و هو الجنس. وإن لم يكن كذلك فهو المقول فى جواب «أىّ شىء

١٠- البارى: الاله] ج \ [وهو] ج || ١١- ما يمنع: يمتنع] ج ط || ١٣- و الى ما: و اما ان] ج ط ||١٤- و الكلّى إما نفس ... : و الكلى اما ان يكون نفس ...] م || ١٨- «ما [هو]» م || ٢٠- و هو: المحضة يسمى] م || ٢١- [هو] م

هو» يُسمّى الفصل . و الجنس إن كان مقولاً فى جواب «ما هو» بالنسبة
الى الشيء والى كلّ ما يشاركه فيه فهو الجنس القريب كالحيوان
بالنسبة الى الإنسان وإلا فهو الجنس البعيد كالجسم ذى النفس بالنسبة
الى الإنسان. والفصل إن كان مميّزا تامًا للشيء عما يشاركه فى الجنس
٥ القريب فهو الفصل القريب كالناطق بالنسبة الى الإنسان و إلا فهو
٥ ب ط الفصل البعيد كالحاسّ بالنسبة || اليه. وقد يقال النوع على ما يندرج
مع غيره تحت جنس قريب ويقال له النوع الإضافى. والأجناس قد
تترتب متصاعدة والأنواع متنازلة وتنتهى فى طرف الارتفاء الى جنس
لا جنس فوقه لوجوب الانتهاء الى جنس فوقه الوجود ويسمى جنس
١٠ الأجناس . وفى طرف الانحطاط الى نوع لا نوع تحته لوجوب الانتهاء
الى نوع تحته الأشخاص ويسمى نوع الأنواع . والمتوسطات أنواع لما
فوقها وأجناس لما تحتها وما ليس فوقه نوع ولا تحته نوع فهو النوع
المفرد ونظيره من الأجناس هو الجنس المفرد. وأما الثالث فإن لم يكن
منفكًا عن الشيء فهو اللازم وإلا فهو المفارق . واللازم إن كان تصوّره
١٥ مع تصوّر الماهية كافيًا فى جزْم الذهن بلزومه للماهية فهو اللازم
٦ ب ج البيّن ويقال له اللازم بلا || وسط وإلا فهو اللازم بالوسط. والمفارق إما
لازم للوجود كـ«السواد» للحبشىّ وإما غير لازم كـ«القيام والقعود»
٩٨ م للإنسان. وكلّ واحد من اللازم والمفارق إن اختصّ بحقيقة || واحدة فهو
الخاصّة وإلا فهو العرض العامّ. فالكلّيات خَمْسٌ: جنس و نوع و فصل و
٢٠ خاصّة و عرض عامّ.

٣- وإلا فهو الجنس البعيد [...] كالنفس بالنسبة الى [...] : # ج || ٧- قد [تـ]ـترتب ط || ١٢- و ما ليس فوقه نوع و لا تحته نوع: و ما ليس تحته نوع و لا فوقه نوع] ج || ١٦- بلا: >> ج

قال الإمام [1]: الكلّى إما أن يكون تمام ماهية الشىء أو داخلاً فيها أو خارجًا عنها. والأول إما ماهية شخصٍ واحدٍ و هو المقول || فى جواب «ما هو» بحسب الخصوصيّة المحضة أو ماهية أشخاص. وتلك الأشخاص إما أن تكون مختلفة بشىء من الذاتيّات فيكون تمام الجزء المشترك بينهما مقولاً فى جواب «ما هو» بحسب الشركة المحضة أو لايكون. فتكون تلك الماهية مقولةً فى جواب «ما هو» بحسب الشركة والخصوصيّة.

٧ء أ

٥

قلنا: المراد من تمام الماهية إما أن يكون تمام ماهية ما أو الماهية النوعيّة. فإن كان الأول فالكلى أبدًا يكون تمام ماهية ما. و إن كان الثانى فلِمَ ينقسم الى الأقسام التى ذكرها؟! لأنه إن كان ماهية أشخاص لمْ يكن تلك الأشخاص مختلفة بالحقيقة فيكون مقولاً فى جواب «ما هو» بحسب الشركة والخصوصيّة معًا.

٥ ب ج

١٠

ثم قال[2]: وأما الداخل فإن كان كمال الجزء المشترك بيْن الماهية وغيرها فهو الجنس. وإن كان كمال الجزء المميّز فهو الفصل . وإن لم يكن واحداً من القسميْن فهو إما جنس جنسٍ أو فصل جنسٍ أو جنس فصلٍ أو فصل فصلٍ.

١٥

قلنا: لانُسلّم أنه إن لم يكن واحداً من القسميْن لزم أن يكون على أحد هذه الأقسام . و ذلك لأنه لو كان على أحد هذه الأقسام لكان إما كمال المشترك بيْن الماهية و غيرها أو كمال المميّز؛ إذ الفصل على رأيه كمال الجزء . المميّز و المفروض خلافه.

٢٠

١٣- و أما: فاما] م || ١٤- الجزء: # آ || ١٧- [أنه] م || ١٨- [هذه] م \ وذلك: و هذا] م \ [هذه] م

(١). فخرالدين الرازى، شرح عيون *الحكمة*، ١\٦٩-٧٠.
(٢). ن.م.، ١\٧٤، ٨٦.

لايقال: المراد من الجنس فى قوله إن كان كمال الجزء المشترك فهو الجنس إنما هو الجنس القريب و المراد من الفصل فى قوله إن كان كمال الجزء المميّز فهو الفصل إنما هو الفصل القريب فإذا لمْ يكن واحدًا من القسميْن جاز أن يكون على أحد الأقسام الأربعة. لأنّا نقول: لا نُسلّم أنه
٥ ٩٧ ب م إن كان كمال || الجزء المشترك بيْن الشيء و غيره فهو الجنس ||
٧ ب أ القريب. فإن الجنس البعيد كمال الجزء المشترك بيْن الشيء وغيره وليس بجنس قريب. والذى يدلّ على أن ما ليس بجنس قريب ولا فصل قريب لا ينحصر فى الأقسام الأربعة. إذا كان الفصل مفسّرًا بكمال الجزء المميّز أن الجنس البعيد جاز أن يكون له ذاتيان كالحاسّ والمتحرْك
١٠ بالإرادة يساويانه مع أن كلّ واحد منهما ليس بجنس ولا فصل على رأيه. وكذلك الفصل جاز أن يكون له ذاتيان يساويانه مع أن كلّ واحد منهما ليس بجنس ولافصل على رأيه.

طريق إجماليّ فى حصر الكلّيات فى الخمسة: أن الكلّى إن لم يكن خارجًا عن ماهية الشيء فإن كان صالحًا لجواب «ما هو» فإن كان مقولاً
١٥ على مختلفات الحقائق فهو الجنس و إلا فهو النوع. و إن لم يكن صالحًا فهو الفصل . و إن كان خارجًا فإن اختصّ بحقيقةٍ واحدةٍ فهو الخاصّة و إلا فهو العرض العام . وبعبارةٍ أخرى : أن الكلّى إن كان صالحًا لجواب «ما هو» فإن كان مقولاً على مختلفات الحقائق فهو الجنس و إلا فهو النوع. وإن لم يكون صالحًا لجواب «ما هو» فإن كان داخلاً فى الماهية
٢٠ فهو الفصل. وإن كان خارجًا فإن اختصّ بحقيقةٍ واحدةٍ فهو الخاصّة و إلا فهو العرض العام.

٨– [بـ]كمال أ || ٩– [البعيدة] م \ [كالحاسّ والمتحرْك بالإرادة] أ || ١٠–١١ – [يساويانه] م \ [مع أن كلّ واحد منهما ليس بجنس ولا فصل على رأيه. وكذلك الفصل جاز أن يكون له] م : فانها] م || ١١– ذاتيان: + للحيوان] م || ١٣– حصر: # أ || ١٧– أن: # أ : [ ] م

الفصل الثانى

فى مباحث الكلّى والجزئى

اعلم أن الجزئى يقال على ما يمنع نفس تصوّره من الشركة فيه ٥
ويسمى الجزئى الحقيقى و على كلّ أخصّ تحت أعمّ ويسمى الجزئى
الإضافى وكلّ شخص فهو جزئى || بالمعنييْن لأنه إذا أخذت ماهيته من ٩٩ ء م
حيث هى هى كان الشخص بالإضافة اليها جزئيًا والمضاف || أعمّ من ٨ ء آ
الحقيقى لصدقه على بعض الكلّيات . والكلّى إن صدق على كلّ أفراد
الشىء وغيره فهو أعمّ منه مطلقًا و الخاصّ أخصّ منه مطلقًا كالحيوان ١٠
مع الإنسان. وإن صدق على بعض أفراده فهو أعم منه من وجه والخاصّ
أخصّ منه من وجه كالحيوان مع الأبيض . والكلّيان اللذان يصدق كلّ
واحد منهما على كلّ ما يصدق عليه الآخر فهما المساويان || كالإنسان مع ٧ ب ج
الضاحك، واللذان لا يصدق شىء منهما على شىء مما يصدق عليه الآخر
فهما المتباينان كالإنسان والفرس . ونقيض الأعمّ مطلقًا أخصّ من ١٥
نقيض الأخصّ مطلقاً لأن كلّ ما يصدق عليه نقيض الأعمّ يصدق عليه
نقيض الأخصّ وإلا لَصَدَقَ غير الأخص على بعض ما يصدق عليه نقيض
الأعمّ فلا يصدق الأعمّ على كلّ أفراد الأخص ، هذا خلْف . وليس كلّ ما
يصدق عليه نقيض الأخصّ يصدق عليه نقيض الأعمّ لِصِدْقِ الأعمّ على
بعض ما يصدق عليه نقيض الأخصّ . ٢٠

وأما الأعمّ من وجه فليس نقيضه أخصّ من نقيض الأخصّ ، لأن

٥- [فيه] ج || ٨- [اليها] ج \ والمضاف: والاضافى] ج || ١١- و إن: فان] ج || ١٢- [منه] ج
|| ١٦- نقيض الأعمّ [مطلقًا] م

الإنسان أعمّ من الحيوان من وجهٍ و ليس نقيضه أخصّ من نقيضه لِكونه أخص من عيْنه . وأما المتساويان فنقيضاهما متساويان و إلا لَصَدَقَ عين أحدهما على بعض ما يصدق عليه نقيض الآخر فلا يكونان متساويين ، هذا خلف . وأما المتباينان فلا يجب التبايُن الكلّى بيْن نقيضَيْهما ، لأن الإنسان || والفرس متباينان مع صدق نقيض أحدهما على بعض ما يصدق عليه نقيض الآخر . والتباين الجزئى لازمٌ ضرورةً صدق نقيض كلّ واحدٍ منهما على عَيْن الآخر .

واعلَمْ أنّا إذا قلنا للشىء بأنه كلّىّ فهناك أمور ثلاثة ماهيته من حيث هى هى واعتبار كونه || كلّيًا و الماهية مع قيد كونها كلّيةً . والأول هو الكلّى الطبيعىّ و الثانى الكلّى المنطقىّ والثالث الكلّى العقلىّ . ولاشكّ فى وجود الأول فى الخارج لأن الحيوان جزء من هذا الحيوان ، و جزء الموجود موجود ؛ فالحيوان موجود . وأما الثانى والثالث ففى وجودهما فى الخارج ، خلاف .

واحتجّ القوم على انتفاء الكلّىّ العقلىّ فى الخارج بأن كلّ موجود فى الخارج فهو مشخّص ، ولا شى من المشخّص بكلّى فلا شىء من الموجود فى الخارج بكلّى فلا شىء من الكلّى بموجود فى الخارج . وإذا ثبت أن الكلّى الطبيعىّ موجود فى الخارج والعقلى غير موجود فى الخارج لزم انتقاء الكلّى المنطقىّ عن الخارج ضرورةً ؛ فكلّ || واحد منهما موجود فى الذهن فقط .

وفيه شكٌّ ، و هو أن يقال : إن أردتم بقولكم « إن كلّ موجود فى الخارج فهو مشخص » أن كلّ موجود فى الأعيان فإنه يمنع وقوع

١- [الإنسان] ج || ٥- نقيضـ[ـيـ]ـهما م || ٨- [بـ]ـأنه ج || ١٤- [بـ]ـأن أ ج \ كلّ: كان] ج || ١٨- فكلّ: و كل] ج : [فـ]ـكل م || ٢١- يمنع: ممنوع] م

الشركة فيه فهو ممنوع ، لأن الحيوان من حيث هو هو موجود فى الخارج
و أنه لا يمنع الشركة فيه . وإن أردتم به أن كلّ موجود فى الأعيان فهو
إما مانع من الشركة أو معروض للتشخّص ، فلا نُسلّم أنه لا شيء مما
هو معروض للتشخّص بكلّى . و هذا لأن التشخّص يقتضى كون المركّب
من الماهية و التشخّص مانعًا من الشركة . و لِمَ قلتم بأن ذلك يقتضى ٥
كون الماهية مانعةً من الشركة؟! لابد له من دليل .

ولَمَّا قيل إن الكلّى العقلىّ موجود فى الذهن تُوجّه عليه سؤال و
هو || أن الصورة الذهنيّة صورة شخصيّة فى نفس شخصية فلا تكون ١٠٠ء م
كلّية. وأُجيب عنه بأنا لا نُسلّم أنها لا تكون كلّية . و هذا لأن أىّ فرد من
أفراد الماهية الواحدة إذا سبق الى النفس وأخذت النفس ماهيته من || ١٠ ٩ء
حيث هى هى كان الحاصل فى النفس شيئاً واحداً . فالصورة الذهنيّة
كلّية بهذا الاعتبار ؛ فالكلية تعرض للماهية فى العقل دون الخارج .

واحتجّ الإمام [1] على أن الصورة الذهنيّة ليست بكلّية بأنها
صورة متأخّرة عن وجود الإنسان فهى عرضيّة ، فلو كانت كلّية لَمْ ينْقسم
الكلّى الى الذاتىّ والعرضىّ . وجوابه : أن الكلّى المنْقسم الى الذاتىّ و ١٥
العرضىّ إنما هو الكلّى الطبيعىّ لا العقلىّ . واحتجّ على كون الكلّى
العقلىّ موجوداً فى الأعيان بأن أفراد النوع الواحد متشاركة فى طبيعة
ذلك النوع . وذلك القدر المشترك هو الكلى العقلى . وجوابه : أنا لا
نُسلّم أن القدْر المشترك هو الكلّى العقلىّ . وهذا لأن القدْر المشترك هو
الماهيّة من حيث هى هى وهو الكلّى الطبيعىّ . وكلّ كلّى فهو محمول ٢٠

٣- للـ[تـ]شخص ج || ٤- للـ[تـ]شخص ج \ الـ[تـ]شخص ج || ٩- أنها: بانها] أ ج \ أى: # أ || ١٣- [بـ]كلّية م || ١٨- [العقلى] ج \ [أنا] ج || ١٩- القدْر: ذلك] ج

---

(١). فخرالدين الرازى، شرح *عيون الحكمة*، ١\٥٥.

بالطبع ، لأنه القدْر المشترك بيْن الأعداد و كلّ جزئى فهو موضوع بالطبع.

وتفسير الموضوع والمحمول ، أنّا إذا قلنا « ج هو ب » فالذات التى صدق عليها أنها ج هو الموضوع || والباء هوالمحمول . والمحمول إن كان ذاتًا يُسمّى حمل المواطاة ، وإن كان صفةً يُسمّى حمل الاشتقاق كقولنا «الجسم متحرّك» . لا يقال : إذا قلنا « ج هو ب » فإن كان حقيقة ج هى حقيقة ب فالجيم والبّاء لفظّان مترادفَان فلا يكون هناك حمْل و لا وضع بالحقيقة ، وإن كان غيرها فيمتنع أن يقال « ج هو ب » لاستحالة أن || يكون الشىء نفس غيره . لأنّا نقول : لانُسلّم أن حقيقة ج إذا كانت غير حقيقة ب امتنع ان يقال « ج هو ب » . فإنّ تغايُر المفهومَيْن لايمنع حمل احدهما على الآخر . وهذا لأن المراد من قولنا « ج هو ب » || أن ما صدق عليه ج صدق عليه ب . وجاز أن يكونا متغايرَيْن ويصدق أحدهما على ما صدق عليه الآخر .

/ب ج — ١٠٠ ب م — ٩ ب أ

الفصل الثالث

فى مباحث المقول فى جواب ما هو

الطالب لتمام ماهية شىء لابُدّ وأن يكون جوابه بذكْر جميع أجزائه و ذلك الجواب هو المقول فى جواب «ما هو» . وأجزاؤه إن ذكرت بالتضمّن فكل واحد منها داخل فى جواب «ما هو» . وإن ذكرت

١- و كلّ: فكل] ج || ٣- الموضوع والمحمول: > < أ || ٤- [أنها] أ م || ٧- هى: هو] ج || ٨- [لا] م || ٩- أن حقيقة: ان الحقيقة] أ || ١٢- أن ما صدق : ان ما يصدق] أ \ صدق عليه ب : صدق عليه انه ب] ج || ١٨- الطالب: # أ : الطلب] أ \ شىء: الشى] ج \ لابُدّ [و] ج || ٢٠- [واحد] ج

بالمطابقة فكلّ واحد منها واقع فى طريق «ما هو». ثم المسئول عنه بما
هو إن كان أمراً كلّياً كما إذا سئِل عن الإنسان بـ«ماهو» فالأجزاء التى
تذكر فى الجواب يُسمّى المقول فى جواب «ماهو» بالخصوصيّة المطْلقة.
وإن كان جزئيّاً ينحصر نوعه فى شخصه فالذى يصلح أن يجاب به هو
المقول فى جواب «ماهو» بحسب الخصوصيّة دون الشركة بالنسبة الى ٥
ما فى الخارج وإن كان أشخاصاً فإن اختلفت فى الحقيقة فجوابه بتمام
الماهية المشتركة بيْنهما وهو المقول فى جواب «ماهو» بحسب الشركة
المحْضة. وتلك الأشخاص إن كانت أشخاصاً لأنواعٍ تحت جنس واحد فسواء
كثرتْ تلك الأنواع أو قلّت فالجواب واحد ؛ وإن لم يكن كذلك فإن تباعدت
فى الجنس بمرتبة فهناك أمكن جوابَان وإن تباعدت بمرتبتَيْن فثلاثة ١٠
أجوبة. وعلى هذا القياس وإن اتّفقت فى الحقيقة فالذى يصلح أن يجاب
به هوالمقول فى جواب«ماهو»بحسب الشركة والخصوصيّة معًا.

الفصل الرابع

فى مباحث الذاتى ١٥

مذهب الشيخ[(١)] : أن الكلّى || إن لم يكن خارجًا عن الماهيّة فهو ٩ ء ج
الذاتىّ ، وإن كان || خارجًا عنها فهو العرضىّ . فالذاتىّ على رأيه ١٠ ء أ
يتناول نفس || الماهية النوعيّة . ١٠١ ء م

٢٠ ٥-٦ [بالنسبة الى ما فى الخارج] أ ج || ٧- بينهـ[ـمـ]ـا أ ج || ٩- أو: ام] ج \ واحد: بذكر الجنس القريب] م || ٩-١١ - فإن تباعدت ... وعلى هذا القياس: فكلما كان التباعد فى الجنس اكثر كان الجواب بذاتيات اقل] م || ١٠- [أمكن] ج || ١١- [فى الحقيقة] أ ج || ١٢- معًا: +والله اعلم] م || ١٧- الشيخ: + اعلى الله درجته] م || ١٩- [يتناول] ج

(١). ابن سينا، *الشفاء* [*المنطق* (المدخل)]، ١\٣٠.١١؛ *النجاة*، ١\١٢-١٣.

وأما عند الإمام(١) فالذاتىّ جزء الماهيّة فلا ينقسم الكلّى الى قسمَيْن بل الى ثلاثة أقسام: نفس الماهية النوعيّة والذاتىّ والعرضىّ. وجزء الماهيّة متقدّم عليها فى الوجود الذهنىّ والخارجىّ جميعًا. وقال الشيخ(٢): إن أجزاء الماهيّة وإن كانت متقدّمة فى التصوّر على الماهية لكنها قد لاتبقى معلومة على التفصيل. فإذا اخطرت بَالبَال تمثّلت مفَصَّلة. واعترض عليه الإمام(٣) بأن أجزاء الماهيّة متى كانت معلومةً وجب أن يمتاز كلّ واحد منها عن الآخرِ لامْتناع العلْم بالشىء مع عدم العلْم بامْتيازه عن غيره.

و جوابه: أنّا لا نُسلّم امتناع العلْم بالشى مع عدم العلْم بامتيازه عن غيره. فإنّه لو لزم ذلك للزم من العلْم بالامتيازالعلم بامتياز الامتياز، فيلزم من تصوّر الشيئ الواحد تصوّر أمور غير متناهية، هذا خلف. وجزء الماهية قد يكون جزءا لماهية حقيقيّة كالحيوان للإنسان، وقد يكون جزءا لماهية اعتباريّة وهى التى تحصل باعتبار ذهنىّ كما يتصوّر الذهن أمرًا مجرّدًا عن جميع الفصول || ويضيف اليه بعض صفاته حتى يحصل منهما ماهية فى الذهن كالحيوان الأبيض. والعدم جاز أن يكون جزءًا للماهية الاعتباريّة كما فى الأعمى والجاهل. ولا يجوز أن يكون جزءًا من الماهية المحصّلة، لأن جزء الموجود لابُدّ وأن يكون موجودًا.

١- الإمام: + رضى الله عنه] م || ٢- ~~نفس~~ الماهية] # آ || ٣- الذهنىّ والخارجىّ: > < ج \ [و] قال م || ٩ - وجوابه: أنا: قلنا] م \ [امتناع العلْم ... بامتيازه عن غيره] م || ١٠- [لـ]لزم م \ العلم با[لا]متياز ‹العلم بامتياز › الامتياز: # آ || ١٢- لماهية حقيقـ[يـ]ـة آ م

---

(١). فخرالدين الرازى، شرح عيون *الحكمة*، ١\٦٩.

(٢). ابن سينا، عيون الحكمة، ص. ٢؛ النجاة، ١\١٣.

(٣). فخر الدين الرازى، شرح عيون *الحكمة*، ١\٦٠-٦١.

واعلَمْ ان الذاتىّ يقال على ما يمتنع خلوّ الذات عنه ويندرج فيه
لوازم الوجود و الماهية ، || وعلى ما يمتنع خلوّ ماهية الشىء عنه ، ١٠ ب آ
وعلى مايمتنع رفعه عن الماهية ، وعلى ما يكون بَيْن الثبوت للماهية،
وعلى جزء الماهية ، وعليه استِمْرار الاصطلاح . وهذه الأمور مترتّبة
بعضها فوق بعض والأول أعمّها والأخير أخصّها . ٥

ومن العرضىّ ما يُسمّى || عرضًا ذاتيًا وهو الوصف الذى يلحق ٩ ب ج
الماهية لا لأمرٍ أعمّ كالحركة للحيوان ، ولا لأمرٍ أخصّ كالضّحْك له بل إما
لذاته كالتعجّب بالقوة للإنسان أو بواسطة مساوية كالضّحْك بالقوة له .

الفصل الخامس ١٠

فى مباحث اللازم

اعلَمْ أن اللازم بالحقيقة هوالذى لا ينفكّ عن الشى . والجزء لازم
بهذا التفسير إلا أن اللازم بالاصطلاح يقال على ما هو خارج عن الشىء
من المحمولات عليه ولا ينفكّ عنه . واللازم البيِّن يقال على ما يلزم من ١٥
تصوّر المسمّى تصوّره ، وعلى ما يكون تصوّره مع تصوّر ملزومه ||
كافيًا فى جزم الذهن بلزومه له والأوّل أخصّ من الثانى ولابُدّ من وجود ١٠٢ ء م
لازم بلا وسط ؛ لأن كلّ ما يلزم لِماهيّة لوكان بوسطٍ لكان بَيْن اللازم
والماهيّة أوساطٌ بلانهاية فيكون ما لا يتناهى محصورًا بَيْن الطرفَيْن
وكلّ لازم بغَيْر وسطٍ فهو بَيِّن بالتفسير الثانى . وإلا لافتقر فى إثباته ٢٠

١- يمـ[تـ]نع ج || ٢- يمـ[تـ]نع ج \ الشىء عنه: النوعية] ج || ٣- يمـ[تـ]نع ج ||
٤- مـ[تـ]رتبة ج \ [و] الأول ج || ٦- [الوصف] ج || ٨- كالضحك: كالضحكة] م \ [له]
ج || ١٤- بالاصطلاح يقال: > < ج \ ما هو خارج: ما يخرج] م || ١٦- [تصوّره] ج || ١٨-
لِماهيّة: الماهية] آ ج

للماهية الى وسطٍ فيكون لازمًا بالوسط ، هذا خلف . والماهية قد تلزمها لوازم اعتباريّة بحيث لا يقف الذهن عند طرفٍ . فإن المثلّث يلزمه أن يكون زواياه مساويةً لقائمتَيْن ونصفًا لأربع قوائم وثُلُثًا للستّة وهلمّ جرًا . وأما أنه هلْ يترتّب اللوازم الحقيقيّة بحيث لاينتهى الى || لازم لا يلازمه لازم آخر؟ فلَمْ ينتظم برهان على إبطاله . ولزوم الشى للشيء فى الوجود إما أن يكون لذات الملزوم أو لذات اللازم أو لسببٍ منفصلٍ .

٥ أ ١١ ء

الفصل السادس

فى مباحث الجنس

١٠

وهو يرسم بأنه الكلّى المقول على كثيرِين مختلفِين بالحقائق فى جواب «ماهو». فالمقول يتناول الشخص والكلّيات الخمس وبقولنا «على كثيرِين مختلفِين» يخرج عنه الشخص فالمقول على كثيرِين جنس للخمسة وبقولنا «مختلفِين بالحقائق» يخرج عنه النوع وبقولنا فى جواب «ماهو» يخرج عنه الفصل والخاصّة والعرض العامّ. لايقال:لو كان المقول على كثيرِين جنسًا للخمسة لكان أخصّ من الجنس المطلق لكونه جنسًا خاصًا وهو أعمّ منه ، هذا خلف . ونقول || أيضًا لو كان الجنس مقولاً على كثيرِين لكان الجزء محمولا ولا شيء من الجزء لمحمول و لأن

١٥

ج ١٠ ء

٢٠

١- بـ[الـ]وسط ج || ٣- نصفا لأربع : نصفا + لاربع] أ : نصف لاربع] ج : نصفا للاربة] م || ٥- برهان على إبطاله: على ابطاله برهان] ج || ٦- للشيء : الى الشى] ج \ [فى الوجود] أ ج || ١٠- [فى مباحث الجنس] م || ١٢- [هو] م \ [بالحقائق] ج || ١٣- الكلّيات الخمس : + ـة] أ || ١٤- [مختلفين] أ ج || ١٥- للخمسة: للجنس] ج \ و بقولنا: فبقولنا] ج || ١٦- [عنه] الفصل أ م || ١٧- [لـ]كان ج

المعنى الجنسىّ موجود وكلّ موجود مشخّص ولا شىء من المشخّص بمحمول .

لأنّا نقول : أما **الأول** فجوابه : أن المقول على كثيرين لو كان جنسًا للخمسة لكان أخصّ من الجنس المطلق باعتبار كونه جنسًا وهو أعمّ منه باعتبار ذاته ولا امتناع فيه . وأما **الثانى** فلا نُسلّم أنه لا شىء من الجزء لمحمول . فإن ماهية الجنس إذا أخذت من حيث هى هى جاز حمْلها على النوع . وأما قوله بأن كلّ موجود فهو مشخّص ، قلنا: إن أردتم بقولكم «إن كلّ موجود مشخّص» أن كلّ موجود فهو يمنع وقوع الشركة فيه فهو ممنوع لِمَا مرّ . وإن أردتم به أن كلّ موجود إما مانع من الشركة أو معروض للتشخّص ، فلا نُسلّم أنه لا شىء مما هو معروض || للتشخّص بمحمول . فإن ماهية || الجنس من حيث هى هى معروضة للتشخّص و هى محمولة . والمشهور أن الجنس لابُدّ و أن يكون محمولا على نوعَيْن فى الخارج . وذلك غير لازم لاحْتمال أن يكون محمولاً على نوعَيْن أحدهما خارجىّ والآخر ذهنىّ . والجنس إن لم يكن فوقه جنس لكن تحته جنس فهو الجنس العالىّ وإن كان بالعكس فهو الجنس السافل . وإن كان فوقه جنس وتحته جنس فهو الجنس المتوسّط . وان لم يكون فوقه جنس و لا تحته جنس فهو الجنس المفرد .

وزعم الإمام(١) أن الجنس المنطقىّ ليس جنسًا لهذه الأربعة المنطقيّة، لأن الامتياز بَيْن الثلاثة منها بقُيُود عدميّة. والعدم لا يكون فصلاً .

٥ ١٠ ١٥ ٢٠ — ١٠٢ ر ، ١١ ب آ

٤- [لـ]كان أخصّ آ ج || ٦- [لـ]محمول آ ج || ٨- يمنع: يمتنع] ج || ١١- للـ[تـ]شخّص ج || ١٢- للـ[تـ]شخّص ج \ [بمحمول فان ماهية ... معروضة للتشخّص] ج \ و هى: فهى] ج \ لابُدّ [و] ج || ١٣-١٤ - [على نوعين] ج || لهذه: # آ || ١٩- منها: بينها] ج

(١) . فخرالدين الرازى، شرح عيون *الحكمة*، ١\٧٩.

وفيه نظر ، لأن القيود العدميّة احتمل أن يكون أمورا عارضة لفصول وجوديّة . ثم الجنس المطلق إن كان جنسًا لها كان أحد أنواعه جنس الأجناس وهو عارض لطبائع مختلفة ؛ فإن كان اختلاف تلك الطبائع مستلزما لتنوّع جنس الأجناس كان جنس الأجناس المنطقىّ نوعًا متوسّطًا . إن لم يكن مستلزمًا فهو نوع أخير و فوقه الجنس المنطقىّ وفوقه المقول على كثيرِين و فوقه || الكلّى وفوقه المضاف . فالمضاف جنس الأجناس فى هذه المرتبة و جنس الأجناس نوع الأنواع .

الفصل السابع

فى مباحث النوع

أما الحقيقىّ فيرسم بأنه الكلّى المقول على كثيرِين مختلفِين بالعدد فقط فى جواب «ما هو» . وأريد بالكثيرِين الأفراد المتكثّرة فى الذهن أو فى الخارج || ليندرج فيه ما ينحصر نوعه فى شخصه فالمقول على كثيرين جنس . و بقولنا « مختلفِين بالعدد فقط » يخرج عنه الجنس والعرض العام . وبقولنا « فى جواب ماهو » يخرج عنه الفصل والخاصة .

وأما الإضافى فيرسم بأنه الكلّى الذى يقال عليه وعلى غيره الجنس فى جواب «ما هو» قولاً أوليًا ذاتيًا و إنما قيد بالأولى احترازًا عن الصنف كالزنجى والرومى . فإنه يحمل عليه الجنس بواسطة حمْل النوع عليه .

٥- [نوعا] م || ٧- فالمضاف .. فى هذه المرتبة] ج || ١٢- [الكلّى] ج || ١٥- [عنه] آ م || ١٦- [عنه] آ م \ الفصل والخاصة: > < م || ١٨- [الكلّى] آ م || ١٩- [ذاتيًا] آ م \ قُيِّد: قيدنا] ج

والحقيقىّ قد يصدق دون الإضافىّ كالأنواع البسيطة و الإضافى قد يصدق دون الحقيقىّ كالأنواع المتوسطة . فليس و لا واحدا منهما أعمّ من الآخر عمومًا مطلقًا بل من وجه دون وجه لصدق كلّ واحد منهما على النوع الأخير . و مراتب الإضافى أيضا أربعة كما فى الجنس ، إلا أن السافل منها يُسمّى نوع الأنواع . والجنس إذا أخذ مجرّدًا عن الفصل || المقوّم للنوع كان نوعًا حقيقيًا بالاعتبار . وطبائع الأجناس العالية إذا اعتبرت مجرّدة صدق عليها النوع الحقيقىّ دون الإضافىّ . والمتوسطات إذا اعتبرت مجرّدةً صدق عليها النوع الإضافىّ والحقيقىّ .

قال الإمام(١) : النوع الذى هو أحد الخمسة إنما هو الحقيقىّ دون الإضافىّ لأن النوع الحقيقىّ محمول و الإضافى ليس بمحمول لكونه موضوعًا . قلنا : لا نُسلّم أنه إذا كان موضوعًا لا يكون محمولاً ، فإن من الجائز أن يكون موضوعًا و محمولاً معًا .

الفصل الثامن

فى مباحث الفصل

وهو المقول على الشىء فى جواب «أىُّ شىء هو فى ذاته»، فالمقول على الشىء جنس. و||بقولنا «فى جواب أىّ شىء هو»خرج عنه الجنس والنوع والعرض|| العام. وبقولنا «فى ذاته» خرج عنه الخاصّة. وقد فسّر الفصل بأنه المقول على الشىء فى جواب «أىُّ شىء هو فى ذاته» من جنسه.

٧– اعتبرت: اخذت] ج # أ || ٨– [النوع] أ ج \ الإضافىّ و الحقيقىّ: > < م || ٩–١٠ – [دون الإضافىّ] أ م || ١٨– جنس: الجنس] ج \ خرج: يخرج] ج || ١٩– خرج: يخرج] ج

(١) . فخرالدين الرازى، شرح *عيون الحكمة*، ٧٩\١.

وهو عند الإمام[1] عبارة عن كمال الجزء المميّز للشىء عما يشاركه فى الجنس . فعلى هذا لو تركّبت طبيعة من ذاتيْن يساويانها كان كلّ واحد منهما فصلاً على التفسير الأوّل دون الثانى والثالث . ولو تركّبت من جنس ذاتيْن يساويانها كان كلّ واحد منهما فصلاً على التفسير الأوّل والثانى ، ومجموعهما فصل على التفسير الثالث . وهو بالتفسير الأوّل فصل قريب و كلّ واحد منهما فصل بعيد .

٥ ١١ ء أ

و زعم الإمام[1] : أن الفصل الواحد بالنسبة الى نوع واحد قد يكون جنسًا له و يجوز اقترانه بجنسَيْن فيصير مقوِّمًا لنوعَيْن . وذلك فى الماهيّة التى تركّبت عن أمرَيْن كلّ واحد منهما أعمّ من الآخر من وجهٍ كالحيوان الأبيض .

١٠

و نحن لا نُسلّم تألّف ماهيّة حقيقيّة منهما . فإن هذا المفهوم ليس حقيقة فى نفس الأمر بل هو ماهيّة اعتباريّة . وليس لكلّ فصلٍ فصلٌ لوجوب الانتهاء الى فصل بسيط ، ولا يجب أن يكون كلّ ماهيّة مركّبة من جنسٍ وفَصْلٍ لتركّب العشرة من الآحاد . فليس كلّ جزء جنسًا وفصلاً بل كلّ جزء محمول فهو إما جنس أو فصل . والفصل المقترن بالجنس له نسبة الى النوع بالتقويم والى الجنس بالتقسيم ، و كلّ فصل مقوِّم للعالى فهو مقوِّم للسافل ولا ينعكس ؛ و كذا كلّ جنس و كلّ فصل مقسِّم للسافل فهو مقسِّم للعالى ولا ينعكس .

١٥

١٠ ء ج

٣- و الثالث: و دون الثالث] ج || ٣-٥ - و لو تركّبت ... على التفسير الأول: # م : + والثانى [ ] ج || ٩- تركّب[ـت] آ \ عن: من] ج || ١٠- كالحيوان الأبيض: # آ: كالحيوان و الابيض] آ || ١٤- جنسًا و فصلاً: جنسا او فصلا] ج || ١٧-١٨ - و كذا كلّ جنس و كلّ فصل مقسم ... ولا ينعكس] # م : و كذلك جنس مقسم للسافل مقسم للعالى ولا ينعكس] # آ \ و [كذا] كلّ [جنس و كل فصل] ... ج

(١). فخرادين الرازى، شرح عيون *الحكمة*، ١\٨٢.

وقيل : إن الفصل بالتفسير || الثالث علّة لوجود حصّة النوع من الجنس ؛ لأنه لو لم يكن علّة فإن كان الجنس علّة للفصل كان وجود الفصل لازمًا لوجود الجنس ، وإن لم يكن علّة استغنى كلّ واحد منهما عن الآخر. فيمتنع أن يحصل || من مجموعهما ماهيّة مركّبة . ١٠٣ أ ١٠٣ ب

وفيه نظرٌ . لأن المراد من العلّة إن كان جملة ما يتوقّف عليه الشىء فلا نُسلّم أن الفصل لو لم يكن علة للجنس ولا الجنس علة للفصل استغنى كلّ واحد منهما عن الآخر. وإن كان المراد منه بعض ما يتوقّف عليه الشىء فلا || نُسلّم أن الجنس لو كان علة للفصل على هذا التفسير لكان وجود الفصل لازمًا لوجود الجنس . ٥ ١١ ب

واحتجّ الإمام[1] على إبطال العلّيّة بوجوهٍ ؛ **أحدها** : أن المجموع المركّب من ماهية الشىء وصفة لها أخصّ منها إذا اعتبرت كان الذات جنسًا لها والصفة فصلاً مع عدم علّيّة الفصل للجنس . **الثانى** : أن الجنس الذى هو حصّة النبات يبقى بعد زوال الفصل ، والمعلول لا يبقى بعد زوال علّته فذلك الجسم ليس معلول الفصل . **الثالث** : أن الفصل حال فى الحصّة و الحال فى الشىء محتاج اليه و المحتاج الى الشىء لا يكون علّة له . ١٠ ١٥

الجواب :

أما الأول ، قلنا : لا نُسلّم أن الصفة مع الذات إذا اعتبرت كانت الصفة فصلاً للنوع بل كانت فصلا لماهيّة اعتباريّة . وكلامنا فى الفصل

٥- إن: لو] أ || ٦- الشىء: ~~الشى~~] أ : المعلول # أ || ٨- الشىء: ~~الشى~~] أ : المعلول # أ || ٩- الفصل: الجنس] ج \ لوجود الجنس: للجنس] م : للفصل] ج || ١٢- جنسًا [لها] ج || ١٤- ليس معلول الفصل: ... للفصل] ج || ١٦- لا يكون: لا يجوز أن يكون] أ || [له] ج م || ١٨- قلنا لا نسلّم: فلا نسلم] م || ١٩- بل كان[ت] أ م ٢٠

(١). فخرادين الرازى، *المباحث المشرقية*، ١\١٥٩-١٦٢.

المقوّم للنوع المحصّل . وأما الثانى فلا نُسلّم أن الجسم الذى هو حصّة للنبات يبقى بعد زوال الفصل . وأما الثالث فلا نُسلّم أن الحال محتاج فإن من الجائز أن يكون السبب المنفصل بشرط استعداد || الحصّة للفصل يقتضى حلول الفصل فى الجنس والطبيعة الجنسية . لا يجوز أن توجد بعض أفرادها مقارِنةً للفصل وبعضها مجرّدةً بلا فصل . ويكون امتياز ذلك البعض عن الآخر بعدم الفصل لأن الطبيعة الجنسيّة إما أن تكون بذاتها محتاجةً الى فصل من الفصول أو غنية عن كلّ فصل. والثانى باطل و إلا لكانت طبيعة نوعيّة مشخّصة قبل مقارنة الفصل بها فلا تحصل منها و من الفصل ماهيّةٌ حقيقيّةٌ .

لا يقال : لا نُسلّم أن الطبيعة الجنسيّة بذاتها إما محتاجة أو غنيّة. وهذا لأن الطبيعة الجنسيّة ليست بذاتها محتاجة الى الفصل المعيَّن ولا غنيّة عنه بذاتها إلا لِمَا عَرَضَ لها احتياجٌ اليه . فلِمَ لا يجوز أن يكون كذلك بالنسبة الى فصل من الفصل؟! لأنّا نقول : كلّ طبيعة يُفرض فهى بالنسبة الى غيرها إما بذاتها محتاجة اليه أو غنية عنه ، وذلك معلوم بالبديهة . وأما الطبيعة الجنسيّة بالنسبة الى الفصل المعيَّن فهى غنية عنه بذاتها إلا أن السبب المنفصل بشرط استعداد يحصل لحصّة النوع من الجنس يقتضى مقارنة الفصل للجنس . ونقول أيضًا لو وجد بعض أفراد الجنس مجردًا عن الفصل لكان مشاركًا للبعض الآخر فى الطبيعة وممتازًا بالتعيّن و ما به الاشتراك غيرما به الامتياز. فالتعيّن أمر زائد

٢- للنبات: النبات] ج \ بعد: مع] أ || ٣- [الـ]سبب [الـ]منفصل ج || ٥- توجد: # أ : يبعد] أ \ مقارنة: مقارنا] أ ج \ مجرّدة: مجردا] أ ج || ٨- لكانـ[ـت] أ م \ بها: لها] ج || ٩- منها و من: بينها و بين] أ || ١٢- [عنه] أ م || ١٢-١٦ - و إلا لَمَا عَرَضَ لها احتياج اليه ... غنيّة عنه بذاتها: << م || ١٣- الى فصل من: الفصل من] أ م \ فهى: و هى] ج || ١٥- فهى: و هى] ج || ١٩- فالتعيّن أمر زائد: فتعين امرا زايدا] أ

على تلك الطبيعة فإما أن يكون وجوديًا أو عدميًا . والثانى باطل لأن ١٠٤ م
التعيّن جزء من المعيّن || والمعيّن || موجود فجزؤه موجود ؛ فالتعيّن ١٤ أ
موجود فلابدّ له من سببٍ . و ذلك السبب إما أن يكون مشتركًا بَيْن
أفراد الطبيعة الجنسيّة أو لا يكون كذلك . والأول محال وإلا لكان التعيّن
لازما للطبيعة فيكون مشتركًا بَيْن الأفراد ، هذا خلف . والثانى محال ٥
لأنه إما أن يكون مقارنًا للطبيعة أو مباينًا عنها . والثانى باطل وإلا
لكان اختصاص حصّة ذلك الفرد من الطبيعة الجنسيّة بذلك التعيّن دون
غيره من الخصص ترجيحًا بلا مرجِّح . وهو محال . والأوّل أيضًا باطل
وإلا لكان ذلك الفرد مقارنًا بأمر موجِب للتعيّن فيكون امتيازه عن سائر
الأفراد بالفصل وقد فُرِض كونه مجرّدًا عن الفصل ، هذا خلف . ١٠

الفصل التاسع

فى مباحث الخاصّة والعرض العامّ

أما الخاصّة فيرسم بأنها كلّية مقولة على حقيقة واحدة فى جواب ١٥
«أى شىء هو» قولاً عرضيًا . فبقولنا «على حقيقة واحدة» يخرج الجنس
والعرض العامّ . وبقولنا «فى جواب أى شىء هو» يخرج النوع .
وبقولنا «قولاً عرضيًا» يخرج الفصل ويندرج فيما ذكرناه خاصّة الجنس
العالى والنوع السافل . والتوسّط بينهما و ربّما كان خاصّة العالى
غرضًا عامًا للسافل و هى إما شاملة لجميع أفراد ما هى خاصّة له لازمة ٢٠
لكلّ منها و إما شاملة مفارقة و إما مخصوصة ببعض الأفراد . والخاصّة

١- أن يكون: ان كان] م || ٣- فلابدّ: ولابد] ج || ٤- [كذلك] أ م || ٦- أو مباينًا [عنها] ج م || ٨- [وهو محال] أ م || ١٦- يخرج الجنس: # م || ١٨- فيما ذكرنا[ه] أ م

قد تكون مفردةً كالضاحك ، وقد تكون مركّبةً من أمور كلّ واحدٍ منها أعمّ مما هى خاصة له .

وأما العرض العامّ فهو الكلّى المقول على حقائق مختلفة قولاً عرضيًا. فبقولنا «على حقائق || مختلفة» تخرج الخاصة . وبقولنا «قولاً عرضيًا» يخرج الجنس والنوع والفصل . وهو إما شامل لجميع أفراد ما هو عرض || له لازم لكلّ منها وإما شامل مفارق وإما غير شامل . و هو قد يكون عرضًا عامًا لِجنس الأجناس ولِنوع الأنواع وللمتوسّط بينهما.

١٣ ب ج

٥

١٤ ب أ

الفصل العاشر

فى مناسبات الكلّيات

١٠

اعلَمْ أن ذاتىّ الذاتىّ ذاتىّ . وعرضىّ الذاتىّ قد يكون ذاتيًا كالناطق فإنه عرضىّ للحيوان وكلّ واحد منهما ذاتىّ للإنسان . وذاتىّ العرضىّ عرضىّ ، وعرضىّ العرضىّ قد يكون ذاتيًا كالناطق فإنه عرضىّ للمتنفّس . والمتنفس عرضىّ للإنسان والناطق ذاتى له . ولازم الذاتىّ قد يكون ذاتيًا كالحيوان فإنه لازم للناطق . وكلّ واحد منهما ذاتىّ للإنسان . || وذاتىّ اللازم لازم و لازم اللازم قد يكون ذاتيًا. فإن الحيوان لازم للمتنفّس بالقوّة وهو لازم للإنسان والحيوان ذاتىّ للإنسان . و ربّما يجتمع فى الشىء الواحد اعتبارَان من الكلّيات الخمسة أو أكثر كاللّوْن . فإنه نوع للكيْف وجنس للسواد وخاصّة للجسم وعرض عامّ للحيوان . والجنس بالاضافة الى الفصل عرض عامّ . والفصل بالاضافة الى الجنس

١٥

١٠٤ ب م

٢٠

٣- العامّ: # ج || ٦- [هو] أ ج || ٩-١٠- [الفصل العاشر فى مناسبات الكلّيات] م: # ج || ١٧-١٨ - [قد يكون ... ذاتىّ للإنسان] أ ج : لازم] أ ج || ٢١- الى الجنس: الى الفصل] ج

خاصّة . وكلّ واحد من الجنس والفصل والخاصة والعرض العامّ إذا اعتبرت بالنسبة الى خصصه التى توجد فى أفرادها كان نوعًا حقيقيًا وكلّ واحد منهما نوع حقيقىّ باعتبار . وقد يوجد بعضها مضافًا الى بعض كجنس النوع وجنس الجنس وفصل الجنس وجنس الفصل وفصل الفصل وعلى هذا فَقِسْ . ٥

واعلَمْ أن جنس الفصل قد يكون جنس جنسٍ كالجوهر بالإضافة الى الناطق . وقد يكون فصل جنس كذا النفس بالنسبة اليه . وجنس العرض العامّ يجب أن يكون عرضًا عامًا و خاصّة النوع خاصّة الجنس ولاينعكس . والعرض العامّ للجنس عرض عامّ للنوع ولا ينعكس . || ١٥ء آ خاصة الفصل خاصة النوع ولا ينعكس ، لأن المجموع ربّما يخصّه شىء ١٠ لايعرض لأجزائه . و العرض العام للفصل لا يلزم أن يكون عرضًا عامًا للنوع ، لأن الجنس عرض عام للفصل وليس عرضًا عامًا || للنوع . و ١٣ء ج العرض العامّ للنوع لا يلزم أن يكون عرضا عامًا للفصل ، لأن المركّب ربّما يلزمه عرض عامّ و لا يلزم لفصله وأقلّه التركيب .

١٥

الفصل الحادى عشر

فى المشاركات التى بيْن الخمسة

أما مشاركة الجنس مع الفصل ففى كونها جزأى الماهيّة . وفى أن ما يحمل عليهما فى جواب «ما هو» . وفى طريق «ما هو» يحمل على ٢٠

٦- واعلم أن [جنس] ج \ بالإضافة: # آ : بالنسبة] آ || ٨- و خاصّة النوع: ... الفصل] ج \ حتصّة الجنس: ... النوع] ج || ٩- العرض العامّ للجنس: عرض عام الجنس] آ ج || ١١- العرض العامّ للجنس: عرض عام الجنس] آ ج || ١٩- [فـ]فى ج

النوع المركّب منهما فى طريق ما هو وفى كونهما مقولَيْن فى طريق «ما هو» بالنسبة الى النوع المركّب منهما. و مع النوع فى كونهما مقولَيْن فى جواب «ما هو». و مع الخاصّة فى كونهما داخلَيْن فى الرسْم التامّ. ومع العرض العامّ فى كونهما مقولَيْن على كثيرين مختلفين

١١ ء أ ٥ بالحقائق وفى كونهما غير صالحين لتعريف النوع .

وأما مشاركة الفصل مع النوع فى كونهما متعاكسَيْن غير عرضَيْن. و فى كونهما موضوعَيْن للجنس . و مع الخاصّة فى كونهما مختصّيْن بالنوع الموضوع لهما .

١٠٥ ء م ومشاركة الخاصّة مع العرض || العامّ فى كونهما خارجَيْن عن

١٠ الماهية.

وأما مشاركة الجنس والفصل مع النوع ففى أنها غير عرضيّة و فى وجوب حمْلها على ما تحتها بالسويّة و فى وجوب دوامها لموضوعاتها. ومع الخاصّة فى أنها داخلة فى المعرّف التام .

واما مشاركة الفصل والنوع مع الخاصّة ففى أنه يمكن بالإمكان

١٥ العامّ أن تكون متعاكسة .

وأما مشاركة النوع والخاصّة مع العرض العامّ ففى أنها ليست أجزاء للماهية .

وأما مشاركة الجنس والفصل والنوع مع الخاصّة ففى أن جميع

١٥ ب أ الموجودات يمتنع اشتراكها فى || واحد منها .

٢٠ وأما مشاركة الخاصّة والعرض العامّ والجنس والفصل ففى أنها ليست دالّة على الماهية بحسب الخصوصيّة .

١- منهما فى: منهما من] أ ج : ... فى # أ || ١-٢ - فى طريق ما هو ... الى النوع المركّب منهما: # م || ١١- [فـ]ـفى أ ج || ١٣- لموضوع[ات]ـها ج \ فى المعرّف: فى المعرفة] ج || ١٤- [فـ]ـفى أ ج || ١٦- [فـ]ـفى أ ج || ١٨- [فـ]ـفى أ ج || ٢٠- [فـ]ـفى أ ج

وأما الخمسة فهى مشتركة فى كونها كلّيات ويلزم منها كونها محمولة بالطبع و فى أنها تعطى ما تحتها أسماءها و حدودها . وأن المحمول عليها حملاً كلّيا محمول على ما تحتها و فى أنها يمكن بالإمكان العامّ || دوامها لموضوعاتها . ١٣ ب ج

٥ وأما المباينات فكلّ وصفٍ يشترك فيه أربعة فقط . فإن الخامس يباينها به وكلّ وصفٍ يشترك فيه ثلاثة . فإن الاثنين الآخرَيْن تباينانها به . وكلّ وصفٍ يشترك فيه اثنان فان الثلاثة الباقية تباينهما به .

٣- [حملاً كليًا] آ ج || ٥-٧ - أربعة فقط ... و كلّ وصفٍ يشترك فيه] # م || ٦- الآخرَيْن: الباقيين] ج

المطلع الثالث

فى التعريفات

٥ المعرّف لماهيّة الشىء هوالذى يوجب تصوّره تصورها أو تميّزها عن كلّ ماعداها . و لا يجوز أن يكون أخفى من الماهيّة أو مساويًا لها فى المعرفة والجهالة؛ إذ المعرّف لابُدّ وأن يكون أقدم فى المعرفة . و لا يخلو إما أن يكون نفس الماهيّة أو أعمّ منها أو أخصّ منها أو مساويًا لها فى العموم والخصوص . والأول محال لاستحالة كون الشى أعرف من نفسه . والثانى محال لِصدْقه على غيره . والثالث باطل لِكونه أخفى ، فتعيّن ١٠ أن يكون مساويًا . ولا يخلو إما أن يكون جميع أجزاء الشيء ؛ أعنى الأجزاء التى هى ما عدا الهيئة الاجتماعيّة وهوالحدّ التامّ ، أو بعض أجزائه المساوية له وهو الحدّ الناقص ، أو خارجًا عنه وهوالرسْم الناقص ، أو مركّبا من الداخل والخارج وهو الرسْم التامّ إن كان الداخل جنسًا قريبًا أو الرسْم المتوسّط إن لمْ يكن كذلك . ١٥

قال الإمام [1] : تعريف الماهيّات محال ، لأنه إما أن يكون بجميع أجزائها. وهومحال . لأن جميع أجزاء الشيء نفس ذلك الشيء وتعريف الشيء بنفسه محال ؛ أو ببعض أجزائها ، وهو محال لأن المعرِّف للشيء معرِّف لكلّ جزء من أجزائه فيكون معرِّفًا لنفسه ، وهو محال ؛ أو

٧- إذ : # أ ||٨- أو أخصّ [منها] أ م || ١١- أن يكون: كونه] ج \ الشيء: الماهية] أ || ١٢- التى [هى] م || ١٣- أجزائه: اجزايها] أ \ له: لها] أ \ خارجًا عنه: خراجا [ ] ج : خارجا عنها] أ || ١٥- أو: و] أ ج || ١٦- الماهيات: الماهية] ج || ١٧- جميع: # أ : المعرف] أ || ١٩- لكلّ جزء: لكل واحد] م

(١) . فخرالدين الرازى، شرح عيون *الحكمة*، ١\٩١-٩٢.

بالخارج ، و هو محال لأن || التعريف بالخارج يتوقّف على معرفة ١٠٥ ب م
اختصاصه بالماهية . ومعرفة اختصاصه بالماهية تتوقّف على معرفة
الماهيـة . فلوكان معرِّفا للماهية لزم الدور أو بالمركب من الداخل
والخارج وهو محال لهذا بعينه .|| ١٦ ء أ

٥ والجواب :

أما قوله بأن جميع أجزاء الشيء نفس ذلك الشيء ، قلنا : إن
أردتم بجميع أجزاء الشيء الأجزاء التى هى ماعدا الهيئة الاجتماعية
فلا نُسلّم أنها نفس ذلك الشيء ؛ فإن || الهيئة الاجتماعيّة أيضًا جزء من ١٤ ء ج
الماهية . وإن أردتم بجميع الأجزاء جملة الأجزاءالتى تدخل فيها الهيئة
١٠ الاجتماعيّة فمسلّم أنها نفس الماهيّة . ولكن لِمَ لا يجوز التعريف بجميع
الأجزاء التى هى ما عدا الهيئة الاجتماعيّة؟! فلَئِنْ قلتَ بأن الأجزاء
التى هى ما عدا الهيئة الاجتماعيّة فهى بعض الأجزاء بالحقيقة . و
التعريف ببعض الأجزاء محال ، لأن المعرِّف للشى معرِّف لكلّ جزء منه .
قلنا : لا نُسلّم . وهذا لأن من الجائز أن يكون الشيء معرّفًا للمجموع من
١٥ حيث هو مجموع ولا يكون معرِّفًا لكلّ جزء منه . وأما قوله بأن
التعريف بالخارج يتوقّف على معرفة اختصاصه بالماهية وذلك يتوقّف
على معرفة الماهية ، قلنا : لا نُسلّم . وهذا لأن من الجائز أن يكون للشيء
وصفَان ونعلم أنّ ما عَرَضَ له أحدهما فإنه يختص به الآخر و إن لَمْ نعلم
الماهية من حيث هى هى. و بهذا خرج الجواب عن قوله بأن التعريف
٢٠ بالمركّب من الداخل والخارج محال . ويجب الاحتراز فى التعرف عن

٥- [و] الجواب ج || ٦- قوله: قولكم] ج \ بأن جميع: >< ج \ الشيء: # أ || ٧- بجميع أجزاء الشيء : بجميع الاجزا] ج || ٩- بجميع الأجزاء جملة: به] م \ جملة الأجزاء: الاجزا] ج || ١٠- [و]لكن م || ١٢- [فـ]هى م || ١٣- للشيء معروف: # أ || ١٤- [و] هذا ج || ١٥- منه: # أ || ١٨- إنما: ان ما] أ م \ [فإنه] ج || ٢٠- عن: من] ج

استعمال ألفاظ غير ظاهرة الدلالة على المقصود كألفاظ غريبة أو حسّيّة ومجازيّة . والجنس يقدّم على الفصل لأنه أعْرَفُ لعمومه وتقديم الأعْرَف أوْلَى .

٥

٢- والجنس يقدّم: ويجب تقديم الجنس] ج

المقالة الثانية

المقالة الثانية ٥

تشتمل على مقدّمة وثلاثة مطالع

أما

المقدمة

ففى تقسيم القضيّة الى الحمليّة والشرطيّة ١٠

اعلم أن القضيّة هى التى تحكم فيها بنسبة أمرٍ الى أمرٍ إيجابًا أو سلبًا . فإن لَمْ تنحلّ الى قضيّتَيْن بل || حُكِمَ على الشىء بثبوت الآخر له (١٦ ب آ) أو سلبه عنه ، تُسمّى حمليّة كقولنا «زيد كاتب زيد ليس بكاتب» ؛ والمحكوم عليه يُسمّى موضوعا؛ والمحكوم به يُسمّى محمولا. وإن انحلّت الى (١٥) قضيّتَيْن تُسمّى شرطيّة و هى على قسمَيْن ؛ لأنه إن حُكِمَ على إحداهما بأنها تستلزم الأخرى أو تستصحبها أو تنفى ذلك فهى المتّصلة، كقولنا «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس إن كانت || الشمس طالعة (١٠٦ ء م) فالليل موجود». وإن حُكِمَ فيها بالتعاند فى الصدق والكذب أو فى إحداهما أو بنفى ذلك فهى المنفصلة ، || كقولنا « إما أن يكون هذا العددُ زوجًا أو (٢٠) فردًا»و«ليس الإنسان إما أن يكون حيوانًا أو أبيض » . (١٤ ب ج)

٦- ثلاث[ـة] آ م || ١٠- ففى: فهى فى] ج || ١٣- [بل] ج || ١٤- [له] آ ج \ تسمّى: سميت] ج \ كاتب ... ليس بكاتب: > < ج || ١٥- والمحكوم عليه يسمّى موضوعا: # آ \ موضوعا والمحكوم به: # ج || ١٦- تسمّى: سميت] ج \ و هى: وهو] م || ١٧- بأنه[ـا] م

٥

وأما

١٠

المطالع

ففى مباحث هذه الأقسام

١٥

٢٠

١٢- ففى: فهى] ج

المطلع الأول

فى مباحث الحمليّة

وفيه أربعة فصول

٥ ٤٣ ب ||

الفصل الأول

فى الموجبة و السالبة

اعلَمْ أن القضيّة الحمليّة إنما تتمّ بأمور ثلاثة : موضوع و محمول
و نسبة بينهما بها يرتبط أحدهما بالأخر ، لأنا لو تصوّرنا الموضوع ١٠
والمحمول دون تصوّر هذه النسبة لَمْ تتصور القضية . وهذه النسبة إن
كانت نسبته بها يصح أنه هو هو فهى موجبة ، كقولنا « زيد كاتب» . و
إن كانت نسبته بها يصح أنه ليس هو هو فهى سالبة ، كقولنا « زيد
ليس هو بكاتب » . و من شأن النسبة أن يدلّ عليها بلَفْظٍ ثالث و يُسمّى
ذلك اللفظ رابطة . فإن حذفت فى بعض اللّغات اعتمادًا على شعور ١٥
الذهن بمعناها بحسب التعارف سُمّيت القضية ثنائية ، كقولنا « زيد
كاتب » . وإن ذُكِرَت سُمّيت ثلاثية .

والرابطة من جملة الأدوات وهى قد تكون اسمًا فى العربيّة كلفظة
هو فى قولنا « الأنسان هو حيوان || و تسمّى رابطة غير زمانيّة . وقد ١٧ ء آ
تكون فعلاً كقولنا « الإنسان يوجد حيوانًا » وتسمّى رابطة زمانيّة . ٢٠
والرابطة الزمانيّة فى لغة العرب لاتدلّ على النسبة الى موضوع معيَّن

٤- [أربعة] آ ج || ٩- ثلاثـ[ـة] ج || ١٠- لو: اذا] ج \ تصو[ر]نا ج || ١٢- نسبته: # آ || ١٣- نسبته: # آ \ هو هو: هو اياه] م || ١٨- [قد] تكون ج || ٢١- فى لغة العرب لا تدلّ: لا تدل فى لغة العرب] م \ على [الـ]نسبة ج

فإنما تدلّ عليها الرابطة غير الزمانيّة . فإذا ذُكِرَت فى القضيّة رابطة غير زمانيّة فهى ثلاثيّة تامّة. وإن ذُكِرَت فيها رابطة زمانيّة فهى ثلاثيّة غير تامّة .

والمحمول إذا كان كلمةً أو اسمًا مشتقًّا جاز أن يرتبط وحده
٥ بالموضوع ، لأنه يدلّ على النسة الى موضوعٍ ما لكنّه لا يدلّ على النسبة الى موضوعٍ معيَّنٍ . فإذا ذُكِرَت الرابطة تَعيَّنَ بها النسبة الى الموضوع ولَمْ يكن تكرارًا .

فإن قلت بأنّا إذا قلنا « زيد يكتب » كان لفظ «هو» مقدَّرًا فى آخر الكلمة فى العربيّة فلو ذكرنا الرابطة كان تكرارًا . قلنا : لا نُسلّم .
١ ء ج ١٠ وهذا لأن المقدَّر فى آخر الكلمة اسمُ الفاعل والأخرى رابطة || فلا يكون تكرارًا .

الفصل الثانى

فى الخصوص والإهمال والحصْر

١٥ ||

١٠٦ ب م موضوع القضيّة إن كان شخصًا معيَّنًا يُسمّى مخصوصة و شخصيّة ، كقولنا « زيد كاتب » . وإن كان أمرًا كلّيًا فإن حُكِمَ على طبيعة ذلك الكلّى من حيث هى هى كانت قضيّةً طبيعيّةً ، كقولنا «الحيوان جنسٌ والإنسان نوعٌ» . وإن حُكِمَ على ما صدق عليه ذلك الكلّى

١- فإنما: و انما] ج م \ تدلّ: يدل] م \ عليهـ[ـا] ج \ الرابطة غير الزمانية: الرابطة الغير الزمانية] أ : الرابطة غير غير الزمانية] ج \ ذكر<ت> : # أ || ٢- ذكر<ت> : # أ: [ ] م || ٤- إذا: ان] أ \ كلمة أو اسمًا مشتقًا: > < ج || ٥- على [الـ]ـنسبة ج \ لكنّه: و] ج || ٥-٦ - ما لكنّه لا يدلّ ... الى موضوع: # م || ٨- لفظ «هو» مقدّرًا: لفظة هو مقدرة] ج || ١٦- يسمّى: سميت] ج || ١٩- «الحيوان: + ان الكلى] ج

فإن بُيِّن أن الحكم على كلّ فرد من أفراده أو على بعضها سُمّيت محصورة ، وإن لَمْ يُبَيَّنْ سُمّيت مُهْمَلَة ، كقولنا «الإنسان كاتب» . والحكم فى القضيّة المحصورة إن كان على كلّ الأفراد يُسمّى كلّية ، كقولنا «كلّ إنسان حيوان» . وإن كان على بعضها يُسمّى جزئيّة كقولنا «بعض الإنسان كاتب» . (٥)

واللفظ الدالّ على كمّية الأفراد يُسمّى سُوراً || وهو فى الموجبة (١٧ ب آ) الكلّية «كلّ»، و فى السالبة الكلّية «لاشىء» و «لاواحد»، وفى الموجبة الجزئيّة «بعض» و «واحد»، وفى السالبة الجزئيّة «ليس بعض» و«ليس كلّ» و«بعض ليس» . والثانى يدلّ على سلب الحكم عن كلّ الأفراد بالمطابقة و عن البعض بالالتزام والباقيان بالعكس . ومن حقّ السور أن (١٠) يقرن بالموضوع دون المحمول ، لأن ما صدق عليه الشىء يحتمل كونه كلّ الأفراد أو بعضها و لا يعرض ذلك فيما يصدق على الشىء فاقتِران السُّور بالمحمول يوجب تغيير القضية عن الواجب وإذا صدق «الكاتب» على بعض أفراد الإنسان فقد صدق على ما صدق عليه «الإنسان» . وكذا إذا صدق على ما صدق عليه «الإنسان» فقد صدق على بعض ما صدق (١٥) عليه «الإنسان». فالمهملة والجزئية المتوافقتَان إيجابًا وسلبًا متلازمتَان فى الصدق . وبهذا ظهر قولهم إن المهملة فى قوة الجزئية .

واعلَمْ أنّا إذا قلنا « كلّ ج ب » فلا نعنى به الجيم الكلّى و لا الكلّ من حيث هو كلّ بل كلّ واحدٍ . والفرق بَيْن المفهومات الثلاثة ظاهر. وقد يصدق الحكم على الكلّى فقط كوقولنا « الإنسان نوع » ، وعلى (٢٠)

٣- [القضيّة] آ م \ يسمّى: سميت] ج || ٤- يسمّى: سميت] ج || ١٣- تغي[ي]ر ج || ١٤- [أفراد] آ م \ [فقد] ج || ١٥-١٦ - فقد صدق ... الإنسان: ↞ م : [ ] ج || ١٦- فالمهملة: + والموجبة] ج \ المتوافق[تـ]ان م \ إيجابًا و سلبًا : > < م \ متلازم[تـ]ان ج م || ١٨- [فـ]لا نعنى ج || ١٩- كلّ واحد: + واحد] ج \ الثلاثة: الثلث] ج

الكلّى المجموعىّ فقط كقولنا « كل أعضاء الإنسان بدن » ، وعلى الكلّ
١٥ ب ج العددىّ فقط || كقولنا « كلّ إنسان جزئىّ » . ولا نعنى به ما تكون
حقيقته ج ولا ما تكون صفته ج بل ما يصدق عليه أنه ج سواء كان
حقيقة الجيم أو الباء أو أمرًا ثالثًا .

٥ وقال الشيخ[(١)] : إذا قلنا «كلّ ج » فلا نعنى به ما هو ج بالقوة
بل هو ج بالفعل و وافَقَه الإمام[(٢)] . وقال الشيخ ابو نصر الفارابى[(٣)]:
١٠٧ م إنا إذا قلنا « كل ج » أردنا به ما هو ج بالإمكان || العامّ ليندرج فيه ما
١٨ آ هو ج || بالقوة أيضًا . وقولنا « كل ج » يدخل فى مفهومه مسمّى ج إلا
أن نعنى به كلّ ما صدق عليه ج من الأفراد الشخصيّة فيخرج عنه
١٠ المسمّى .

والمحكوم عليه هو الذات الذى صدق عليه أنه ج ويُسمّى ذات
الموضوع والجيم يُسمّى وصف الموضوع و عنوان الموضوع . وهما قد
يتّحدان كقولنا « كلّ إنسان حيوان ». وقد يتغايران كقولنا « كلّ كاتب
حيوان » و قولنا « كل ج ب » يستعمل تارةً بحسب الوجود الخارجىّ
١٥ وتارةً بحسب الحقيقة . أما الأول ، فإذا قيل « كلّ ج ب » كان المراد أن
كلّ ما هو ج فى الخارج سواء كان فى الحال أو قبْله أو بعْده فهو ب .

١- الكلّـ[ـى] آ م \ [فقط] ج || ٢- [به] ج || ٣- ج : جيم] ج \ ج : جيم] ج \ ج : جيم] ج
|| ٥- ج بالقوة: جيم بالقوة] ج || ٦-٧ - [الشيخ ابو نصر] آ م || ٧- [إنا] م \ ج بالإمكان:
جيم بالامكان] ج || ٨- [ج] بالقوة ج \ فى: فيما] ج || ٩- مسمّى: # ج \ مسمّى ج :
ما هو الجيم] ج \ إلا أنـ[ـا] آ ج \ [به كلّ] ج \ عليه ج : عليه جيم] ج || ١٠- [الشخصيّة]
٢٠ آ \ فيخرج: ليخرج] آ ج || ١١- الذى صدق عله أنه: التى صدق عليها انها] آ ج \ أنه ج:
ايضا الجيم] ج || ١٣-١٤ - وقد يتغايران ... حيوان: # آ

---

(١). ابن سينا، *الإشارات والتنبيهات*، ١\٢٢٩-٢٣١.

(٢). فخرالدين الرازى، شرح عيون *الحكمة*، ١\١٢٧-١٢٩.

(٣). الفارابى، كباب *العبارة* (تح: ر. العجم، *المنطق عند الفارابى*)، بيروت، ١٩٨٥،
١\١٤-١٥، ٧١-٧٢.

وأما الثانى ، فإذا قيل « كلّ ج ب » كان المراد أن كلّ ما لو وجد كان ج
فهو بحيث إذا وجد كان ب . وقِسْ على ما ذكرْنا سائر المحصورات .
والسالبة الكلّية بحسب الحقيقة لا تصدق ، لأنك إذا قلت « لا شىء
من ج ب » بهذا الاعتبار فنقول : ليس كذلك ، لأن كلّ ما لو وجد كان ج
و ب فهو بحيث إذا وجد كان ج . وكلّ ما لو وجد كان ج و ب فهو بحيث ٥
إذا وجد كان ب فبعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث إذا وجد كان ب ،
لأن صدق نقيضه وهو قولنا« لا شىء مما لو وجد كان ج فهو بحيث إذا
وجد كان ب » . لا يجامع مع صدق الموجبتَيْن المذكورتَيْن لأنه مع الأول
ينتج نقيض الثانية . فالسالبة الكلّية بحسب الحقيقة لايصدق .
وأما الموجبة الكلّية بحسب الحقيقة || فلا يتمّ البرهان على كذبها ١٠ ١٦ ء
. لأنك إذا قلت « كل ج ب » بهذا الاعتبار وقيل فى كذبه « أن كلّ ما لو
وجد كان ج وليس ب » فهو بحيث إذا وجد كان ج ، وكلّ ما لو وجد كان
ج وليس ب فهو بحيث إذا وجد كان ليس ب || ينتج بعض ما لو وجد ١٨ ب آ
كان ج فهو بحيث اذا وجد كان ليس ب . و ذلك لا يستلزم صدق قولنا
«ليس بعض ما لووجد كان ج فهو بحيث إذا وجد كان ب» لجواز أن ١٥
يكون الموضوع ممتنع الوجود ، فيصدق عليه أنه لو وجد كان ج فهو
بحيث إذا وجد كان ليس ب . و يصدق عليه أيضا أنه لو وجد كان ج
فهو بحيث إذا وجد كان ب ، لكنّك إذا قلت «كل ج ب» بحسب الحقيقة
يمنع صدقه . لأن البرهان دلّ على صدق قولنا «بعض ما لو وجد كان ج
فهو بحيث إذا وجد كان ليس ب». ولا برهان على أن ذلك لا يستلزم ٢٠
صدْق قولنا «ليس بعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث || إذا وجد ١٠٧ ب ٠

١- و لو وجد: و لو دخل وجد] ج || ٢- ما ذكرْنا: هاذا] ج || ٣- لأنك إذا قلت: لانا اذا قلنا] آ م || ٨- [مع] م || ١٠-١١ - على كذبها لأنك إذا قلت: لان طريق كذب قولنا] ج || ١١- [أن] كلّ ج || ١٧- إذا وجد: # آ || ٢٠- على: >> ج

كان ب» . فيحتمل أن يستلزم صدقه وإذا احتمل ذلك لَمْ يحصل الجزم
بصدقه إلا إذا كان المحمول جزءًا من الموضوع . ولَمَّا كان الأمر كذلك
قيّدنا الموضوعَ بالإمكان . فإذا قلنا «كل ج ب» بحسب الحقيقة كان
٣٥ ء ج مرادنا أن كلّ ما لو وجد كان ج من الأفراد الممكنة بالإمكان العامّ فهو
٥ بحيث إذا وجد كان ب . ولا ينتظم البرهان على كذب السالبة الكلّية
المأخوذة بهذا الاعتبار ، لأنك إذا قلت «كلّ ما هو ج و ب فهو ج وكلّ ما
هو ج و ب فهو ب» نمنع صدقهما وإنما يصدقان إن لو صدق الجيم
والباء على شيء من الأمور الممكنة وهذا لأن الموجبة يستدعى صدقها
صدق العنوان مع المحمول على شيء من الذوات بخلاف ما إذا لم يكن
١٠ الموضوع مقيّدًا بالإمكان ؛ فإنه يدخل فيه الممتنع. فإذا قلنا «كل ج ب»
١٩ ء أ فالجيم الذى هو ب . وإن كان ممتنع الوجود لكنّه || يصدق عليه أنه لو
١٦ ب ج وجد كان جَ فهو بحيث || إذا وجد كان ب رُبَّمَا تستعمل القضيّة بحسب
الوجود الذهنىّ . فيكون المراد من قولنا «كل ج ب» أن كلّ ما هو ج فى
١٢٤ ء م الوجود الذهنىّ فهو ب .
١٥

الفصل الثالث

فى القضيّة المعدولة والمحصلة

المحمول فى القضيّة إن كان وجوديًا سُمّيت محصّلة وبسيطة . وإن
٢٠ كان عدميًا سُمّيت معدولة مثل قولنا « زيد هو ليس بكاتب » « زيد
ليس هو ليس بكاتب » . والاعتبار فى السلب والإيجاب بنسبة المحمول

١- صدقه: + صدق] ج || ٧- نمنع: يمتنع] ج \ صدقه[مـ]ـا أ ج || ٩- بخلاف [ما] ج ||
١٠- [فـإذا قلنا: و اذا قلنا] ج || ١١- لكنّه: الا ان] ج || ٢٠-٢١ - زيد ~~ليس~~ هو ليس
بكاتب ‹ زيد ليس هو ليس بكاتب › : # أ \ زيد ‹هو ›: # ج \ هو [ليس] بكاتب ج

الى الموضوع . فإذا حُمِل الشيء على الموضوع بأنه هو فهى موجبة سواء كان المحمول وجوديًا أو عدميًا. وإن حُمِل عليه بأنه ليس هو فهى سالبة وجوديًا كان المحمول أو عدميًا .

والقضية إن كانت خارجيّة الموضوع فالموجبة المحصلة مع الموجبة المعدولة لايجتمعان على الصدق و يكذب الموجبتان عند عدم الموضوع ، ٥ لأن ثبوت الشيء للشيء يستدعى ثبوت ذلك الشيء . والسالبة البسيطة مع السالبة المعدولة لا يكذبان معًا وإلا لزم صدق الموجبتَيْن ويصدقان معًا عند عدم الموضوع لكذب الموجبتَيْن . والموجبة المعدولة متى صدقت لزم صدق السالبة البسيطة لكذب الموجبة المحصلة . ولا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة المعدولة لصدق السلب ١٠ عند عدم الموضوع ضرورة كذب الموجبة المحصلة . ولا يلزم من صدق السالبة المعدولة صدق الموجبة المحصلة لصدق السلب المعدول عند عدم الموضوع ضرورة || كذب الإيجاب المعدول ؛ فالسالبة البسيطة أعمّ من ١٠٨ ء م الموجبة المعدولة و كذب السالبة المعدولة || أعمّ من الموجبة المحصلة . ١٩ ب أ

وإن كانت حقيقة الموضوع فالموجبة إنما تصدق إذا كان شيء من ١٥ الأمور الممكنة بحالة لو وجد صدق عليه عنوان الموضوع . والسالبة لا يستدعى ذلك والموجبة المعودولة لا يستلزم السالبة البسيطة ، لأن شيئًا من الأمور الممكنة جاز أن يكون بحالة لو وجد صدق عليه المحمول وعدمه. فلئِن قلت بأن الممكن استحال أن يستلزم المحال ، قلنا : لا نُسلّم . وهذا لأن الممكن لايستلزم المحال لذاته فجاز || أن يكون ممتنعًا لغيره ، ٢٠ ١٧ ء وحينئذٍ يستلزم المحال لغيره . ولأن الاستلزام بالذات أخصّ من

٢- [بـ]أنه م \ ليس هو فهى: ليس اياه فهى] م || ١٣- فالسالبة: و السالبة] ج || ١٤- و كذب: كذلك] م \ [وكذب السالبة ... الموجبة المحصلة] ج || ١٨- بحالـ[ـة] ج || ١٩- فلئِن : و لين] ج || ١٩-٢٠ - [المحال ، قلنا : ... لا يستلزم] ج || ٢١- [المحال لغيره . و] ج

الاستلزام ولا يلزم من كذب الأخصّ كذب الأعمّ .

وعدميّة العنوان من القضايا أيضا تسمّى معدولة ، وإن كان محمولها وجوديًا كقولنا « الحى جماد » . والفرق بَيْن الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة فى القضيّة الثلاثيّة بالرابطة فإنها إن تقدّمت على حرف السلب كانت القضيّة موجبةً ، لأن الرابطة تربط ما بعدها بالموضوع؛ وإن تأخّرت كانت سالبةً ، لأن حرف السلب يرفع ما أثبتَتْه الرابطة . واما فى الثنانية فبالنسبة والاصطلاح على تخصيص بعض الألفاظ بالسلب و بعضها بالإيجاب المعدول .

الفصل الرابع

فى موادّ القضايا وجهاتها

اعلَمْ أنه لابُدّ لنسبة المحمول الى الموضوع من كيفيّة كالضرورة والدوام والإمكان والفعل . وتسمى تلك الكيفية مادّة القضيّة وحُكْم العقل بها يُسمّى جهة . والقضيّة إن حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو لا ثبوته له فقط ؛ أعنى الثبوت واللاثبوت الذين كلّ واحد منهما أعمّ من القوة والفعل فهى غير موجّهة . وإن بَيَّنَ فيها || كيفيّة ذلك الثبوت فهى موجّهة .

قال الإمام(١) : القضية لا تتحقّق ماهيّتها إلا إذا بُيِّنَ فيها ثبوت المحمول للموضوع أو لا ثبوته له بالفعل . فإن بُيِّنَ هذا القدْر ولَمْ يبيَّن

٢- [أيضًا] ج || ٦- [تـ]ـأخّرت م || ٧- الثنانية: السالبة] ج \ و الاصطلاح: او الاصطلاح] م || ٨- [المعدول] م || ١٣- [كـ]ـالضرورة أ : ‹مثل› الضرورة: # أ || ١٥- و القضية: فالقضية] ج || ١٦- [له] ج : # أ \ [واللاثبوت] أ \ [واحد] أ م \ منهـ[ـمـ]ـا أ || ١٧- فهى: فهو] م || ٢٠- [للموضوع] ج

(١). فخرالدين الرازى، شرح عيون الحكمة، ١\١٣٥-١٣٦.

كيفية ذلك الثبوت كانت تلك القضيّة مطلقةً عامّةً ، وإن بيّن كانت موجّهةً .

وفيه نظرٌ . لأن القضيّة لا تتوقّف ماهيّتها على الثبوت . والثبوت بالفعل لِتحقُّقِ ماهيّتها بالثبوت واللاثبوت اللذين كلّ واحد منهما أعمّ من القوّة والفعل . فالقوّة والفعل كيفيّتان زائدتان على نفس الثبوت . ٥

وقال[1] أيضًا إذا قلنا « كلّ ج ب » بالإمكان فإن كان المحمول نفس الباء وجب حصوله بالفعل . و ذلك غير لازم ، لأن المحمول إذا كان نفس الباء يكفى فيه || نفس الثبوت الأعمّ من القوة والفعل . || ١٠٨ ب ١٧ ب

وقال الممكنة التى لا يتوقّف صدقها على حصول المحمول للموضوع هى التى جُعِلَ الإمكان فيها نفس المحمول . وليس كذلك ، لأن الإمكان إذا جعل نفس المحمول لَمْ يكن موجّهة بالإمكان . ١٠

قال الكشّى[2] : نسبة المحمول الى الموضوع إن كان بالقوّة فهو الإمكان الخاصّ ، وإن كان بالفعل فهو الاطلاق العامّ . والفعل إن كان دائمًا فهو الدوام المطلق ، وإن كان لادائمًا فهو الوجوديّ اللادائم . والدائم إن كان ضروريًا فهو الضروريّ المطلق ، وإن كان لاضروريًا فهو الوجوديّ اللاضرورى . فهذه الستّة هى نسب المحمولات الى الموضوعات فى نفس الأمر. ١٥

١- [تلك] أ ج || ٤- [واحد] أ م || ٥- منهـ[ـمـ]ـا أ \ فالقوّة: والقوة] ج

---

(١). فخرالدين الرازى، شرح عيون *الحكمة*، ١\١٤١.

(٢). زين الدين الكشى، كتاب حدائق *الحقائق*، و. ٣٩ ب – ٤١ ء .

وفيه نظرٌ. لأن الإمكان الخاصّ هو رفع الضرورة عن جانبَى الوجود و العدم ، وذلك أعمّ من القوّة والفعل . و لأن الوجودىّ اللاضرورىّ هو ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل لابالضرورة . وذلك أعمّ من || الدائم واللادائم . وقوله «فهذه الستّة هى ٢٠ ب أ
٥ نسب المحمولات الى الموضوعات فى نفس الأمر» سهوٌ ؛ لأنه لَمَا قسّم الفعل الى الدائم واللادائم ، والدائم الى الضرورىّ واللاضرورىّ . كانت الأقسام أربعة : القوّة و الضرورىّ المطلق و الدائم اللاضرورى و الوجودى اللادائم.

وقال الشيخ[1] : المحمول إما ان يكون ضرورىّ الوجود للموضوع
١٠ وهو الواجب أو ضرورىّ العدم وهو المُمْتَنِع أو لاضرورىّ الوجود و لاضرورىّ العدم وهو الممكِن . فجميع موادّ القضايا ثلاثة : واجبة و ممتنعة و ممكنة . وأراد به أن كيفيّة نسبة المحمول الى الموضوع لابُدّ وأن يصدق عليها أحد هذه الأمور الثلاثة . فإنّ نسبة المحمول الى الموضوع بالقوة مادّة أخصّ من الممكنة . وكذا الدائم اللاضرورىّ و الوجودىّ
١٥ اللادائم ؛ إلا أن الإمكان يصدق على كلّ واحد منها . ولَمّا كان الواجب ضرورىّ الوجود والممتنع ضرورى العدم فكلّ قضيّة يصدق عليها أنها ||
ضروريّة أو ممكنة. ١٨ ء ج

ونحن نقول : القضية الموجّهة إما بسيطة أو مركّبة . فالبسيطة هى التى لا يلزم من صدقها إيجاب و سلب معًا كالضروريهة والدائمة.

٣- [عنه] م || ٩- [و] قال ج || ١٢- لابُدّ وأن: + يكون] ج || ١٣- فإن نسبة ... : وفيه نظر فان نسبة ...] ج || ١٧- أو: و] ج || ١٨- القضيّة: # آ ||

---

(١). ابن سينا ، *الشفاء* (*المنطق* [القياس])، ٢\ ٢٨-٣٧.

والمركبة هى التى يلزم من صدقها مجموع الأمرَيْن كالوجوديّة اللادائمة فإنه يلزم من صدقها موجبة بالاطلاق العامّ و سالبة بالاطلاق العامّ . و لا يمكن حصر الموجّهات فى عدد إلا أنا نذكر من البسائط .

والمركّبات أنواعًا يجب البحث عن أحوالها و من أحكامها . تعرف || لوازم كلّ قضيّة ترد على الذهن إما البسيط فمنها الضروريّة المطلقة وهى التى تحكم فيها || بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بحسب دوام ذات الموضوع ، كقولنا بالضرورة «كلّ إنسان حيوان» . ومنها المشروطة العامّة وهى التى تحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط دوام وصف الموضوع ؛أعنى الوصف العنوانىّ كقولنا بالضرورة «كلّ متحرّك متغيّر مادام متحركًا» . ومنها الضرورة الوقتيّة وهى التى تحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه فى وقتٍ معيَّنٍ من أوقات وجود الموضوع كقولنا بالضرورة «كلّ قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس». ومنها الدائمة المطلقة وهى التى تحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بحسب دوام ذات الموضوع كقولنا دائما «كلّ جسم مؤلّف» . ومنها العرفيّة العامّة وهى التى تحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بحسب دوام الوصف العنوانىّ كقولنا «كلّ متعفّن الأخلاط محموم مادام متعفّن الأخلاط» . ومنها المطلقة الوقتيّة وهى التى تحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بحسب وقت معيَّن من أوقات وجود الموضوع كقولنا «كل قمر

١٠٩ ، م | ٥ | ٢١ ، أ | ١٠ | ٣٥ ب ج | ١٥ | ٢٠

١- اللادائمة: الدايمة] أ || ٤- والمركّبات: والموجهات] ج || ٦- [التى] ج \ عنه: # أ || ٨- [فيها] ج || ١١- بضرورة: بدوام] ج || ١٣- حيلولة: حلول] م || ١٧- أو سلبه عنه: # أ || ٢٠- بحسب: # أ : فى] ج \ [أوقات] ج

منخسف وقت الحيلولة» . ومنها المطلقة العامّة وهى التى تحكم فيها
١٨ ب ج بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه || بالفعل كقولنا «كلّ إنسان
متنفّس بالفعل» . ومنها المطلقة المتوسّطة وهى التى تحكم فيها بثبوت
المحمول للموضوع أو سلبه عنه فى بعض أوقات الوصف العنوانىّ
٥ كقولنا «كلّ مَنْ به ذات الجنب يسعل فى بعض أوقات كونه مجنوبًا» .
ومنها الممكنة العامّة وهى التى تحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن
٢١ ب آ الجانب المخالف كقولنا || «كلّ إنسان متنفّس بالإمكان العامّ» . ومنها
الممكنة المتوسطة وهى التى تحكم فيها بارتفاع الضرورة المشروطة
بشرط الوصف العنوان عن الجانب المخالف كقولنا «كلّ مَنْ به ذات
١٠ الجنب يمكن أن يسعل فى بعض أوقات كونه مجنوبًا» . ومنها الممكنة
الوقتيّة وهى التى تحكم فيها ترفع الضرورة فى وقت معيّن عن الجانب
المخالف كقولنا «كلّ إنسان يمكن أن يكون كاتبًا وقت كونه ضاحكًا» . ||
١٠٩ ب م وأما المركبات فمنها الممكنة الخاصّة وهى التى تحكم فيها بارتفاع
الضرورة المطلقة عن جانبَى الوجود والعدم ، كقولنا «كلّ إنسان كاتب
١٥ بالإمكان الخاصّ» ؛ وهى مركّبة من موجبة بالإمكان العامّ وسالبة
بالإمكان العامّ . ومنها الوجوديّة اللاضروريّة وهى التى تحكم فيها
بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل لا بالضرورة ، كقولنا
«كلّ إنسان نائم لا بالضرورة» ؛ فالموجبة منها مركّبة من موجبة
بالإطلاق العامّ و سالبة بالإمكان العامّ ، والسالبة منها مركّبة من
٢٠ سالبة بالإطلاق العامّ و موجبة بالإمكان العامّ . ومنها الوجوديّة

٥- [فى] ج || ٩- [بشرط الوصف العنوان] م || ١٠- فى بعض أوقات: بشرط] آ || ١١- فى وقت معيّن: # آ : [ ] ج || ١٢- عن الجانب المخالف: + فى وقت معين من اوقات وجود الموضوع] ج : + ~~فى وقت .. الموضوع~~] آ : + [ ] م | |١٣- بارتفاع: برفع] م

اللادائمة وهى التى تحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع إو سلبه عنه
بالفعل لا دائما ، كقولنا «كلّ إنسان ضاحك لا دائما» ؛ فالموجبة
والسالبة منها مركّبة من موجبة بالإطلاق العامّ وسالبة بالإطلاق العامّ .

وإذا جمعنا هذه المركبات مع البسائط المذكورة صارت أربعة عشر
نوعًا . واقتصرنا || من المركّبات على القدْر المذكور. ٥ ١٩ ء

فإن التركيب يحدث أنواعا لا يمكن || حصْرها . فإن تقييد الدائمة ٢٢ ء آ
باللاضرورة تحدث دائمة لاضروريّة . وتقييد العرفيّة العامّة باللاضرورة
تحدث عرفيّة لاضروريّة و تقييدها باللادوام تحدث عرفيّة لادائمة .
وتقييد المشروطة العامّة باللاضرورة تحدث مشروطة لاضروريّة
وباللادوام تحدث مشروطة لادائمة . وتقييد المتوسطة باللاضرورة تحدث ١٠
متوسّطة لاضروريّة وباللادوام تحدث متوسّطة لا دائمة . و تقييد
الضروريّة الوقتيّة باللاضرورة المطلقة تحدث وقتيّة لاضروريّة
وباللادوام تحدث وقتيّة لادائمة . وتقييد المطلقة الوقتيّة باللاضرورة ٣٥ ب ج
تحدث وجوديّة وقتيّة لاضروريّة وباللا دوام تحدث وجوديّة وقتيّة
لادائمة . و تقييد المطلقة الوقتيّة باللاضرورة تحدث وجوديّة وقتيّة ١٥
لادائمة . وعلى هذا فقِسْ إلا أنّك إذا عرفتَ أحكام ما ذكرنا من البسائط
مع المركّبات الثلاث عرفتَ أحكام كلّ قضيّة حَصَلَ بها الشعور بسيطةً
كانت أو مركّبة .

٤- المركّبات مع البسائط: > < ج \ [المذكورة] ج || ٥- على قدر المذكور: هذه العدة المذكورة] ج || ٦- تقيـ[يـ]ـد ج || ٧- تقيـ[يـ]ـد ج || ٨- تقيـ[يـ]ـد ج || ٩- تقيـ[يـ]ـد ج || ٩-١٠ - لاضروريّة ... تحدث: # آ || ١٠- [مشروطة] آ || ١١- تقيـ[يـ]ـد ج \ [تحدث] ج || ١٢-١٣ - [المطلقة تحدث وقتيّة ... لا ضروريّة وباللادوام] ج || ١٣- وتقييد الوقتيّة المطلقة : وتقييد المطلقة الوقتيّة] آ || ١٥-١٦ - [وتقييد المطلقة الوقتيّة ... وقتيّة لادائمة] آ ج || ١٧- مع: و] ج || ١٨- بها: >> ج

واعلَمْ أن القضيّة الغير الموجّهة مع الممكنة العامّة يتلازمان فى الصدق و إن تغايرتا فى المفهوم . والممكنة العامّة أعمّ من الممكنة الوقتيّة و من الممكنة المتوسّطة ومن المطلقة العامّة . وهى أعمّ من المطلقة المتوسّطة || ومن المطلقة الوقتيّة . و هى أعمّ من الضروريّة الوقتيّة والمطلقة المتوسّطة أعمّ من العرفيّة العامّة وهى أعمّ من المشروطة العامّة ومن الدائمة وهى أعمّ من الضروريّة وأخصّ من المطلقة الوقتيّة . وكذا الضروريّة المطلقة أخصّ من الضروريّة الوقتيّة .

وأما فى المركبات فالممكنة الخاصّة أعمّ من الوجوديّة اللاضروريّة فتكون أعمّ من المطلقة العامّة من وجه . والوجوديّة اللاضروريّة أعمّ من الوجوديّة || اللادائمة .

٤– المتوسّطة || و من المطلقة: # أ

المطلع الثانى

فى المتّصلات

المتّصلة المطلقة هى التى تحكم فيها بلزوم قضيّة أو صحبتها ٥
لأخرى أو بسلب اللزوم أو الصحبة ؛ والأول إيجاب والثانى سلب .
والموجبة اللزوميّة هى التى تحكم فيها بوجوب صدق التالى على تقدير
صدق المقدّم ، كقولنا || «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود». ١٩ ب ج
والاتّفاقيّة هى التى تحكم فيها بصحبة التالى للمقدّم ، كقولنا «إن كان
الإنسان ناطقًا فالحمار ناهق» . وسالبة اللزوم تُسمّى سالبة لزوميّة ١٠
وسالبة الاتّفاق تُسمّى سالبة اتفاقيّة .

ولَمّا كانت الموجبة المتّصلة المطلقة أعمّ من الموجبة اللزوميّة كانت
السالبة المطلقة أعنى سلب الاتّصال المطلق أخصّ من السالبة اللزوميّة
لأن سلب الأعمّ أخص من سلب الأخص . وسلب الاتّفاق إما بكذب التالى
أو بكذب المقدّم أو بكذبهما جميعًا . ١٥

والموجبة اللزوميّة قد تصدق عن جزءَيْن صادقَيْن ، كقولنا «إن كان ٣٥ ب ج
الإنسان ناطقًا فهو حيوان» ؛ وعن جزءَيْن كاذبَيْن ، كقولنا «إن كان
الحجر إنسانا فهو حيوان» ؛ وعن مقدّم كاذب وتالى صادق ، كقولنا «إن
كان الأرض حيوانًا فهى جسم» ؛ وعن مجهولَى الصدق والكذب كقولنا

٢٠

٦– لأخرى: للاخرى] ج : الاخرى] أ || ٧– و[الموجبة] ج || ١٢– الموجبة: # أ \ أعمّ من: # أ || ١٦– عن: على] ج || ١٧–١٨ – «إن كان الحجر إنسانا فهو حيوان» : ان كان الخلا موجود فهو بعد] أ : ان كان الخلا موجود فهو يحدث] ج || ١٨–١٩ – «إن كان الأرض حيوانًا فهو جسم»: ان كانت الارض متحركة فهى جسم] أ ج || ١٩– مجهول[ى] الصدق [و الكذب] ج \ كقولنا: لقولنا] ج

«إن كان زيد كاتبًا غدًا فهو متحرّك غدًا» ؛ وأما صدقها عن مقدَّم صادق وتالى كاذب فهو محال لاستحالة لزوم الكاذب للصادق واللزوميّة الصادقة ربّما يكون المقدَّم والتالى فيها مستحيلَى الصدق كقولنا «إن كان الخلاء موجودًا فبعض الموجود خلاء» و ربّما يكون المقدَّم مستحيلاً والتالى ممكنًا كقولنا «إن كانت || الشمس طالعةً والليلُ موجد فالشمس طالعة» .

والمشهور أن اللزوميّة الكلّية إن حكم فيها أنه لو فُرِضَ المقدَّم مع أىّ أمرٍ كان لزم صدق التالى لَمْ يصدق لأنه لو فُرِضَ المقدَّم مع عدم لزوم التالى له لَمْ يلزم صدق || التالى . وفيه نظرٌ . لأنّا لا نُسلِّم أنه لَمْ يلزم صدق التالى . وهذا لأن فرْض المقدَّم مع عدم لزوم التالى محالٌ ، والمحال جاز أن يلزمه المحال . فالصواب أن يقال :إن اللزوميّة الكليّة إن حكم فيها أنه لو فُرِضَ المقدَّم مع أى أمرٍ كان لزمه التالى لَمْ يحصل الجزم بصدقها لأن صدقها ممنوع . ومستند المنع أن عدم اللزوم ثابتٌ على ذلك التقدير ، وذلك يمنع الجزم باللزوم إلا إذا كان التالى جزءًا من المقدَّم فاللزوميّة الكالّية إنما يصدق مطلقًا إذا حكم || فيها أنه لو فُرِضَ المقدَّم مع أىّ أمرٍ كان لا يلزم من اجتماعه مع المقدَّم محالٌ ، لزم صدق التالى . وينبغى أن تعلم أنه لو حكم بلزوم التالى للمقدَّم على تقدير كلّ أمر لا يلزم من اجتماعه مع المقدَّم محال ، منعنا صدقه ؛ لأنه غير بَيِّن بذاته .

٣- ربّما: قد] ج \ مستحيل[ى] ج || ٦- فالشمس طالعة: + والنهار موجود] ج || ٨- [أى أمرٍ كان لزم ... لو فُرِضَ المقدّم مع] ج \ التالى: الثانى] آ \ لزم: لزوم] آ || ٩- [له] ج \ لَمْ يلزم: لا يلزم] ج || ١٠- لأن فرْض المقدّم: لان الفرض المقدم] ج || ١١- يلزمه المحال: يلزمه محال آخر] ج \ [إن] اللزومية ج || ١٢- لزم[ه] ج || ١٣- اللزوم : اللازم] ج || ١٦- [كان] م || ١٦-١٨ - [لزم صدق التالى ... من اجتماعه مع المقدَّم محال] ج

فلئِن قلتَ بأنه لو لم يثبت لزوم التالى للمقدَّم على تقدير كلّ أمر لا يلزم من اجتماعه مع المقدَّم محال يلزم صدق المقدَّم مع عدم التالى على تقدير أمرٍ من هذه الأمور فيكون ذلك الأمر أمرًا يلزم من اجتماعه مع المقدَّم محالٌ وهو أمر لا يلزم من اجتماعه مع المقدَّم محال ، هذا خلف. ٥

قلنا : لا نُسلّم أنه يلزم صدق المقدَّم مع عدم التالى على تقدير أمر من هذه الأمور لأنه لا يلزمَ من عدم اللزوم || على تقدير أمر من هذه ٢٣ ب آ الأمور صدق المقدَّم مع عدم التالى على تقدير تحقّق ذلك الأمر لجواز أن يجتمعا على الصدق على ذلك التقدير بدون اللزوم بينهما . ولئِن سلّمنا أنه يلزم صدق المقدَّم مع عدم التالى على ذلك التقدير ولكنْ لِمَ قلتم بأن ١٠ ذلك الأمر يكون امرًا يلزم من اجتماعه مع المقدَّم محالٌ؟! وإنما يكون كذلك إن لو كان المحال لازمًا من الاجتماع من حيث هو اجتماع ، بل المحال لازم لذلك الأمر فقط .

فعلم أن الموجبة الكلّية إذا أُخِذت بحسب التقادير المذكورة لم يحصل الجزم بصدقها . و على تقدير صدقها يكون معناها أن هذه ١٥ الملازمة لازمة لأىّ تقدير كان فتصير الملازمة تاليًا فلا يكون ذلك اثباتًا للملازمة الكلّية التى نحن فيها. فالكلّية اللزوميّة إنما تصدق إذا حُكِمَ فيها أنه إذا فُرِضَ المقدّم مع أىّ أمرٍ لا يلزم من اجتماعه مع المقدَّم محالٌ لزمه التالى سواء كان ذلك الأمر ممكنًا فى نفسه أو محالاً .

٢٠

١- فلئِن قلتَ بأنه: فان قلت [بانه] ج || ٣- [يـ]لزم ج || ٦-٨ - [أمر من هذه ... التالى على تقدير] م || ٧- [الأمور] ج || ٨- [عدم] ج \ تحقّق: يتحقق] ج || ١١-١٢ - إنما يكون كذلك إن لو كان: يلزم ذلك ان لو يكن] ج || ١٤- [المذكورة] ج || ١٥-١٧ - [و علي تقدير صدقها ... للملازمة الكلّية التى نحن فيها] آ ج || ١٨- أىّ : # آ

والاتفاقيّة إنما تصدق كلّية إذا حُكِمَ فيها باجتماع الجزئَيْن على الصدق فى جميع الأزمان . وقِسْ على ما ذكرنا سائر المحصورات .

والسُّورُ فى الموجبة الكلّية « كلما » مثل قولنا «كلّما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ» ؛ فى السالبة الكلية « ليس البتّة »
١١ ء م ٥ مثل قولنا || «ليس البتّة إذا كانت الشمس طالعةً فالليل موجودٌ» ؛ و فى الموجبة الجزئيّة « قد يكون » مثل قولنا «قد يكون إذا كان هذا حيوانًا فهو إنسانٌ» ؛ وفى السالبة الجزئيّة «قد لا يكون » مثل قولنا «قد لا يكون إذا كان هذا حيوانًا فهو إنسانٌ» .

والمخصوصة هى التى تحكم فيها فى حالة معيَّنة .

١٠ والمهملة هى التى لا سور لها . ||

٢٠ ب ج واعلَمْ أن المتّصلة قد تتركّب عن جمليّتَيْن كما مرّ . و عن
٢٤ ء أ متّصلتَيْن || كقولنا «إن كان كلّما كان هذا إنسانًا فهو حيوانٌ فكلّما لَمْ يكن حيوانًا لَمْ يكن إنسانًا» . وعن منفصلتَيْن كقولنا «كلّما كان الحيوان إما ناطقًا أو غير ناطقٍ فالجسم إما ناطقٌ أو غير ناطقٍ» . وعن
١٥ حمليّ مقدَّم ومتّصل تالٍ كقولنا «إن كانت الشمس علةً لوجود النهار فكلّما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ» . وعن متّصل مقدَّم وحمليّ تالٍ كقولنا «إن كان كلّما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ فالشمس علةٌ لوجود النهار» . وعن حمليّ مقدَّم ومنفصل تالٍ كقولنا «إن كان هذا عددًا فهو إما زوجٌ أو فردٌ» . و عن منفصل مقدّم وحمليّ تالٍ كقولنا
٢٠

٣- [«كلّما»] ج \ كلّما مثل قولنا: # م || ٥- [مثل قولنا «ليس ألبتّة] ج \ فالليل: فالنهار] ج || ٧- مثل قولنا: كقولنا] م || ٩- والمحصوصة: [...] ج || ١٢- ‹كلّما› كان هذا: # أ : ~~كحا~~] أ || ١٤- أو: و اما] ج \ أو: و اما] ج || ١٥- و متّصل تالٍ: ... تالى] ج || ١٧- تالٍ: تالى] أ || ١٨- منفصل: متصل] ج || ١٩- تالٍ: تالى] أ ج

«إن كان هذا إما بياضًا أو سوادًا فهو لونٌ» . وعن متّصل مقدَّم ومنفصل تالٍ كقولنا «إن كان كلّما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ فإما أن لا تكون الشمس طالعةً أو النهار موجودٌ» . وعن منفصل مقدَّم ومتّصل تالٍ كقولنا «إن كان إما أن لا تكون الشمس طالعةً أوالنهار موجودٌ فكلّما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ» . ٥

١- [إما] أ م \ بياضًا أو سوادًا: < > م || ٣- أو : و اما ان لا يكون] ج || ٥- موجودٌ: موجودا] ج

المطلع الثالث

فى المنفصلات

المنفصلة هى التى تُحكم فيها بمنافاة قضيّة ٍلأخرى إما فى الصدْق والكذب جميعًا و تُسمّى حقيقيّةً ؛ أو فى الصدْق وحده وتُسمّى مانعةَ الجمع فقط ؛ أو فى الكذْب وحده وتُسمّى مانعة الخلو فقط ؛ أو برفع المنافاة . والأول إيجابٌ والثانى سلبٌ . والموجبة الحقيقيّة إنما تتركّب من صادق و كاذب . ومانعة الجمع قد تتركّب من كاذبَيْن وقد تتركب من صادقٍ وكاذبٍ . ومانعة الخلو قد تتركّب من صادقَيْن وقد تتركب من صادقٍ و كاذبٍ .

والانفصال الحقيقىّ قد يكون بَيْن || الشىء و عيْن نقيضه كقولنا «إما أن يكون العدد زوجًا أو لا زوجًا» . وقد يكون بيْنه و بيْن المساوى لنقيضه كقولنا «إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا» . و ربّما يكون المساوى للنقيضَيْن منفصلةً || فتُسمّى القضية || ذات أجزاء كقولنا «إما أن يكون هذا العدد فردًا أو زوج الزوج أو زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد» . وهذه الأجزاء قد تكون غير متناهية كقولنا «إما أن يكون هذا العدد اثنَيْن أو ثلاثة أو أربعة و هَلُمّ جرًا» .

وأما منع الجمع فقد يكون بيْن الشىء و ما هو أخصّ من نقيضه كقولنا «إما أن يكون هذا الشىء حجرًا أو شجرًا» و يندرج تحت نقيض

١٠- صادق و كاذب: > < ج || ١٤- [العدد] ج || ١٥- للنقيض[ين] آ ج || ١٦- ... العدد فردًا أو زوج الزوج: العدد فردًا و اما ان يكون زوج الزوج] ج || ١٦-١٧ - [أو زوج الزوج] والفرد ج || ١٧-١٨ - «إما أن يكون هذا العدد ... : هذا العدد اما ان يكون ...] م
\ هذا : # آ

أحد جزءَيْها جزئيّات غير متناهية . فإذا ركّبت القضيّة من جملة منها سمّيت ذات أجزاء كقولنا «إما أن يكون هذا الشيء حجراً أو شجراً أو مدراً» . ومعناها أن أىّ جزء أخذ فإنه مع أحد النافيَيْن لا يجمع على الصدق .

٥ و أما منع الخلو قد يكون من الشيء و ما هو أعمّ من نقيضه كقولنا «إما أن يكون زيد فى البحر أو لا يغرق» . وقد تتركّب هى أيضاً من أجزاء كثيرة كقولنا «هذا الشيء إما أن يكون لا أسود و إما أن يكون إما لا أبيض أو لا أحمر» . و معناها أن أىّ جزء أخذ فإنه لا يجتمع مع احدا الباقيين علي الكذب .

١٠ واعلَمْ أن المنفصلة إما عناديّة وهى التى يستحيل اجتماع جزءيْها على الصدق والكذب معًا أو على الصدق فقط أو على الكذب فقط . وأما اتفاقيّة وهى التى تتّفق عدم اجتماع جزءيْها على الصدق والكذب كقولنا «إما أن يكون زيد كاتبًا أو أسود حيث كان أسود و أُمّيًا دائمًا» ، أو على الصدق فقط كقولنا «إما أن يكون زيد كاتبًا أو أسود حيث كان ١٥ أمّيًا أبيض» ، أو على الكذب فقط كقولنا «إما أن يكون زيد كاتبًا أو أسود حيث كان || كاتبًا أسود» . [٢٥ و أ]

والموجبة الكلّية العناديّة هى التى تُحكم فيها بأن صدق الجزء الأول يعاند صدق الجزء الثانى فى كلّ زمانٍ من الأزمنة إما فى الصدق

١- أحد جزءيها: احدها] م \ غير متناهية: لانهاية لها] ج || ٣-٤ -[و معناها ... لا ٢٠ يجمع على الصدق] أ ج || ٥- و [أما] أ م \ من : # أ : بين] أ || ٦- كقولنا: كقولك] أ \ [أيضًا] ج || ٧- هذا الشيء إما أن يكون: اما ان يكون هذا الشيء] م || ٨- إما لا : # أ : [إما] لا ج \ أو لا أحمر: و اما لا احمر] ج || ٨-٩ -[و معناها ... على الكذب] أ ج || ١١- معًا : # أ : [ ] ج || ١٢- عدم اجتماع: عند اجتماع] أ ج || ١٣- كقولنا: + او علي الصدق فقط او على الكذب فقط و اما اتفاقية] >> ج || ١٥- أمّيًا أبيض: اميا و ابيض] ج || ١٨- من الأزمنة: # أ || ١٦- كاتبًا أسود: كاتبا او اسود] ج

فقط أو فى الكذب فقط أو فيهما جميعًا . والاتّفاقيّة الكلّية هى التى تُحكم فيها بالانفصال فى جميع الأزمان. و قِسْ عليه سائر المحصورات .

والسُّور فى الموجبة الكلّية « دائمًا » مثل قولنا «دائما إما أن يكون هذا العدد زوجًا أو فردًا » ؛ و فى السالبة الكلّية «ليس || البتّة » مثل قولنا «ليس البتّة إما أن يكون زيد إنسانًا أو ناطقًا » ؛ و فى الموجبة الجزئيّة « قد يكون » مثل قولنا «قد يكون الإنسان إما حيوانًا أو أبيض» ؛ و فى السالبة الجزئية « قد لا يكون » مثل قولنا «قد لاى كون الإنسان إما حيوانًا أو أبيض» . ٢١ ب ج ٥

والمخصوصة هى التى تحكُم فيها فى حالة مخصوصة . و المهملة هى التى لا سور فيها || و لا خصوص . ١٠

والمنفصلة أيضًا قد تتركّب عن جملتين كما مرّ ، وعن متّصلتَيْن كقولنا «إما أن يكون كلّما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود أو قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود» ، أو عن منفصلتَيْن كقولنا «إما أن تكون هذه الحُمّى إما صفراويّة أو دمويّة وإما أن تكون إما سوداويّة أو بلغميّة» ، وعن حملىّ ومتّصل كقولنا «إما أن لا تكون الشمس علّةً لوجود النهار و إما أن يكون كلّما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود» ، وعن حملىّ و منفصل كقولنا «إما ان لا يكون هذا الشيء عددًا و إما أن يكون إما زوجًا أو فردًا» ، و عن متّصل و منفصل كقولنا «إما أن تكون كلّما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود وإما || ١١٢ ء م ١٥

٢- و قِسْ عليه : + جميع] ج || ٤- و فى السالبة: او فى ...] ج || ٤-٥ - [البتّة مثل قولنا ليس] ج || ١٠- فيها: لها] ج \ [و لا خصوص] أ ج || [أيضًا] ج \ [مرّ] ج || ١٢-١٣ - أو قد لا يكون: او اما ان يكون قد لا يكون] أ || ١٣- [أ]و عن منفصلتَيْن أ || ١٤- [إما] صفراويّة ج : ما ان تكون صفراوية] م || ١٥- [إما] سوداويّة ج م || ١٧- حملىّ و منفصل: < > م || ١٨- [إما] زوجًا ج م \ و من متصل و صح منفصل] أ || ١٩- كلّما كانت : # م

ب آ أن لا يكون إما الشمس ليست بطالعةٍ أو النهار موجود» .

واعلَمْ أنّا إذا قلنا «كل ج إما ب وإما د» فإن أردنا به أن كلّ واحدٍ منه موصوفٌ بأحدهما فهى حمليّة، وإن أردنا به الانفصال بيْن ب و د فهى منفصلة مانعة الجمع .

٥

١- موجود : موجودا] ج

المقالة الثالثة

٢٥ ب آ
٢١٥ ب ج
١١٢ ء م

المقالة الثالثة

تشتمل على أربعة مطالع

المطلع الأول

فى التناقض

وفيه فصلان ١٠

الفصل الأول

فى كلام كلّى فى التناقض

١٥ اعلَمْ أن التناقض عبارةٌ عن اختلاف قضيّتَيْن بالسلب والإيجاب بحيث يقتضى صدق إحداهما كذب الأخرى لذاته و بالعكس . فالاختلاف كالجنس لانقسامه الى الاختلاف بيْن قضيّتَيْن والاختلاف بيْن أشياء أخرى . وبقولنا «بالسلب والإيجاب» يخرج عنه الاختلاف بالمحكوم عليه وبه وسائر الاعتبارات التى هى غير السلب والإيجاب . وبقولنا ٢٠ «يقتضى صدق إحداهما كذب الأخرى» || يخرج عنه المختلفَان بالسلب والإيجاب إذا لَمْ يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى . وبقولنا «لذاته» ٢٢ ء ج

١٢- [الفصل] م || ١٣- [كلّى] ج || ١٦- إحداهما: احدهما] م \ الأخرى: الاخر] م \ [و بالعكس] آ ج || ١٩- السلب و الإيجب : < > ج || ٢٠- [عنه] ج \ المختلفَان: المختلفات] ج

يخرج عنه المختلفَان بالسلب والإيجاب إذا لزم من صدق إحداهما كذبُ
الأخرى بواسطة كقولنا «زيد إنسانٌ زيد ليس بناطقٍ» .
والمشهور أنه يعتبر فى التناقض وحدة الموضوع والمحمول لإمكان
الصدق والكذب مع اختلافهما كقولنا «زيد بصيرٌ زيد ليس بكاتبٍ»
٥ وكقولنا «زيد بصيرٌ وعمرو ليس ببصيرٍ» ؛ و وحدة الزمان لصدق
الموجبة والسالبة فى زمانَيْن مختلفَيْن وكذبهما معًا ؛ و وحدة المكان
والإضافة والقوّة والفعل والكلّ والجزء والشرط لإمكان الصدق والكذب
(٢٦ أ) عند اختلاف || هذه الأمور . ||
(١١٢ ب م) وقال الإمام[1] وعندى أن وحدة الموضوع والمحمول لابُدّ منه و إلا لَمْ
١٠ يتوارد السلب والإيجاب على مَوْرِد واحد . و أما وحدة الإضافة فهى
داخلة فى وحدة المحمول . فإنا إذا قلنا «زيد أبو عمرو و زيد ليس أبا
خالد» فالمحمول فى الإولى أبوّة عمرو و فى الثانية أبوّة خالد و إحداهما
غير الأخرى فلم يكن المحمول واحداً فى الموضعَيْن . واذا قلنا «الخمر
مسكرٌ» وعنينا به أنه مسكِر بالفعل «والخمر ليس بمسكِر» وعنينا به
١٥ أنه ليس بمسكر بالقوّة كان أحد المحمولَيْن غير الأخر . وكذا وحدة المكان
فإنك إذا قلت «زيد جالسٌ أىْ على الأرض (و) زيد ليس بجالسٍ أىْ على
السماء» فالجلوس المحمول بالإيجاب فى القضية الأولى غيرُ المحمول
بالسلب فى الأخرى . وكذا وحدة الكلّ والجزء فيه عائدة الى وحدة

١- [عنه] ج \ لزم من ... كذب: لزم صدق ... من كذب] م \ كذب: # أ || ٣- الموضوع
٢٠ والمحمول: > < ج || ٥- و[كـ]ـقولنا م \ [و] عمرو ج || ٨- عند اختلاف: عند الاختلاف] ج
|| ٩- لابدّ منه: لابد منها] ج || ١٢- فى الأولـ[ـى] م || ١٤-١٥ - [وعنينا به ... بالقوّة] ج
|| ١٥- أنه ليس بمسكر: ليس انه بمسكر] م \ عير الاخر[ى] م || ١٦- فإنكا إذا قلت:
فاذا قلنا] ج || ١٨- الكلّ والجزء: > < م

(١) . فخرالدين الرازى، شرح *عيون الحكمة*، ١\١٤٩-١٥١؛ *لباب الإشارات والتبيهات*، ص. ٤٦.

الموضوع . فإنك إذا قلت «الزنجى أسود أى جلده (و) الزنجى ليس بأسود أىْ كلّ أجزائه ليس كذلك» . فالموضوع فى القضية الأولى بعض الأجزاء و فى الثانية كلّها . وكذا وحدة الشرط فإنك إذا قلت «الأبيض مفرّق للبصر أى بشرط اتّصافه بالبياض، ليس مفرّقا للبصر أى بشرط عدم اتّصافه بالبياض» فالموضوع بالحقيقة فى الإولى هو الجسم الموصوف بالبياض و فى الثانية الجسم الخالى عن البياض . ثم قال وحدة الزمان مغايرة لوحدة الموضوع || والمحمول فلابُدّ منها .

وفيه نظرٌ . لأنّا إذا قلنا «القمر منخسفٌ أىْ وقت الحيلولة والقمر ليس بمنخسف أىْ وقت التربيع» كان المحمول فى إحداهما المنخسف المقيّد بقَيْدِ كونه وقت الحيلولة و فى الأخرى المنخسف المقيّد || بقَيْدِ كونه وقت التربيع . فحاصل الشرائط عائدة الى وحدة الموضوع والمحمول . وأما البواقى فبعضها يندرج فى وحدة الموضوع وبعضها فى وحدة المحمول .

وأما اعتبار الجهة فلابُدّ منه فإن الممكنتَيْن قد يصدقان والضروريّتَيْن قد يكذبان مع أتحاد الموضوع والمحمول . و فى المحصورتَيْن لابُدّ من الاختلاف بالكمّية لأن الجزئيّتَيْن قد يصدقان كقولنا «بعض الجسم متحرّك بالإمكان العامّ، بعض الجسم ليس بمتحرّك بالضرورة» . و الكلّيتَيْن قد تكذبان كقولنا «كلّ جسم متحرّك بالضرورة ولا شىء من الجسم متحرّك بالإمكان العام» .

١- أىْ جلده: # ج || ٣- كلّها: كل الاجزا] م \ و كذا: و اما] ج || ٤- اتّصافه بالبياض: كونه ابيض] أ ج \ ليس مفرّقا: ليس بمفرق] ج || ٥- بالحقيقة: فى الحقيقة] ج \ فى الأولـ[ى] ج || ١٢- و بعضها: + يندرج] ج || ١٥- الضرور[يـ]ـتين قد [يـ]ـكذبان ج || ١٨- [قد] تكذبان ج || ١٨- كلّ جسم: + ~~الظن ليس بـ~~] أ || ١٩- الجسم متحرّك : ... بمتحرك] أ م

١١٣ ء م وأما المتصلتان فلابدّ فيهما من وحدة المقدّم || والتالى، و المنفصلتان تعتبر فيهما وحدة الجزءين ويشترط فى النوعَيْن. الاختلاف بالكمّية.فنقيض الموجبةِ الكلّيةِ السالبةُ الجزئيّةُ ونقيض السالبةِ الكلّيةِ الموجبةُ الجزئيةُ. والكلّيتان تُسمّيان بالمتضادتَيْن و الموجبتان

٥ بالمتداخلتَيْن وكذا السالبتان والجزئيّتان بالمداخلتَيْن تحت التّضادِ .

الفصل الثانى

فى تناقض ذوات الجهات

١٠ أما البسيط : فالضروريّة نقيضها الممكنة العامّة ، والمشروطة العامّة نقيضها الممكنة المتوسّطة ، والضروريّة الوقتيّة نقيضها الممكنة الوقتيّة ، والدائمة نقيضها المطلقة العامّة ، والعرفيّة العامّة نقيضها المطلقة المتوسّطة ، والمطلقة الوقتيّة نقيضها المطلقة الوقتيّة .

٢٧ ء أ وأما المركّبات : فالممكنة الخاصّة نقيضها إما || الضرورىّ المخالف

١٥ أو الموافق ؛ فقولنا «كلّ ج ب بالإمكان الخاصّ» نقيضه «إنه ليس كذلك بل إما بعض ج ليس ب بالضرورة أو بعض ج ب بالضرورة» . و قِسْ

٢٣ ء ج عليه نقيض السالبة الكلّية . وقولنا «بعض ج ب || بالإمكان الخاصّ» نقيضه «إنه ليس كذلك بل كلّ واحد من آحاد ج إما ليس ب بالضرورة أو ب بالضرورة» و لا نعنى به أن نقيض هذه الجزئيّة إحدى الكلّيتَيْن

٢٠ أعنى «كلّ ج ب بالضرورة أو لا شىء من ج ب بالضرورة» ، بل نعنى به

١- المتصلتان: المتصلة] م || ٢- بالكمّية: فى الكمية] ج || ٤- الكلّيةِ الموجبةُ الجزئيّةُ : # ج ||١٤-١٥ - المخالف أو الموافق: > < ج || ١٥- ب : # ج || ١٦- بل : # أ || ١٨- [إنه] ج || ٢٠- [أ]و لا شىء م

أن كلّ واحد من أحاد ج يصدق عليه أنه ب بالضرورة أو ليس ب بالضرورة سواء عمّا ضرورة الوجود لكلّ واحد أو عمّا ضرورة العدم للكلّ أو حاصل ضرورة الوجود للبعض مع ضرورة العدم للبعض الآخر . وقِسْ عليه نقيض السالبة الجزئيّة .

والمشهور أن نقيض الممكنة الخاصّة الجزئيّة إحدى الكلّيتَيْن وهو خطًا لإمكان كذب هذه الجزئيّة مع كذب الكلّيتَيْن . فإنه يكذب قولنا «بعض الحيوان إنسانٌ بالإمكان الخاصّ» و يكذب قولنا «لا شىء من الحيوان بإنسان بالضرورة» و يكذب قولنا «كلّ حيوان إنسان بالضرورة» . فالحقّ فى نقيض هذه الجزئية ما ذكرناه .

و أما الوجوديّة اللاضروريّة فنقيضها إما الدائم المخالف أو الضروريّ الموافق ، فقولنا «كلّ ج ب لابالضرورة» نقيضه «أنه ليس كذلك بل إما بعض ج ليس ب دائمًا إو بعض ج ب بالضرورة» . وقولنا «لا شى من ج ب لابالضرورة» || نقيضه «بعض ج ب دائمًا أو بعض ج ليس ب بالضّرورة» . و نقيض قولنا || «بعض ج ب لابالضرورة» «أنه ليس كذلك بل كلّ واحدٍ من آحاد ج إما ليس ب دائما أو ب بالضرورة» . وقولنا «بعض ج ليس ب لابالضرورة» نقيضه «أنه ليس كذلك بل كلّ واحد من أحاد ج إما ب دائمًا أو ليس ب بالضرورة» .

واما الوجوديّة اللادائمة فنقيضها إما الدائم المخالف أو الدائم الموافق . و قولنا «كلّ ج ب لادائمًا» نقيضه «أنه ليس كذلك بل بعض ج

٢- لكلّ واحد: للكل] م \ العدم للكلّ : الوجود لكل واحد] ج || ٧- الحيوان إنسان: الانسان حيوان] # ج || ٨- [بـ]إنسان ج || ٩- ما ذكرنا[ه] آ || ١٣- بعض ج ب دائمًا أو : # ج || ١٤- و [نقيض] قولنا ج \ [لا] بالضرورة ج \ ... لابالضرورة : + نقيضه] ج || ١٥- كذلك : # آ || ١٦-١٧ - [و قولنا ... أو ليس ب بالضرورة] ج || ١٩- فقولنا: و قولنا] آ : فـ[قولنا] م

ليس ب دائما أو بعض ج ب دائمًا» . وهكذا نقيض السالبة الكلّية وقولنا «بعض ج ب لادائمًا» نقيضه «أنه ليس كذلك بل كلّ واحد من أحاد ج إما ليس ب دائمًا أو ب دائمًا» . وهكذا نقيض السالبة الجزئيّة . و بما ذكرناه ظهر الطريق الى معرفة نقيض كلّ قضيّةٍ مركّبةٍ

٥ يشعر بها الذهن .

١- أو بعض ج [ب] ج || ٤- و بما ذكرنا[ه] ج م \ ظهر: # ج

المطلع الثانى

فى العكس

وفيه ثلاثة فصول

٥

الفصل الأول

فى حدّه

||

قال الشيخ[1] : هو أن يُجعل المحمول من القضيّة موضوعًا ‏ ٢٣ ب ‏ ؛
والموضوع محمولاً مع حفظ الكيفيّة و بقاء الصدق والكذب بحاله . و ‏ ١٠
قال الإمام[2] : إن هذا التعريف إنما يتناول عكس الحمليات ، و أما عكس
الشرطيّات فخارج عنه . فإذا أردنا أن يندرج فيه عكس الشرطيّات ،
قلنا: إنه يصير المحكوم عليه محكومًا به والمحكوم به محكومًا عليه مع
بقاء السلب والإيجاب بحاله والصدق والكذب بحاله .

وفيه نظرٌ . لأنّا إذا قلنا «كلّ ج ب» فالمحكوم عليه الذات التى ‏ ١٥
صدق عليها أنها ج والمحكوم به نفس الباء . فإذا قلنا «بعض ب ج» كان
المحكوم عليه الذات التى صدق عليها أنها ب والمحكوم به || نفس الجيم . ‏ ٢٨ ء آ
فما ذكره من الحدّ لا يتناول عكس الحمليّات .

ونحن نقول : العكس عبارة عن تبديل عنوان الموضوع أو نفس
المقدّم بالمحكوم به ، والمحكوم به بما يدل به مع كونه موافقًا للأصول فى ‏ ٢٠

٤- [ثلاثة] آ ج || ٦- [الفصل] م || ١٠- [بحاله] ج || ٢٠- والمحكوم به: # آ\ للأصـ[و]ل م

(١) . ابن سينا ، *الشفاء* (*المنطق* [القياس])، ٢\٧٥ ؛ عيون *الحكمة*، ص. ٥؛ النجاة، ١\٣٩-٤١.

(٢) . فخرالدين الرازى، شرح عيون *الحكمة*، ١\١٥٥-١٥٦؛ *لباب الإشارات*، ص. ٤٩.

الصدق والكيفيّة أعنى الإيجاب والسلب . فيدخل فيه عكس الشرطيّات
لأنه تبديل المقدَّم بالمحكوم به والمحكوم به بما يدل به .

واعْترض طائفةٌ على كلام الشيخ فى عكس الحمليّات بأنه يكذب
قولنا «كلّ حيوان إنسانٌ» و لا يكذب عكسه وهو قولنا || «كلّ إنسان   ١١٤ ، م
حيوانٌ» . وهو غير واردٍ ، لأنه شرطٌ فى العكس أن يكون موافقًا للأصل   ٥
فى الصدق والكذب وهو غير موافقٍ له ؛ فلا يكون عكسًا . ونحن لا
نشترط فى العكس إلا الموافقة للاصل فى الصدق والكيفيّة .

الفصل الثانى

فى عكس الحمليّات   ١٠

و فيه خمسة مباحث

البحث الأول :فى العكوس على رأى الشيخ (١)

ولنبدأ بالسوالب الكلّية . أما السالبة الضروريّة : فزعم أنها
تنعكس سالبةً ضروريّةً . واحتجّ عليه بأنه إذا صدق بالضرورة «لا شىء   ١٥
من ج ب فبالضرورة لا شىء من ب ج» وإلا «فبعض ب ج بالإمكان العامّ.
فيلزم من فرض وقوع الممكن محال ، لأنا نفرض وجوده . فيكون بعض ب
ج بالفعل فذلك البعض ج و ب بالفعل . || و قد قلنا بالضرورة «لا شى   ٢٤ ، ج
من ج ب» و هو محال .

٤- كلّ إنسان: بعض الانسان] م || ٥- أن يكون: انه يكون] ج || ١٧-١٨ - فيكون بعض ب ج بالفعل فذلك البعض ج و ب بالفعل: فيكون ذلك البعض ج و ب فيكون بعض ج ب بالفعل] م || ١٨- بالفعل: # أ || ١٨-١٩ - وقد قلنا... و هو محال: # أ

(١) . ابن سينا، *الشفاء* (*المنطق* [القياس]، ٢\٩٥؛ *النجاة*، ١\٤١؛ عيون *الحكمة*، ص. ٥.

وفيه نظرٌ . لأنّا لا نُسلّم لزوم المحال . وهذا لأنّا إذا فرضنا «وجود الجيميّة لبعض ما هو ب» فيكون ذلك البعض ج و ب على تقدير وجود الجيمية لبعض ما هو ب ، فيكون بعض ج ب على ذلك التقدير . و ذلك لا يناقض قولنا «لا شى من ج ب» بالضرورة فى نفس الأمر . لا يقال :
إذا صدق بالضرورة «لا شى من ج ب» فبالضرورة || «لا شى من ب ج» ٥
لوجوه ؛ **أحدها**: أنه لو لَمْ يصدق قولنا «لا شىء من ب ج» بالضرورة ٢٨ ب أ
«فبعض ب ج» بالإمكان العامّ ، فيلزم من فرض وقوع الممكن محالٌ . لأنه لو وجدت الجيمية لبعض ما هو ب مع صدق الأصل لكان بعض ب ج بالفعل و لا شىء من ج ب بالضرورة ؛ فبعض ب ليس ب بالضرورة ، هذا محال . **الثانى**:إذا صدق بالضرورة «لاشىء من ج ب» فدائمًا لا ١٠
شىء من ب ج بالخلف . وإذا كان دائمًا لا شىء من ب ج فبالضرورة لاشىء من ب ج ، لأن الدائم فى الكلّيات لا ينفكّ عن الضرورة . **الثالث**: إذا صدق بالضرورة لاشىء من ج ب فبالضرورة لا شىء من ب ج ، لأن صدْق نقيضِه مع الأصل ينتج المحال . وهو قولنا «بعض ب ليس ب بالضرورة» . **الرابع**: إذا صدق بالضرورة لاشىء من ج ب فبالضرورة ١٥
لا شىء من ب ج و إلا فبعض ب ج بالإمكان العامّ ، فبعض ج ب بالإمكان العامّ ، هذا خلف .

لأنّا نقول ؛ أما **الأول** : || فلا نُسلّم أن المحال لزم من وجود الجيمية ١١٤ ب
لبعض ما هو ب ، بل هو لازم من وجود الجيمية لبعض ما هو ب مع صدق الأصل وهو قولنا «لا شىء من ج ب بالضرورة» . فلئِن قلت : إن ٢٠
المحال إذا لزم من المجموع والصادق لا يلزم منه المحال فالمحال لازم من

٦- [أنه] م \ [قولنا] أ م || ٦-٧ - بالضرورة فبعض ب ج : # أ || ٨- لكان: يكون] أ م || ١٨- [فـ]لا نُسلّم ج \ من: لـ] ج || ١٩- لبعض ما هو <ب> : .... ج] ج \ ما هو [ب] ج

وجود الجيميّة لبعض ما هو ب . قلنا : لا نُسلّم لجواز أن يكون لازمًا من المجموع من حيث هو مجموع . وأما الثانى : فلا نُسلّم أن الدائم فى الكلّيات لا ينفكّ عن الضرورة . وأما الثالث : فلا نُسلّم أن صدق نقيض العكس مع الأصل ينتج المحال . وهذا لأن الممكن جاز || أن يبقى بالقوّة ٢٤ ب ج
٥ أبدًا فلا يندرج تحت || موضوع الأصل فلا تحصل النتيجة . وأما الرابع ٢٩ ء أ
:فلا نُسلّم أن الممكنة تنعكس ممكنة لابُدّ له من برهان .

وأما المشروطة العامّة فتنعكس كنفسها وتقرير الحجّة وتزييفها على ما مرّ فى الضروريّة المطلقة . و أما الدائمة والعرفيّه العامّة فتنعكسان كنفسَيْهما بالخلف . و أما المطلقات والممكنات والضروريّة
١٠ الوقتيّة والوجوديّة سواء كانت لاضروريّة أو لادائما فلا تنعكس أى لا يلزمها العكس لتخلّفه عنها فى الموادّ .

واحتجّ بعضهم على انعكاس السالبة المطلقة العامّة كنفسها بأنه إذا صدق «لا شىء من ج ب» بالإطلاق العامّ فلا شىء من ب ج بالإطلاق العامّ و إلا فبعض ب ج دائمًا ولا شىء من ج ب بالإطلاق العامّ فبعض ب
١٥ ليس ب بالإطلاق العامّ ، هذا خلف . وفساده ظاهرٌ . لأن بعض ما هو ب بالفعل جاز أن يسلب عنه ب بالفعل بأن يكون ب فى وقت وليس ب فى وقت آخر .

وأما الموجبات فسواء كانت كلّية أو جزئيّة فلا تنعكس كلّية لاحتمال كون المحمول أعمّ من الموضوع . فإنه يصدق قولنا «كلّ إنسان
٢٠ حيوانٌ» ولا يصدق عكسه كلّيا بل ينعكس جزئيّة فى الكمّ . و أما

٢- من حيث هو مجموع: # أ || ٧- تزيـ[يـ]ـفها ج || ٨- العامة: # أ || ٩- كنفسَيْهما: كنفسهما] م : كنفسها] ج || ١١- لتخلّفه: مختلفة] ج || ١٦- جاز أن يسلب عنه [ب] ج \ ليس: لا يكون] ج

المطلقات والدائمة والمشروطة العامّة والعرفيّة العامّة والضروريّة الوقتيّة والوجوديّة سواء كانت لاضروريّة او لادائمة فإنها تنعكس مطلقة عامّة . لأنه إذا صدق كلّ ج ب بالفعل أو بعض ج ب بالفعل فلابُدّ وأن يكون شىء ما موصوفًا بأنه ج بالفعل و ب بالفعل فبعض ب ج بالفعل . ٥

وأما الضروريّة فزعم فى *الإشارات* [1] أنها تنعكس || ممكنة عامّة ٢٩ ب لأنها تنعكس تارةً ضروريّة وتارةً ممكنة خاصّة فيلزمها الإمكان العامّ . || وفيه نظرٌ. لأنه إذا صدقت الضروريّة صدقت المطلقة العامّة فيصدق ١١٥ ء عكسها بالإطلاق العامّ .

وأما الممكنات فتنعكس ممكنة عامّة . واحتجّ عليه بأنه إذا صدق كلّ ١٠ ج ب أو بعضه ب بالإمكان العامّ فبعض ب ج بالإمكان العامّ و إلا فلا شىء من ب ج بالضرورة || فلا شىء من ج ب بالضرورة ، هذا خلف . ٢٥ ء ج وإذا تبيّن ذلك فى الممكنة العامّة تبيّن فى سائر الممكنات . وهذا مبنيّ على أن السالبة الكلّية الضروريّة تنعكس كنفسها . وهو ضعيف لِمَا مرّ . وأما السالبة الجزئيّة فلا تنعكس للتخلّف فى الموادّ . ١٥

البحث الثانى : فى العكوس على رأى الإمام [2]

قال فى السوالب الكلّية : أما السالبة الضروريّة فإذا صدق بالضرورة «لا شىء من ج ب» كان معناه أن الجيم والباء يستحيل

٢- [فإنها] أ ج || ٣- إذا صدق كلّ: اذا صدق فكل] ج || ٤- و أن يكون شىء ما: ... ممّا] م || ٦-٧ - ممكنة عامّة لأنها تنعكس : # ج || ٨- الضروريّة صدقت : # أ || ١٣- الممكنة [العامّ] ج || ١٤- السالة [الكلّية] ج

(١) . ابن سينا ، *الإشارات والتنبيهات* ، ١\٣٣٦.

(٢) . فخرالدين الرازى، شرح عيون *الحكمة*، ١\١٥٦-١٦٠.

اجتماعهما فى ذاتٍ واحدةٍ فبالضرورة «لا شىء من ب ج» . قلنا : لا نُسلّم أن معناه ما ذكرتم بل معناه أن الذوات التىَ يصدق عليها أنها ج يستحيل اجتماعها مع نفس الباء . ولا نُسلّم أنه يلزم من ذلك أنه يستحيل اجتماع الذوات التى صدق عليها أنها ب مع نفس الجيم .

٥ قال : وأما السالبة الدائمة فإن أحد موضوعها بحسب الحقيقة فلَمْ تنعكس . لأنه يمكن صدق قولنا «دائما لا شىء من الإنسان بكاتب» فلنفرض قولنا «دائما لاشىء من الناس بكاتب» صادقًا . فهذه سالبة دائمة غير ممتنعة مع أن عكسها و هو قولنا «لا شىء من الكاتب

٣٠ أ بإنسان» كاذب .|| وتقرير هذه الحجّة أن يقال :لو انعكست السالبة

١٠ الدائمة دايمةً للزم من فرض وقوع الممكن محال وهو قولنا «لا شىء من الكاتب بإنسان دائمًا» . قلنا : لا نُسلّم أنه يلزم المحال من فرض وقوع الممكن محال . وهذا لأن المحال إنما لزم من المجموع وهو صدق انعكاس السالبة مع فرض وقوع الممكن ، فجاز أن يكون هذا المجموع محالا ويكون أحد أجزائه حقًّا . وإن أخذت بحسب الوجود الخارجى انعكست

١٥ كنفسها بالخلف والخلف لا يختصّ بخارجيّة الموضوع فإن حقيقة الموضوع أيضًا تنعكس كنفسها بالخلف .

وأما المشروطة العامّة فتنعكس مشروطةً عامّةً بالبيان الذى مرّ فى الضروريّة المطلقة و الإشكال عليها ما مرّ . وأما العرفيّة العامّة فتنعكس كنفسها بالخلف . وأما المطلقات والممكنات والضروريّة

٤- صدق: تصدق] م : يصدق] ج || ٧- فهذه سالبة: فهذه قضية سالبة] ج || ١١- [دائمًا] ج \ قلنا: وانما قلنا] ج || ١٢- [محال] م || ١٣- [هذا] أ ج || ١٤- إن أخذ[ت] أ ج || ١٥- بخارجيّة الموضوع: بالخرجية الموضوع] م || ١٨- الضروريّة المطلقة: المطلقة العامّة] ج \ عليه[ا] أ م

الوقتيّة والوجوديتان فلا تنعكس || كما هو رأى الشيخ [١] للتخلّف . ١١٥ ب

وأما الموجبات : فالفعليات منها إن كان موضوعها مأخوذًا بحسب الحقيقة فتنعكس ممكنةً عامّةً لِمَا ذكره الشيخ فى الضروريّة ، و إن كان مأخوذًا بحسب الوجود الخارجىّ فتنعكس مطلقةً عامّةً بالخلف . والخلف كما دلّ على انعكاس الخارجيّة مطلقةً عامّةً دلّ على انعكاس الحقيقيّات ٥ أيضًا مطلقةً عامّةً من غير فرق . وأما الممكنات فتنعكس ممكنةً عامّةً لأنه لو صدق نقيض العكس انعكس على نفسه ولزم الخلف . وقد مرّ ضعفه . والسالبة الجزئيّة لايلزمها العكس لِمَا سبق .

البحث الثالث : فيما نقوله فى عكوس || الحمليّات ١٠

اعلَمْ أن موضوع القضيّة إما أن يكون مأخوذًا على رأى الشيخ أو ٣٠ ب آ على رأى الفارابى . فإن كان مأخوذًا على رأى الشيخ [٢] فالقضيّة إما أن تكون بسيطة أو مركّبة فإن كانت بسيطةً فالسالبة الكلّية إن كانت ضروريّة أو دائمة فإنها تنعكس دائمة ، لأنه إذا صدق دائمًا لا شىء من ج ب فدائمًا لا شىء من ب ج وإلا فبعض ب ج بالفعل وهو مع الأصل ينتج ١٥ المحال و هو قولنا «بعض ب ليس ب دائمًا» . و بهذا تبيّن أن الضروريّة تنعكس دائمة ، لأنه إذا صدقت الضروريّة صدقت الدائمة ، والدايمة يلزمها عكس دائم فالضرورية يلزمها عكس دائم .

٥- دلّ على انعكاس الخارجية مطلقة عامة: ↞ م || ١٣- تكون: كانت] آ م || ١٤- [فإنها] م || ١٥- فدائمًا لا شىء من ب ج : # آ : [ ] ج || ١٦- [المحال وهو قولنا] آ م

---

(١) . ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ١\٣٢١-٣٤٠.

(٢) . ابن سينا، الشفاء (المنطق [القياس])، ٢\٩٥.

وأما المشروطة العامّة والعرفيّة العامّة فتنعكسان عرفيّة عامّة . لأن أعمّهما تنعكس عرفيّة عامّة لأنه إذا صدق «لا شيء من ج ب مادام ج فلا شيء من ب ج مادام ب» وإلا فبعض ب ج فى بعض أوقات كونه ب . وهو مع الأصل ينتج بعض ب ليس ب فى بعض أوقات كونه ب ، هذا ٥ خلفٌ .

و أما المطلقات والممكنات والضروريّة الوقتيّة فلا يجب انعكاسها لأنه يصدق قولنا «لا شيء من القمر بمنخسف» بهذه الاعتبارات ولا يصدق عكسه لا كلّيًا ولا جزئيًا . و أما الموجبات فسواء كانت كلّية أو جزئية فالضروريّة والدائمة والمشروطة العامّة والعرفيّة العامّة و ١٠ المطلقة المتوسّطة تنعكس مطلقة متوسّطة ، لأن أعمّها وهى المطلقة المتوسّطة تنعكس مطلقة متوسّطة . لأنه إذا صدق قولنا «كلّ ج ب أو ج ٢٦ • بعض ج ب فى بعض أوقات || كونه ج فبعض ب ج فى بعض أوقات || أ ٣١ • كونه ب» وإلا فلا شيء من ب ج مادام ب فلا شيء من ج ب مادام ج ، م ١١٦ • هذا خلفٌ . || وإذا كان عكس الأعمّ مطلقة متوسّطة فالأخصّ تنعكس ١٥ مطلقة متوسّطة . وأما المطلقة العامّة والوقتيّة و الضروريّة الوقتيّة فتنعكس مطلقةً عامّة لأن أعمّها وهى المطلقة العامّة تنعكس مطلقةً عامّة لأنه إذا صدق «كلّ ج ب بالفعل أو بعض ج ب بالفعل فبعض ب ج بالفعل وإلا فلا شيء من ب ج دائما فلا شيء من ج ب دائما» ، هذا خلف . وإذا ثبت فى المطلقة العامّة لزم ثبوته فى الباقتَيْن لِمَا مرّ . وأما الممكنات ٢٠ فغير معلومة الانعكاس لعدم الإطّلاع على البرهان . و أما السوالب الجزئيّة فلا تنعكس لِمَا عرفت .

١– والعرفيّة العامّة: # أ || ٢– أعمّهـ[مـ]ـا ج || ٣– كونه ‹ب› : # أ || ١١– [متوسّطة] أ || ١٢– [قولنا] أ م || ٢٠–٢١ – و أما السوالب ... لِما عرفت : # م

طريقٌ آخر في بيان عكوس القضايا الفعليّة المنعكسة أن نقدّم عكس الموجبات على السوالب بأن نقول : الموجبة المطلقة المتوسّطة وما يندرج تحتها وهي الضرورية والدائمة والمشروطة العامّة والعرفيّة العامّة تنعكس مطلقة متوسّطة ، لأنه إذا صدق «بعض ج ب بالإطلاق المتوسّط فبعض ب ج بالإطلاق المتوسّط» وإلا «فلا شيء من ب ج مادام ٥ ب فيكون بعض ج ب في بعض أوقات كونه ج و لا شيء من ب ج مادام ب فبعض ج ليس ج في بعض أوقات كونه ج» ، هذا خلف . وإذا ثبت العكس في الأعمّ ثبت في الأخصّ والموجبة المطلقة العامّة و ما يندرج فيما من المطلقات والضروريّة المطلقة الوقتيّة تنعكس مطلقة عامّة . لأن أعمّها وهي المطلقة العامّة تنعكس || مطلقة عامّة . لأنه إذا صدق «بعض ١٠ ٣١، أ ج ب بالفعل فبعض ب ج بالفعل» وإلا فلا شيء من ب ج دائما فيكون بعض ج ب بالفعل ولا شيء من ب ج دائما فبعض ج ليس ج دائما ، هذا خلف .

وإذا ثبت في الأعمّ ثبت في الأخصّ وإذا تقرّر عكس الموجبات فنقول : السالبة الضروريّة والدائمة تنعكسان سالبة دائمة ، لأنه إذا ١٥ صدق «دائما لا شيء من ج ب فدائما لا شيء من ب ج» || و إلا «فبعض ٢٦ ب ع ب ج بالفعل فبعض ج ب بالفعل» ، هذا خلف . وإذا ثبت في الدائمة ثبت في الضروريّة.

وأما المشروطة العامّة والعرفيّة العامّة فتنعكسان عرفيّة عامّة، لأنه إذا صدق «لا شيء من ج ب مادام ج فلا شيء من ب ج مادام ب» ٢٠

٢- البموجبات: الموجبة] ج \ السوالب: # آ : السالبة] ج || ٩- فيما: فيها] م \ و الضرورويّة [المطلقة] آ م || ١٢- بعض [ج] ج || ١٤- ثبت: كانت] ج || ١٦- فدائماً لا شيء من ب ج : فلا شيء ... دايما] ج || ١٧- [فبعض ج ب بالفعل] ج \ وإذا: فاذا] ج

وإلا «فبعض ب ج فى بعض أوقات كونه ب فبعض ج ب فى بعض أوقات كونه ج» ، هذا خلف . وإذا ثبت فى العرفيّة العامّة ثبت فى المشروطة العامّة .

وطريق آخر أن نبيّن عكس السوالب وعكس الموجبات جميعًا:
٥ بلزوم المحال من نقيض العكس مع الأصل || ولا نبيّن عكس الموجبات
١١٦ ب م بعكس السوالب ولا عكس السوالب بعكس الموجبات . وينبغى أن تعلم أن ما ذكرنا من البيانات إنما يصحّ فى القضايا الصادقة أما أذا كانت مفروضة الصدق فلا يصحّ . لأنك إذا قلت : لوكان قولنا «لا شىء من ج ب دائمًا» صادقًا لصدق قولنا «لا شىء من ب ج دائمًا» وإلا فبعض ب ج
١٠ بالفعل على ذلك التقدير ؛ فيكون بعض ب ج بالفعل على ذلك التقدير .
٣٢ ء أ ولا شىء من ج ب دائمًا على ذلك التقدير فبعض ب || ليس ب دائمًا على ذلك التقدير . هذا خلف .

فنقول : لا نُسلّم أنه خلف ، لأن من الجائز أن يكون ذلك التقدير محالاً والمحال لا يبعد أن يلزمه المحال . لا يقال : المطلوب إما أن يكون
١٥ عكس القضايا الصادقة أو عكس القضايا المفروضة الصدق . فإن كان الأول فنبيِّنه بالطرائق التى مرّت . وإن كان الثانى فنبيِّن أوّلاً عكس الموجبات لا بطريق الخلف بل بطريق آخر ، وهو أن نقول : إذا صدق «بعض ج ب فى بعض أوقات كونه ج» فالجيم والباء يصدقان على موضوعٍ واحدٍ فى وقتٍ واحدٍ فبعض ب ج فى بعض أوقات كونه ب
٢٠ ضرورة . وإذا ثبت فى المطلقة المتوسّطة ثبت فى الأربع المندرجة تحتها

٥- مع: # أ : فى] أ || ٦- و لا عكس السوالب بعكس: ولا يمكن السوالب بعكس] ج || ١٠- فيكون بعض ب ج بالفعل على ذلك التقدير: >> ج : [ ] م || ١١- [دائمًا] ج || ١٦- فنبيِّنـ[ـه] ج

لِمَا مرّ . وإذا صدق «بعض ج ب بالفعل» صدق الجيم والباء بالفعل على
موضوعٍ واحدٍ || «فبعض ب ج بالفعل» . وإذا ثبت فى المطلقة العامّة ٢٧ ء ج
ثبت فى الضروريّة الوقتيّة والمطلقة الوقتيّة . وإذا بيّنّا ذلك فنقول :
السالبة الضروريّة و الدائمة تنعكسان سالبةً دائمةً ، لأنه لو كان قولنا
«دائما لاشىء من ج ب» صادقًا «فدائما لا شىء من ب ج» و إلا «فبعض ٥
ب ج بالفعل فبعض ج ب بالفعل» فيلزم صدق النقيضَيْن . وإذا ثبت فى
الدائمة ثبت فى الضروريّة و نقول أيضًا المشروطة العامّة والعرفيّة
العامّة تنعكسان عرفيّة عامّة ، لأنه لو كان قولنا «لا شىء من ج ب مادام
ج» صادقًا «فلا شىء من ب ج مادام ب» و إلا «فبعض ب ج فى بعض
أوقات كونه ب فبعض ج ب فى بعض أوقات كونه ج» ؛ فيلزم اجتماع ١٠
النقيضَيْن . || لأنّا نقول : نسلّم أنه يلزم اجتماع النقيضَيْن على تقدير ٣٢ ب آ
صدق الأصل ، و لكن لِمَ قلتم إن اجتماع النقيضَيْن على ذلك التقدير
محال؟! فإن ذلك التقدير محال ، والمحال جاز أن يلزمه المحال . فهذا
الطريق أيضًا إنما يصحّ إن لو كان الأصل صادقًا فى نفس الأمر . أما إذا
كان مفروض الصدق || فلا . ١٥

فالحاصل أن القضيّة التى فُرِضَ صدقها إن كانت موجبة انعكست ١١٧ ء م
بالطريق الذى سبق الآن . و إن كانت سالبةً فلَمْ يتمّ البرهان على
عكسِها إلا أن صدقها مع صدق نقيض العكس ممتنع الاجتماع . لأن صدق
قولنا «لا شىء من ج ب دائمًا» مع صدق قولنا «بعض ب ج بالفعل»
ينتج «أن بعض ب ليس ب دائمًا» ، هذا محال . وهكذا فى الثلاثة ٢٠

٤– و الدائمة: والسالبة الدايمة] ج || ٥– فـ[دائمًا] ـلاشىء م || ٧– [أيضًا] م \ العامّة: # آ || ١١– على تقدير : لكن على تقدير] آ م ج || ١٢– و [لكن] لم قلتم] م || ١٧– فلَمْ يتمّ: فلا يتم] ج || ١٨– صدقها مع: # آ : [ ] م \ صدق نقيض العكس: + مع الاصل] م : + ~~مع الاصل~~] آ

الأخرى . وإن كانت مركّبة فإن كانت موجبة فالممكنة الخاصّة منها غير معلومة الانعكاس لعدم الاطّلاع على البرهان . وأما الوجوديّتان فتنعكسان مطلقة عامّة لأنهما متى صدقتا صدقت المطلقة العامّة فيصدق عكسُهما . وإن كانت سالبة فلا تنعكس سواء كانت ممكنة أو وجوديّة

٥ للتخلّف فى الموادّ .

وإن كان الموضوع مأخوذًا على رأى الفارابى (١) : فالسالبة الضروريّة الكلّية تنعكس كنفسها ، لأنه إذا صدق بالضرورة « لا شىء من

٢٧ ب ج ج ب » فبالضرورة || « لا شىء من ب ج » وإلا « فبعض ب ج » بالإمكان العامّ وهو مع الأصل ينتج « بعض ب ليس ب » بالضرورة . والممكنة

١٠ العامّة تنعكس ممكنة عامّة ، لأنه إذا صدق « كلّ ج ب » بالإمكان العامّ أو

٣٢ ء أ بعضه كذلك « فبعض ب ج » || بالإمكان العامّ و إلا « فلا شىء من ب ج بالضرورة فلا شى من ج ب بالضرورة » ، هذا خلف ؛ و لأن نقيض العكس مع الأصل ينتج المحال . وسائر الممكنات أيضًا تنعكس ممكنة عامّة لإنها متى صدقت صدقت الممكنة العامّة فيصدق عكسُها .

١٥

البحث الرابع : فى كيفية معرفة عكوس المركبات من القواعد التى ذكرناها

ولنتكلّم فى عكس العرفيّة الخاصّة والمشروطة الخاصّة أعنى اللادائمتَيْن . فإذا قلنا « لاشىء من ج ب مادام ج لادائمًا » فهى مركّبة من

٤- عكسهـ[ـمـ]ـا أ ج || ٦- [الكلّية] ج || ٩- ليس ب : # أ || ١٠- ممكنة: # أ || ١٣- [أيضًا] ج || ١٦- [معرفة] ج || ١٩- [لادائمًا] م

---

(١) . الفارابى، *المنطق عند الفارابى* [*كتاب القياس*] (تح. ر. العجم) بيروت، ١٩٨٦، ١٧\٢-١٨.

عرفيّة عامّة سالبة و موجبة كلّية بالإطلاق العامّ فمن حيث أنها عرفيّة عامّة تنعكس عرفيّة عامّة فيصدق فى عكسها «لا شىء من ب ج مادام ب» ومن حيث أنها موجبة بالإطلاق العامّ تنعكس موجبة جزئية بالإطلاق العامّ فيصدق «بعض ب ج بالفعل» فيلزمهما «لا شىء من ب ج مادام ب لادائما للبعض» . ٥

وإذا قلنا «لا شىء من ج ب بالضرورة ما دام ج لادائمًا» فهى مركّبة من مشروطة عامّة سالبة وموجبة كلّية بالإطلاق العامّ فمن حيث أنها مشروطة عامّة تنعكس عرفيّة عامّة فيصدق فى عكسها || «لا شىء من ب ج مادام ب» ومن حيث أنها موجبة تنعكس موجبة جزئيّة بالإطلاق العامّ «فبعض ب ج» بالإطلاق العامّ فيلزمها ما يلزم السالبة العرفيّة الخاصّة . ١١٧ ب ١٠

وإذا قلنا «كلّ ج ب مادام ج لادائما» فهى مركّبة من عرفيّة عامّة كلّية ومن سالبة كلّية بالإطلاق العامّ فمن حيث أنها سالبة لا تنعكس و من حيث أنها عرفيّة || عامّة تنعكس مطلقة متوسّطة «فبعض ب ج فى بعض أوقات كونه ب» . وهكذا نقول فى المشروطة الخاصّة وقِسْ على ما ذكرنا حال الجزئيّتَيْن . و بهذا الطريق يعرف عكس كلّ قضيّة مركّبة يشعر بها الذهن . ٣٣ ب أ ١٥

وقيل : إن السالبة العرفيّة الخاصّة تنعكس كنفسها . واحتجّ || مَنْ زَعَمَ ذلك بأنه إذا صدق لا شىء من ج ب مادام ج لادائمًا فلا شىء من ب ج مادام ب لادائمًا وإلا فلا شىء من ب ج دائما فلا شىء من ج ب دائما وقد كان لادائما ، هذا خلف . قلنا : لا نُسلّم أنه إذا لَمْ يصدق «لا شىء من ٢٨ • ج ٢٠

٤- فيلزمهـ[ـمـ]ـا أ ج || ٥-٦ - [للبعض ... مادام ج لادائمًا] ج || ١٠- فبعض ب ج بالإطلاق العامّ: # م || ١٤- فبعض ب ج: فبعض ج ب] ج || ١٧- يشعر بها الذهن: يشعر الذهن بها] ج || ١٨- [العرفيّة] ج

ب ج لادائمًا » يصدق « لاشيء من ب ج دائمًا » لاحتمال أن يصدق « لا شيء من ب ج » لادائما للبعض ودائما للبعض الآخر ؛ فكان يجب أن يقال: إذا صدق « لا شيء من ج ب مادام ج لادائما » لا ينعكس الى قولنا « لا شيء من ب ج دائمًا » إذ لو صدق « لا شيء من ب ج دائما » فلا شيء من ج ب دائما وقد كان لا دائما ، هذا خلف . وإذا لَمْ يصدق « لا شيء من ب ج دائمًا فلا شيء من ب ج مادام ب لادائمًا » للبعض . وهذا القدر قد ثبت بما ذكرناه من الطريق .

البحث الخامس : في تنبيهات تتعلّق بالعكس

اعلَمْ أن الكلّية الحقيقيّة الموضوع اذا أُخِذت بحيث يدخل فيها الممتنع و فُرِض صدقها فالموجبة الكلّية الفعليّة منها تنعكس جزئيّة ، لأنه لو فُرِض صدقها لزم صدق عنوان الموضوع مع المحمول على شيءٍ واحدٍ . وأما السالبة الكلّية فلا تنعكس ، لأن فَرْض صدقها مع صدق نقيض الأصل إنما ينتج المحال على تقدير || محال و ذلك غير ممتنع . (٣٤ ، أ)

وذهب بعض فضلاء الزمان الى أن السالبة الممكنة العامّة تنعكس سالبة جزئيّة دائمًا . واحتجّ عليه بأنه إذا صدق « لا شيء من ج ب » بالإمكان العامّ فلا شيء مما هو ب بالضرورة ج دائمًا وإلا فبعض ما هو ب بالضرورة ج بالفعل و هو مع الاصل ينتج بعض ما هو ب بالضرورة ليس ب بالإمكان العامّ ، هذا خلف . || وإذا صدق « لا شيء مما هو ب بالضرورة ج دائما » فنقول « كلّ ما هو ب بالضرورة فهو ب بالفعل

٥-٦ – دائمًا فلا شيء من ب ج : # أ || ٦- القدر: التقدير] أ || ٧- الطريق: الطرق] ج || ١١- [الكلّية] أ ج \ تنعكس: فتنعكس] ج || ١٤- الأصل: العكس] أ || ١٥- وذهب: وقال] م \ [أن] م \ الممكنة: # ج || ١٨- بالفعل: # أ \ وهو مع الأصل ينتج: وهو ينتج مع الأصل] ج || ١٨-١٩ – ج بالفعل وهو ... ب بالضرورة : >> ج || ٢٠- [بالفعل] أ ج

فبعض ب بالفعل فهو ب بالضرورة ولا شىء مما هو ب بالضرورة ج دائما فبعض ب ليس ج دائما . و هو المطلوب . و زعم بناءً على هذا أن الموجبات الكلّية الفعليّة تنعكس موجبة جزئيّة ضروريّة . واحتجّ عليه بأنه إذا صدق كلّ ج ب» || بالفعل فبعض ب ج بالضرورة وإلا فلا شىء من ب ج بالإمكان العامّ فبعض ج ليس ب دائما وقد كان كلّ ج ب بالفعل ، هذا خلف .

٢٨ ب ج

٥

قلنا : لا نُسلّم أن قولنا بعض ما هو ب بالضرورة ليس ب بالأمكان العامّ على تقدير صدق السالبة الكلّية خلفٌ . فإنا بيّنّا أن صدق السالبة بالتفسير المذكور محال والمحال جاز أن يلزمه المحال .

١٠

الفصل الثانى

فى عكس المتّصلة

٣٣ ب أ

أما اللزومية : فالمشهورأن السالبة الكلّية تنعكس كنفسها ، لأنه إذا صدق ليس البتّة إذا كان ا ب فج د فليس البتّة إذا كان ج د فا ب وإلا فقد يكون إذا كان ج د فا ب . وهو مع الأصل ينتج قد لا يكون إذا كان ج د فج د ، هذا خلف .

١٥

٢٨ ء ج

وفيه نظرٌ || لأنّا لا نُسلّم أنه ينتج ما ذكرتم . وهذا لأن السالبة تدلّ على أن ج د ليس لازمًا لـا ب فى نفس الأمر . وقولنا «قد يكون إذا كان ج د فا ب يدلّ على صدق ا ب» على تقدير ج د فجاز ان لا يكون ج د لازما لـا ب فى نفس الأمر ويكون لازمًا له على ذلك التقدير ، فلا يلزم

٢٠

١- [بالفعل] أ ج \ [فـ]هو م || ٣- الموجبات: الموجبة] ج || ٤- [بالفعل] ج || ١٢- المتّصلة: المتصلات] م

سلب لزوم ج د لـ ج د . وأما الموجبة كلّيةً كانت أو جزئيّةً فا لمشهور
أنها تنعكس موجبة جزئيّة، لأنه إذا صدق «كلّما كان ا ب فـ ج د» أو «قد
يكون إذا كان ا ب فـ ج د» فقد يكون «إذا كان ج د فـا ب» وإلا «فليس
البتّة إذا كان ج د فـا ب فليس البتّة إذا كان ا ب فـ ج د» . وقد قلنا
٥ «كلّما كان ا ب فـ ج د» أو قد يكون «إذا كان ا ب فـ ج د» ، هذا خلف . و
لأن قولنا «ليس البتّة إذا كان ج د فا ب» مع الأصل ينتج المحال .

قلنا : لا نُسلّم أنه إذا صدق ليس البتّة إذا كان ج د فـا ب فليس
البتّة إذا كان ا ب فـ ج د . وأما الحجّة الدالّة عليه فقد مرّ ضَعْفُها . وأما
قوله بأن ذلك مع الأصل ينتج المحال ، فهو ممنوع . ومستند المنع ما
١٠ عرفت .

وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس ، لأنه يصدق قولنا «قد لا يكون
١١٨ ب م إذا كان || هذا حيوانًا فهو إنسانٌ» ولا يصدق «قد لا يكون إذا كان هذا
إنسانًا فهو حيوانٌ» . لأنه كلّما كان إنسانًا فهو حيوانٌ .

وأما الاتّفاقيّة: فالموجبة الكلّية والجزئيّة تنعكسان جزئيّة بالخلف
١٥ و لأن التالى إذا صدق فى جميع أزمان صدق المقدّم أو فى بعض أزمانه
يلزم صدقهما فى زمان واحد فيلزم صدق المقدّم فى بعض أزمان صدق ||
٢٥ ء أ التالى . وهو المطلوب . وأما السالبة الكلّية الاتّفاقيّة فتنعكس كنفسها
لأنه إذا صدق «ليس البتّة إذا كان ا ب فـ ج د فليس البتّة إذا كان ج د فـ
ا ب» وإلا فقد يكون «إذا كان ج د فـا ب» فقد يكون «إذا كان ا ب فـ ج د»
٢٠ ، هذا خلف. وأما السالبة الجزئيّة فلا تنعكس للتخلّف فى الموادّ .

٤- [فـا ب] ج || ٤-٥ - [وقد قلنا كلّما ... إذا كان ا ب فج د] آ ج || ١٢- [هذا] ج \ حيوانـ[ـا] م || ١٣- كلّما كان: + هذا] ج || ١٥- [فى] م || ١٦- [يـ]ـلزم صدقهـ[ـمـ]ـا آ ج || ١٧- [كلّية] م || ٢٠- للتخلّف: بدليل التخلف] آ ج

قال الإمام : أما السالبة الاتفاقية إذا كان تاليها ممتنعًا فلا تنعكس ، لأنه يصدق قولنا «ليس البتّة إذا كان الإنسان موجودًا فالخلاء موجود» ولا يصدق «ليس البتّة إذا كان الخلاء موجوداً فالإنسان موجود». قلنا : لا نُسلّم. وهذا لأن السالبة الاتّفاقيّة معناها سلب مصاحبة التالى للمقدَّم فإذا كان المقدَّم كاذبًا لزم سلب مصاحبة التالى له . وأما المنفصلات فلا ٥ يتصوّر فيها العكس ، لأن أحد جزءَيْها لا يتميّز عن الآخر إلا بالوضْع .

١٠

١- [أما] أ ج \ ممتنعا ~~الصدق~~] أ \ [فـ]ـلا تنعكس أ م || ٢- لأنه يصدق قولنا: فانا نقول] أ ج

المطلع الثالث

فى عكس النقيض

وفيه فصلان

٥

الفصل الأول

فى عكس نقيض الحمليّات

وفيه خمسة مباحث

١٠ *البحث الأول : فى كلام الشيخ فى عكس النقيض*

قال الشيخ[1]: وهو ان يؤخذ ما يناقض المحمول فيجعل موضوعًا وما يناقض الموضوع فيجعل محمولاً . و زعم أن كلّ ج ب يلزمه كلّ ما ليس ب ليس ج وإلا فليصدق نقيضه وهو ليس بعض ما ليس ب ليس ج فبعض ما ليس ب ج فبعض ج ليس ب وقد كان كل ج ب ، هذا خلف .

١٥ وفيه نظرٌ. || لأنا لا نُسلّم أنه إذا صدق ليس بعض ما ليس ب ليس ج ‏ ٣٥ ب أ فبعض ما ليس ب ج . وهذا لأن السالبة المعدولة أعمّ من الموجبة التى محمولها محصَّل ولا يلزم من صدق الأعمّ صدق الأخصّ .

وأما السالبة الكلّية فزعم أنه إذا صدق لا شىء من ج ب فبعض ماليس ب ج وإلا فلا شىء مما ليس ب ج فلا شىء من ج ليس ب وقد

٢٠

٨- [خمسة] أ ج || ١١- [الشيخ] م \ موضوعًا: محمولا] ج || ١٢- الموضوع ... محمولاً: المحمول ... موضوعا] ج || ١٣- فـ[ـلـ]ـيصدق ج

---

(١) . ابن سينا، *الشفاء* (*المنطق* [*القياس*])، ٢\٤٩٧-٤٩٨؛ *النجاة*، ١\٣٩-٤٢.

كان لاشىء من ج ب ، || هذا خلف . وفيه نظرٌ أيضًا ، لأنه جعل عين ٢٩ ب ج
الموضوع محمولاً فلا يكون هو عكس النقيض و لأن قولنا «لا شىء من ج
ليس ب» مع قولنا «لا شىء من ج ب» ليس يخلف . لأن السالبة
البسيطة || مع السالبة المعدولة قد يجتمعان على الصدق عند كذب ١١٩ ، م
٥ الموضوع .

وقال فى الموجبة الجزئية إذا صدق بعض ج ب فبعض ماليس ب
ليس ج . لأنا نجد موجودات أو معدومات خارجة عن الموضوع والمحمول
فيكون بعض ماليس ب ليس ج . قلنا : لا نُسلّم أنا نجد موجودات أو
معدومات خارجة عنهما فى كلّ مادّة . فإنه يصدق قولنا «بعض ماهو
١٠ مسلوب الضرورة عن أحد الطرفَيْن فهو واجب الوجود . ولا نجد
موجودات ولا معدومات خارجة عنهما ، لأن كلّ ما ليس بواجب الوجود
فهو مسلوب الضرورة عن أحد الطرفَيْن .

وقال فى السالبة الجزئية إذا صدق ليس كلّ ج ب فليس كلّ
ماليس ب ليس ج وإلا فكلّ ما ليس ب ليس ج فكلّ ج ب ، هذا خلف .
١٥ وهذا مبنىّ على أن الموجبة الكلّية تنعكس بعكس النقيض كنفسها وقد
مرّ ضَعْفُ || الحجّة المذكورة فيه . ٣٦ ، أ

البحث الثانى : فى كلام الإمام فى عكس النقيض

قال الإمام[1] : إن حفظ الكيفية فى عكس النقيض ليس بشرط .
٢٠ وزعم أن قولنا كلّ ج ب بالإطلاق العامّ يلزمه كل ماليس ب دائما ليس ج

١– [أيضًا] أ || ٨– [ف]يكون ج || ٩– معدومات: معلومات] أ ج || ١١– معدومات: معلومات] أ ج

(١) . فخرالدين الرازى، شرح *عيون الحكمة*، ١\١٥٦–١٦٠؛ *لباب الإشارات والتنبيهات*، ص. ٤٩–٥٢.

دائمًا وإلا فبعض ماليس ب دائمًا ج بالفعل فبعض ج ليس ب دائمًا وقد كان كلّ ج ب بالفعل ، هذا خلف . وفيه نظرٌ ، لأن ما ذكره ليس عكس النقيض لأنه يشترط فى عكس النقيض أن يُجعل نقيض المحمول فقط موضوعًا وهو قد أضاف اليه قيد الدوام . و لأنّا لا نُسلّم أنه إذا لم يصدق كل ماليس ب دائمًا ليس ج دائمًا يصدق بعض ما ليس ب دائمًا ج بالفعل . وقد عرفت ضَعْفُه .

وقال فى العرفيّة العامّة أنها تنعكس كنفسها ، لأن المحمول إذا كان لازمًا لوصف الموضوع لزم انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم . و هو ضعيف ، لأنه إنما يلزم إن لو صدق انتفاء اللازم الذى هو نقيض || المحمول على شىء من الموضوعات ، وهو ممنوع. و زعم أن الضروريّة تنعكس كنفسها لأن كلّ مالزم الشىء بالضرورة لزم من انتفائه انتفاء الملزوم بالضرورة والإشكال عليه ما مرّ . لأنّا لا نُسلّم أن ما صدق عليه انتفاء المحمول بالضرورة يصدق عليه انتفاء الموضوع بالضرورة ، لابُدّ له من برهان .

البحث الثالث : فى عكس النقيض على رأى الكشى[1]

قال : إنه عبارة عن جعْل مقابل المحكوم عليه بالسلب والإيجاب محكومًا به ومقابل المحكوم به محكومًا عليه مع بقاء السلب والإيجاب بحاله والصدق والكذب || بحاله . و زعم أن القضايا التى تنعكس ||

١- دائمًا [ج] بالفعل ج || ٢- كلّ : # أ || ٣- يشترط: شرط] أ ج || ٤- إذا: ان] م || ١٢- الملزوم: # أ : اللازم] أ \ لأنّا: ولانا] أ ج || ١٣- [بالضرورة] أ ج || ١٩- بحاله: بحالهما] ج

(١) . زين الدين الكشى، كتاب *حدائق الحقائق* ، و. ٤٧ ب – ٥١ ب.

سوالبها الكلّية فى العكس المستوى تنعكس موجباتها الكلّية بعكس النقيض . واحتجّ عليه بأنه إذا صدق كلّ ج ب دائمًا فكلّ ماليس ب فهو ليس ج دائمًا ، إذ لو كذب ذلك لزم صدق قولنا «بعض ج ليس ب بالفعل» وقد كان كل ج ب دائمًا ، هذا خلف . و بهذا الطريق أثبت عكس نقيض سائر الموجبات التى تنعكس سوالبها الكلّية بالعكس المستوى . ٥
وقد عرفت ضعف هذا الطريق .

وقال : إن القضايا التى لا تنعكس سوالبها الكلّية بالعكس المستوى لا تنعكس موجباتها الكلّية بعكس النقيض للتّخلّف فى الموادّ إلا إذا قُيِّد نقيض المحمول بالدوام أو الضرورة ، فإنها تنعكس دائمة . وقد عرفت ما فيه من الخلل . ١٠

وقال فى عكس نقيض السالبة الكلّية والجزئيّة : أنه أذا صدق لا شىء من ج ب أو بعض ج ليس ب فبعض ما ليس ب ليس هو ليس ج وإلا فكلّ ما ليس ب فهو ليس ج فكلّ ج ب ، هذا خلف . وهذا مبنىٌّ على أن الموجبة الكلّية تنعكس بعكس النقيض موجبة كلّية . وقد مرّ ضعفه .
وزعم فى الموجبة الجزئيّة أنها لا تنعكس ، لأنه يصدق قولنا «بعض ما ليس بإنسان حيوانٌ» و لايصدق «بعض ما ليس بحيوان فهو إنسانٌ» . وهو حقٌّ . ١٥

البحث الرابع : فى عكس النقيض على رأينا

اعلَمْ أن عكس النقيض فى الحمليّات عندنا عبارة عن جعْل نقيض المحمول موضوعًا || و عين الموضوع محمولاً مع كونه مخالفًا للأصل فى الكيفية وموافقًا له فى الصدق . والموضوع || إما أن يكون مأخوذًا على ٢٠ ٣٠ ب ج ٣٧ ، أ

٧- [الكلّية] م || ٨- للتخلّف : للخلف] ج

رأى الشيخ أو على رأى الفارابى . فإن كان مأخوذًا على رأى الشيخ[١] فلنتكلّم أوّلاً فى الموجبة الكلّية : وهى إما أن يكون بسيطة أو مركّبة. فإن كانت بسيطة فالضروريّة والدائمة تنعكسان دائمة كلّية ، لأنه إذا صدق كلّ ج ب دائمًا فلا شىء مما ليس ب ج دائمًا وإلا فبعض ما ليس ب ج بالفعل وهو مع الأصل ينتج المحال ولأنه إذا صدق بعض ماليس ب ج بالفعل فبعض ج ليس ب بالفعل و قد كان كل ج ب دائمًا ، هذا خلف . وإذا ثبت فى الدائمة ثبت فى الضروريّة .

وأما المشروطة العامّة والعرفيّة العامّة فتنعكسان عرفيّة عامّة كلّية . لأنه إذا صدق كل ج ب مادام ج فلا شىء مما ليس ب ج مادام ليس ب بالطريق || الذى مرّ . وإذا ثبت فى العرفيّة العامّة ثبت فى المشروطة العامّة .

١٢٠ م

وأما المطلقات والممكنات والضروريّة الوقتيّة فلا يلزمها العكس ، لأنه يصدق قولنا «كلّ قمر فهو ليس منخسف بهذه الجهات» ولا يصدق «لا شىء من المنخسف بقمر ولا بعض المنخسف ليس بقمر» لأن كلّ منخسف فهو قمر بالضرورة .

و إن كانت مركّبة أعنى الممكنة الخاصّة والوجوديّتَيْن فلا يلزمها العكس أيضا للتخلّف المذكور . وأما السالبتان بسيطتَيْن كانتا أو مركّبتَيْن فغير معلومتَى الانعكاس لعدم الإطّلاع على البرهان . وأما الموجبة الجزئيّة فلا يلزمها العكس ، لأنه يصدق قولنا «بعض الحيوان فهو ليس بفرس» ولا يصدق «بعض || الفرس ليس بحيوان» . وكذلك يصدق قولنا «بعض الإنسان فهو ليس بضاحك» ولا يصدق «بعض الضاحك ليس بإنسان» .

٣٧ ب أ

٢- [وهى] ج || ٣- فالضرورية: و الضرورية] أ || ١٤- ليس بقمر: ليس هو بقمر] ج || ١٩- لأنه: لا] ج || ٢٠- بعض الفرس: + فهو] ج

وإن كان الموضوع مأخوذًا على رأى الفارابى فالموجبة الكلّية الضروريّة تنعكس كلّية ضروريّة ، لأن نقيضها مع الأصل ينتج المحال. وحكم البواقى ما مرّ من غيره فرق . وأما الطريق الى معرفة عكس نقيض كلّ قضية مركّبة ترد على الذهن فعلى نهج ما عرفته فى العكس ٥ المستوى .

٣١ ج *البحث الخامس : فى اللوازم التى تشبه || عكس النقيض*

اعلَمْ أن قولنا «كلّ ج ب» بالإمكان العامّ يلزمه لا شىء مما ليس ب بالضرورة ج دائمًا و هو لازم لسائر الممكنات . وقولنا «كلّ ج ب» ١٠ بالإطلاق العامّ يلزمه لا شىء مما ليس ب دائما ج دائما و هو لازم لسائر المطلقات والضروريّة الوقتيّة والوجوديّتَيْن . وقولنا «كل ج ب» ٣٢ ب بالضرورة يلزمه لاشى مما ليس ب بالإمكان العامّ ج دائمًا . هذا إذا كان الموضوع مأخوذًا على رأى الشيخ .

وأما إذا كان مأخوذًا على رأى الفارابى فقولنا «كلّ ج ب بالإمكان ١٥ العامّ يلزمه لاشىء مما ليس ب بالضرورة ج باضرورة . وقولنا «كلّ ج ب بالضرورة يلزمه لاشىء مما ليس ب بالإمكان العامّ ج بالضرورة . وحكم البواقى ما مرّ . والبرهان فى الكلّ أن نقيض المطلوب مع الأصل ينتج محال .

١- [الموضوع] ج م || ٣- [وحكم البواقى .. غير فرق] أ || ٤- نقيض: النقيض] ج \ نقيض كلّ ... على الذهن: # ج || ١٤- [فـ]قولنا أ || ١٥-١٧ - وقولنا كلّ ... ج بالضرورة : # أ|| ١٥-١٧ - [وقولنا كلّ ... وحكم البواقى ما مرّ] م || ١٧- البـ[ـو]اقى ج || [أن] ج

الفصل الثانى

فى عكس نقيض المتّصلات

وهو فى المشهور عبارة عن جعْل نقيض التالى مقدَّمًا ونقيض المقدَّم تاليًا مع بقاء الإيجاب والسلب بحاله والصدق والكذب بحاله. ٥

١٢٠ ب م — وعندنا عبارة عن جعْل نقيض || التالى مقدَّما و عين المقدَّم تاليًا مع كونه مخالفًا للأصل فى الكيفيّة || وموافقًا له فى الصدق . والمتّصلة إما — ٣٨ ء آ
أن تكون لزوميّة أو اتّفاقيّة . فإن كانت لزوميّة فالمشهور أنه إذا صدق «كلّمَا كان ا ب فَـ ج د فكلّما لَمْ يكن ج د لَمْ يكن ا ب»، لأن ج د إذا كان ١٠
لازمًا لِـا ب فإذا فُرِض انتفاء اللازم يلزم انتفاء الملزوم .

وفيه نظرٌ . لأنّا لا نُسلّم أنه إذا كان الشىء لازمًا للشىء وفُرِضَ انتفاء اللازم يلزم انتفاء الملزوم ، وإنما يلزم ذلك إن لو بقيت الملازمة على تقدير انتفاء اللازم . لا يقال : إذا صدق «كلّما كان اب فَـ ج د فكلّما لم يكن ج د لَمْ يكن ا ب» وإلا لصدق نقيضه . وهو «قد لا يكون إذا لَمْ ١٥
يكن ج د لم يكن ا ب فقد يكون إذا لم يكن ج د فَـا ب فقد يكون إذا كان ا ب لم يكن ج د»، هذا خلف . و لأن قولنا «قد يكون إذا لم يكن ج د فا ب» مع الأصل ينتج الخلف، لأنّا نقول: لانُسلّم أنه إذا صدق «قد لا يكون إذا لم يكن ج د لم يكن ا ب» يلزمه «قد يكون إذا لم يكن ج د فَـاب». ولانُسلّم
٣١ ب ج — أن ذلك ينعكس الى قولنا|| «قد يكون إذا كان ا ب لم يكن ج د». ولا نُسلّم ٢٠
أنّ صدْق هذا ينافى صدق الأصل ، وإنما يكون كذلك إن لو كانت المعدولة

٣- المتّصلات: الشرطيات] ج || ٦- بحاله: بحالهما] ج \ بحاله: بحالهما] ج ||١١- لِـا ب : لالف ب] ج \ [يـ]لزم ج || ١٣- يلزم انتفاء : لزمه انتفا] ج || ١٨- إذا ‹صدق› : # آ || ١٨-١٩ - ج د لم يكن : # آ

منافيةً للبسيطة . وهوممنوع . وكذا الانتاج المذكور و بتقدير لزومه فيمنع كونه خلفًا ، لأن قولنا «قد يكون إذا لم يكن ج د فـ ج د جاز أن يكون مقدّمة» محالاً ؛ فيلزم من فرْض صِدْقِه لزوم نقيضه فى بعض الأحوال .

٥ وأما السالبة الكلّية والجزئيّة فقد قيل: إنه إذا صدق «ليس البتّة إذا كان ا ب فـ ج د وقد لايكون|| إذا كان ا ب فـ ج د فقد لا يكون إذا لَمْ يكن ج د لَمْ يكن ا ب» وإلا «فكلّما لَمْ يكن ج د لم يكن ا ب فكلّما كان ا ب فـ ج د»، هذا خلف . وهو مبنىّ على انعكاس الموجبة الكلّية كنفسها بعكس النقيض . وقد مرّ ضَعْفُه .

٣٨ ب آ

١٠ وأما الموجبة الجزئية فلا تنعكس بعكس النقيض للتخلّف فى الموادّ. وأما عكس النقيض على التفسير الذى ذكرناه فلَمْ يظهرْ عندنا لزومه لشىء من المتّصلات اللزوميّة. لا يقال:إذا صدق «كلّما كان ا ب فـ ج د فليس البتّة إذا لم يكن ج د فـ اب» وإلا «فقد يكون إذا لَمْ يكن ج د فـ ا ب» وهو مع الأصل ينتج «قد يكون إذا لَمْ يكن ج د فـ ج د»، هذا خلف.

١٥ ولأنه إذا صدق||«قد يكون إذا لَمْ يكن ج د فـ اب فقد يكون إذا كان ا ب لَمْ يكن ج د»، هذا خلف. وإذا صدق «ليس البتّة إذا كان اب فـ ج د أو قد لايكون إذا كان اب فـ ج د فقد يكون إذا لم يكن ج د فـ ا ب» وإلا فليس البتّة اذا لم يكن ج د فـ اب فليس البتة إذا كان اب فلَمْ يكن ج د فكلّما كان اب فـ ج د»، هذا خلف.لأنا نقول: أماالأوّل فالانتاج والعكس ممنوعان

١٢١ ء م

٢٠ .وأما الثانى فلا نُسلّم العكس . ولانُسلّم أن قولنا«ليس البتّة إذا كان اب

١- للبسيطة: للمحصلة] ج || ٢- فيمنع: فيمتنع] ج \ قد يكون: قد لا يكون] ج || ٦- وقد لا يكون: او قد لا يكون] م || ١٠- الموجبة: الموجبات] ج || ١٢- [اللزوميّة] م || ١٦- صدق: # آ || ١٨- إذا لم يكن ... فليس البتّة : # آ || ٢٠- العكس و لا نُسلّم : # آ

فلَمْ يكن ج د » يلزمه «كلّما كان ا ب فـَ ج د »، وإنما يلزم ذلك إن لوكان سلب لزوم أحد النقيضَيْن للمقدَّم يستلزم لزوم النقيض الآخر له . و هو ممنوع .

وأما الموجبة الجزئيّة فلا يلزمها عكس النقيض بالتفسير الذى ذكرناه للتخلّف فى الموادّ و إن كانت اتّفاقيّة فلَمْ يظهرْ برهان على || عكس نقيضها بالتفسير المشهور . وأما على التفسير الذى ذكرناه فنقول : || إذا صدق كلّما كان ا ب فج د فليس البتّة إذا لمْ يكن ج د فا ب وإلا فقد يكون إذا لمْ يكن ج د فا ب فقد يكون إذا كان ا ب لمْ يكن ج د وقد قلنا كلّما كان ا ب فج د ، هذا خلف . وأما بواقى المحصورات فلَمْ يظهرْ برهانٌ على انعكاسها بعكس النقيض .

٥ — ٣٩ ء آ — ٣٢ ء ج — ١٠

١- [ف]لم يكن # م || ٢- يستلزم: مستلزم] ج \ لزوم: # م || ٧- صدق كلّما كان ا ب فج د : كان قولنا كلّما كان ا ب فج د صادقا] ج

المطلع الرابع

فى تلازُم المتصلات و المنفصلات

قال الامام : المتّصلات إذا تخالفت فى الكيفيّة و توافقت فى ٥
الكمّية و المقدَّم و تناقضت فى التوالى فهى متلازمة متعاكسة . و فيه
نظرٌ . لأن المقدّم جاز أن يكون محالاً فيلزمه النقيضان فلا يلزم من
ملازمة التالى له سلب ملازمة نقيضة عنه . و لأن المقدَّم جاز ألاّ يلزمه ١١٧ ب م
قضيّة ولا نقيضها فلا يلزم من سلب ملا زمة التالى عنه ملازمة نقيضه
له . فإنه يصدق قولنا «ليس البتّة إن كان الإنسان ناطقًا فالحمار ليس ١٠
بناهق» بطريق اللزوم ولا يلزمه «كلّما كان الإنسان ناطقًا فالحمار
ناهق» بطريق اللزوم . لا يقال : المتّصلة الموجبة إذا كان مقدَّمها ممكن
الصدق يلزمها سالبة مركّبة من عين المقدَّم ونقيض التالى موافقةً لها
فى الكمّية و إلا لكان المقدَّم الممكن مستلزمًا لنقيضَيْن . وهو محال . لأنّا ٣٣ ب آ
نقول : لا نُسلّم أن المقدَّم الممكن لا يستلزم النقيضَيْن . وهذا لأن الممكن ١٥
هو الذى لا يستلزم المحال لذاته . واللزوم أعمّ من اللزوم بالذات ولا يلزم
|| من كذب الأخصّ كذب الأعمّ . ٣٩ ب آ

قال : وأما تلازم المتصلات و المنفصلات فكلّ قضيتَيْن متّفقتَيْن
فى الكمّ والكيف و جعْل نقيض || أحد جزأى المنفصلة مقدَّمًا والجزء ١٢١ ب م
الآخر تاليًا ، فتلك المتّصلة لازمة لتلك المنفصلة من غير عكس . وفيه ٢٠

٨- ألاّ : ان لا] آ م || ٩- عنه: له] ج || ١٠- إن كان: اذا كان] ج || ١٢- [الموجبة] آ || ١٣- عين: عدم] ج \ [لها] ج || ١٤- مستلزمًا : # آ : مثل ما] آ || ١٥- النقيض[ين] م || ١٦- لا يستلزم: لا يلزمه] ج || ١٨- تلازم: # م || ١٩- [و] جُعل ج \ المنفصلة: المتصلة ج

نظرٌ ، لأن أحد جزأى المنفصلة الحقيقيّة جاز أن يكون واجب الصدق فمتى فُرِض نقيضه جاز أن لا يبقى العناد على ذلك التقدير ، كقولنا «إما أن تكون الأربعة زوجًا أو فردًا» . فلو فُرض أنها ليست بزوج جاز أن يرتفع العناد بيْن الزوجيّة والفرديّة .

٥ و قال : وأما المنفصلة المانعة الخلو فيلزمها || من المتّصلات ما يساويها فى الكمّ والكيف و جعْل نقيض أحد جزأيها مقدّمًا والآخر بعينه تاليًا . وأما مانعة الجمع فبالعكس والإشكال على مانعة الخلو قد مرّ . وأما على مانعة الجمع فلأن أحد جزأيها جاز أن يكون مستحيل الصدق فمتى فُرِض صدقه جاز أن لايبقى العناد كقولنا «الحيوان إما أن يكون ١٠ حجرًا أو شجرًا» فلو فُرِض أنه حجرٌ جاز أن يرتفع العناد الواقع فى نفس الأمر .

والذى نقوله نحن : أن المتّصلة اللزوميّة الكلّية يلزمها منع الخلو عن نقيض المقدّم وعين التالى ومنع الجمع بين المقدّم ونقيض التالى ، لأنه إذا صدق كلما كان ا ب فج د فالصادق مع هذه الملازمة إما عين المقدّم ١٥ أو نقيضه . فإن كان نقيض المقدّم فقد حصل منع الخلو عن نقيض المقدّم وعين التالى . وإن كان عين المقدّم || فقد لزم صدق التالى و إذا صدق التالى فقد حصل منع الخلو عن نقيض المقدّم وعين التالى . ومن هذا ظهر منع الجمع بيْن عين المقدّم ونقيض التالى . والمنفصلة المانعة الجمع يلزمها منع الخلو عن نقيضى جزأيها ، والمانعة الخلو يلزمها منع الجمع ٢٠ بيْن نقيضى جزأيها . والحقيقية يلزمها الأمران و كلّ واحد من هذه اللوازم يوافق الأصل فى الكمّية .

(هامش: ٣٢ ب ج — ٣٣ ء أ — ٤٠ ء أ)

٥- [و] قال أ ج || ٨- [فلان] ج || ١٦- لزم: # م || ١٦-١٧ - [و إذا صدق التالى] أ م || ١٨- ظهر: يظهر] ج || ١٩-٢٠ - [والمانعة ... بيْن نقيضى جزأيها] ج || ٢١- يوافق الأصل: موافق للاصل] م : موافق] ج

المقالة الرابعة

٤٠ ء أ

٣٢ ب ج
٥
١٢١ ب م

المقالة الرابعة

تشتمل على مقدّمة و ثلاثة مطالع و خاتِمة

أما

المقدمة

ففى تعريف القياس وكيفية انقسامه ١٠

القياس قولٌ مؤلَّفٌ من قضايا متى سلّمت لزم عنها لذاتها قولٌ آخر . ولا نعنى بالقول «التلفّظ به» وإنما نعنى به «المفهوم العقلىّ لا غيْر». واحترزنا بقولنا «من قضايا» عن القضيّة الواحدة التى يلزمها العكْس وعكْس النقيض. ولا نعنى بقولنا «متى سُلّمت» كونها مسلّمة ١٥ فى أنفسها بل كونها بحالة لَوْ فُرِضَ صدقُها لزم عنها لذاتها قولٌ آخر لِيندرج فيه الكاذبُ المقدّماتِ مِثْل قولنا «كلّ إنسان حجرٌ وكلّ حجر حيوانٌ». فإنهما متى فُرِضَ صدقُهما لزم عنهما «أن كلّ إنسان حيوان». وأردنا بقولنا «لزم عنها قول آخر» || إما حقيقة || اللزوم أو كونه بحيث يلزم من صدق نقيضه مع صدق المقدّمتَيْن محالٌ . واحترزْنا ٢٠ بقولنا «لذاتها» عن أمرَيْن ؛ أحدهما: ما يلزم عنها قولٌ آخر بواسطة مقدّمة أخرى خارجة عنها مِثْل قولنا « ا مُسَاوٍ لِـ ب و ب مساوٍ لِـ ج »

١٢٢ ء م
٣٣ ء ج

١٠- [فـ]ـفى أ || ١٩- حقيقة اللزوم: الحقيقة اللزوم] أ ج

فإنه يلزم عنهما «أن ا مساوٍ لِـ ج » بواسطة مقدّمة أخرى خارجة عنها، وهى قولنا: «وكلّ ما هو مساوٍ لِـ ب فهو مساوٍ لِما يساويه ب فـ ا مساوٍ لما يساويه ب و ج يساويه ب فـ آ مساوٍ لِـ ج» . **الثانى** : || ما ٤٠ ب آ
يلزم عنه قولٌ آخر بواسطة تغيّر الأجزاء الأصليّة للقضايا ؛ أعنى
٥ الموضوعات والمحمولات مثل قولنا « كلّ إنسان ناطقٌ وما ليس بمتفكّرٍ فهو ليس بناطقٍ ». فإنه يلزم عنه « أن كالّ إنسان متفكّر» لأن قولنا «كل ما ليس بمتفكّرٍ فهو ليس بناطقٍ » يلزم منه «أن كلّ ناطق متفكّر». وهو مع المقدّمة الأخرى ينتج المطلوب لكان بواسطة تغيّر الأجزاء . فإن الموضوع فى المقدّمة الأخرى ليس بمتفكّر والمحمول ليس بناطقٍ .
١٠ والموضوع فيما لزم عنها الناطقُ والمحمول المتفكّرُ. فالمطلوب إنما لزم بواسطة تغيّر أجزاء المقدّمة المذكورة واحترزْنا بقولنا «قول آخر» عن القضيّة التى جعلت جزء قياسٍ . فإن مجموع المقدّمتَيْن يستلزم كلّ واحدة منهما ومجموعهما ليس قياساً بالنسبة الى كلّ واحدة منهما بل بالنسبة الى اللازم الخارجىّ .

١٥ والقياس إن لم يكن النتيجة و لا نقيضها مذكورين فيه بالفعل فهو الاقترانىّ كقولنا «كلّ إنسان ضاحكٌ وكلّ ضاحك متفكّر فكل إنسان متفكّر» .

فإن النتيجة وإن كانت مذكورةً بالقوّة فى الكبرى لكنّها غير مذكورة بالفعل: وإن كان أحدهما مذكوراً فيه بالفعل فهو الاستثنائىّ
٢٠ كقولنا «إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود لكن الشمس طالعة

١- [خارجة عنها] آ ج || ٢- [قولنا و] ج || ٢-٣ - [فـ آ مساوٍ... مساوٍ لِـ ج] آ ج || ٤- تغيّر: تغيير] آ || ٨- تغيّر: تغيير] آ || ١٠- تغيّر: تغيير] آ || ١١- أجزاء: # م || ١٢- فإن: و ان] ج || ١٥- والقياس: فالقياس] ج \ مذكورين: مذكورا] آ م \ [بالفعل] ج || ١٨- لكنّها: فهى] ج

فالنهار موجود» . فالنتيجة مذكورة فيه بالفعل. و كقولنا «إما أن يكون هذا العددُ زوجًا أو فردًا لكنّه زوجٌ فهو ليس بفرد». فنقيض النتيجة مذكور فيه بالفعل .

وكل قضية جُعِلَتْ || جزء قياسٍ تسمّى مقدّمة . والذى يتكرّر بيْن مقدّمتَى القياس و يسقط فى النتيجة يسمّى حدًا أوسط . والمحكوم عليه || فى المطلوب يسمّى حدًا أصغر. والمحكوم به يسمّى حدًا أكبر. والمقدّمة التى فيها الأصغر تسمّى الصغرى والتى فيها الأكبر تسمى الكبرى. ٤١ ء آ ٥ ٣٣ ب ج

والهيئة التى تحصل من وضْع الحدّ الأوسط عند الحدّيْن الآخرَيْن تسمّى شكْلاً . وتأليف الصغرى مع الكبرى يسمّى قرينةً و ضربًا. والقرينة التى تلزم عنها لذاتها قضيّةٌ أخرى تسمّى قياسًا بالنسبة الى ذلك اللازم . || واللازم يسمّى نتيجةً بالنسبة اليه وهو قَبْل لزومه يسمّى مطلوبًا و بَعْدَه نتيجةً . ١٠ ١٢٢ ب م

والقياس إن كان مركّبًا عن قضيّتَيْن فقط يسمّى بسيطًا وإلا فيسمّى مركّبًا. والبسيط الاقترانىّ إما أن يتركّب عن حمليّتَيْن أو متّصلتَيْن أو منفصلتَيْن أو حمليّة و متّصلة أو حمليّة و منفصلة أو متّصلة و منفصلة. ١٥

والأوسط فى الاقترانيّات إما أن يكون جزءًا تامًا فى المقدّمتَيْن وهو أحد طرَفَى المقدّمتَيْن ، كقولنا «كلّ ج ب و كلّ ب آ فكلّ ج آ» و كقولنا «كلّما كان ا ب فـ ج د وكلّما كان ج د فـ هـ ز فكلّما كان ا ب فـ هـ ز»؛ و إما أن يكون غير تامّ فيهما كقولنا «كلّما كان ا ب فكلّ ج د ٢٠

٥- حدًا أوسط : + والمحكوم عليه في المطلوب يسمي حدا اوسط] ج || ٧- الأصغر: # م || ٩- من وضْع: من هييه وضع] ج \ الحدّيْن: الجزيين] ج || ١٢- قبل: بقبل] ج || ١٩- و هو أحد طرفَي المقدّمتَيْن: >> م || ١٩-٢٠ - [فكلّما كان ... فـ هز] م

وكلّما كان هـ ز فكلّ د ط » ؛ وإما أن يكون تامًّا فى أحدهما غير تامّ فى
الأخرى كقولنا «إن كان ا ب فكلّما كان ج د فـ هـ ز وكلّما كان هـ ز فـ ح
ط ». فالمكرّر جزء من تالى الصغرى ومقدّم فى الكبرى . فإن كان الأول
٤١ ء آ فالأوسط قد يكون مجرّد || موضوع أو محمول وقد يكون قضيّة واحدة .
٥ فإن كان مجرّد موضوع أو محمول فهو إن كان محمولاً فى
الصغرى موضوعًا فى الكبرى فهو الشكْل الأول ، كقولنا «كلّ ج ب وكلّ
٨٣ ب ج ب ا ». و إن كان محمولاً فيهما فهو الشكْل الثانى ، كقولنا «كلّ ج ب
ولا شىء من ا ب » . وإن كان موضوعًا فيهما فهو الشكْل الثالث،
كقولنا « كلّ ب ج وكلّ ب ا » . وإن كان موضوعًا فى الصغرى محمولاً
١٠ فى الكبرى فهو الشكْل الرابع ، كقولنا « كلّ ب ج وكلّ ا ب » .
وإن كان قضيّة واحدة فالأوسط إن كان تاليًا فى الصغرى مقدَّما
٢٤ ء ج فى الكبرى فهو **الشكْل** الأول ، كقولنا «كلّما كان ا ب || فـ ج د وكلّما
كان ج د فـ هـ ز ». وإن كان تاليًا فيهما فهو **الشكْل الثانى** ، كقولنا
«كلما كان ا ب فـ ج د وليس البتّة إذا كان هـ ز فـ ج د » . وإن كان
١٥ مقدّما فيهما فهو **الشكْل الثالث** ، كقولنا « كلّما كان ج د فـ ا ب وكلّما
كان ج د فـ هـ ز ». وإن كان مقدَّمًا فى الصغرى تاليًا فى الكبرى فهو
الشكْل الرابع ، كقولنا «كلّما كان ج د فـ ا ب وكلّما كان هـ ز فـ ج د ».
وإن كان الثانى أو الثالث فيتركّب فيهما الأشكال الأربعة على نهْج ما
عرفت . فهذه هى المقدَّمة.
٢٠

١- هز : جد] م \ و إما: فاما] ج || ٣- من تال: من تالى] أ ج \ [فى] الكبرى ج || ٦- [فى الكبرى] م || ١١- [إن كان] ج || ١٣- وإن كان تاليًا فيهـ[ـمـ]ـا أ ج \ الشكل الثاني: الشكل الثالث] ج \ كقولنا: >> م || ١٤- ١٥ - [ا ب فجد وليس البتة ... كقولنا كلّما كان] ج || ١٨- [فـ]يتركّب أ ج \ فيهما: فيه] أ : منه] ج

و أما

المطالع

ففى أقسام القياسات البسيطة

المطلع الأول

فى الاقترانيّات الحمليـة

وفيه فصلان

٥ ||

الفصل الأول ١٢٣ ، م

فى شرائط الانتاج وعدَد الضروب

أما الشكْل الأول :

فيُشترط فى انتاجه أمرَانِ : موجبيّة الصغرى وكليّة الكبرى. أما ١٠
الأول فلأن الصغرى لو كانت || سالبة لَمْ يلزم اندراج الأصغر تحت ٤٢ ، أ
موضوع الكبرى فلا يتعدّى الحكم من الأوسط الى الأصغر. وأما الثانى
فلأن الكبرى لو كانت جزئية احتمل أن يكون البعض الذى حكمنا عليه
بالأكبر غير البعض الذى ثبت للأصغر، فلا يجب أن يتعدّى الحكم الى
الأصغر. وإذا ثبت هذا فنقول : القرائن التى تحصل من تأليف ١٥
المحصورات الأربعة وهى صغرى مع المحصورات الأربعة وهى كبرى تبلغ
ستة عشر عدداً إلا أنّ باشتراط موجبيّة الصغرى تسقط ثمانية وهى
التى تحصل من السالبتَيْن فى الصغرى مع الكبريات الأربعة،
وباشتراط كلّية الكبرى تسقط أربعة أخرى وهى التى تحصل من
الجزئيّتَيْن فى الكبرى مع الموجبتَيْن من الصغرى فبقيت الضروب ٢٠

٣- الاقتران[يـ]ـات م || ٦- [الفصل] م || ١٠- وكلّية الكبرى: و كون الكبرى كلية] م || ١٣- احتمل: احتمال] أ ج \ [عليه] ج || ١٤-١٥ - فلا يجب أن يتعدّى ... التى تحصل من : # أ || ١٦- الأربعـ[ـة] أ ج م || ١٨- الأربعـ[ـة] أ ج م || ١٩- [بـ]ـاشتراط ج || ٢٠- من: فى] ج \ فبقيت: فتبقى] ج

المنتجة أربعة وهى منتجة إنتاجا بيّنا بذاته.

الضرب الأول ، من موجبتَيْن كلّيتَيْن ينتج موجبة كلّية :

« كلّ ج ب وكلّ ب ا فكلّ ج ا » .

الثانى ، من كلّيتَيْن والكبرى سالبة ينتج سالبة كلّية :

٥ « كلّ ج ب ولا شىء من ب ا فلا شىء من ج ا » .

الثالث ، من موجبتَيْن والصغرى جزئيّة ينتج موجبة جزئية :

« بعض ج ب وكلّ ب ا فبعض ج ا » .

الرابع ، من موجبة جزئيّة صغرى وسالبة كلّية كبرى ينتج سالبة جزئيّة :

٨٣ ب ج ١ «بعض ج ب ولا شىء من ب ا || فبعض ج ليس ا ».

واعلمْ أنّا إذا قلنا «كلّ ج ليس ب » سالبة المحمول «وكلّ ما ليس ب ا » سالبة الموضوع فإنه ينتج « كلّ ج ا » وإن لم يكن الصغرى موجبة . و كذا إذا قلنا «كلّ ج ليس هو ب وكلّ ما ليس هو ب فهو ا» ينتج « كلّ ج ا » مع أن الصغرى سالبة . لكن المراد من موجبة ١٥ الصغرى في هذا الموضع اندراجُ الأصغر تحت الأوسط . وهو حاصل ههنا.

وأما الشكْل الثانى :

فيُشترط فى انتاجه أمران: الاختلاف مقدمتَيْن بالكيف والكلّية ٢٠ الكبرى . أما الأول فلأنهما لَو اتّحدتا فى الكيف لَكانتا موجبتَيْن أو سالبتَيْن . وأيّما كان فلا يحصل منهما نتيجة لا إيجابيّة ولا سلبيّة لأن

١- [المنتجّة] ا م \ انتاجا: انتياجا] ا م || ١١-١٦ - [واعلم أنّا إذا قلنا ... وهو حاصل ههنا] ا ج || ١٩- مقدّمتَيْن: مقدمتيه] م || ٢٠- [فـ]ـلا يحصل م

المشتركَيْن فى ثبوت المحمول || أو سلبه قد يكونان متوافقَيْن وقد ٤٢ ب آ
يكونان متعاندَيْن . فالمتحدتان فى الكيف لاينتجان أصلاً . وأما الثانى ١٢٣ ب م
فلأن الكبرى لو كانت جزئية فسواء كانت مُوجِبةً أو سالِبةً فلا تلزمها
نتيجة . أما إذا كانت موجِبةً فلأنه يصدق قولنا « لا شىء من الإنسان
بفرس وبعض الحيوان فرس » ولا ينتج سلب الحيوان عن الإنسان . و ٥
كذلك يصدق « لا شىء من الإنسان بفرس وبعض الصهّال فَرَس » ولا
ينتج حمل الصهال على الإنسان ؛ فلا ينتج نتيجةً لا إيجابيّةً و لاسلبيّةً.
وأما إذا كانت سالبةً فلأنه يصدق قولنا «كلّ إنسان حيوان و بعض
الجسم ليس بحيوان » و لا ينتج سلب الجسم عن الإنسان . وكذلك يصدق
قولنا « كلّ إنسان حيوان و بعض الحجر ليس بحيوان » ولا ينتج حمل ١٠
الحجر على الإنسان ؛ فلا ينتج نتيجةً لا موجبةً و لا سالبةً . وإذا ثَبَتَ
هذا فنقول : اشتراط اختلاف المقدمتَيْن فى الكيف يوجب سقوط
ثمانية أضرب : الموجِبة الكلّية الصغرى مع الموجِبتَيْن والموجِبة الجزئية
الصغرى مع الموجِبتَيْن والسالبة الكلّية الصغرى مع السالبتَيْن
والسالبة الجزئية الصغرى مع السالبتَيْن . واشتراط كلّية الكبرى ١٥
يوجب سقوط أربعة أخرى : الموجِبة الجزئية الكبرى مع السالبتَيْن
والسالبة الجزئية الكبرى مع الموجِبتَيْن . فبقيت الضورب المنتجة
أربعة :

الضرب الأول من كلّيتَيْن والكبرى سالبة ينتج سالبة كلّية : «كل
ج ب و لا شىء من ا ب || فلا شىء من ج ا » إما بعكْس الكبرى أو ٢٠ ٤٣ ء
بالخلْف . وهو أن صدق نقيض المطلوب لا يجامع صدق المقدّمتَيْن ، لأنه

٢- يكونـ[ـان] آ ج \ فالمتحد[تـ]ـان ج || ٣- فلا: لم] ج || ٦- و كذلك لايصدق] آ \ الصهال: الحيوان] ج || ٧- نتيجةُ [لا] إيجابيّة آ ج || ١٠- [قولنا] ج || ١١- لا موجِبة و لا سالبة: لا ايجابية ولا سلبية] ج || ١٦- [الكبرى] ج || ١٧- فبقيت: فتبقى] ج

لو جامعهما انتج من صدقه مع الكبرى صدق نقيض الصغرى فيلزم اجتماع النقيضين على الصدق وهو محال . ||

الثاني من كلّيتَيْن والصغرى سالبة ينتج سالبة كلّية : « لاشيء من ج ب وكلّ ا ب فلا شيء من ج ا » إما بعكْس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكْس النتيجة أو بالخلْف .

الثالث من موجبة جزئيّة صغرى وسلابة كلّية كبرى ينتج سالبة جزئيّة : « بعض ج ب و لا شيء من ا ب فليس بعض ج ا » إما بعكْس الكبرى أو بالخلْف .

الرابع من سالبة جزئيّة صغرى وموجبة كلّية كبرى ينتج سالبة جزئيّة : « بعض ج ليس ب وكلّ ا ب فبعض ج ليس ا » بالخلْف .

واستعمَلَ القوم ههنا طريقًا آخر بأنْ قالوا : إنا نفرض « البعض الذى هو ج وليس ب د » حتى يصدق قولنا « لا شيء من د ب وبعض ج د » . ثم نقول « لا شيء من د ب وكل ا ب » فينتج « لا شيء من د ا » . || ثم نقول « بعض ج د ولا شيء من د ا فبعض ج ليس ا » وهو المطلوب.

وفيه نظرٌ. لأن السالبة لا يستدعى وجود الموضوع فلا يلزم وجود شيء ما موصوف بأنه ج وليس ب حتى يصدق قولنا « بعض ج د ». ثم و أن الافتراض ليس على نهج البرهان فكأنّه ذُكِرَ للإقناع لا غير. و نحن قد عدلْنا عنه لأن المطلوب غير لازم على ما بيّنّا.

١- من صدق[ـه] أ ج \ [صدق] ج : # أ || ١١- [هـ]هنا ج || ١٢- [هو] أ م || ١٣- [فـ]ينتج ج || ١٧- شيء [ما] أ ج \ و ليس [ب] ج || ١٨-١٩ - ثم و أن الافتراض ... لازم علي ما بيّنّا: # أ : [ ] م \ [ثم] و [أن] الافتراض ج \ [نحن] ج \ على ما بيّنّا: للمقدمتين فقط] ج

و أما الشكل الثالث :

فيشترط فى انتاجه أمران: موجبيّة الصغرى وكلّية إحدى المقدمتَيْن . أما الأول فلأن الصغرى لو كانت سالبةً لَمْ تحصل الالتقاء بين الأصغر والأوسط فلا يتعدّى الحكم من الأوسط || الى الأصغر . وأما ٥ ٤٣ ب الثانى فلأنهما لو كانتا جزئيّتَيْن احتمل أن يكون البعض الذى هو موضوع فى الصغرى غير البعض الذى هو موضوع في الكبرى ، فلا يحصل الاجتماع بَيْن الأصغر والأكبر ؛ فلا تحصل النتيجة . وإذا ثبت هذا فنقول : اشتراط موجبيّة الصغرى يوجب سقوط ثمانية أضرب و هى التى تحصل من السالبتَيْن فى الصغرى مع الكبريات الاربع ١٠ واعتبار كلّية إحدى المقدّمتَيْن يوجب سقوط ضربَيْن آخرَيْن وهما الذان يحصلان من الموجبة الجزئية الصغرى مع الجزئيّتَيْن . فتبقى الضروب المنتجة ستة أضرب .

الضرب الأول: من موجبتَيْن كلّيتَيْن ينتج موجبة جزئية : || « كل ٣٥ ب ج ب ج وكل ب ا فبعض ج ا » إما بعكْس الصغرى أو بالخلْف . وهو أن ١٥ صدق نقيض المطلوب لا يجامع صدق المقدّمتَيْن لأنه لو جامعهما للزم من صدقه مع الصغرى صدق نقيض الكبرى . فيلزم اجتماع النقيضَيْن على الصدق . وهو محال .

الثانى: من كلّيتَيْن والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية : « كل ب ج ولا شىء من ب ا فليس بعض ج ا » . ٢٠

الثالث: من موجبتَيْن والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية : «بعض ب ج وكلّ ب ا فبعض ج ا » .

٥- بين: # آ || ٧- [فى] آ م || ١٣- [أضرب] آ م || ١٧- فيلزم: فيلزمه] ج || ١٩- الثانى: الثالث] ج

الرابع: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلّية كبرى ينتج سالبة جزئيّة : « بعض ب ج ولا شى من ب ا فليس بعض ج ا » . بيان هذه الثلاثة أيضا بعكْس الصغرى أو بالخلْف .

٤٤ ء آ **الخامس**: من موجبتَيْن || والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية :

٥ «كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا » إما بعكْس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكْس النتيجة أو بالخلْف .

السادس:من موجبة كلّية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية: «كلّ ب ج وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا » وبيانه بالخلْف.

١٠ *و أما الشكل الرابع :*

فيشترط فى انتاجه عدم استعمال السالبة الجزئيّة ، و عدم اشتراك المقدّمتَيْن فى السلب الكلّى ، وعدم اشتراكهما فى الإيجاب

١٢٤ ب م الجزئى ، وعدم كون الصغرى سالبة كلّية || كبراها موجبة جرئية ، وعدم كون الكبرى موجبة كلّية صغراها موجبة جزئيّة . أما **الأول**: فلان

١٥ السالبة الجزئيّة إما أن تُجعل صغرى أو كبرى . فإن جُعلت صغرى فالكبرى إما أن تكون موجبة كلّية أو سالبة كلّية أو موجبة جزئية أو سالبة جزئية ؛ وأيّما كان فلا ينتج . أما إذا كانت موجبة كلّية فلأنه يصدق قولنا «بعض الحيوان ليس بإنسان و كلّ ناطق حيوان » و لا ينتج سلب الناطق عن الإنسان . وكذلك يصدق «بعض الحيوان ليس

٢٠ بإنسان و كلّ فرس حيوان » و لا ينتج حمل الفرس على الإنسان؛

٨– «كل ب ج و ... »: كل ب ج و ‹ليس› بعض ب ~~ليس~~ ا] أ || ١١– فيشـ[تـ]ـرط ج || ١٧– أيّما: ايا ‹ما›] أ \ [كان] ج \ فلأنه: فلا] ج || ١٨– وكلّ : + ‹فرس حيوان ولا ينتج حمل الفرس علي الحيوان› ناطق] ج \ ناطق: # م

فلا ينتج لا سالبةً و لا موجبةً . وأما إذا كانت سالبة كلّية فلأنه ||
يصدق قولنا «بعض الحيوان ليس بإنسان ولا شىء من الجماد بحيوان» ٣٦ ء ج
ولا ينتج حمل الجماد على الإنسان . وكذلك يصدق «بعض الفرس ليس
بإنسان ولاشىء من الناطق بفرس» و لا ينتج سلب الناطق عن
الإنسان. فلا تحصل نتيجة لا موجبة ولا سالبة . || ٥

وأما إذا كانت موجبة جزئيّة فلأنا نورد الأمثلة التى ذكرناها فى ٤٤ ب أ
القسم الأول جزئية الكبرى موجبتها . وأما إذا كانت سالبة فلأنا نورد
الأمثلة التى أوردناها فى القسم الثانى جزئيّة الكبرى سالبتها . وإن
جعلت كبرى فالصغرى إما أن تكون موجبة كلّية أو موجبة جزئيّة أو
سالبة كلّية أو سالبة جزوية ؛ وأيّما كان فلا ينتج . أما إذا كانت موجبة ١٠
كلّية فلأنه يصدق قولنا «كلّ إنسان ناطق وبعض الحيوان ليس بإنسان»
ولاينتج سلب الحيوان عن الناطق . وكذلك يصدق قولنا «كلّ إنسان
ناطق وبعض الصهّال ليس بإنسان» ولاينتج حمل الصهال على الناطق .
وأما إذا كانت سالبة كلّية فلأنه يصدق قولنا «لاشىء من الإنسان بفرس
وبعض الحيوان ليس بإنسان» ولا ينتج سلب الحيوان عن الفرس . ١٥
وكذلك يصدق قولنا «لاشىء من الإنسان بفرس وبعض الجماد ليس
بانسان» ولا ينتج حمل الجماد على الفرس ؛ فلا يحصل نتيجة لا موجبة
ولا سالبة .

وأما إذا كانت موجبة جزئيّة فلأنا نورد الأمثلة التى ذكرناها فى
القسم الأول جزئيّة الصغرى موجبتها . وأما إذا كانت سالبة جزئيّة ٢٠

٥- [فلا تحصل نتيجة لا موجبة وال سالبة] أ م || ٦- نورد: نعدد] ج \ ذكرناها: اوردناها] ج || ٨- أوردناها: ذكرناها] ج || ٩- [أو موجبة جزئيّة] || ١٠- [كلّية أو سالبة] أ ج || ١٢- ولا ينتج: فلا ...] أ ج \ الحيوان عن: الانسان عن] ج || ١٧- الفرس: # ج : الانسان] ج \ [نتيجة] م

فلأنا نورد الأمثلة التى ذكرناها فى القسم الثانى جزئيّة الصغرى سالبتها .

وأما الثانى : فلأن المتعاندَيْن للأوسط قد يكونان متوافقَيْن وقد يكونان متعاندَيْن فلا تحصل منهما نتيجة لا إيجابية ولا سلبيّة .

وأما الثالث : فلأنه يصدق قولنا «بعض الحيوان ناطق || وبعض [٤٥ أ] الفرس حيوان» ولاينتج حمل الفرس على الناطق . وكذالك يصدق [١٢٥ م] قولنا «بعض الحيوان ناطق وبعض الإنسان || حيوان» ولا ينتج سلب الإنسان عن الناطق ؛ فلا تحصل نتيجة لا إيجابيّة ولا سلبيّة .

[٣٦ ب ج] وأما الرابع : فلأنه يصدق قولنا «لا شىء من الإنسان || بفرس وبعض الحيوان إنسان» ولا ينتج سلب الحيوان عن الفرس . وكذلك يصدق قولنا «لا شىء من الإنسان بجماد وبعض الحيوان إنسان» ولا ينتج حمل الحيوان على الجماد ؛ فلا ينتج لا موجبة ولا سالبة .

وأما الخامس : فلأنه يصدق قولنا «بعض الحيوان فرس وكلّ إنسان حيوان» ولاينتج حمل الإنسان على الفرس . وكذلك يصدق قولنا «بعض الحيوان فرس وكلّ صهال حيوان» ولاينتج سلب الصهّال عن الفرس .

وإذا ثبت هذا فنقول : اشتراط الأمر الأول يوجب سقوط سبعة من الضروب وهى التى تحصل من السالبة الجزئيّة الصغرى مع الكبريات الأربع ومِن السالبة الجزئيّة الكبرى مع السالبة الكلّية و الموجبتَيْن . واشتراط كلّ أمر من الأمور الأربعة يوجب سقوط ضرب واحد فتسقط أربعة أخرى ويبقى الضروب المنتجة خمسة .

٣- المعاندَيْن: المتعاندين] م || ٥- فلأنه: فلا] ج \ [قولنا] أ \ [بعض] ج || ٩- فلأنه: فلا] ج || ١٢- لا موجبة: لا ايجابية] ج || ١٥- ولا ينتج: فلا ...] ج || ١٧- [الأمر] ج || ١٨- الضروب: اضرب] ج || ١٩- الجزئية الكبرى: الجزيية فى الكبرى] ج

فالحاصل أنه يشترط فى إنتاج هذا الشكل عدم كون الصغرى ١٦٨ ب م
سالبة جزئية مع أحد الأمرَيْن . وهو إما اتّحاد مقدمتَيْه فى الإيجاب مع
كلّية الصغرى أو اختلافهما فى الكيف مع كلّية الكبرى .

الضرب الأول : من موجبتَيْن كلّيتَيْن ينتج موجبة جزئية :

«كلّ ب ج وكلّ ا ب || فبعض ج ا » ٥

بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة وبعكس الكبرى ليرتدّ الى الشكل ٤٥ ب آ
الثالث .

الثانى : من موجبتَيْن والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية :

«كل ب ج وبعض ا ب فبعض ج ا » لِما مرّ .

الثالث : من كلّيتَيْن والصغرى سالبة ينتج سالبة كلّية : ١٠

«لا شىء من ب ج وكلّ ا ب فلا شىء من ج ا »

بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة أو بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل
الثانى .

الرابع : من كلّيتَيْن والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية :

«كل ب ج ولا شىء من ا ب فليس بعض ج ا » ١٥

بعكس المقدمتين ليرتد الى الشكل الأول أوبعكس الصغرى ليرتدّ الى
الثانى أو بعكس الكبرى ليرتدّ الى الثالث .

الخامس : من موجبة جزئيّة صغرى وسالبة كلّية كبرى ينتج
سالبة جزئية:

«بعض ب ج ولا شىء من ا ب فليس بعض ج ا » ٢٠

لِما مرّ فى الرابع.

٦-١١ - إلى [الشكل] الثالث ... أو بعكس الصغرى ليرتدّ : # آ || ٦- الى [الشكل]
الثالث ج || ٢٠- ولا شىء من ا ب : + ينتج] ج

فالحاصل أنه يشترط فى انتاج القرائن الحمليّة فى أىّ شكل كان
٣٧ ء ج أحد المجموعَيْن وهو إما || موجبيّة الصغرى مع كون الأوسط موضوعًا
لأحد طرفَى المطلوب وضعًا كلّيا إما صريحا أو عكسا ؛ أو حمل الأوسط
على الأكبر حملاً كلّيا مع سالبة عن الأصغر إما صريحًا أو عكسًا .
٥ والأمر الأول شاملٌ لستّة عشر ضربًا : أربعة من الأول || فإن
١٢٥ ب م صغراها موجبة والأوسط موضوع فى الكبرى وضعًا كلّيًا صريحًا ،
وضربان من الثانى وهما اللذان صغراهما موجبة فإن الأوسط موضوع
للاكبر وضعًا كلّيًا عكسًا ، وستة من الثالث وذلك ظاهر ، وأربعة من
الرابع وهى التى صغراها موجبة فإن الأوسط موضوع للأصغر فى
١٠ الضربَيْن الأوّلَيْن والرابع وضعًا كلّيًا صريحًا وفى الخامس موضوع
للأكبر وضعًا كلّيًا عكسًا.

والأمر الثانى شامل لثلاثة أضرب: ضربان من الثانى وهما
٤٦ ب أ اللذان صغراهما سالبة فإن الإوسط محمول على الأكبر || حملاً كلّيًا مع
سلبه عن الأصغر صريحًا ، وضرب واحد من الرابع وهو الذى صغراه
١٥ سالبة فإن الأوسط محمول على الأكبر حملاً كلّيًا ومسلوب عن الأصغر
عكسًا .

وخاصّية الشكل الأول انتاج المحصورات الأربع ، والثانى لا ينتج
إلا السالبة ، والثالث لا ينتج إلا الجزئية ، والرابع لا ينتج الموجب
الكلّى.
٢٠ والضابط فى الانتاج: أن الضروب الأربعة من الأول بيّنة الإنتاج.
والثانى إن ارتدّ الى المنتج منه إما بعكس الكبرى أو بانضمام نقيض

٢- و هو إما: ›› ج || ٣- طرفَى: + الموضوع] م ||٣-٤ - أو حمل الأوسط ... إما صريحًا
أو عكسًا: # م || ٤- [الأمر] ج

النتيجة الى الكبرى فهو منتج وإلا فلا . والثالث إن ارتدّ اليه إما بعكس الصغرى أو بانضمام نقيض النتيجة الى الصغرى فهو منتج وإلا فلا . والرابع إن ارتدّ اليه إما بعكس الترتيب المستلزم لعكس النتيجة أو بعكس المقدّمتَيْن فهو منتج وإلا فلا . هذا كلّه حكم البسائط.

و أما المركّبات فقد ظهر عندنا أن المنتج من الشكل الرابع ثمانية أضرب: خمسة منها ما مرّت. وبيان الثلاثة النافية إما قد بيّنّا أن السالبة الجزئية العرفيّة الخاصّة والمشروطة الخاصّة تنعكس عرفيّة خاصّة . و يلزم من هذا انتاج ثلاثة أخرى : ٥

الأول : من سالبة جزئية صغرى و موجبة كلّية كبرى و يشترط فيه صدق العرفىّ الخاصّ على الصغرى وصدق العرفىّ العامّ على الكبرى: ١٠

«بعض ب ليس ج مادام ب لادائمًا وكلّ ا ب مادام ا

فبعض ج ليس ا مادام ج » بعكس الصغرى .

الثانى : من سالبة جزئيّة كبرى و موجبة كلّية صغرى و يشترط فيه عكس ما ذكرناه في الضرب المتقدّم : ١٥

«كلٌّ منه مادام ب وبعض ا ليس ب مادما ا لادائما

فبعض ج ليس ا مادم ج » بعكس الكبرى .

الثالث : من سالبة كلّية صغرى و موجبة كلّية كبرى و يشترط فيه ما تقدّم فى الضرب الأول من هذه الثلاثة :

«لا شيء من ج ب مادام ج لادائما وكل ا ب || مادام ا ٢٠

فبعض ج ليس ا مادام ج لادائما» بعكس الترتيب. ١٢٦ ، م

تم عكس النتيجة .

١- ٤-٢٢ - [هذا كلّ حكم البسائط ... تمّ عكس النتيجة] أ ج

١٦٨ ـ م

الفصل الثانى

فى المختلطات

وفيه أربعة مباحث

٥

البحث الأول : فى أصول المختلطات على رأى الإمام

٨٣ ب ج *أما الشكل الأول :*

فالصغرى فيه إما أن تكون فعليّةً أو ممكنةً . فإن كانت ممكنةً
١٠ فالكبرى إما أن يكون ضروريّةً أو دائمةً أوممكنةً خاصّةً أو أحد أقسامها أو محتملة للكلّ .

٣٧ ب ج أما القسم الأول : فقد زعم || أن النتيجة ضروريّة لأن الكبرى دلّت على أن كلّ ما ثبت له الأوسط بالفعل ثبت له للأكبر بالضرورة، والصغرى دلّت على إمكان ثبوت الاوسط للأصغر . فبتقدير وقوع ذلك
١٥ الممكن يكون ثبوت الأكبر للأصغر ضروريًا و كلّ ما ثبت كونه ضروريًا ||
٤٦ ب أ بتقدير شىء ممكن الوقوع كان ضروريًا سواء وقع ذلك الممكن أو لم يقع. لأنه من المستحيل أن يصير ضروريًا على تقدير وقوع ذلك مع أنه لا يكون ضروريًا فى نفس الأمر .

وفيه نظرٌ . لأنا لا نُسلّم أن على تقدير وقوع ذلك الممكن يكون

٢٠

٤- [أربعة] أ ج || ٩- فعليّةً أو ممكنةً: > < أ \ [كانت] ج || ١٠- فالكبرى: +فيه] ج || ١٥- يكون ثبوت: بثبوت] ج \ ضروريًا: ضرورى] ج || ١٧- لأنـ[ـه] أ ج || ١٩- وقوع: # ج \ [الممكن] ج

ثبوت الأكبر للأصغر ضروريًا . وإنما يكون ضروريًا إن لو بقيت الكبرى
صادقةً على ذلك التقدير . وبتقدير تسليمه فالانتاج ممنوع . وإنما ينتج
إن لو صَدَقَ قولنا «كلّ ما ثبت له الأوسط على ذلك التقدير ثبت له
الأكبر بالضرورة» وهو ممنوع بل الصادق على ذلك التقدير «أن كلّ ما
هو ب فى نفس الأمر فهو ا بالضرورة» ولا يلزم منه «أن كلّ ما هو ب ٥
على تقدير حصول الباء لَمَا هو ج فهو ا بالضرورة» . فلا يلزم أن يكون
الأكبر ضروريًا للأصغر على تقدير حصول الأوسط له .

قال : و بالخلف أيضًا وليكن القياس هكذا «كلّ ج ب بالإمكان وكلّ
ب ا بالضرورة» فنقول : إن لم يكن كلّ ج ا بالضرورة ، صَدَقَ نقيضه
وهو إما بالضرورة ليس بعض ج ا أو بالإمكان الخاصّ كذلك . فإن كان ١٠
الأول تضم اليه الكبرى هكذا بالضرورة ليس بعض ج ا وبالضرورة كلّ
ب ا فبالضرورة بعض ج ليس ب وكان كلّه بالإمكان ، هذا خلف . وإن
كان الثانى ضممنا اليه الصغرى هكذا بالإمكان كلّ ج ب و بالإمكان ليس
بعض ج ا فبالإمكان ليس بعض ب ا وكان كله بالضرورة ، هذا خلف .

وفيه نظرٌ. لأنا نقول : لا نُسلّم أن الصادق لو كان هو الأول ١٥
وضممنا اليه الكبرى انتج بالضرورة ليس بعض || ج ب فإن بُيِّن هذا ٤٧ ء أ
الانتاج بالخلف رجع الى الصغرى الممكنة والكبرى الضروريّة || فى ١٢٦ ب م
الشكل الأول . فيكون بيانًا دوريًا وإن بُيِّن بالافتراض || احتاج الى ٣٨ ء ج
انعكاس السالبة الضروريّة ضروريّة ، ولم يتمّ البرهان عليه و نقول

١– ثبوت الأكبر للأصغر ضروريًا: ضروريا اعنى ثبوت الاكبر للاصغر] ج || ٣– [ذلك] ج
|| ٩– إن لم يكن كلّ ج ا بالضرورة: ان لم يكن بالضرورة كل ج ا] ج م || ٩–١٠ – إن لم
يكن ... وهو إما بالضرورة : # أ || ١٠– [ليس بعض ج ا] أ || ١١– تضمّ: ضمت] ج ||
١٢– بعض ج ليس ب : ليس بعض ج ب] ج : ‹ليس› بعض ... : # أ : ... ج ~~ليس~~ ب] أ

أيضا لا نُسلّم أن الصادق لو كان هو الثانى وضممنا اليه الصغرى أنتج
بالإمكان ليس بعض ب ا فإن بيِّن بالخلف عاد البيان الدورىّ وإن بيّن
بالافتراض احتاج الى إنتاج الممكنة فى الثالث . وذلك يتوقّف على
انعكاس الممكنة ممكنة ولم يتمّ البرهان عليه .

٥ لا يقال : كلّما كان كلّ ج ب بالفعل وكلّ ب ا بالضرورة كان كلّ ج ا
بالضرورة ويلزمه إما أن لايكون كلّ ج ب بالفعل مع كلّ ب ا بالضرورة
وأيّما كان فكلّ ج ا بالضرورة أو ليس كلّ ج ب دائما . أما إذا كان كلّ ج
ا بالضرورة فظاهر. وأما إذا لم يكن كلّ ج ب بالفعل مع كلّ ب ا
بالضرورة فليس كلّ ج ب دائما ضرورة صَدَقَ قولنا كلّ ب ا بالضرورة ؛
١٠ فعُلِمَ صدْق قولنا إما «كلّ ج ا بالضرورة» أو «ليس كلّ ج ب دائمًا» فلو
كان كلّ ج ب بالفعل لكان كلّ ج ا بالضرورة . وإذا كان ضروريًا على هذا
التقدير وجب أن يكون ضروريًا فى نفس الأمر و إلا لزم انقلاب ما ليس
بضرورىّ فى نفس الأمر ضروريًا بتقدير أمر ممكن الحصول للموضوع .
لأنا نقول : لا نُسلّم أنه يلزم مِن صدْق قولنا «إما كلّ ج ب بالضرورة أو
١٥ ليس كلّ ج ب دائما» صِدْق الأول بتقدير كذْب الثانى . وإنما يلزم ذلك ||
٤٧ ب أ إن لو كانت المنفصلة المانعة الخلو يلزمها متّصلة مركّبة من نقيض أحد
الجزءَيْن وعين الآخر . وقد بيّنّا ضَعْفَه .

ولَمّا فرغ الإمام من ذكر الحجّة التى ذكرها فى خلط الممكن
والضرورىّ أورد على المدّعا نقضا وهو قوله بالإمكان كلّ نطفة إنسان
٢٠

١- [و ضممنا اليه الصغرى] ج م || ٣- الممكنة: الممكنتين] أ || ٥- [كلّ] م \ بالفعل و كلّ: بالفعل مع كل] ج || ٦- كل ج ب : # أ \ [و إما كل ج ا بالضرورة] أ || ٤- بضرورىّ: ضروريا] ج || ١٤- إما كلّ ج ب: ... ج ا] م \ [بالضرورة] ج || ١٩- المدّعا: المدعى] أ م

وبالضرورة كلّ إنسان حيوان ولم يلزم بالضرورة كلّ نطفة حيوان » .
وأجاب عنه بأن قال :لا نُسلّم كون الكبرى ضروريّة مطلقة بل هى
مشروطة عامّة . وفيه نظرٌ ، لأن الضروريّة المطلقة هى التى يمستحيل
انفكاك المحمول عن الموضوع مادام موجودَ الذات والحيوانيّة يستحيل
انفكاكها عن الإنسان مادام موجود الذات فالكبرى ضروريّة مطلقة فقوله ٥
«هى مشروطة عامّة» || لا وجه له . والصواب منع الصغرى لأن الذات ٣٨ ب ج
التى صدق عليها أنها نطفة يمتنع أن يثبت لها الإنسانية بل النطفة
يمكن أن ينقلب إنسانا و هذا الإمكان ليس جهة لنسبة المحمول الى
الموضوع . فلا يكون الصغرى ممكنة على الاصطلاح المستعمل فى المنطق .

قال : وأما القسم الثانى وهو أن يكون الكبرى دائمة فالنتيجة ١٠
دائمة بهذه الحجّة . قلنا : الحجّة قد مرّ فسادُها و هى لا تتأتّى فى
الدائمة ، لأنا نقول : لا نُسلّم أن ما ليس بدائم يستحيل أن يكون دائما
على تقدير ممكن وعدم استحالته بيِّنٌ .

قال : وأما القسم الثالث وهو الذى تكون الكبرى ممكنة خاصّة أو
أحد أقسامها فالنتيجة ممكنة خاصّة لأن الكبرى دلّت على أن كلّ ما ثبت ١٥
له الأوسط كيف كان ثبت له الأكبر بالجهة المعتبرة || فى الكبرى ٤٨ ء آ
والصغرى دلّت على إمكان ثبوت الأوسط للأصغر فإن وقع ذلك الممكن
كان الأكبر ثابتًا للأصغر على تلك الجهة . و إن لم يثبت احتمل أن لا
يثبت الأكبر للأصغر لأجل أن ثبوته متوقّف على ثبوت الأوسط فلمّا لم
يثبت الأوسط له لم يثبت الأكبر أيضًا و يحتمل أن يثبت لعدم ذلك ٢٠
التوقّف والقدر المشترك هو الإمكان الخاصّ . قلنا : لا نُسلّم . وإنما

٤– انفكاك: انعكاس] أ || ٥– موجود: # ج || ٨– جهة: صدقه] ج || ١٦– [كيف كان ثبت له] ج || ١٨– على : # أ || ١٨–٢١ – [و إن لم يثبت ... هو الإمكان الخاصّ] أ م

يثبت أن لو بقيت الكبرى صادقة على ذلك التقدير وتمام الكلام فيه ما
مر فى الصغرى الممكنة مع الضرورية .

قال : وأما القسم الرابع وهوالذى تكون الكبرى محتملة للكلّ
فالنتيجة فى الكلّ ممكنة عامّة ، لأن المحتملة للضرورة إن صدقت فى
٥ نفسها ضروريّة كانت النتيجة ضروريّة وإلا كانت ممكنة خاصّة
والمشترك هو الإمكان العامّ . قلنا : لا نُسلّم أنها إن صدقت ضروريّة
كانت النتيجة ضروريّة . وأما الحجّة المذكورة فقد مرّ ضعفها . و لأنا لا
نُسلّم أن الكبرى الكلّية إن لم تصدق ضروريّة صدقت ممكنة خاصّة لجواز
أن يكون نسبة محمولها الى بعض أفراد الموضوع بالإمكان الخاصّ والى
٣٩ ء ج١ البعض الآخر بالضرورة . فلا يلزم من كذب الكبرى الكلّية ضروريّة
صدقها ممكنة خاصّة كلّية . وإن كانت فعليّة || فالكبرى المشروطة الخاصّة
والعرفيّة الخاصّة إما أن تكون صغرياتها لا دائمة أو دائمة أو محتملة
لهما . أما القسم الثانى فلا ينعقد فيه قياس صادق المقدّمات وإلا لكان
الأكبر دائما للاصغر وغير دائم ، هذا محال . وأما القسم الثالث فقال :
١٥ إن الأغلب على الظنّ أن القياس الصادق المقدّمات لا ينعقد فيه ، لأن
٤٨ ب أ الصغرى فى نفسها إما دائمة أو غير دائمة و بتقدير الدوام لا ينعقد .
وإذا كان كذلك فلا يحصل الجزم || بالانعقاد . ثم قال : ونحن فى هذا
الموضع من المتوقّفين . وفيه نظر، لأنا نقول : لا نُسلّم أنه لايحصل الجزم
وإنما يكون كذلك إن لو لم يحصل الجزم بأن المفهوم المحتمل الدوام فى
٢٠ الصغرى التى كبراها عرفيّة خاصّة إنما يصدق على القضيّة اللادائمة

٤- المحتملة للضرورة : # آ || ٧- [لأنا] آ ج || ١٠- [الكلّية] ج \ ضرورية: الضرورية] ج ||
١٥- [فيه] آ م || ١٨- لأنا نقول لا نسلّم: ... انه لا نسلم] م || ١٩- يكون: >> ج

والجزم حاصل ، لأن صدقه على الدائمة محال وإلا لكان الأكبر دائما للأصغر || ولا دائما له . وإذا كان كذلك حصل الجزم بالانعقاد والعجب ان ما جعله سببًا للتوقّف حاصل فى الصغرى الضروريّة والدائمة مع الكبرى المحتملة للعرفيّة الخاصّة و فى الصغرى المحتملة للدوام مع الكبرى المحتملة للعرفيّة الخاصّة . وقد جزم بالانعقاد فيهما وتوقّف هناك فقد اتّضح اتّضاحًا كلّيًا فساد ما ذكره من الأصول .

١٢٧ ب م

٥

وأما الشكل الثانى :

فقد زعم أنه إذا كانت إحدى مقدمتَيْه ضروريّة ثم حصل الشرطان الآخران أعنى الاختلاف فى الكيْف والكلّية الكبرى كانت النتيجة ضرورية لا محالة لأن احدى المقدمتَيْن إذا كانت ضروريّة فالأخرى إما أن تكون ضروريّة أو لاضروريّة أو محتملة لهما . فإن كان الأول كان المحمول ثابتًا لأحد الطرفَيْن بالضرورة و مسلوبًا عن الطرف الآخر بالضرورة فكان بيْن الطرفَيْن مباينة ضروريّة . وإن كان الثانى فثبوت الضرورة للضرورىٍّ ضرورىٌّ وسلبه عن غير الضرورىٍّ ضرورىٌّ . وإذا كان كذلك صحّ أن أحد الطرفَيْن بالضرورة له ضرورة هذا المحمول والطرف الآخر بالضرورة ليس له ضرورة هذا المحمول فرجع هذا النوع || فى التحقيق الى الأول فتكون النتيجة ضروريّة . وإن كان الثالث || فمعلوم أن الذى يحتمل الضرورة وعدمها لايخلو فى نفسه عن أن يكون

١٠

١٥

٤٩ ء أ

٣٩ ب ج

٢٠

٤- [و] فى أ || ٩- فـ[قد] أ ج || ١٠- و [الـ]كلّية ج || ١٣- بالضرورة: >> ج || ١٥- الضرورة للضرورى: الضرورى للصغرى] ج \ سلبه: سلبها] ج \ وإذا: فاذا] ج || ١٧- فرجع: فيرجع] ج ||

ضروريًا أو لا يكون . وكيف كان فالنتيجة ضروريّة وإذا كانت النتيجة ضرورية على التقديرَيْن معًا تكون ضرورية فى هذا القسم .

وفيه نظر ، لأنا نقول : لا نُسلّم أن المحمول إذا كان ثابتًا لأحد الطرفَيْن بالضرورة ومسلوبًا عن الطرف الآخر بالضرورة كان بيْن
٥ الطرفين مباينة ضرورية فإن ادّعى أنه بين الإنتاج فهو ممنوع . وإن ادّعى البرهان فما ذَكَرَه ليس ببرهان بل هو اعادة الضرب بلفظ آخر . و ربّما يستعمل فيه الخلف فيؤدّى الى خلط الممكن والضرورىّ فى الشكل الاول ، وقد مرّ ضعفه . وربّما يبيّن بالعكس فيؤدّى الى أن السالبة الضروريّة تنعكس سالبة ضروريّة ، قد مرّ ضعفه أيضًا .

١٠ ثم قال : وإذا عرفت هذا التفصيل فى الضرورىّ فاعرف مثله فى الدائم . وفيه نظر، لأن إحدى المقدّمتَيْن إذا كانت دائمة والأخرى ممكنة
١٢٨ ء م لم يكن منتجًا || لأن الدائم للشىء جاز أن يكون مسلوبًا عنه بالإمكان وكذلك المسلوب عن الشى دائما جاز أن يكون ثابتًا له بالإمكان مع أنه لا يجوز سلب الشىء عن نفسه .

١٥ ثم قال : الصغرى الممكنة مع العرفيّة العامّة النتيجة ممكنة عامّة وإلا فالنتيجة مطلقة عامّة . وفيه نظر ، لأن الصغرى إذا كانت ممكنة
٤٩ ب آ والكبرى عرفيّة عامّة فإنه لا ينتج لا بالخلف ولا بالعكس .|| أما بالخلف فلأن نقيض النتيجة مع الكبرى العرفيّة العامّة ينتج دائمة وهى لاينافى الصغرى . وأما العكس فلما بيّنّا أن الصغرى الممكنة فى الشكل
٢٠

٣- و فيه: ففيه] ج \ [نقول] ج || ٤- بيْن: ›› ج || ٦- [هو] م || ٧- و ربّما: و اما] ج || ٨- و ربّما: وانما] ج \ الى [أن] ج || ١٠- الضرورىّ: # ج : الصغرى] ج || ١٢- لم يكن منتجا: لم ينتج] ج || ١٣- [له] ج || ١٥- العرفيّة: الوقتية] ج || ١٥-١٦ - [و إلا فالنتيجة مطلقة عامة] م || ١٧- [ب]بالخلف آ م || ١٨- فلأن : فلا] ج \ [العامّة] ج || ١٩- العكس: الممكن] ج

الأول مع العرفيّة العامّة لا تحصل منهما نتيجة . ١٦٨ ب م

ثم قال : إن المشروطتَيْن تنتجان مشروطة عامّة . وفيه نظر ، لأنه إن بيّن ذلك بالخلف أدّى الى الصغرى الممكنة فى الشكل الأول وإن بيّن بالعكس أدى الى أن المشورطة العامّة تنعكس مشورطة عامّة والكلّ ضعيف لِمَا مرّ . ٥

وأما الشكل الثالث :

فزعم أن جهة النتيجة ههنا كما هى فى الأول من غير فرق . وفيه نظر ، لأن الصغرى العرفيّة العامّة فى الشكل الأول مع العرفيّة والمشورطة العامّتَيْن ينتج عرفيّة عامّة وههنا ينتج مطلقة عامّة ومن ١٠ هذا يعرف بأن كثيراً من الاختلاطات || فى هذا الشكل يخالف جهة ٤٠ ء ج نتائجها ما يلزم فى الشكل الأول .

وأما الشكل الرابع :

فزعم أن الضربَيْن الأولَيْن ينتجان ممكنة عامّة . و فيه نظر، لأن ١٥ المقدّمتَيْن إن كانتا ممكنتَيْن فإذا جعلنا الصغرى كبرى والكبرى صغرى لم يحصل الإندراج . وكذا إذا كانت الكبرى ممكنة فقط . وإن كانت الصغرى ممكنة فإذا جعلنا الكبرى صغرى كانت النتيجة ممكنة فلا تنعكس الى المطلوب لِمَا بيّنّا أن الممكنة غير معلومة الانعكاس . وإن كانتا فعليتَيْن فتكون فعليّة وهى أخصّ من الممكنة العامّة . ٢٠

٣- الى: فى] ج || ١١- [بـ]ـأن ج م \ جهة: جملة] ج || ١٦- إن : # م \ الصغرى كبرى و الكبرى صغرى: > < ج || ١٧- الإندراج: # ج : الانتاج] ج

وأما الثلاثة الباقية :

٠٥ أ فزعم أن السالبة الضروريّة إذا استُعْمِلت || فيها تنتج سالبة ضروريّة . لأن بالرد الى الأول ينتج سالبة ضروريّة وتنعكس الى المطلوب وبالرد الى الثانى أيضا ينتج سالبة ضروريّة لأنا قد بيَّنَّا أن
٥ إحدى مقدَّمتى الشكل الثانى إذا كانت ضروريّة «فالنتيجة ضرورية»
١٢٨ ب م وفيه نظر لمابينا ان السالبة الضرورية لا تنعكس ضرورية . وقد بيَّنَّا || أن احدى المقدمتَيْن فى الشكل الثانى إذا كانت ضروريّة لا يجب أن تكون ضروريّة .

١٠ *البحث الثانى : فى مختلطات القضايا البسيطة على رأينا*

أما الشكل الأول :

فالصغرى فيه إن كانت إحدى الممكنات لم تكن معلوم الانتاج لأن الأوسط الممكن للأصغر جاز أن يبقى بالقوة فلا يندرج الأصغر تحت
١٥ موضوع الكبرى فلايتعدى اليه الحكم . وإن كانت إحدى الفعليات فهى مع ماعدا الممكنة المتوسّطة والمطلقة المتوسّطة والعرفيّة العامّة والمشروطة العامّة ينتج كالكبرى ، لأن الصغرى تدلّ على ثبوت الأوسط للأصغر بالفعل . والكبرى تدلّ على أن كلّ ما ثبت له الأوسط بالفعل فالأكبر ثابت له مسلوب عنه بالجهة التى فى الكبرى فالأصغر قد ثبت
٢٠ له الأكبر أو سلب عنه بالجهة التى فى الكبرى . و مع الممكنة المتوسّطة

١- وأما: فاما] ج || ٣- لأن: لانها] ج || ٤- [قد] أ م || ٧- أن: # أ || ١٦- [مع] م || ٢٠- [الاكبر] أ: الكبرى: # آ \ بالجهة: # ج : بالجرهه] ج \ فى الكبرى: +فالاصغر قد ثبت له الاكبر] ›› ج

ينتج ممكنة عامّة . لأن الصغرى تدلّ على أن الأصغر موصوف بالأوسط بالفعل والكبرى تدلّ على أن كلّ ما هو موصوف بالأوسط بالفعل ؛ فالأكبر ممكن || الثبوت له أو ممكن السلب عنه فى بعض أوقات حصول وصف الأوسط فالأصغر يمكن أن يثبت له الأكبر أو يسلب عنه فى بعض أوقات حصول || وصف الأوسط وإذا كان ممكنا فى وقت من أوقات حصول وصف الأوسط يكون ممكنا بالإمكان العامّ . و مع المطلقة المتوسّط ينتج مطلقة عامّة بمثل هذا البيان .

٤٠ ب ج

٥ ٥٠ ب آ

وأما مع العرفيّة العامّة والمشروطة العامّة فله تفصيل : وليكن الكبرى عرفيّة عامّة فهى مع الصغرى الضروريّة والدائمة ينتج دائمة ، لأن الكبرى تدلّ على ثبوت الأكبر لِما ثبت له الأوسط أو سلبه عنه فى جميع زمان حصول وصف الأوسط . والصغرى تدلّ على ثبوت الأوسط للأصغر فى جميع زمان وجود ذات الأصغر فيكون الأكبر دائم الثبوت للاصغر أو دائم السلب عنه فى جميع زمان وجود ذات الأصغر . و مع العرفيّة العامّة والمشروطة العامّة ينتج عرفيّة عامّة ، لأن الكبرى تدلّ على ثبوت الأكبر لِما ثبت له الأوسط أو سلبه عنه فى جميع زمان حصول وصف الأوسط والصغرى تدلّ على ثبوت الأوسط للاصغر فى جميع زمان حصول وصف الأصغر . فيلزم ثبوت الأكبر للأصغر أو سلبه عنه فى جميع زمان حصول وصف الأصغر. و مع المطلقة المتوسّطة ينتج مطلقة متوسّطة لأن الكبرى تدلّ على ثبوت الأكبر لِما ثبت له الأوسط أو سلبه عنه فى جميع زمان || حصول وصف الأوسط والصغرى تدلّ

١٠

١٥

١٢٩ ء م

٢٠

٤- فالأصغر: بالاصغر] ج || ١٢-١٣ - فيكون الأكبر دائم ... فى زمان وجود ذات الأصغر: # م || ١٣- و المشروطة العامّة: و مع المشروطة العامة] ج || ١٥- سلب[ـه] ج || ١٧-١٨ - [فيلازم ثبوت الأكبر ... فى جميع زمان حصول وصف الأصغر] ج || ١٨- [الـ]مطلقة المتوسّطة آ

على ثبوت الأوسط للأصغر فى بعض أزمان حصول وصف الأصغر فيكون
الأكبر ثابتًا للأصغر أو مسلوبًا عنه فى بعض أزمان حصول وصف
الأصغر . و مع المطلقة الوقتيّة والضروريّة الوقتيّة تنتج مطلقة وقتيّة
٥١ ء أ || لأن الكبرى تدلّ على ثبوت الأكبر للأوسط أو سلبه عنه فى جميع
٥ زمان حصول وصف الأوسط. والصغرى تدلّ على ثبوت الأوسط للأصغر
فى وقتٍ معيَّنٍ فيكون الأكبر ثابتًا للأصغر أو مسلوبًا عنه فى ذلك
الوقت . و مع المطلقة العامّة تنتج مطلقة عامّة ، لأن الكبرى تدلّ على
ثبوت الأكبر لَمّا ثبت له الأوسط أو سلبه عنه فى جميع زمان حصول
٤١ ء ج وصف الأوسط . والصغرى || تدلّ على ثبوت الأوسط للأصغر بالفعل
١٠ فيكون الأكبر ثابتًا للأصغر أو مسلوبًا عنه بالفعل وليكن الكبرى
مشروطة عامّة فهى مع ماعدا الضروريّات ينتج النتائج اللازمة فيما إذا
كانت العرفيّة العامّة كبرى بالبيانات التى مرّت هناك . و مع
الضروريّة ينتج ضروريّة ، لأن الكبرى تدلّ على أن الأكبر ضرورىّ
الثبوت أو السلب لَمّا ثبت له الأوسط بشرط حصول وصف الأوسط .
١٥ والصغرى تدلّ على أن الأوسط ضرورىّ الثبوت للأصغر بحسب دوام
ذات الأصغر فيكون للأكبر ضرورىّ الثبوت أو السلب للأصغر بحسب
دوام ذاته . و مع المشروطة العامّة ينتج مشروطة عامّة ، لأن الكبرى
تدلّ على أن الأكبر ضرورىّ الثبوت أو السلب لما ثبت له الأوسط بشرط
حصول وصف الأوسط . والصغرى تدلّ على أن الأوسط ضرورىّ الثبوت
٢٠ للأصغر بشرط حصول وصف الأصغر فيكون الأكبر ضرورىّ الثبوت أو

٢- فى بعض [أ]زمان ج \ الأصغر: الاكبر] ج || ٣- والضرور[يـ]ـة ج \ [الوقتية] م ||٦- الأكبر: # أ || ١١- ماعدا الضروريّات: +تارة] ج \ فيما: فيها] ج || ١٥- ضرورىّ الثبوت: +~~او السلب~~] أ || ١٨- لما ثبت له الأوسط: + او السلب عما سلب عنه] ج || ١٩- وصف الأوسط: وصف الاصغر] ج

السلب للأصغر بشرط حصول وصف الأصغر . و مع الضرورية الوقتية تنتج ضروريّة وقتيّة ، لأن الكبرى تدلّ على || أن الأكبر ضروريّ الثبوت أو السلب لما ثبت له الأوسط بشرط حصول وصف الأوسط. والصغرى تدلّ على ثبوت الأوسط للأصغر بالضرورة فى وقتٍ معيّنٍ فيكون الأكبر ضروريّ الثبوت أوالسلب للأصغر فى ذلك الوقت . ٥١ ب أ ٥

فالحاصل فى هذه الاختلاطات أن الصغرى الفعليّة مع ماعدا الأربع أعنى المتوسّطتَيْن || والعرفيّة والمشروطة العامّتَيْن ينتج كالكبرى ، و مع المتوسطتَيْن ينتج عامّتهما ، و مع العرفيّة والمشورطة العامّتَيْن يؤخذ كلّ قيد فى الصغرى سوى قيد الضرورة عند اختصاصها بالصغرى فيكون ذلك المأخوذ نتيجة . ١٠

وأما الشكل الثانى :

فان كان فيه ممكنة يشترط فى انعقاد القياس فيه أن تكون معها ضروريّة أو مشروطة عامّة و إن لم تكن فيه ممكنة فيشترط فيه أحد الأمرَيْن وهو إما صدق الدوام على الصغرى أو صدق العرفىّ العامّ على الكبرى وإلا || لم يلزم من صدق نقيض الممكنة العامّة إذا جعلت نتيجة مع الكبرى ما ينافى الصغرى فلا ينتج الممكنة العامّة . وإذا لم ينتج الممكنة العامّة لم ينتج أصلا وإذا عرفت هذا فنقول : الضروريّة سواء كانت صغرى أو كبرى فهى مع الكلّ ينتج دائمة . والدائمة سواء كانت صعرى أو كبرى فهى مع الفعليّات تنتج دائمة والكبرى العرفيّة العامّة ١٥ ٤١ ء ج ٢٠

٣- أو السلب ... له الأوسط: لما ثبت له الاوسط او السلب عما سلب عنه] ج || ٤- تدل على: + ان] أ || ٥- ضروريّ الثبوت أو السلب للأصغر: ضرورى الثبوت للاصغر او السلب عنه] ج || ٩- الصغرى: الضرورى] ج \ بالصغرى: بالضرورى] ج || ١٣- القياس فيه: القياس منه] ج \ [معها] ج || ١٥- [الـ]أمرين ج || ١٩-٢٠ - [مع الكلّ ... أو كبرى فهى] ج

مع العرفيّة والمشروطة العامتَيْن تنتج عرفيّة عامّة . ومع المطلقة
المتوسّطة ينتج مطلقة متوسّطة ، ومع المطلقة العامّة تنتج مطلقة عامّة ،
٥٢ ء أ ومع الضرورية الوقتيّة || والمطلقة الوقتية تنتج مطلقة وقتيّة
والكبرى المشروطة العامّة مع الممكنات تنتج ممكنة عامّة . و مع البواقى
٥ تنتج كما تنتج الكبرى العرفيّة العامّة . والبيان فى الكلّ بالخلف . و
بواقى الاختلاطات لا تشتمل على شرط الإنتاج .

وأما الشكل الثالث :

فالصغرى فيه إن كانت إحدى الممكنات لم يكن معلوم الإنتاج ،
١٠ لأنها غير معلومة الانعكاس وإن كانت إحدى الفعليّات فهى مع ماعدا
المتوسّطتَيْن والعرفيّة والمشروطة العامّتَيْن ينتج كالكبرى إلا إذا صدق
الدوام على الصغرى فقط . والإطلاق العامّ على الكبرى فإنه ينتج مطلقة
متوسّطة و مع المتوسّطتَيْن ينتج عامّتيْهما إلا إذا صدق العرفىّ العامّ
على الصغرى . والإطلاق المتوسّط على الكبرى أو صدق المشروطة العامّة
١٥ على الصغرى والإمكان المتوسّط على الكبرى فإنه ينتج كالكبرى . ومع
العرفيّة والمشروطة العامّتَيْن ينتج عكس الصغرى . والبيان فى الكلّ
بالخلف .

١٣٠ ب م *وأما الشكل الرابع :*||

٢٠ فالضربان الأوّلان منه إن كان فيهما إحدى الممكنات لم تكونا

٤- العامّة: # ج : [ ] أ || ١٣- العرفىّ [العامّ] ج || ١٤- أو صدق: +الضروری المطلق او] م \ المشروط[ة] العام[ة] ج م || ١٥- كالكبرى: + ومع المتوسطتين ينتج عامتيهما] ج || ١٥-١٦- و مع العرفيّة ... فى الكلّ بالخلف : ›› م || ١٦- فى الكلّ: + بعكس الصغرى ان كانت الكبرى كلية و بالخلف ان كانت جزيية] ج

معلومَى الإنتاج لِمَا عرفت . وإن كانت المقدّمتان فيهما فعليّتَيْن انتجتا
بعكس النتيجة اللازمة من الشكل الأول عند عكس الترتيب والبيان
بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة . وأما الضرب الثالث فالسالبة
المستعملة فيه ان كانت غير منعكسة لا يمكن بيانه بالأول ولا بالثانى
فلا تحصل منه نتيجة أصلا . وان كانت منعكسة فتنتج بعكس النتيجة || ٥ ٤٢ ج
اللازمة من الاول عند عكس الترتيب || إن كان لها عكس و إلا فلا تحصل ٥٢ ب أ
منه نتيجة أصلا . وأما الضربان الأخيران فالسالبة المستعملة فيهما إن
كانت غير منعكسة لم تحصل منهما نتيجة أصلا لِمَا عرفت . و إن كانت
منعكسة فينتجان النتيجة اللازمة فى الأول عند عكس المقدّمتَيْن
والبيان بعكس المقدّمتَيْن جميعًا . ١٠

البحث الثالث: فى معرفة مختلطات القضايا المركّبة من البسائط

أما الممكنة الخاصّة فحكمُها حكم الممكنة العامّة فى جميع الأشكال
إلا إذا كانت كبرى فى الشكل الأول والثالث ، فإن النتيجة تتبعها . وأما
الوجوديّتان فإن كانتا فى الشكل الأول فإما أن يجعلا صغرى والبسائط ١٥
كبرى أو بالعكس أو يجعلا صغرى وكبرى جميعًا . فإن كان الأول فيحذف
منهما قيد اللادوام واللاضرورة فيبقى الجزء ... ويعرف النتيجة من
البسائط . وإن كان الثانى فيحذف منهما قيد اللادوام واللاضرورة
ويعرف النتيجة من البسائط . ثم يضمّ الى النتيجة القيد المحذوف
فيكون المجموع الحاصل بعد انضمام القيد المحذوف الى الجزء الأول ٢٠

٤- المستعملة: # ج \ [غير] ج \ لا يمكن: فلا يمكن] ج \ [بيانه] ج \ [بـ]ـالثانى ج || ٥- [بـ]ـعكس آ م || ٧- و أما الضربان الأخيران ... لم تحصل منهما نتيجة أصلا : >> ج || ١٥- فإن كانتـ[ـا] ج \ و البسائط: فى البسايط] ج || ١٧- [فيبقى الجزء ...] آ || ١٨-١٩ - و إن كان الثانى .. و يعرف النتيجة من البسائط : # آ : [ ] ج

هوالنتيجة . وإن كان الثالث فنحذف قيد اللا دوام واللاضرورة من
الصغرى والكبرى جميعًا ويعرف بنتيجة من البسايط و نضم اليها
القيد المحذوف من الكبرى فيكون الحاصل هو النتيجة . وأما فى الشكل
الثانى فيحذف منهما قيد اللادوام واللاضرورة ويعرف النتيجة من
٥ البسائط . وأما فى الشكل الثالث فيعرف منهما النتيجة بالطريق الذى
مرّ فى الشكل الأول . وأما فى الكشل الرابع فيحذف قيد اللادوام
واللاضرورة منهما وتعرف النتيجة من البسائط وبهذا الطريق تعرف
٥٣ أ أحكام كلّ || قضيّة مركّبة ولنذكر ذلك فى العرفيّة الخاصّة ليحصل به
١٣٠ ب م الإتقان التامّ . فنقول || العرفيّة الخاصّة إن كانت فى الشكل الأول فإن
١٠ جعلت صغرى فيحذف منها قيد اللادوام فتبقى عرفيّة عامّة . فإن لم يكن
فى الكبرى قيد اللادوام واللاضرورة فتعرف النتيجة من البسائط فما
٤٢ ب ج كان فهو النتيجة وإن كان فيهما قيد اللادوام || و اللاضرورة فيحذف
ذلك القيد ويعرف النتيجة من البسائط . ثمّ يضمّ اليها القيد المحذوف
فما حصل فهو النتيجة وإن جعلت كبرى فإن كانت الصغرى ضروريّة أو
١٥ دائمة لم ينتظم منهما قياس صادق المقدّمات وإلا لكان الأكبر دائما
للأصغر ولا دائما له . وهو محال . وإن لم يكن كذلك فإن لم يكن فى
الصغرى قيد اللادوام واللاضرورة فيحذف من الكبرى قيد اللادوام
ويعرف النتيجة من البسائط ثم يضمّ اليها القيد المحذوف فيكون
الحاصل هو النتيجة وان كان فيها قيد اللادوام أو اللاضرورة بحذف
٢٠ القيد من الصغرى والكبرى فتعرف النتيجة من البسائط . ثم يضمّ
اليها القيد المحذوف من الكبرى فما كان فهو النتيجة وإن كانت فى
الشكل الثانى فيحذف منهما قيد اللادوام وتعرف النتيجة من البسائط.

٢- و يعرف بنتيجة: و يعرف النتيجة] م || ٣- وأما [فى] الشكل أ ج || ٣-٤ - [من البسائط] م || ٤- وأما [فى] أ ج || ٦- [مرّ] ج || ٦- [فـ]تعرف أ ج || ١٨- [القيد] أ

وإن كانت فى الشكل الثالث فتعرف النتيجة بالطريق الذى مرّ فى الأول . وإن كانت فى الشكل الرابع فيحذف منها قيد اللادوام وتعرف النتيجة من البسائط وعلى هذا فقِسْ سائر المركّبات .

البحث الرابع : فى المختلطات بحسب كون الموضوع مأخوذا على رأى الفارابى (١) ٥

أما الشكل الأول :||

فالصغرى فيه سواء جُعِلَت ممكنة أو فعليّة . فإن النتائج هى التى ٥٣ ب أ
لزمت من الصغرى الفعليّة من غير فرق لاندراج الأصغر تحت موضوع ١٠
الكبرى .

و أما الشكل الثانى :

فالضروريّة مع الكلّ ينتج ضروريّة سواء كانت صغرى أو كبرى.
وبيانه بالخلف . و بواقى الاختلاطات حكمها ما مرّ . ١٥

و أما الشكل الثالث :

فالصغرى فيه سواء كانت ممكنةً أو فعليّةً فإنها ينتج النتيجة اللازمة من الصغرى الفعليّة من غير فرق .

٢٠

٢- فيحذف منها: فيعرف منها] أ || ٣- [فـ]قس ج || ٩- جُعِلَت : كانت] ج || ١٨- ممكنةً أو فعليّةً: > < أ \ [الـ]نتيجة أ

(١). الفارابى، *المنطق عند الفارابى* [*كتاب القياس*]، ٢\٣٩-٤٠.

و أما الشكل الرابع :

فالضربان الأوّلان منه إن كان فيهما ممكنة ينتجان ممكنة عامّة. وأما الضرب الثالث فالكبرى الممكنة مع الضروريّة المطلقة ينتج ضروريّة

٥ مطلقة. وأما الضربان الأخيران إذاكان فيهما سالبة||ضروريّة فالنتيجة

١٣١ ء م ضروريّة سواء كانت الموجبة ممكنة أو فعليّة . و حكم البواقى ما مرّ.

|| ١٨- [منه] ج \ ينتجـ[ـان] آ م

المطلع الثانى
فى الاقترانات الشرطيّة
و فيه خمسة فصول

٥

الفصل الأوّل
فى القرائن الكائنة من المتّصلات
و فيه أربعة مباحث

البحث الأوّل : فى المذهب المشهور فيها زعم الإمام[1] و *مَنْ قَبْلَه* ١٠
أن الأوسط بيْن المقدِّمتَيْن إذا كان جزءًا تامًّا فعدد الضروب المنتجة فى كلّ شكل كما فى الحمليات ونتائجها متّصلة . و فيه نظر ، لأنا إذا قلنا «كلّما كان كلّ ا ب فج د وكلّما كان ج د فهـ ز » فالكبرى تدلّ على ملازمة الأكبر للأوسط فى نفس الأمر والصغرى تدلّ على صدق الأوسط على تقدير صدق الأصغر فجاز أن لا يبقى تلك الملازمة || ١٥ الصادقة فى نفس الأمر على تقدير صدق الأصغر . وإذا كان كذلك فنحن ٥٤ ء أ نمنع أنه يلزم من صدق المقدِّمتَيْن ملازمة الأكبر للأصغر . وإنما يلزم ذلك إن لو بقيت الملازمة بيْن الأوسط والأكبر على ذلك التقدير ، فلِمَ قلتم بأنها باقية على ذلك التقدير ؟! وحاصل هذا الكلام أنه كلّما كان ج

٢٠

٤- [خمسة] أ ج || ٨- [أربعة] أ ج || ١٠- [البحث] م \ [فيها] م \ زعم: فزعم] م || ١٢- المنتجة: والنتيجة] ج \ فى كلّ شكل: +من الاشكال الاربعة] ج || ١٣- [كلّ] ج م || ١٥- أن لا: الا] ج \ [تلك] أ م

١٦٨ ء م د فهـ ز فى نفس الأمر لكن ج د على تقدير ا ب فيكون هـ ز على ذلك التقدير ومعلوم أنه غير منتج . فلئِن قلت بأن الملازمة ثابتة على ذلك التقدير منعنا ذلك لابُدّ له من برهان .

٥ *البحث الثانى : فيما قيل (إن) المتّصلتيْن اللتيْن يكون الاوسط فيهما جزءا غير تامّ*

قال الكشى [١] : الأوسط إما أن يكون مشتركًا بيْن تاليَيْهما أو بيْن مقدَّم الصغرى و تالى الكبرى أو بالعكس أو بيْن مقدَّمَيْهما جميعًا . ٨٣ ب ج

أما القسم الأول : فعدد الضروب فى كلّ شكل ضِعْف ما فى الحمليّات لانقسام الصغرى الى الكلّية والجزئيّة. وزعم أن نتائجه بيِّنة.الضرب الأول من الشكل الأول : ١٠

«كلما كان ا ب فكلّ ج د وكلّما كان هـ ز فكلّ د ط

فكلّما كان ا ب فان كان هز فكل ج ط »

وقِسْ عليه سائر الضروب والأشكال . وفيه نظر ، لأنا نقول : لا نُسلّم أنه يبقى الملازمة التى فى الكبرى على تقدير ا ب لِيلزم منه صدق النتيجة المذكورة . ١٥

وأما القسم الثانى : فزعم أنه ينتج بالردّ الى القسم الأول بعكس الصغرى . وعدد الضروب المنتجة فى كلّ شكل مثل ما فى القسم الأول الضرب الأول || من الشكل الأول : || ٤٣ ب ج / ٥٤ ب آ

٢٠ «كلما كان ج د فا ب وكلّما كان هـ ز فكلّ د ط ||

١٣١ ب م فقد يكون إذا كان « ا ب فإن كان » هـ ز فكلّ ج ط»

٢- فلئن: فان] ج \ [بـ]أن ج || ٣- لابُدّ: ولابد] ج || ٨- فـ[كل] جـ ط ج || ١٤- [نقول] ج م || ١٨- [مثل] ج || ٢٠- وكلّما كان هـ ز: وكلما كان كل هـز] ج

(١). زين الدين الكشى، كتاب حدائق *الحقائق*، و. ٥١ ب - ٥٢ ب .

ونحن نمنع لزوم العكس للمتّصلة ونمنع الإنتاج بتقدير تسليم العكس ومستند المنع ما قد عرفت .

وأما **القسم الثالث** : فزعم أنه ينتج بعكس الكبرى وهو فى غاية الفساد لأن الكبرى إذا عكست صارت جزئيّة فلا يصلح أن تكون كبرى .
فإنا إذا قلنا «كلما كان كلّ ا ب فكلّ ج د وكلّما كان كلّ د ط فهـ ز» ٥
وعكسنا الكبرى يصير القياس هكذا «كلّما كان ا ب فكلّ ج د» . وقد يكون «إذا كان هـ ز فكلّ د ط» . وعدم إنتاج هذا القدر بعد تسليم العكس وانتاج الكلّيتَيْن من القسم الأول بيِّن جداً .

وأما **القسم الرابع** : فلم يمكن أن تستعمل فيه طريقة العكس .
فإنا إذا قلنا «كلّما كان كلّ ج د فا ب وكلّما كان كلّ د ط فهـ ز» وعكسنا ١٠
المقدَّمتَيْن يصير هكذا قد يكون «إذا كان ا ب فكلّ ج د» وقد يكون «إذا كان هـ ز فكلّ د ط» وهما جزئيّتان فلا تنتجان .

فنسلك طريقاً آخر حتى حصل له من هذا القسم ضروب منتجة:

الأول : «كلّما كان كل ج د فا ب وكلّما كان بعض د ط فهـ ز» فقد
يكون «إذا كان ا ب فإن كان كلّ ج ط فـ هـ ز» . واحتجّ عليه بأنا نعكس ١٥
الصغرى فيصير قديكون «إذا كان ا ب فكلّ ج د فإن كان كلّ ج ط فيكون كلّ ج د وكل ج ط فبعض د ط» وهو مستلزم لهـ ز . فينتج قد يكون «إذا كان ا ب فإن كان كلّ ج ط فـ هـ ز».

الثانى: «كلّما كان ج د فـ ا ب وكلّما كان ليس بعض د ط فـ هـ ز»
ينتج «قد يكون إذا || كان ا ب فان كان ليس بعض ج ط فهـ ز» . ٢٠ ٥٥ أ

٢- [قد] آ || ٤- صارت: سارت] ج || ٥- كلّما كان [كل] ج م \ [كلّ] د ط ج || ١٠- كلّما كان: + اذا] ج \ كلّ : # آ \ [كل] دط م || ١٣- آخر: اخرى] ج || ١٧- و كلّ ج ط : # آ || ١٨- ا ب فإن كان : # آ \ فإن كان كلّ : فان كل كان] ج \ فإن كان كلّ ج ط ... قد يكون إذا كان ا ب : # م || ١٩- كلّما كان ج د : كلما كان كل ج د] ج

الثالث : «كلّما كان بعض ج د فـا ب وكلّما كان بعض د ط فـ هـ ز» ينتج قد يكون «إذا كان ا ب فإن كان كلّ ج ط فـ هـ ز» .

الرابع : «كلّما كان بعض ج د فـا ب وكلّما كان ليس بعض د ط فـ هـ ز» ينتج قد يكون «إذا كان ا ب فإن كان لا شىء من ج ط فـ هـ ز».

٥ وقس عليه سائر الضروب فى كلّ شكل من الأشكال . والعكس والإنتاج ممنوعان على ما عرفت .

لا يقال : إذا قلنا «كلّما كان كلّ ج د فـا ب وكلّما كان بعض د ط || فـ هـ ز» ينتج قديكون «إذا كان كلّما كان كلّ ج ط فـا ب فكلّما كان كلّ ج ط فـ هـ ز» لأنه «كلّما كان كلّ ج ط فكلّ ج د وكلّما كان كلّ ج ط فـا ب» لأن ج د ملزوم لـا ب، وكلّما كان كلّ ج ط فكلّ ج د فكلّما كان كلّ ج ط فـ هـ ز لاستلزامهما بعض د ط المستلزم لـِ هـ ز؛ ويلزم من صدق المقدّمتَيْن صدق المطلوب بالشكل الثالث.||لأنا نقول: لانُسلّم صدق ملزوميّة «جدٍ» لـِ «أبٍ» وصدق ملزوميّة بعض د ط لـِ هـ ز على ذلك التقدير. وبتقدير التسليم فالإنتاج من الشكل الثالث ممنوع. ومستند المنع ما عرفت ولأن إنتاج كلّ ج د وكلّ ج ط لِبعض د ط خارج عن مقدّمات القياس فلا يكون منتجًا بالذات. وتبيَّن بما ذكرنا أن الأوسط إذاكان تامًا فى إحداهما غير تامّ فى الأخرى لم يكونا معلومى الإنتاج للشكل المذكور .

٤٤ ج — ١٠ — ١٣٢ م — ١٥

٢٠ *البحث الثالث : فى نتائج المتّصلات اللزوميّة على رأينا*

الأوسط بيْن المقدّمتَيْن إما تامّ أو غير تامّ أو تامّ فى إحداهما غير تامّ فى الأخرى .

١– وكلّما [كان] بعض د ط ج || ٨– كان: # ج || ١٢– لأنا نقول: # م \ صدق: # أ || ١٦– تامًا: ثابتا] ج || ١٧– تامّ: ثابت] ج || ٢١– إحداهما: احدهما] ج

أما القسم الأول : فالمنتج منه هو الضرب||الأول من الشكل الأول ٥٥ ب أ
والضرب الأول من الشكل الرابع. والنتيجة فى الأول منفصلة مانعة
للخلو مركّبة من نقيض مقدَّم الصغرى وعين تالى الكبرى. مثال الأول:
«كلّما كان اب فـ ج د وكلّما كان ج د فـ هـ ز» ينتج دائما إما «ليس اب أو
هـ ز» لأن الصغرى يلزمها إما«ليس اب أو ج د». فالصادق مع الكبرى ٥
إن كان ليس ا ب فقد حصل المطلوب. وإن كان ج د لزم هـ ز فيحصل
المطلوب. والنتيجة فى الشكل الرابع منفصلة مانعة الخلو مركّبة من
عين تالى الصغرى ونقيض مقدَّم الكبرى وبيانها بعكس الترتيب.

وأما **القسم الثانى** : فلابُدّ وأن تكون المقدَّمتان موجبتَيْن كلّيتَيْن
والشركة إما أن تكون بيْن التاليَيْن أو بيْن المقدَّمين أو بيْن تالى ١٠
الصغرى ومقدَّم الكبرى أو بالعكس.

أما القسم الأول : فيشترط فى انتاجه اشتمال التاليَيْن فى كلّ
شكل على تأليف منتج من ذلك الشكل. والنتيجة منفصلة مانعة الخلو
مركّبة من نقيضى المقدَّمتَيْن ونتيجة التأليف من التاليَيْن وعدد
الضروب المنتجة فى كلّ شكل كما فى الحمليّات. || ١٥

الضرب الأول من الشكل الأول : ٤٤ ب ج

«كلّما كان ا ب فكلّ ج د وكلّما كان هـ ز فكلّ د ط»

ينتج دائمًا إما ليس ا ب أو ليس هـ ز أو كلّ ج ط ، لأن الصغرى يلزمها
إما ليس ا ب أو كلّ ج د والكبرى يلزمها إما ليس هـ ز أو كلّ د ط كلّ
واحدة منهما مانعة الخلو وهما تنتجان المطلوب ، لأن الصادق من ٢٠

١- منه: # أ : [ ] م || ٢- الأول: # أ \ [الشكل] ج || ٣- عين تالى: غير تال] أ || ٦-٧ - فيحصل المطلوب: فقد حصل ايضا] ج || ٨- عين تالى: غير تالى] أ || ٩- كلّيتَيْن: واحدهما كلية] ج || ١٢- التاليَيْن: التاليفين] ج || ١٤- من: بين] م \ التاليَيْن: التاليفين] ج || ١٨- دائما: # أ || ١٩- ج د : ج ط] م || ٢٠- [مانعة] ج

المنفصلة الأولى إن كان ليس ا ب فقد حصل المطلوب . و إن كان كلّ ج د
٥٦ ء أ فالصادق معه من الكبرى إن كان ليس هـ ز فقد || حصل المطلوب أيضًا .
١٣٢ ب م وإن كان كلّ د ط فقد صدق قولنا «كلّ ج د وكلّ د ط فكل ج ط» || فقد
حصل المطلوب أيضًا . وقس عليه سائر الضروب فى كلّ شكل من
٥ الأشكال .

وأما القسم الثانى : فيشترط فى انتاجه اشتمال نقيضى المقدّمتَيْن فى كلّ شكل على تأليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركّبة من التاليَيْن . و نتيجة التأليف بيْن نقيضى المقدّمتَيْن وعدد الضروب المنتجة فى كلّ شكل كما فى
١٠ الحمليّات.

الضرب الأول من الشكل الأول :

«كلما كان ليس كلّ ج د فاب وكلّما كان ليس كلّ د ط
فهـ ز ينتج دائما إما ا ب أو هـ ز وكلّ ج ط»

لأن الصغرى يلزمها إما كلّ ج د أو ا ب والكبرى يلزمها إما كلّ د ط أو
١٥ هـ ز وهما ينتجان المطلوب . وقس عليه سائر الضروب فى كلّ شكل من الأشكال .

وأما القسم الثالث : فيشترط فى انتاجه اشتمال تالى الصغرى مع نقيض مقدّم الكبرى فى كلّ شكل على تأليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركّبة من نقيض مقدّم الصغرى وعين
٢٠ تالى الكبرى .ونتيجة التأليف بيْن تالى الصغرى ونقيض مقدّم الكبرى وعدد الضروب المنتجة فى كلّ شكل كما فى الحمليّات .

الضرب الأول من الشكل الأول :

١- المنفصلة: المتصلة] ج # أ || ٦-٢٢ - [و أما القسم الثانى ... الشكل الأول] ج

«كلما كان ا ب فكلّ ج د وكلّما كان ليس كلّ د ط فهـ ز »

ينتج دائمًا إما ليس ا ب أو هـ ز أو كلّ ج ط . وقس عليه سائرالضروب فى كل شكل من الاشكال .

وأما القسم الرابع : فيشترط فى انتاجه اشتمال نقيض مقدَّم الصغرى مع عين تالى الكبرى فى كلّ شكل || على تأليف منتج من ذلك الشكل . والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركّبة من عين تالى الصغرى ونقيض مقدّم الكبرى ونتيجة التأليف بيْن نقيض مقدَّم الصغرى وتالى الكبرى . وعدد الضروب المنتجة فى كلّ شكل كما فى الحمليّات .

٥ ٥٦ ب أ

الضرب الأول من الشكل الأول :

١٠ «كلّما كان ليس كلّ ج د فا ب وكلّما كان هـ ز فكل د ط »

ينتج دائمًا إما ا ب أو ليس هـ ز أو كلّ ج ط . وقس عليه سائر الضروب فى كلّ شكل من الأشكال .

واعلَمْ أن الشركة فى جزء غير تامّ يقع على وجوه أخرى : الأول مثل قولنا «كلّما كان ل م فكلّما كان ا ب فكلّ ج د وكلّما كان هـ ز فكلّ د ط ». الثانى مثل قولنا «كلّما كان ا ب فكلّ ج د وكلّما كان ل م فكلّما كان هـ ز فكلّ د ط » . الثالث «كلّما كان ل م فكلّما كان ا ب فكلّ ج د وكلّما كان ع ق فكلّما كان هـ ز فكل د ط » فتزداد أجزاء النتيجة بحسب ازدياد المقدَّم . فالأول ينتج إما ليس ل م أو ليس ا ب أو ليس هـ ز أو كلّ ج ط لأن الصغرى يلزمها إما ليس ل م أوكلّما كان ا ب فكلّ ج د . فإن كان الأول فقد صحّ المطلوب . و إن كان الثانى فينتج مع الكبرى إما ليس ا ب أو ليس هـ ز أو كلّ ج ط على ما مرّ . والثانى ينتج إما ليس ا ب أو

١٥

٢٠

١-١٠ - ا ب فكلّ ج د ... كّما كان: # م || ١-١٢ - [كلّما كان ا ب ... فى كلّ شكل من الأشكال] ج || ١٤- فـ[كل] أ ج || ١٨- المقدَّم: ›› ج || ٢٠- [مع الكبرى] م

ليس ل م أو ليس هـ ز أو كلّ ج ط ، لأن الكبرى يلزمها إما ليس ل م أو كلّما كان هـ ز فكلّ د ط . فإن كان الأول فقد صحّ المطلوب . وإن كان الثانى فينتج || مع الصغرى إما ليس اب أو ليس هـ ز أو كلّ ج ط . والثالث ينتج: إما ليس ل م أو ليس اب أو ليس ع ق أو ليس هـ ز أو كلّ ج ط لأن الصغرى || يلزمها إما ليس ل م أو كلّما كان ا ب فكلّ ج د . فإن كان الأول فقد صحّ المطلوب . وإن كان الثانى فينتج مع الكبرى إما ليس ع ق أو ليس ا ب أو ليس هـ ز أو كلّ ج ط لِمَا مرّ .

وأما القسم الثالث : فالمنتج منه هو الضرب الأول من الشكل الأول والضرب الأول من الرابع والجزء التام إما فى الكبرى أو فى الصغرى . فإن كان الأول فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركّبة من نقيض مقدَّم الصغرى || ومن النتيجة الحاصلة من تالى الصغرى مع الكبرى ؛ مثال الأول : «كلّما كان ا ب فكلّما كان ج د فهـ ز وكلّما كان هـ ز فج ط» ينتج دائمًا إما ليس ا ب وإما ليس ج د أو ج ط . وقس عليه الضرب الأول من الشكل الرابع . وإن كان الثانى فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركّبة من نقيض مقدّم الكبرى ومن النتيجة الحاصلة من تالى الكبرى مع الصغرى؛ مثال الأول : «كلّما كان ا ب فج د وكلّما كان هـ ز فكلّما كان ج د فج ط» ينتج دائما إما ليس هـ ز وإما ليس ا ب أو ج ط . و قس عليه الأول من الرابع .

البحث الرابع : فى القرائن الكائنة من الاتّفاقيّات

ومنها ومن اللزوميات أما إذا كانت المقدّمتان اتّفاقيتَيْن فالقياس

٩- والضرب الأول: # آ || ٩-١٠ - إما فى الكبرى أو فى الصغرى : > < ج || ١٤- [الضرب الأول من الشكل] آ ج || ١٦- [كان] آ

منتج إلا أنه غير مفيد إذ النتيجة معلومة قبله . وأما إذا كانت إحداهما اتّفاقيّة والأخرى لزوميّة ، فله تفصيل : أما الشكل الأول فإن كانت الكبرى فيه موجبة فإن كانت لزوميّة انتج اتفاقيّة لأن كلّ ما يستصحب الملزوم يستصحب اللازم وإن كانت اتّفاقيّة فلا ينتج لأن مقدّم الصغرى اللزوميّة جاز أن يكون || كاذبًا فلا يلزم أن يكون مستصحبًا لتالى الكبرى . وإن كانت سالبةً فإن كانت اتّفاقيّة انتج اتفاقيّة لأن الأوسط اللازم لمقدّم الصغرى إذا لم يستصحب تالى الكبرى فمقدّم الصغرى لا يستصحبه وإن كانت لزوميّة فلا ينتج لأن تالى الكبرى الذى ليس لازمًا للأوسط جاز أن || يكون مصاحبًا لمقدّم الصغرى وجاز أن لا يكون فلا يحصل الجزم بالنتيجة . وأما الشكل الثانى : فإن كانت الموجبة فيه لزوميّة أنتج اتفاقيّة وإن كانت اتّفاقيّة فلا ينتج بمثل ما مرّ . وأما الشكل الثالث : فإن كانت الكبرى فيه موجبة أنتج اتّفاقيّة لأن الأوسط ملزوم لأحد طرفَى المطلوب وحاصل مع الآخر . فالطرفان يجتمعان لا محالة . وإن كانت سالبةً فلاينتج . وأما الشكل الرابع : فالضربان الأولان إن كانت الصغرى فيهما لزوميّة أنتجا اتّفاقيّة وإلا فلا ينتجان. وأما الضرب الثالث فإن كانت السالبة فيه اتّفاقيّة أنتج اتّفاقيّة وإلا فلا ينتج . وأما الضربان الآخيران فلا ينتجان . و إن كانت الشركة فى جزء غير تامّ فيهما فلا ينتج المتصلة لأن الصادق في نفس الأمر جاز أن لا يبقى على ذلك التقدير وإنما ينتج المنفصلة المانعة الخلو ويشترط فيه موجبيّة المقدّمتَيْن وكلية اللزوميّة مع اشتمال تاليها أو نقيض مقدّمها

٥ ٥٧ ب — ١٣٣ ب ج — ١٠ — ١٥ — ٢٠

٢– فله تفصيل: فان كانت الشركة فى جزء تام كانت النتيجة متصلة اتفاقية] م || ٤– الملزوم: # ج : اللزوم] ج \ وإن: فان] ج || ٥– فلا يلزم: فلا يلازم] ج \ لِتالـ[ـى] أ || ٧– فمقدّم: لمقدم] ج || ٨– [فـ]ـلا ينتج ج || ١٥– و إلا فلا ينتجـ[ـان] م || ١٦– [فيه] ج || ١٧–٢٠ – [و إن كانت الشركة فى ... أو نقيض مقدّمها] أ ج

مع الجزء المشارك لها من الاتّفاقيّة على تأليف منتج والنتيجة منفصلة مانعة الخلو من نقيض مقدَّم اللزومية مع مصاحبة نتيجة التأليف من المتشاركين للجزء غير المشارك من الاتّفاقية أو بالعكس إن كان المشترك جزءا من تالى اللزومية و منفصلة مانعة الخلو من عين تالى اللزومية
٥ ومصاحبة نتيجة التأليف بين نقيض مقدّم اللزومية والجزء المشارك له للجزء غير المشارك من الاتفاقية او بالعكس إن كان المشترك جزءًا من نقيض المقدّم والنتيجة تتبع الاتفاقية في الكم و إن كانت المشتركة فى جزء تامّ فى احداهما غير تامّ فى الأخرى كان احد طرفى إحدى المقدّمتين شرطية مشاركة للأخرى فى أحد طرفين وشرطية ايجاب المقدَّمتين
١٠ وكلّية اللزومية واشتمال المتشاركين في كل شكل على شرائطه وان لا يكون الشرطية مقدم اللزومية وهى حينئذ إما جزء الاتفاقية و نتيجة متصلة اتفاقية مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الجزء غير المشارك من الاتفاقية و إن كان بالعكس ان كانت تاليها و إما تالى اللزومية و نتيجة ... ونقيض الجزء غير المشارك من اللزومية .

١٥

الفصل الثانى

فى القرائن الكائنة من المنفصلات

||

٤٥ ب ج والشركة إن كانت فى جزء تامّ فهو غير منتج فى المشهور . والحقّ
٢٠ إنتاجه ويشترط فيه أن تكون المقدَّمتان موجبتَيْن وإحداهما كلّية وأن لا تكونا مانعتَى الجمع فقط ولا مانعتَى الخلو فقط وإلا لمْ يلزمْ منه اتّصال

١-١٤ – [مع الجزء المشارك ... و نقيض الجزء المشارك من اللزومية] أ ج || ١٩-٢٠ – [فهو غير منتجّ ... والحق انتاجه] م || ٢٠-ويشترط فيه: فيشترط فيه] م || ٢١- منه: منهما] أ \ اتّصال: انفصال] أ \ منه اتّصال: منه لا اتصال] ج

ولا انفصال ولا يتميّز شكل عن شكل لعدم الامتياز بيْن أجزاء المنفصلة
|| بالطبع . و لا تخلو إما أن تكونا حقيقتَيْن أو لا تكونا كذلك . فإن كان ١٣٤ ، م
الأول فإما أن تكونا || كلّيتَيْن أو لا تكونا كذلك . فإن كانتا كلّيتَيْن فتلزم ٥٨ ، آ
منهما نتيجتان كلّيتان إحداهما منفصلة مانعة الخلو مركّبة من غير
الجزء و غير المشترك من الأولى ونقيض الجزء غير المشترك من ٥
الثانية والأخرى بالعكس . وإن كانت احداهما جزئيّة فإن كانت الأولى
جزئية تنتج النتيجة الأولى جزئيّةً . وإن كانت الثانية جزئية ينتج
النتيجة الثانية جزئية . وإن كان الثانى فينتج منفصلةً مركّبةً من عين
الجزء غير المشترك من التى يصدق عليها منع الخلو ونقيض الجزء غير
المشترك من التى يصدق عليها منع الجمع وهى كلّية إن كانت المقدّمتان ١٠
كلّيتَيْن وجزئية إن كانت إحداهما جزئية .

وإن كانت الشركة فى جزء غير تامّ فقد قال الكشى : إن الأشكال
الأربعة تنعقد منها و أورد فى مثال الشكل الأول «كلّ ا إما ب وإما ج
وكلّ ج إما د وإما هـ» فينتج «كلّ ا إما ب وإما د وإما هـ» . وفى مثال
الشكل الثانى «كلّ ا إما ب وإما ج ولا شىء من د ب ولا ج فلا شىء من ا ١٥
د» . وفى مثال الشكل الثالث «كلّ ا إما ب وإما ج وإما كلّ ا إما د وإما
هـ» ينتج «بعض ب أو ج إما د أو هـ» . و فى مثال الشكل الرابع «كلّ ا
إما ب وإما ج وكلّ د إما ا وإما هـ» ينتج «بعض ب أو ج اوهـ د بعكس

١- انفصال: اتصال] آ || ٥- و غير: الغير] آ \ المشترك: # آ : المشارك] آ \ من: بين] ٢٠
ج \ الأول[ى] م \ غير: الغير] آ \ من: بين] ج || ٧- النتيجة: الثانية] ج \ [الأولى]
ج || ٧-٨ - [و إن كانت الثانية ... الثانية جزئية] ج || ٩- غير: الغير] آ ج \ غير:
الغير] آ ج || ١٧- بعض ب: بعض ا] م \ أو هـ: واما ه] ج \ [وفى] ج \ [الشكل] م || ١٨-
ينتج: فينتج] ج ||

الترتيب ثم عكس النتيجة وقس عليه سائر الضروب فى كلّ شكل من الأشكال . وما ذكره مختلّ غاية الاختلال ، لأنه جعل فى كلّ واحدة من المقدّمتَيْن أحد الأمرَيْن محمولاً فتكون المقدّمتان حمليّتَيْن . وقد زعم كونهما منفصلتَيْن ، وليس كذلك ؛ إذ المنفصلة هى التى || يحكم فيها بالعناد بيْن الجزءيْن . ‏٥٨ ب أ ‏٥

ونحن نقول : إن الأوسط فى المقدّمتَيْن إذا كان || جزءا غير تامّ فيشترط فى إنتاجه موجبيّة المقدّمتَيْن وكلّية إحداهما وأن لا يكون شىء منهما مانعة الجمع وهى على أربعة أقسام ، لأن الأوسط إما أن يكون مشتركًا بيْن أحد جزءى الصغرى وأحد جزءى الكبرى أو بيْن أحد جزءى الصغرى وكلّ واحد من جزءى الكبرى أو بيْن كلّ واحد من جزءى الصغرى و أحد جزءى الكبرى أو بيْن كلّ واحد من جزءى الصغرى و كلّ واحد || من جزءى الكبرى . لا يقال بأن ههنا أقسامًا أُخَر ؛ **أحدها** : أن يشارك أحد جزءى الصغرى أحد جزءى الكبرى مع مشاركة الآخر لأحدهما ، كقولنا «دائما إما كلّ ا ب أو كلّ ج د و دائما إما كلّ ب هـ أو كلّ د ط ». **الثانى** : أن يشارك أحد جزءى الصغرى كلّ واحد من جزءى الكبرى مع مشاركة الآخر لأحدهما ، كقولنا «دائما إما كلّ ا ب أو لاشىء من ج د و دائما إما كلّ ب هـ أو كلّ ب د» . **الثالث** : أن يشارك كلّ واحد من جزءى الصغرى أحد جزءى الكبرى مع مشاركة الآخر لأحدهما ، كقولنا «دائما إما كلّ ا ب أو كلّ ج ب ودائما إما كلّ ب هـ أو كلّ ا د». ‏٤٦ ء ج ‏١٠ ‏١٣٤ ب م ‏١٥

لأنا نقول : لا نُسلّم أن هذه أقسام أُخَر بل واحد منها يندرج تحت أحدما ذكرنا من الأقسام . ‏٢٠

٣- واحد[ة] أ م || ٥- كونهما: انهما] ج \ إذ: اذا] م || ٦- إذا: ان] م || ٩- [الصغرى و أحد جزءى] م || ١٢- بأن: # ج \ آخر: اخرى] ج \ [احدها] ج

أما الأول : فمندرج تحت الأول لأن المكرّر الذى يحذف فى النتيجة
وهو الأوسط مشترك بيْن أحد جزءى الصغرى و أحد جزءى الكبرى لأنه
ينتج منفصلةً هكذا «دائما إما كلّ ا ب أو كلّ ب هـ أو كلّ ج ط» . وينتج ٥٩ ، أ
منفصلة أخرى هكذا «دائما إما كلّ || ج د أو كلّ د ط أو كلّ ا هـ» .
وكيف ما كان فالمكرّر الذى يحذف فى النتيجة مشترك بيْن أحد جزءى ٥
الصغرى وأحد جزءى الكبرى .

وأما الثانى : فمندرج تحت القسم الأول و الثانى ، لأنه ينتج
منفصلةً هكذا «دائمًا إما لا شىء من ج د أو كلّ ا هـ أو كلّ ا د» وينتج
منفصلة أخرى هكذا «دائما إما كلّ ا ب أو كلّ ب هـ أو لا شىء من ج ب»
فإن جعل المطلوب هوالنتيجة الأولى كان مندرجًا تحت القسم الثانى ١٠
وإن جعل المطلوب هو النتيجة الثانية كان مندرجا تحت القسم الأول .

وأما الثالث : فمندرج تحت || القسم الأول أوالثالث ، لانه ينتج
منفصلة هكذا «دائما إما كلّ ا هـ أو كلّ ا د أو كلّ ج هـ» وينتج منفصلة
أخرى هكذا «دائما إما كلّ ج ب أو كلّ ب هـ أو بعض ب د» فإن جعل
المطلوب هوالنتيجة الأولى كان مندرجا تحت القسم الثالث . وإن جعل ١٥
المطلوب هوالنتيجة الثانية كان مندرجًا تحت القسم الأول .

فالأقسام منحصرة فى الأربعة التى ذكرناها . أما القسم الأول
فيشترط فيه اشتمال المتشاركَيْن على ضرب منتج من ضروب الأشكال
الأربعة والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نتيجة التأليف بيْن
الجزءَيْن المشتركَيْن فى الأوسط وبيْن الجزءَيْن الآخرَيْن من الصغرى ٢٠

١- الأوسط: الوسط] أ ج \ [جزءي الصغرى و أحد] ج || ٧- لأنه ينتج: لا ينتج] ج || ١٢- لأنه ينتج: لا ينتج] ج || ١٣- أو كلّ ا د أو كلّ ج هـ: او كل ج ه او كل ا د] م || ١٤- إما كلّ ج ب أو كلّ ب هـ أو بعض ب د : امـا كل ا ب او كل ا د او كل جـ ه] ج || ١٥- الأولـ[ـى] ج || ١٨- فيشترط: و يشترط] ج || ٢٠- الأوسط: الوسط] أ ج

والكبرى وهى كلّية إن كانت المقدّماتان كلّيتَيْن وجزئيّة إن كانت

١٣٥ م إحداهما جزئيّة وعدد الضروب فى كلّ || شكل ثلاثة أمثال ما فى

الحمليّات لأن المقدّمتَيْن إما أن تكونا كلّيتَيْن أو الصغرى كلّية فقط أو

بالعكس. الضرب الأول || من الشكل الأول : «دائما إما ا ب أو كلّ ج د

٥٩ ب أ ٥ ودائما إما كلّ د ط أو هـ ز» ينتج «دائما إما ا ب أو كلّ ج ط أو هـ ز»

لأن الصادق من الصغرى مع صدق الكبرى إن كان ا ب فقد حصل

المطلوب . وإن كان كلّ ج د فالصادق من الكبرى إن كان هـ ز فقد حصل

المطلوب . وإن كان كلّ د ط فينتج كلّ ج ط فيحصل المطلوب . وقس

٨٣ ب ج عليه سائر الضروب فى شكل من الأشكال .

١٠ وأما القسم الثانى فيشترط فى انتاجه اشتمال التأليفَيْن

الحاصلَيْن من مشاركة أحد جزءى الصغرى مع كلّ واحد من جزءى

الكبرى على ضرب منتج من ضروب الأشكال الأربعة والنتيجة منفصلة

مانعة الخلو مركّبة من نتيجتى التأليفين والجزء الأخر من الصغرى

وهى كلّية إن كانت المقدّمتان كلّيتَيْن وجزئيّة إن كانت إحداهما جزئية .

١٥ الضرب الأول من الشكل الأول : «دائما إما ا ب أو كل ج د و دائما إما

كلّ د هـ أو كلّ د ر» ينتج «دائمًا إما ا ب أو كلّ ج هـ أو كلّ ج د» وقس

عليه سائر الضروب .

وأما القسم الثالث : فيشترط فى انتاجه اشتمال التأليفَيْن

٤٧ ج الحاصلَيْن من مشاركة أحد جزءى الكبرى كلّ || واحد من جزءى

٢٠ الصغرى على ضرب منتج من ضروب الأشكال الأربعة . والنتيجة

منفصلة مانعة الخلو مركّبة من نتيجتَى التأليفَيْن والجزء الآخر من

٣- [أن تكونا] أ ج || ٥- دائما [إما] ا ب ج || ٩- الضروب: البواقى] ج || ١١- أحد: احدى] ج || ١٩- كل واحد: + ~~جزى الكبرى كل واحد~~] أ

الكبرى وهى كلّية إن كانت المقدّمتان كلّيتَيْن وجزئيّة إن كانت إحداهما
جزئية . الضرب الأول من الشكل الأول : «دائما إما كلّ ا ب أوكلّ ج ب
|| ودائما إما كلّ ب د أو هـ ز» ينتج «دائما إما كلّ ا د أو كلّ ج د أو هـ ٦٠ ء آ
ز» وقس عليه سائر الضروب .

٥ وأما القسم الرابع : فيشترط فى إنتاجه اشتمال كلّ تأليفَيْن
حاصلَيْن من مشاركة أحد جزءى الصغرى مع كلّ واحد من جزءى الكبرى
على ضرب منتج من ضروب الأشكال الأربعة . والنتيجة منفصلة مانعة
الخلو مركّبة من نتائج التأليفات الأربعة . وهى كلّية إن كانت المقدّمتان
كلّيتَيْن وجزئيّة إن كانت إحداهما جزئية . الضرب الأول من الشكل
١٠ الأول : «دائمًا إما كلّ ا ب أو كلّ ج ب ودائمًا إما كلّ ب د أو كلّ ب هـ»
ينتج «دائمًا إما كلّ ا د أو كلّ ج د أو كل ا هـ أو كلّ || ج هـ» . وقس عليه ١٣٥ ب م
سائر الضروب . و إن كان الأوسط غير تامّ فى أحدهما فقط فيشترط
فيه ما يشترط فى المشتركَيْن فى جزء غير تامّ فهما مع اشتمال ما فيها
الجزء التامّ مع ما يشاركها على تاليف منتج والنتيجة منفصلة مانعة
١٥ الخلو مركّبة من نتيجة التأليف بين المشترك و بين ما يشاركه فيه
والجزءين الآخرين من المقدّمتين، مثل قولنا: دائما إما ا ب أو ج د و
دائما إما هـ ز أو كلّما كان ج د فج ط» ينتج دائما إما ا ب أو ا هـ ز أو
ج ط» وقس عليه سائر الضروب .

٢٠

٣- إما كلّ ب ا ... ا د أو كلّ ج د : اما كل ب ا ... ا ب او كل ج ا] ج || ٦- أحد: كل واحد من] ج || ٧- ضرب منتجّ: # آ \ [من] آ م || ١١- [أو كلّ ج د] ج || ١٢- [عليه] ج || ١٢-١٨ - [و إن كا الأوسط ... وقس عليه سائر الضروب] آ ج

١٦٨ ـ م

الفصل الثالث

فى الاقترانات الكائنة من الحمليّة والمتّصلة

٥ المشهور أنها ينتج متّصلة وتفصيل القول فيه : أن المتّصلة إما أن تكون موجبة أو سالبة فإن كانت موجبة فإما أن تكون الشركة بيْن الحمليّة و بيْن تالى المتّصلة أو بيْنها وبيْن مقدّمها . فإن كان بيْنها و بيْن التالى فالمتّصلة إما أن تكون صغرى أو كبرى . فإن كانت صغرى كقولنا «كلّما كان هـ ز فكلّ ج ب وكلّ ب ا فكلّما كان هـ ز فكلّ ج ا»

١٠ وقِسْ عليه سائر الضروب والأشكال . وهو ضعيف ، لأن الصغرى دلّت على صدق قولنا «كلّ ج ب» بتقدير صدق قولنا «هـ ز» والكبرى دلّت على أن كلّ ما هو ب فهو ا فى نفس الأمر فجاز أن لا تبقى الكبرى صادقة على تقدير مقدّم الصغرى فلا تحصل النتيجة . وإن كانت كبرى

٦٠ ب أ كقولنا «كلّ ج ب وكلّما كان هـ ز فكلّ ب ا فكلّما كان || هـ ز فكلّ ج ا»

١٥ وقِسْ عليه سائر الضروب والأشكال . وضعفه ما مرّ . و إن كان بيْنها وبَيْن مقدّمها فالحمليّة إما أن يجعل صغرى أو كبرى . فإن جعلت صغرى

٤٧ ب ج كقولنا «كلّ ج ب وكلّما كان || كلّ ب ا فهـ ز» . فقد يكون إذا كان كلّ ج ا فهـ ز بعكس الكبرى ثم عكس النتيجة . و قِسْ عليه سائر الضروب والأشكال . والعكس ممنوع . و بتقدير تسليمه فقد أدّى الى القسم

٢٠ الثانى وقد مرّ الخلل فيه . وإن جعلت كبرى كقولنا «كلّما كان كلّ ج ب فهـ ز وكلّ ب ا» فقد يكون إذا كان كلّ ج ا فهـ ز لأنه كلّما كان كلّ ج ب

١١– هـ ز و الكبرى: # م || ١٦– وبيْن: + وبين]\ فالحمليّة: فالجزئية] ج || ١٧– كان: >> ج || ٢١– فقد يكون: ينتج فقد يكون] ج ||

فكلّ ج ب وكلّ ب ا فكلّ ج ا فكلّما كان كلّ ج ب فكلّ ج ا . فقد يكون إذا كان كلّ ج ا فكلّ ج ب و هو مع الصغرى ينتج قد يكون إذا كان كلّ ج ا فهـ ز و فيه منع العكس . و بتقدير تسليمه فقد مرّ ضعفه . وإن كانت سالبة كقولنا «ليس البتّة إذا كان هـ ز فليس || كلّ ج ب وكلّ ب ا فكلّما ١٣٦ ـ م كان هـ ز فكلّ ج ا ، لأن السالبة يلزمها كلّما كان هـ ز فكلّ ج ب وهو مع ٥ الحمليّة ينتج المطلوب . وهو ضعيف ، لإنا لا نُسلّم لزوم هذه المتّصلة لتلك السالبة . وبتقدير تسليمه فالإنتاج من الموجبتَيْن ممنوع على ما مرّ .

وعندنا أن الاقتران من الحمليّة والمتّصلة ينتج منفصلة مانعة الخلو و يشترط فيه أن تكون المتّصلة موجبة كلّية والأوسط إما أن يكون ١٠ مشتركا بيْن الحمليّة و بيْن تالى المتّصلة أو بيْنها وبيْن مقدّمها . فإن كان بيْنها وبيْن التالى فيشترط فى انتاجه اشتمال الحمليّة مع التالى فى كلّ شكل على تأليف منتج || من ذلك الشكل . والمتّصلة إما أن يجعل ٦١ ـ أ صغرى أو كبرى : فإن جعلت صغرى فالنتيجة منفصلة كلية مانعة الخلو مركّبة من نقيض مقدّم الصغرى ونتيجة التأليف بيْن الحمليّة والتالى . ١٥ الضرب الأول من الشكل الأول : «كلّما كان هـ ز فكل ج ب وكلّ ب ا» فدائما إما ليس هـ ز أو كلّ ج ا ، لأن الصغرى يلزمها إما نقيض المقدّم أو عين التالى . فإن كان الصادق مع الكبرى نقيض المقدّم فقد حصل المطلوب . وإن كان عينه فقد صدق قولنا «كلّ ج ب وكلّ ب ا فكلّ ج ا» وقس عليه سائر الضروب والأشكال . و إن جعلت كبرى فالنتيجة ٢٠

١- [فكلّ ج ب] ج \ فكلّ ج ا : # آ \ فكلّ ج ا : + فهز وكل ب ا ينتج] ج \ فكلّما: و كلما] ج || ١٠- المتّصلة: المنفصلة] آ || ١٢- اشتمال: اشتراط] آ || ١٤- كلّية: ~~كلية~~] آ : [ ] م || ١٥- بيْن : من] ج

منفصلة كلّية مانعة الخلو مركّبة من نقيض مقدّم الكبرى . و نتيجة
٤٨ ء ج التأليف بيْن الحمليّة و التالى الضرب الأول من الشكل || الأول : «كلّ
ج ب وكلّما كان هـ ز فكلّ ب ا » فدائما إما ليس هـ ز أو كلّ ج ا و قِسْ
عليه سائر الضروب والأشكال . وإن كان بيْنها وبيْن المقدّم فسواء جُعلت
٥ المتّصلة صغرى أو كبرى . فيشترط فى انتاجه اشتمال الحمليّة مع
نقيض المقدّم فى كلّ شكل على تأليف منتج من ذلك الشكل . والنتيجة
منفصلة مانعة الخلو مركّبة من تالى المتّصلة ونتيجة التأليف بيْن
نقيض المقدّم والحمليّة وليكن المتّصلة صغرى .

ضروب الشكل الأول ؛ الضرب الأول : «كلّما كان ليس بعض ج
١٠ ب فهـ ز وكلّ ب ا فدائما إما كلّ ج ا أو هـ ز » . الثانى : «كلّما كان ليس
بعض ج ب فهـ ز ولا شىء من ب ا فدائما إما لاشىء من ج ا أو هـ ز » .
الثالث : «كلّما كان لا شىء من ج ب فهـ ز وكلّ ب ا فدائما إما بعض ج ا
أو هـ ز » . الرابع : «كلّما كان لا شىء من ج ب فهـ ز ولا شىء من ب ا
فدائما إما ليس بعض ج ا أو هـ ز » .

٦١ ب آ ١٥ **ضروب الشكل الثانى** ؛ || الضرب الاول : «كلّما كان ليس
١٣٦ ب م بعض ج ب فهـ ز ولا شىء من ا ب فدائما إما لاشىء من ج ا أو هـ ز » .
الثانى : «كلّما كان بعض ج ب فهـ ز وكلّ ا ب فدائما إما لا شىء من ج ا
أو هـ ز » . الثالث : «كلّما كان لاشىء من ج ب فهـ ز ولا شىء من ا ب
فدائما إما ليس بعض ج ا أو هـ ز » . الرابع : «كلّما كان كل ج ب فهـ ز
٢٠ وكلّ ا ب فدائما إما ليس بعض ج ا أو هـ ز ».

ضروب الشكل الثالث ؛ الضرب الأول : «كلّما كان ليس بعض
ب ج فهـ ز وكلّ ب ا فدائما إما بعض ج ا أو هـ ز » . الثانى : «كلّما كان
ليس بعض ب ج فهـ ز ولا شى من ب ا فدائما إما ليس بعض ج ا أو هـ

١– كلّية: كلية] آ || ٧– تالى: تال] آ م || ٩ – الضرب الأول: # آ

ز ». الثالث : «كلّما كان لا شىء من ب ج فهـ ز وكلّ ب ا فدائما إما بعض ج ا أو هـ ز » . الرابع : «كلّما كان لا شىء من ب ج فهـ ز ولا شىء من ب ا فدائما إماليس بعض ج ا أو هـ ز » . الخامس : «كلّما كان ليس بعض ب ج فهـ ز وبعض ب ا فدائما إما بعض ج ا أو هـ ز » . السادس : «كلّما كان ليس بعض ب ج فهـ ز وليس بعض ب ا فدائما إما ليس بعض ج ا أو هـ ز » . ٥

ضروب الشكل الرابع: الضرب **الأول**: «كلّما كان ليس بعض ب ج || فهـ ز وبعض ا ب فدائما إما بعض ج ا أو هـ ز » . **الثانى** : «كلّما كان ليس بعض ب ج فهـ ز وكلّ ا ب فدائما إما بعض ج ا أو ه ز » . **الثالث** : «كلما كان بعض ب ج فهـ ز وكلّ ا ب فدائمًا إما لاشىء من ج ا أو هـ ز ». **الرابع** : «كلّما كان ليس بعض ب ج فهـ ز و لا شىء من ا ب فدائما إما ليس بعض ج ا أو هـ ز » . **الخامس** : «كلّما كان لا شىء من ب ج فهـ ز ولا شىء من ا ب فدائمًا إما ليس بعض ج ا أو هـ ز » ولتكن المتّصلة الكبرى. الضرب الأول من الشكل الأول : «كلّ ج ب وكلّما كان ليس بعض ب ا || فهـ ز فدائما إما كلّ ج ا أو هـ ز » و قِسْ عليه سائر الضروب والأشكال على نهج ما عرفت فى القسم الذى سبق . وإن كانت المتصلة اتفاقية مصاحبة نتيجة التأليف بين الحملية والجزء المشارك من المتصلة للجزء غير المشارك منها أو بالعكس مثل قولنا «كلّما كان ا ب فكلّ ج د وكلّ د هـ ينتج كلّما كان ا ب فكلّ ج هـ اتفاقية و قس عليه سائر الضروب والأشكال .

٤٨ ب ج — ١٠ — ١٥ ٦٢ ء آ — ٢٠

٨- و بعض: و كل] آ || ١٠- و كلّ ‹ا ب›: # آ : و كل ب ا] آ || ١٢- بعض ‹ج ا› : # آ : ب ج] ج || ١٦-٢٠ - [وإن كانت المتصلة ... و قس عليه سائر الضروب والأشكال] آ ج

الفصل الرابع

|| فى القرائن الكائنة من الحمليّة والمنفصلة

١٣٧ ء م

ويشترط فيها أن تكون المنفصلة موجبة كلّية إما حقيقيّة أو مانعة
٥ الخلو ولابُدّ من اشتمال الحمليّة مع الجزء المشترك لها من المنفصلة فى كلّ شكل على تأليف منتج من ذلك الشكل . والحمليّة إما ان يجعل صغرى أو كبرى ؛ فإن جعلت صغرى فالأوسط إما أن تكون مشتركا بيْن الحمليّة و أحد جزءى الكبرى أو بيْنها وبيْن كلّ واحد من جزءيها . فإن كان الأول كانت النتيجة منفصلة مانعة الخلو مركّبة من نتيجة التأليف
١٠ بيْن المشتركَيْن فى الأوسط والجزء الآخر من الكبرى . الضرب الأول من الشكل الأول : «كلّ ج ب ودائما إما كلّ ب ا أو هـ ز » ينتج «دائما إما كلّ ج ا أو هـ ز » و قِسْ عليه سائر الضروب فى كلّ شكل من الأشكال . وإن كان الثانى فلابُدّ من اشتمال الحمليّة مع كلّ واحد من جزءى الكبرى على تأليف منتج . والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركّبة من نتيجتى
١٥ التأليفين . الضرب الأول من الشكل الأول : «كلّ ج ب ودائما إما كلّ ب ه أو كلّ ب د فدائما إما كلّ ج هـ أو كلّ ج د » و قِسْ عليه سائر الضروب فى كلّ شكل من الأشكال . وان جعلت كبرى فالأوسط إما أن يكون مشتركًا بيْن الحمليّة وبيْن أحد جزءى الصغرى أو بيْنها وبيْن كلّ واحد من جزءيها . فإن كان الأول كانت النتيجة منفصلة مانعة الخلو مركّبة
٢٠ من نتيجة التأليف بيْن المشاركين فى الأوسط والجزء الآخر من الصغرى . الضرب الأول من الشكل الأول : || «دائما إما || كلّ ا ب أو

٤٩ ء ج
٦٢ ب آ

٤- [موجبة كلّية] آ ج || ٥- المشترك: المشارك] م || ١٠- [بين] المشتركين ج \ الأوسط: الوسط] آ ج \ الآخر: الاصغر] ج || ٢٠- الأوسط: الوسط] آ ج || ٢١- [كل] ج م

كلّ ج د و كلّ د هـ فدائمًا إما ا ب أو كل ج هـ» . وقِسْ عليه سائر الضروب فى كلّ شكل من الأشكال . وإن كان الثانى فلابُدّ من اشتمال الحمليّة مع كلّ واحد من جزءى الصغرى على تأليف منتج و النتيجة منفصلة مانعة الخلو مركّبة من نتيجتَى التأليفَيْن . الضرب الأول من الشكل الأول : «دائمًا إما كلّ ج ب أو كلّ د ب وكلّ ب ا فدائما إما كلّ ج ا أو كلّ د ا» وقِسْ عليه سائر الضروب فى كلّ شكل من الأشكال . ٥

الفصل الخامس

فى القرائن الكائنة من المتّصلة والمنفصلة

١٠

والأوسط إن كان جزءًا تامًا فإن جعلت المتّصلة صغرى لمْ يتميّز الشكل الأول عن الثانى و الثالث عن الرابع ، و إن جعلت كبرى فلا يتميّز الشكل الأول عن الثالث والثانى عن الرابع ؛ لأن أجزاء المنفصلة لا يتميّز بعضها || عن البعض بالطبع . ثم المتّصلة إن كانت لزوميّة ١٣٧ ب م فيشترط فى الانتاج أن يكون المتّصلة موجبة كلّية . والأوسط إن كان ١٥ تالى المتّصلة فالمنفصلة إن كانت موجبةً يشترط كونها كلّية مانعة الجمع وإن كانت سالبةً فيشترط كونها مانعة الخلو فقط و المتّصلة يجعل تارةً صغرى وتارةً كبرى . ومجموع الضروب ثمانية ؛ الضرب الأول : «كلّما كان ا ب فج د و دائما إما ج د أو هـ ز فدائما إما ا ب أو هـ ز» مانعة الجمع لأن المعاند لِما يلازم الشىء معاند لِملزومه فى الجمع . ٢٠

٦- أو [كلّ] ج || ١١- [و] الأوسط م || ١٢- عن الثانى: عن الشكل الثانى] ج || ١٤- لا تتميّز: لم تتميز] أ \ لا تتميّز : + اجزا] ج \ [ثم التصلة إن كانت لزوميّة] أ ج || ١٥- فيشترط: و يشترط] أ : و يشرط] ج || ١٧- [فـ]يشترط ج م || ١٨- [الضرب] أ ج || ٢٠- لِما يلازم: الى تلازم] ج \ معاند: # ج : مانعد] ج

الثانى : « كلما كان ا ب فـج د وقد يكون إما ج د أو هـ ز فقد يكون إما ا ب أو هـ ز » . **الثالث** : «كلّما كان ا ب فـج د وليس البتّة إما ج د أو هـ ز فليس البتّة إما ا ب أو هـ ز » مانعة الخلو لأن اللازم || إذا كذب مع كذب الشىء كذب الملزوم مع كذبه . الرابع : «كلما كان ا ب فج د وقد لا يكون إما ج د أو هـ ز فقد لا يكون إما ا ب أو هـ ز » . والأربعة الباقية هى التى تحصل من تبديل صغرى هذه الضروب بكبراها و كبراها بصغراها .

[٦٣ ء أ] [٥]

وإن كان الأوسط مقدَّم المتّصلة فالمنفصلة إن كانت موجبةً فيشترط كونها مانعة الخلو، وإن كانت سالبةً فيشترط كونها مانعة الجمع فقط . والمتّصلة يجعل تارةً صغرى و تارةً كبرى ومجموع الضروب ثمانية ؛ الضرب **الأول** : «كلّما كان ج د فا ب ودائمًا إما ج د أو هـ ز فدائمًا إما || ا ب أو هـ ز » مانعة الخلو . **الثانى** : «كلما كان ج د فا ب وقد يكون إما ج د أو هـ ز فقد يكون إما ا ب أو هـ ز » . **الثالث**: «كلّما كان ج د فا ب وليس البتّة إما ج د أو هـ ز فليس البتّة إما ا ب أو هـ ز » مانعة الجمع لأن الملزوم إذا كان مجامعًا للشىء كان اللازم مجامعًا له . الرابع : « كلّما كان ج د فا ب وقد لا يكون إما ج د أو هـ ز فقد لا يكون إما ا ب أو هـ ز » . والأربعة الباقية هى التى تحصل من تبديل صغرى هذه الضروب بكبراها وكبراها بصغراها . و إن كانت المتّصلة اتفاقية فسواء كان الأوسط تالى المتّصلة أو مقدَّمها فيشترط أن تكون المتصلة موجبةً والمتصلة كلّية مانعة الجمع . و قِسْ تركيب الضروب والنتائج على الضروب التى مرّت .

[٨٣ ب ج] [١٠] [٤٩ ب ج] [١٥] [٢٠]

٤– [كذب] الشىء ج \ وقد: فقد] ج || ٦– من [تبديل] ج || ٩– فيش[ت]رط ج \ ستلبةُ ‹فيشترط› : # أ \ [كونها] ج || ١١– [الضرب] أ ج || ١٢– إما ا ب أو هـ ز : # أ || ١٥– الملزوم: المانعة] ج || ١٧– [التى] م || ١٨–٢١ – [و إن كانت ... التى مرّت] أ ج

وإن كان الأوسط جزءاً غير تامّ فيهما فيشترط فيه أن تكون المقدّمتان موجبتَيْن والمتّصلة كلّية والمنفصلة إما حقيقيّة أو مانعة الخلو. والمتّصلة إن كانت لزوميّة فالأوسط إن كان || جزءاً من التالى فإما أن يكون مشتركًا بيْن تالى المتّصلة وبيْن أحد جزءى المنفصلة أو بيْنه وبيْن كلّ واحد منهما . وكيف كان يشترط اشتمال المتشاركَيْن على تأليف منتج من ذلك الشكل . ثم المشترك إن كان بينه وبين أحد جزءَيْها انتج منفصلة || مانعة الخلو مركّبة من نقيض المقدّم والجزء غير المشارك من المنفصلة . ونتيجة التأليف بيْن المتشاركَيْن سواء جعلت المتّصلة صغرى أو كبرى وسواء كانت المنفصلة كلّية أو جزئيّة . والنتيجة كلّية إن كانت المقدّمتان كلّيتَيْن وجزئية إن كانت المنفصلة جزية الضرب الأول من الشكل الأول والمتصلة صغرى «كلّما كان ا ب فكلّ ج د ودائما إما كلّ د ط أو هـ ز ينتج دائما إما ليس ا ب أو كلّ ج ط أو هـ ز » وقِسْ عليه سائر الضروب فى كلّ شكل من الأشكال على تقدير كون المتّصلة صغرى وكبرى .

١٣٨ م — ٦٣ ب أ — ٥ — ١٠

وإن كانت الشركة بيْنه وبيْن كلّ واحد من الجزءَيْن انتج منفصلة مانعة الخلو مركّبة من نقيض المقدّم ونتيجتَىْ التأليفَيْن سواء جعلت المتّصلة صغرى أو كبرى وسواء كانت المنفصلة كلّية أو جزئيّة . الضرب الأول من الشكل الأول : «كلّما كان ا ب فكلّ ج د ودائمًا إما كلّ د ط أو كلّ د هـ ينتج دائمًا إما ليس ا ب أو كلّ ج ط أو كلّ ج هـ» . و قِسْ عليه سائر الضروب فى كلّ شكل من الأشكال على تقدير كون المتّصلة صغرى أو كبرى .

١٥ — ٢٠

١- [فيهما] فيشترط [فيه] أ ج || ٣- و [المتّصلة إن كانت لزوميّة فـ] أ ج || ٥- كان: # أ || ٦- [من ذلك الشكل ثم المشترك] أ ج || ٧- المقدّم: ~~المقدم~~] أ \ غير: الغير] أ ج || ٨- المنفصلة: المتّصلة || ١٠- المنفصلة: المتصلة] ج

وإن كان الأوسط جزءاً من مقدَّم المتصلة فيشترط فيه اشتمال
٥٠ ء ج نقيض المقدَّم مع أحد جزءى المنفصلة على تأليف منتج || إن كانت
المشاركة مع أحد جزءيها ومع الجزءين . وإن كان الأوسط جزءاً من مقدَّم
المتَّصلة ومن تاليها أيضا فيشترط اشتمال التالى ونقيض المقدَّم مع
٥ أحد جزءى المنفصلة على تأليف منتج إن كانت المشاركة مع أحد جزءيها
٦٤ ء أ و مع كلّ واحد || منهما إن كانت المشاركة مع الجزءين وتباين النتائج
على تقدير كون المتَّصلة صغرى وكبرى على نهج ما مرّ .

١٠

١٥

٢٠

١- من مقدَّم المتصلة فيشترط فيه: من المقدمة فيشترط] # م || ٢- [على تأليف منتج] م || ٦- و مع: او مع] ج \ مع الجزء[ين] ج \ و تباين: وبيان] ج || ٧- [نهج] أ م || ١- ٧ - وإن كان الأوسط ... و كبرى على ما مرّ] # م

المطلع الثالث

فى القياسات الاستثنائية

الشرطيّة الموضوعة فى القياس الاستثنائىّ إما أن تكون متّصلة ٥
أو منفصلة فإن كانت متّصلة فإن لم يكن الإتّصال والاستثناء فى وقتٍ
معيَّنٍ فيشترط فيه إما كلّية الإتّصال أو كلّية الاستثناء وإلا لاحتمل أن
يكون حال الاستثناء غير حال الاتّصال فلا تحصل النتيجة . والمتصلة
إما أن تكون لزوميّة أو اتّفاقيّة . فإن كانت اتّفاقيّة فلا يمكن استثناء
نقيض التالى لاجتماع الجزءَيْن على الصدق . وأما استثناء عين المقدَّم ١٠
ينتج عين التالى لكنّه لا يفيد و إن كانت لزوميّة فاستثناء عين المقدّم
ينتج عين التالى . واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدَّم . وأما
استثناء عين التالى ونقيض المقدَّم فلا ينتج لاحتمال أن يكون التالى
أعمّ من المقدَّم || ولا يلزم من صدق الأعمّ صدق الأخصّ ولا من كذب ١٣٨ ب م
الأخصّ كذب الأعمّ . ومن هذا تبيَّن أنا إذا قلنا «كلّما كان ا ب وكلّ ج ب ١٥
بالاطلاق العامّ لكن ليس بعض ج ب بالإطلاق العامّ» فلا ينتج ؛ وإنما
ينتج إذا قلنا «لكن ليس بعض ج ب دائمًا» وكذ إذا قلنا «كلّما كان
الإنسان كاتبًا فالإنسان متحرّك لكن الإنسان ليس بمتحرّك» فلا ينتج
وإنما ينتج إذا قلنا «لكن ليس ولا واحد من الناس متحرّك» . وعلى هذا
فقِسْ . ٢٠

وإن كانت منفصلة فإن لم يكن العناد وإلا استثناء فى وقتٍ معيَّن
فلابُدّ من كلّية العناد أو كلّية الاستثناء . والمنفصلة إما أن تكون حقيقيّة

٩– فإن كانت اتّفاقيّة : # أ || ١٢– واستثناء نقيض التالى ينتة نقيض : # أ

٦٤ ب أ أو مانعة الجمع أو مانعة الخلو . فإن كانت حقيقيّة فاستثناء || عين
أيّهما كان ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيض أيّهما كان ينتج عين
٥٠ ب ج الآخر. فيحصل منه أربع || نتائج ، كقولنا : «دائمًا إما أن يكون هذا
العدد زوجًا أو فردًا لكنه زوج فهو ليس بفرد لكنه فرد فهو ليس بزوج
٥ لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج» . و ربّما تكون
المنفصلة ذات أجزاء فاستثناء عين أيهما كان ينتج نقيض الأخرى
واستثناء نقيض أيهما كان ينتج منفصلة مركّبة من بواقى الأجزاء ،
كقولنا «إما أن يكون هذا العدد زائدا على الآخر أو مساويًا له أو ناقصًا
عنه لكنّه زائد فليس بناقص ولامساوٍ» أعنى ليس إما ناقصًا أو مساويًا
١٠ ولو قلنا «لكنّه ليس بزائد» انتج «إما مساوٍ أو ناقص» . وهو بالحقيقة
اشتثناء إما لعيْن أحد الجزءين لانتاج نقيض الآخر أو استثناء لنقيض
أحدهما لانتاج عين الآخر ضرورةً . إن المنفصلة المساوية لنقيض أحد
الجزءين هى أحد جزءى المنفصلة الموضوعة فى القياس . وإن كانت
مانعة الجمع فاستثناء عين أيّهما كان ينتج نقيض الآخر فتحصل منهما
١٥ نتيجتان بمثل قولنا «دائما إما أن يكون هذا الشىء حجرًا أو شجرًا
لكنّه حجر فليس بشجرلكنه شجر فليس بحجر» .

وأما استثناء النقيض فلا ينتج لاحتمال اجتماعهما على الكذب .
وإن كانت مانعة الخلو فاستثناء نقيض أيّهما كان ينتج عين الآخر
فتحصل منه نتيجتان أيضًا ، كقولنا «إما أن يكون زيد فى البحر أو لا
٢٠

٢- [عين] ج || ٣- [نتائج] ج \ [دائما] أ ج || ٥- تكون: كانت] ج || ٦- المنفصلة: المتصلة] ج \ فاستثناء : فيكون استثنا] ج \ ينتج: منتجا] ج \ الأخرى : الأجزاء] ج || ٧- كان: >> ج \ ينتج : منتجا] ج || ٨- [له] ج || ١٠- [ليس] م \ بزائد: زايدا] ج || ١١- الآخر: الاجزا] ج || ١٤- فتحصل: و تحصل] م || ١٥- [ب]مثل ج || ١٦- [لكنه شجر فليس بحجر] أ ج || ١٩- منه: # أ : منهما] أ

يغرق لكنّه ليس فى البحر فهو لا يغرق لكنّه يغرق فهو فى البحر» .

٦٥ ء أ
١٣٩ ء م

وأما استثناء || العيْن || فلا ينتج ِلاحتمال اجتماعهما على الصدق .

٥

١٠

١٥

٢٠

١- فى: # أ : [ ] ج

الخاتمة

وأما الخاتمة فتشتمل على اثنى عشر بحثًا

البحث الأول : فى القياس المركّب ٥

وهو تأليف مقدّمات تنتج بعضها نتيجة يلزم من تأليفها مع مقدّمة أخرى نتيجة أخرى وهكذا الى أن ينتهى الى المطلوب . وهى إما موصولة النتائج أو مفصولتها . أما الأول فمثل قولنا «كلّ ا ب وكلّ ب ج فكلّ ا ج وكلّ ج د وكلّ ا د وكلّ د هـ فكلّ ا هـ» . وأما الثانى فمثل قولنا «كلّ ا ب وكلّ ب ج وكلّ ج د وكلّ د هـ فكلّ ا هـ» . وقال الإمام [1]: ١٠ كلّ قياس لابُدّ فيه من || مقدّمتَيْن لا أزيد ولا أنقص وهو منقوض ٥١ و بالقياس المركّب فكان يجب أن يقول «كلّ قياس بسيط لابُدّ فيه من مقدّمتَيْن لا أزيد ولا أنقص» و فرق بيْن تركيب القياس وتكثيره . فإن التكثير عبارةٌ عن مقدّمات ينتج كلّ مقدّمتَيْن منها نفس المطلوب كقولنا «كلّ ا ب وكلّ ب ج وكلّ ا د وكلّ د ج وكلّ ا هـ وكلّ هـ ج» ١٥ والمطلوب «كل ا ج» فكلّ مقدّمتَيْن ينتج نفس المطلوب والمركّب ليس كذلك .

البحث الثانى : فى القياس المقسّم

وهو قياس مركّب يجعل صغراه منفصلة تتشارك أجزاء الانفصال ٢٠ فيها فى الموضوع وتضمّ اليها حمليات فوق واحدة مثل قولنا «دائما إما

٣- اثنى عشر بحثًا: مباحث] أ ج || ٥- [البحث] م || ٢١- حمليات: حملية] م

(١). فخرالدين الرازى، شرح عيون *الحكمة*، ١\١٦٢.

كلّ ا ب أو كلّ ا ج وكلّ ب د وكلّ ج هـ» لِينتج «دئمًا إما كلّ ا د أو كلّ ا
هـ» . وهو من المركّبات المفصولة لأنا إذا وضعنا الصغرى وضممْنا اليه
الحمليّة الأولى انتج «دائما إما كلّ ا د أو كلّ ا ج» وهذه النتيجة مع
الحمليّة الثانية ينتج «دائمًا إما كلّ ا د أو كلّ ا هـ» . و الإمام [1] قد
٥ أورد هذا النوع فى الأقيسة البسيطة مع أنه حكم بأن كلّ قياس بسيط
٦٥ ب أ لابُدّ فيه من مقدِّمتَيْن لا ازيد || ولا أنقص والصغرى المنفصلة التى
تتشارك أجزاء الانفصال فيها فى الموضوع اذا انضمّت اليها حمليّات
متشاركة فى المحمول كانت النتيجة حملية ، كقولنا «دائما إما كلّ ا ب
أو كلّ ا ج وكلّ ب د وكلّ ج د ينتج كلّ ا د » والكبرى المنفصلة التى
١٠ تتشارك أجزاء الانفصال فيها فى المحمول إذا انضمّت اليها حمليّات
متشاركة فى الموضوع كانت نتيجته أيضًا حملية ، كقولنا «كلّ ا ب وكلّ
اد ودائما إما كلّ ب هـ أو كلّ د هـ» ينتج «كلّ ا هـ» . وهذا لايسمى
١٣٩ ب م قياسًا مقسّما والمقسّم إنما يقال على الأول فحسب . ||

١٥ *البحث الثالث : فى الخلف*

وهو الاستدلال بامتناع نقيض المطلوب على حقيقته . والمشهور
أنه مركّب من قياسَيْن أحدهما اقترانىّ والآخر استثنائى ، كقولنا «لو
كذب قولنا ليس كلّ ج ب لكان كلّ ج ب وكلّ ب ا » على أنها مقدِّمة
٥١ ب ج صادقة ينتج لو كذب ليس كلّ ج ب || لكان كلّ ج ا» . ثم نجعل هذه
٢٠ الشرطيّة مقدِّمة لِقياس استثنائىّ و يستثنى نقيض التالى لِينتج

١- [لـ]ينتج] ج || ٢- إذا: # أ || ٧- انضمّ[ت] أ ج || ١٣- [فحسب] ج || ١٧- من قياس[ين] ج || ٢٠- لينتج: فينتج] ج

نقيض المقدَّم . وهذا إنما يصحّ إن لو حصل من المتّصلة والحمليّة نتيجة متّصلة . وقد مرّ ضعفه . و نحن نجعله مركّبًا من قياسات استثنائيّة بأن نقول «إما كلّ ج ب أو كلّ ب ا» مانعة الجمع وإلا لكان «كلّ ج ا». والتالى كاذب فالمقدَّم مثله . لكن كلّ ب ا فليس كلّ ج ب ؛ أو نقول إما ليس كلّ ج ب أو كلّ ج ا مانعة الخلو لكن ليس كلّ ج ا فليس كلّ ج ب بيان منع الخلو أن الصادق مع «كلّ ب ا إما ليس كلّ ج ب أو كلّ ج ب» . فإن كان الأول فقد صحّ منه الخلو ، وإن كان الثانى فلزم كلّ ج ا فقد صحّ منع الحلو أيضًا .

البحث الرابع : فى أن تكرير الأوسط بتمامه || هل هو شرط للإنتاج أم لا

٦٦ أ

قال الإمام [(١)] : إذا قلنا «أ مساوٍ ل ب و ب مساوٍ ل ج» انتج «أن أ مساوٍ ل ج» و إن لَمْ يتكرّر الأوسط بتمامه فإن المحمول فى الصغرى مساوات ب . والموضوع فى الكبرى مجرّد ب . و كذا إذا قلنا «الجسم فيه سواد وكل سواد لون» لأنه ينتج «أن الجسم فيه لون» وإذا لم يتكرّر الأوسط بتمامه . وفيه نظرٌ ، لأن الأول إنّما ينتج بواسطة مقدّمة أخرى وهى قولنا «وكلّ ما هو مساوٍ لِـ ب فهو مساوٍ لِما يساويه ب» . والثانى إنّما ينتج إن لو قلنا فى الكبرى «وكلّ ما فيه سواد ففيه لون».

١- المتّصلة والحمليّة: > < ج || ٦- أن : # أ \ [أو كلّ ج ب] ج || ٧- [فـ]ـلزم ج || ١٤- مساوات [ب] م || ١٥- لأنه: فانه] م \ الجسم: # ج : + السواد] ج \ إذا: ان] ج م

---

(١). فخرالدين الرازى، شرح عيون *الحكمة*، ١٦٦\١.

البحث الخامس : فى الضمير

وهو قياس يقتصر فيه على ذكر الصغرى و يحذف منه الكبرى إما لوضوحها وإما لإخفاء كذبها مثال الأول : «هذان الخطّان خَرَجَا من المركز الى المحيط فهما متساويان» . فحُذف منه الكبرى وهى قولنا «وكلّ خطّين خارجَيْن من المركز الى المحيط فهما متساويان» . مثال الثانى: «زيد يطوف بالليل فهو سارق» فحذف منه الكبرى وهى قولنا «وكلّ من يطوف بالليل فهو سارق» ، لأنه لو صرّح بها لظهر كذبها . || ١٤٠ م

البحث السادس : فى عكس القياس

وهو أن يؤخذ نقيض النتيجة ويضمّ الى إحدى المقدّمتَيْن لينتج مقابل الأخرى كما إذا قلنا «كل ج ب وكلّ ب ا فكلّ ج ا» فيقال «ليس بعض ج ا لأن كلّ ج ب وليس || كلّ ج ا» ويقام عليه الدليل «فليس بعض ب ا» و يُسمّى ذلك غصبا لمنصب التعليل ٥٢ ج

البحث السابع : فى الدور

وهو أن يجعل نتيجة القياس وعكس إحدى المقدّمتَيْن منتجا للأخرى وذلك إنما يكون عند تعاكس الحدود ، كقولنا «كلّ إنسان || ضاحك وكلّ ضاحك متفكّر فكلّ إنسان متفكّر» ثم نقول «كلّ إنسان متفكّر وكلّ متفكّر ضاحك فكلّ إنسان ضاحك» . ٦٦ ب أ

٢- الضمير: التضمير] ج || ٤- و إما لإخفاء: او اخفا] ج || ٦- [خطّين] أ ج \ خارجين: خارجا] ج \ فهما: فانهما] ج || ١١- نقيض: # ج

البحث الثامن : فى المصادرة على المطلوب

وهى أن يجعل الأوسط نفس الأصغر بتبديل لفظ بمرادفه ، مثل قولنا : «كلّ إنسان بَشَر وكلّ بشر متفكّر» فالأصغر والأوسط واحد فى المعنى فتكون الكبرى نفس المطلوب فى الحقيقة . و ربّما يجعل الأكبر نفس الأصغر فيكون هذا مثل قولنا «كلّ إنسان متفكّر وكلّ متفكّر بشر» فينتج «أن كلّ إنسان بشر» وهو غير مفيد لأن معناه «أن كلّ إنسان إنسان» وهو صادق . ونتيجة القياس إلا أنه معلوم قبل تركيب القياس فلا يكون مفيداً .

البحث التاسع : فى الاستقراء

وهو الحكم على كلّى لوجوده فى جزئيّاته فإن وجد شاملاً لِجميع جزئيّاته بعد تصفّحها فهو الاستقراء التامّ ، كقولنا «الجماد و النبات و الحيوان متحرّك فكلّ جسم متحرّك» وصورته القياسيّة هكذا «كلّ جسم إما جماد أو نبات أو حيوان وكلّ جماد ونبات وحيوان متحرّك فكلّ جسم متحرّك» فرجع الى قياس صادق المقدّمات وأفاد العِلْم . وإن وجد شاملاً لأكثر جزئيّاته فهو غير تامّ ، كقولنا «الإنسان والدوابّ والطيور تحرّك فكها الأسفل عند المضغ فكلّ حيوان يحرّك فكها الأسفل عند المضغ» وهو غير مفيد لِلعِلْم ، لأنه لايرجع الى قياس صادق المقدّمات .إذ لايمكن أن يقال «كلّ حيوان إما إنسان أو دابّة أو طير وكلّ واحد منها

٤- فالأصغر والأوسط: > < م || ٧- فينتج: # ج \ [أن] كلّ أ ج || ١٣- و النبات والحيوان: والحيوان والنبات] أ || ١٦- [فـ]ـرجع ج || ١٧- غير تامّ: # ج : عامر] ج || ١٨-١٩ - فكلّ حيوان ... عند المضغ: # أ

يحرّك فكها الأسفل عند المضغ» لأن من الحيوانات ما هو خارج عنها
٦٧ء أ فيحتمل أن لا يحرّك فكه الأسفل || عند المضغ . وقد وجد التمساح
كذلك.

٥ *البحث العاشر : فى التمثيل*

وهو اسناد الحكم الثابت فى جزئى الى المعنى المشترك بيْنه وبين
١٤٠ب م جزئى آخر || ليتعدّى الحكم اليه كما يقال «حدوث البِناء إنما كان لِأجل
٨٣ء ج التأليف والفلك مؤلّف فوجب || أن يكون حادثًا» وكيفية رده الى
الصورة القياسيّة أن يقال «البِناء حادث وكلّما كان البناء حادثًا كان
١٠ التأليف علة للحدوث» فينتج «أن التأليف علة للحدوث» . ثم نقول
«كلما كان التأليف علة للحدوث كان الفلك حادثًا» لكن المقدَّم حقٌّ
فالتالى مثله ويستدلّ على علّية المعنى المشترك كالتأليف فى المثال
بطريقَيْن ؛ أحدهما الدوران و بيانه : أن الحدوث حاصل فى عدة من
صور التأليف ومعدوم فى عدة من صور عدمه فيكون التأليف مدارا
١٥ للحدوث وكلّ ما هو مدار للحدوث فهو علّة للدائر فالتأليف علّة
للحدوث . الثانى أن يقال : إما أن يكون التأليف علّة للحدوث وإما أن
يكون الإمكان علّة له . والثانى باطل وإلا لكان صفات واجب الوجود
لذاته حادثة ؛ فتعيّن أن يكون التأليف علّة .

وكلّ واحد من الطريقَيْن فاسد . أما الأول فلأنا لا نُسلّم أن كلّ
٢٠ مدار علّة للدائر فإن الجزء الأخير من العلّة مدار للمعلول وكذا الشروط
وسائر الأجزاء مع أن شيئا منها ليس بعلّة . وأما الطريق الثانى فلا

١-٢ - [لأن من الحيوانات ... هذا المضغ] ج || ٣- كذلك: بخلاف ذلك] ج || ٨- فوجب: >> ج || ١٠-١١ - ثم نقول ... علة للحدوث: # أ || ١٢- [المعنى] ج || ١٤- و معدوم: وهو معدوم] ج || ١٥- [للحدوث] أ م || ٢١- [الطريق] ج

نُسلّم أنه إما أن يكون التأليف علّة للحدوث أو الإمكان . وإنما يلزم ذلك إن لو كان الحدوث معلّلا بعلّة . ولئن سلّمنا أنه معلّل ولكن لِمَ قلتم بأن العلّة إما التأليف أو الإمكان ؟! وإنما يلزم ذلك إن لو كان الموجود ثمة منحصرا فى التأليف والإمكان وعدم الانحصار || ظاهر ضرورة وجود ٦٧ ب أ
الجسميّة وما يقارنها من اللوازم والعوارض . وبتقدير تسليمه فلِمَ لا ٥
يجوز أن تكون العلّة هو المجموع ؟! ولئِن سلّمنا أن التأليف علّة للحدوث ، ولكن لِماذا يلزم الحدوث فى الفلك ؟! وإنما يلزم ذلك إن لو كانت علّة تامّة أعنى العلة المستجمعة لجميع الشرائط وارتفاع الموانع . فإن من الجائز أن لا تكون علة بهذا التفسير بأن تكون خصوصيّة صورة الوِفاق شرطًا أو خصوصيّة صورة النزاع مانعًا . ولئِن فسّرتم العلّة ١٠
بالعلّة التامّة ، فلا نُسلّم أن كلّ مدار فهو علّة تامّة . و فساده ظاهرٌ ، وإذا عرفت هذا . فاعْلَمْ أن أصناف الحجج تنحصر فى القياس والاستقراء والتمثيل ، لأن الاستدلال إما أن يكون بالأعمّ || على الأخصّ ٨٣ ب ج
أو المساوى على المساوى أو بالأخصّ على الأعمّ أو بأحد الأخصَّيْن على الآخر. والأول || والثانى هما القياس والثالث هو الاستقراء والرابع ١٥ ١٤١ ء
هو التمثيل والعمدة هو القياس والأخيران إنما ينتجان بالردّ الى الصورة القياسيّة .

البحث الحادى عشر : فى استقرار النتائج

القياس المنتج للكلّى بالذات ينتج الجزئى بالعرض وعكسه وعكس ٢٠
نقيضه وكذب نقيضه . فإنا إذا قلنا «كلّ ج ب وكلّ ب ا» حتى انتج «كلّ

٢- ذلك: # أ : [ ] ج || ٢- ولئِن سلّمنا: س] ج \ معلّل: + بعلة] ج || ٣- ذلك: # أ : [ ] ج || ٤- ظاهر ضرورة: بين] ج || ٦- يجوز: # أ : يلزم] أ || ١٠- شرطا أو: شرطان [أو] ج \ صورة النزاع: صح] ج \ ولئِن : ان] أ || ١٢- عرفت: علمت] ج

ج ا فإنه ينتج «بعض ج ا وبعض ا ج "ولا شىء مما ليس ا ج ليس " ليس بعض ج ا "» .

البحث الثانى عشر : فى أن لزوم النتيجة الصادقة عن القياس لايستدعى كونه صادق المقدّمات ٥

فإنا إذا فرضنا صدق قولنا «كلّ إنسان حجر وكلّ حجر حيوان» فإنه ينتج «أن كلّ إنسان حيوان» مع صدق النتيجة وكذب || المقدّمتَيْن. ٦٨ ء أ
ومن هذا تبيَّن أن كون الشىء صادقًا فى نفس الأمر لا ينافى لزومه لغيره .

١٠

١٥

٢٠

١– مما ليس: مما لاشى] أ || ٧– صدق النتيجة: ما نتيجة صادقة] ج

المقالة الخامسة

المقالة الخامسة

٥ ٦٨ء آ

تشتمل على ثلاثة مطالع

٥٣ء ج

١٤١ء م

المطلع[1] الأول

فى تنوّع القياس بحسب[2] مادّته وما يتعلّق به

وفيه ثلاثة[3] فصول

١٠

الفصل الأول

فى القضايا التى هى مبادئ الأقيسة

و هى على أصناف

١٥

الصنف الأول : اليقينّيات

واليقين هو اعتقاد أن الشىء كذا مع أنه لا يمكن أن لا يكون كذا ، وهى على أقسام :

الأول : الأوليّات وهى التى يكون تصور طرفيْها كافيًا فى جزم الذهن بنسبة أحدهما الى الآخر بالإيجاب أو السلب[4] فمنها ما هى عامّة ٢٠ للكلّ و هى التى يكون تصور طرفها حاصلاً للكلّ كقولنا «الواحد نصف

٨-[1] المطلع: >> م || ٩-[2] بحسب: و] ج || ١٠-[3] [ثلاثة] آ || ٢٠-[4] أو السلب: او بالسلب] ج ||
٢١- طرفها: طرفيها] ج

الاثنين» . ومنها ما ليس كذلك كقولنا «الأشياء المتساوية لشىء واحد متساوية» . فإنها إنما تشتبه على[1] البعض لعدم حصول أجزائها فى العقل .

الثانى : المشاهدات وهى القضايا التى لا يكون تصور طرفيْها

٥ كافيًا فى جزم[2] الذهن بالنسبة بينها . لكن لَمَّا وقع الإحساس بثبوت المحمول الجزئيّات الموضوع استعدّت النفس لقبول العقل الكلّى بنسبة

٥٣ ب ج المحمول الى الموضوع || من المبدأ المفارق فحصل الجزم بها كقولنا «كلّ نار حارّة» . والوجدانيّات تدخل فى المشاهدات . وهى التى يكون الحكم فيها بواسطة قُوًى باطنة كقولنا «إن لنا فكرةً وشهوةً وغضبًا» .

١٠ الثالث : المجرّبات وهى القضايا التى يحكم العقل فيها بعد تكرر المشاهدة فينضمّ اليها[3] قياس تصير المشاهدة بسببه مفيدةً لليقين كما

١٤١ ب م اذا عَرَضَ || للسقمونيا إسهال الصفراء و وقعت[4] به المشاهدة || على

٦٨ ب أ سبيل التكرير و حصل شعور العقل بأنه ليس باتّفاقى . وإلا لَمَا كان دائمًا ولا أكثريًا فحينئذ يحكم بأن السقمونيا مسهلٌ للصفراء .

١٥ و فرْقٌ بيْن الاستقراء والتجربة . فإن الاستقراء هو الذى يجعل المشاهدات الجزئية مبدءًا للحكم الكلّى ، و ذلك لا يفيد اليقين . وأما التجربة فهى أن ينضمّ الى المشاهدة قياس يحكمُ[5] العقل بسببه .

الرابع : الحدسيات وهى القضايا التى يكون الحكم فيها بسبب التجربة وجوده الذهن كالحكم بأن نور القمر مستفاد من الشمس . فإنك

٢٠ إذا شاهدت اختلاف تشكّل[6] النور فى القمر عند اختلاف أوضاعه من الشمس وضمّمت اليه القياس المذكور . وهو أنه لو كان اتفاقيًا لَمَا كان

1- تشتبه على : تشبه عن] ج || 2- ٥- جزم: # أ || 3- ١١- اليها[ا] أ م || 4- ١٢- و وقع[ت] أ م || 5- ١٧- يحكم : فيحكم] أ || 6- ٢٠- تشكّل: تشاكل] ج

دائما ولا أكثريًا حصل الجزم بأن نوره مستفاد من نور الشمس . والفرق بيْن التجرِبة والحدس : أن الحدس لا يتوقّف على فعل يفعله الإنسان حتى يعرف بواسطة المطلوب . والتجربة يتوقّف على ذلك . فإن حصول الإسهال من السقمونيا يتوقّف على أن يتناوله الإنسان حتى يظهر بعده الإسهال . ٥

الخامس : المتواترات وهى القضايا التى يحكم العقل فيها بواسطة أخبار المخبرِين بعد توافُقِهم على ذلك كَالحكمِ بوجود مكّة والحوادث التى وقعت فيها بعد كثرة الإخبارات . فان الإخبارات إذا تطابقت و توافقت وعلِمْنَا أن المخبِرين لَمْ يَلْقَ بعضهم بعضًا وليس هناك احتمال الموافقة على الكذب ؛ فعند ذلك يحصل اليقِينُ . ولما كان الأخبار ١٠ || لاتفيد اليقين إلا عند الجزم بأنها ليست من القضايا الكاذبة . وكان ٥٤ ، ج الجزْم حاصلاً تارةً || من كثرة المخبرِين وتارةً من سائر القرائن لاجَرَم لم ٦٩ ، أ تنحصرْ تلك الشهادات فى عددٍ حتى إذا بلغ ذلك العددُ أفاد اليقِين وإذا لَمْ يبلغ لم يفد فإنه ربّما انضمّت القرائن الى عددٍ قليلٍ فيفيد اليقين . والتجربيّات والحدسيّات والمتواتِرات ليست بحجّة على الغير لأنه ربّما ١٥ لمْ تحصل له الوسائط التى بسببها يحصل اليقِين .

السادس : القضايا التى تكون قياساتها معها وهى التى يحكم العقل فيها بنسبة محمولها الى موضوعها بواسطة حاضرة فى الذهن ، كقولنا «الأربعة زوج» . فإن الأربعة بسبب كونها منقسمة || بمتساويَيْن ١٤٢ ، م صارت زوجًا فالانقسام بمتساويَيْن وسطٌ حاضرٌ فى الذهن . فإذا أُحْطِرَ ٢٠

٣- حصل: حصول] م || ٤- الإسهال: الانسان] ج \ أن يتناول[ه] ج || ٩- تطابقت: >> ج \ [توافقت] ج \ يلق: # ج : يكن] ج || ١٠- الموافقة: المواطاة] ج || ١١- ليس[ت] أ ج || ١٥- الحدسيّات والمتواتِرات : > < أ \ ليست [بـ]حجّة أ م ||

بالبَال الموضوع والمحمول[1] وكان الوسط حاضراً[2] حكم الذهن بأن الأربعة زوج[3]. والذى يدلّ على أن الزوجيّة بسبب الانقسام بمتساويَيْن أنه متى حصل الشكّ فيه حصل الشك فى الزوجيّة . كما إذا سئلنا عن مائة وتسعِين بأنه زوج أم لا ؟ فإن علمْنا انقسامه بمتساويَيْن[4] أجبنا بأنه ٥ زوج وإلا فقد تشكّكنا فيه .

الصنف الثانى : المشهورات

وهى القضايا التى يكون مبدأ الحكم بها إما تعلق مَصلَحة عامّة بها[5] وإما رِقّة[6] أو عادة أو حميّة الى غير ذلك من الأسباب كقولنا «العدل ١٠ حسن والظلم قبيح و مرَاعات الضعفاء محمود» و«حمل الناس على القتل سمْجٌ و كشف العورة مذموم» الى غير ذلك[7]. والمشهور قد يكون صادقًا[8] وقد يكون كاذبًا . والصادق قد يكون أوّليًا وقد يكون استدلاليًا . ٦٩ ب أ ولكلّ أمّةٍ || قضايا مشهورة فيما بينهم . والمشهور عند[8] قوم[7] قد يكون غير مشهور[8] عند آخرِين .

١٥

الصنف الثالث : المسلّمات

وهى القضايا[9] التى يسلمها الخصم فيستعمل[10] عليه لإلزامه .

الصنف الرابع : المقبولات

٢٠ وهى التى يؤخذ من شخص معتقَد فيه إما نَبِىّ أو إمام كالقضايا التقليديّة والأحكام الشرعيّة .

١ الموضوع والمحمول : > < م || ٢ وكان الوسط حاضرا] ج || ٣ بأن ... زوج : بكون ... زوجا] ج || ٤ بمتساويَيْن: المتساويين] أ ج || ٥ عامّة [بها] أ ج || ٦ رقّة: رافة] أ || ١٢-١٣ [الى غير ذلك] ج || ١٣-١٤ – قد يكون غير مشهورة: قد لا يكون مشهورة] ج || ٩ و هى: + القضايا] ج || ١٠ فيستعل: + ها] ج

الصنف الخامس : المظنونات

|| وهى التى تكون نسبة محمولاتها الى موضوعاتها فى أحد طرفَى الوجود والعدم عند العقل راجحًا بالنسبة الى الطرف الآخر من غير كونه جازمًا . ٥٤ ب ج ٥

الصنف السادس : الشِعْريّات

وهى قضايا محيِّلة تؤثّر فى النفس تأثيرًا عجيبًا من قبضٍ أو بسطٍ كقولنا «مُخّ البيض عذرة» فيتنفّر منه الطبع و«الخمر ياقوت سيّال» فترغب فيه النفس ، الى غير ذلك . ١٠

الصنف السابع : الوهميّات

وهى القضايا الكاذبة التى يقضى بها الوهم فى أمور محسوسة . فإن الوهم تابع للحسّ فيكون حكمه فى غير المحسوس كاذبًا مثل قولنا «كلّ موجود فهو فى الجهة» . وإنما يعرف كذب الوهم بأنه يساعد العقل فى المقدّمات المنتجة لنقيض حكمه . فإذا تعدّيا الى النتيجة رجع الوهم عن قبول ما حكم به العقل . ١٥

٢٠

٩- منه: عنه] ج || ١٣- [بها] ج \ فى امور غير محسوسة] أ || ١٥- فهو: # أ

الفصل الثانى

فى أقسام القياس بحسب موادّه

٢١ ب ج

٥ القياس إن كان مؤلّفًا من مقدّمات يقينيّة فهو البرهان ؛ وإن كان مؤلّفًا من المشهورات أو المسلّمات فهو الجدل ؛ وإن كان مؤلّفًا من المقبولات أو المظنونات فهو الخطابة ؛ وإن كان مؤلفًا من المخيّلات فهو الشعْر ؛ وإن كان مؤلّفا من الوهميّات || فهو السفسطة . ٧٠ء أ

والغرض من الجدل إما اقناع مَنْ هو قاصر عن درجة البرهان وإما ١٠ إلزام الخصم و دفعه . والخطابة والشعْر لا يستعملان للاحتجاج بل لِغرضٍ آخر: أما الخطابة فلِترْغيب المستمعِ فيما ينفعه فى تهذيب الأخلاق و أمر المَعاد . وأما الشعْر فلِانْفعال النفس بالترغيب والتنفير ويروّجه .

الوزن والعمدة هو البرهان. وهو إما لِمِّيّ أو إنِّيّ . وأما اللمّى ١٥ فهو الذى يكون الحدّ الأوسط فيه علّة لوجود الأكبر فى الأصغر فى الذهن والخارج جميعًا ، كقولنا «هذه الحشبة ممسوسة النار و كلّ ممسوس النار محترق فهذه الحشبة محترقة» . وأما الإنّى فهو الذى يكون الحدّ الأوسط فيه علّة للتصديق فى الذهن فقط ، كقولنا «هذه الحشبة محترقة وكلّ محترق ممسوس النار فهذه الخشبة ممسوسة النار» .

٥٥ ء ج ٢٠]والحدّ لا يكتب بالبرهان || لأنه من قبيل التصوّر دون التصديق[

٣- أقسام: احكام] ج || ٧- مؤلّفًا : # أ : مركبا] أ || ١٤- هو: هى] أ ج || أو: و اما] ج || ٢٠- [والحدّ ... دون التصديق] م

الفصل الثالث

فى موضوعات العلوم

٥ كلّ عِلْم فله موضوع ومبادئ و مسائل . أما الموضوع فهو الذى يبحث فى ذلك العلم عن أعراضه الذاتيّة مثل الوجود لِعِلْم ما قبل الطبيعة ، و الجسم من حيث أنه مبدأ التغيّر واللاتغيّر لِلعِلم الطبيعىّ . وأما المبادئ فهى إما تصوّرات وإما تصديقات . أما التصوّرات فهى الحدود التى نذكر لِموضوع الصناعة وأجزائه إن كان له أجزاء و ١٠ لأعراضه الذاتيّة . والتصديقات إما واجبة القبول وتُسمّى أوضاعًا وإما مسلّمة فى الوقت الى أن يبرهن عليها فى علمٍ آخر ، و تُسمّى مصادرات. ومتى كان موضوع علم أخص من || موضوع علمٍ آخر . فإن ٧٠ ب أ الذى موضوعه أخصّ يقال له إنه تحته كالعلم الطبيعىّ بالنسبة الى علم ماقبل الطبيعة . وأما المسائل فهى الطلب التى يبرهن عليها فى ذلك ١٥ العلم .

٢٠

٦ - أعراضه : عوارضه] ج || ٨ - فهى: فهو] أ ج || ١١-١٢ - وتسمّى مصادرات: >> م || ١٤-١٥ - [و إما المسائل ... فى ذلك العلم] ج || [فى ذلك العلم] أ

المطلع الثانى

فى الجدل

وفيه فصلان

٥

الفصل الأول

فى استعمال المحرّفات

||

١٤٣ ء م قد جرت عادة الجدليّين باستعمال القضايا مغيّرة عن نظامها
١٠ الطبيعىّ ، وذلك على طريقَيْن :

أما الأول : فمثل أن يقال «لا يكون ا ب إلا و ج د ولا يكون ج د إلا و هـ ز فلا يكون اب إلا و هـ ز » . ومعناه كلّما كان ا ب فج د وكلّما كان ج د فهـ ز فكلّما كان ا ب فهـ ز . ومثل قولنا «لا يكون كلّ ا لا ب ولا ج ولا يكون كلّ ج لا د ولا هـ فلا يكون كلّ الـ ا ب ولا د ولا هـ » .
١٥ ومعناه دائما إما كلّ ا ب أو كلّ ا ج ودائما إما كلّ ج د أو كل ج ه فدائما إما كلّ ا ب أو كلّ ا د أو كلّ ا هـ .

وأما الثانى : فمثل أن يقال « ج د لازم لِـ ا ب وهـ ز لازم لِج د فهـ ز لازم لِـ ا ب » ومعناه كلّما كان ا ب فج د وكلّما كان ج د فهـ ز فكلّما كان ا ب فهـ ز . ومثل أن يقال « ا ب ملزوم لِج د والملزوم موجود
٢٠ فاللازم موجود أو اللازم منتفٍ فالملزوم منتفٍ . ومعناه كلّما كان ا ب فج د لكن ا ب فج د لكن ليس ج د فليس ا ب . و مثل أن يقال « ج د لازم

١٣- [الـ] ا ب ج || ١٤- و لا يكون كلّ ج [لا] د ج [الـ] ا ب ج || ١٦- ا د أو كلّ : # أ || ١٩- ملزوم: لازم] ج

لـا ب و لازم[1] لنقيضه والواقع إما ا ب أو نقيضه فج د واقع » . ومعناه
٥٥ ب ج كلّما كان ا ب فج د وكلّما[2] || لمْ يكن ا ب فج د لكن ا ب أو ليس ا ب فج د .
ومثل أن يقال « ا ب ملزوم لِج د وهـ ز ملزوم لِج د لكن ا ب أو هـ ز
فج د » . ومعناه كلّما كان ا ب فج د وكلّما كان هـ ز فج د لكن ا ب أو هـ
٧١ ء أ ٥ ز فج د . ومثل أن يقال || « ج د أو هـ ز لازم لـا ب واللازم منتفٍ
فينتفى[3] الملزوم » . ومعناه كلّما كان ا ب فإما ج د أو هـ ز بمعنى منع
الخلو[4] لكن التالى كاذب فالمقدّم مثله . ومثل أن يقال «ا ب لا يجامع ج د
لكن ج د فليس ا ب » ومعناه إما أن[5] يكون ا ب أو ج د بمعنى منع الجمع
لكن ج د فليس ا ب . و مثل أن يقال «ا ب أو ج د لازم الثبوت لكن ليس
١٠ ا ب فج د » ومعناه إما[6] أن يكون ا ب أو ج د بمعنى منع الخلو لكن ليس
اب فج د . ومثل أن يقال « ا ب لا يجامع ج د ولا يجامع نقيضه والواقع
أحدهما فليس ا ب » و معناه إما أن يكون ا ب وإما أن يكون إما ج د أو
ليس ج د بمعنى منع الجمع لكن ج د أو ليس ج د فليس[7] ا ب .

١٥

الفصل الثانى
فى الحجج المستعملة فى الجدل
و هى خمسة[8] أصناف

الصنف الأول : التمثيل

٢٠ مثل[9] أن يقال «الجسم مرئى فيكون البارى مرئيا لأن الوجود علّة
للرؤية ثمة لانه مدار للرؤية وكل مدار علّة للدائر والبارى موجود

١- لازم : اللازم] ج || ٢- و كلّما: >> ج || ٦- فينتفـ[ى] ج || ٦-٧- [بمعنى منع الخلو]
أ ج || ٨- إما <أن> يكون : # أ || ١٠- إما : # أ || ١٣- ج د فيس : # أ || ١٧- [خمسة]
أ ج || ٢٠- مثل: مثلا] أ ج

فيكون مرئيا » . وقد عرفت || أنه يرتدّ الى قياسَيْن استثنائيَّيْن كلّ ١٤٣ ب م
واحد منهما مركّب من شرطيّة متّصلة مع استثناء المقدَّم . وهو فى غاية
الضعْف ؛ لأنه إن أريد بقولهم «الوجود علّة للرؤية» أن كلّ وجود علة
للرؤية فهو ممنوع لدخول صورة النزاع فيه . وإن أريد به أن بعض
الوجود علّة للرؤية فلا يلزم منه المطلوب . وإن أريد به أن طبيعة ٥
الوجود من حيث هى تلك الطبيعة علّة للرؤية فلا يخلو إما أن يراد به
أنها علّة فى الجسم أو يراد به أنها علّة فى كلّ صورة . فإن أريد به الأوّل
فلا يلزم منه المطلوب . وإن أريد به الثانى فهو ممنوع لدخول صورة
النزاع فيه . وبعد التجاوز عن هذا فلا نُسلّم أن كلّ مدار علّة للدائر
فلابُدّ له من برهان .|| ١٠

قال بعض الجدليين بأنّا ندعى علّيّة هذا الوجود للرؤية أعنى وجود ٧١ ب آ
البارى ونثبت || علّيّته بحجّة أخرى غير الدوران بأنّا نقول : لو كان ٥٦ ء ج
هذا الوجود علّة للرؤية منضماً الى جملة الأمور الواقعة لكان هذا
الوجود علّة للرؤية . وإذا كان علّة على هذا التقدير لزم أن يكون علّة فى
نفس الأمور لِوجوهٍ ؛ **أحدها** : أن هذا علّة على هذا التقدير وكلّ ما هو ١٥
علّة على هذا التقدير فهو علة فى نفس الأمر ينتج أن هذا علّة فى نفس
الأمر إما الصغرى فظاهر وإما الكبرى فلأن كلّما ليس بعلّة فى نفس
الأمر فهو ليس بعلّة على هذا التقدير ضرورة تحقق جملة الأمور الواقعة
على هذا التقدير . فينعكس بعكس النقيض أن كلّما هو علّة على هذا
التقدير فهو علّة فى نفس الأمر . **الثانى** : أن هذا علّة على هذا التقدير ٢٠
ولا شىء ممّا ليس بعلّة فى نفس الأمر فهو علّة على هذا التقدير ضرورة

٤ صورة النزاع: صح] ج || ٨-٩ – صورة النزاع: صح] ج || ١٠ – [فـ]لابُدّ آ م || ١٤ – لزم: يلزم] ج || ١٨ – هذا: ذلك] ج || ١٩ – هذا: ذلك] ج

تحقق جملة الأمور الواقعة على هذا التقدير . فينتج من الشكل الثانى أن هذا ليس بعلّة فى نفس الأمر فهو علّة فى نفس الأمر . **الثالث**: أنه لو ثبت عدم كونه علّة فى نفس الأمر لثبت عدم كونه علّة على هذا التقدير ضرورة تحقق جملة الأمور الواقعة على هذا التقدير والتالى كاذب ضرورة كونه علّة على هذا التقدير .

قلنا : لا نُسلّم أنه إذا صدق أن كلّما ليس بعلّة فى نفس الأمر فهوليس بعلّة على هذا التقدير وكلّما هو علّة على هذا التقدير فهو علّة فى نفس الأمر . فإنا بيّنّا أن الموجبة الكلّية لا ينتظم برهان على انعكاسها بعكس النقيض موجبة كلّية . || لا يقال بأنه إذا صدق كلّما ليس بعلّة فى نفس الأمر فهو ليس بعلّة على هذا التقدير فلا شىء ممّا هو علّة على هذا التقدير ليس بعلّة فى نفس الأمر . فنقول هذا علّة على هذا التقدير ولا شىء ممّا هو علة على هذا التقدير ليس بعلّة فى نفس الأمر فهذا ليس بعلّة فى نفس الأمر فهو علّة فى نفس الأمر . لأنّا نقول: لا نُسلّم أنه إذا صدق كلّ ماليس بعلّة فى نفس || الأمر فهو ليس بعلّة على هذا التقدير ينعكس الى قولنا «لا شىء ممّا هو علّة على هذا التقدير فهو ليس بعلّة فى نفس الأمر». لا يقال: لو لم يصدق هذا لَصَدَقَ قولنا «بعض ما هو علّة على هذا التقدير فهو ليس بعلّة فى نفس الأمر وكلّ ما ليس بعلّة فى نفس الأمر فهو ليس بعلّة على هذا التقدير فبعض ما هو علّة على هذا التقدير فهو ليس بعلّة على هذا التقدير»، هذا خلف. لأنّا نقول: لا نُسلّم أنه خلف. و هذا لأن هذا التقدير محالٌ عندنا والمحال جاز أن يستلزم النقيضَيْن. أما قوله لاشىء ممًا ليس بعلّة

٢– [بـ]علّة ج \ الثالث: + ان هذا ليس علة فى نفس الامر فهو علة] ج || ١٢– ولا شىء ... علّة [على] أ || ١٣– فهذا ليس: >> ج \ ليس: >> م \ ‹علّة› فى نفس الامر : >> ج || ١٤–١٥ – فى نفس الأمر فهو ليس بعلّة : >> ج

فى نفس الأمر ليس بعلّة على هذا التقدير ، قلنا : لا نُسلّم . وأما تحقق جملة الأمور الواقعة على هذا التقدير فيقتضى صدق قولنا «كلّماليس بعلّة فى نفس الأمر فهو ليس بعلّة على هذا التقدير» . و لكن لِم قلتم بأن ذلك يستلزم ما ذكرتموه؟! لايقال : لو لمْ يصدق قولنا «لا شىء ممّا ليس بعلّة فى نفس الأمر بعلّة على هذا التقدير فبعض ما ليس بعلّة فى نفس الأمر فهو علّة على هذا التقدير وكلّما ليس بعلّة فى نفس الأمر فهو ليس بعلّة على هذا التقدير ينتج من الثالث بعض ما هو علّة على هذا التقدير فهو ليس بعلّة على هذا التقدير ، هذا خلف » . لأنا نقول : || لا نُسلّم أنه خلف . و مستند المنع ما مرّ . أما قوله «لو ثبت عدم كونه علّة فى نفس الأمر لثبت عدم كونه علة على هذا التقدير»، قلنا : لا نُسلّم . وأمّا تحقق جملة الأمور الواقعة على هذا التقدير فيدلّ على أن كلّما ليس بعلّة فى نفس الأمر فهو ليس بعلّة على هذا التقدير و لا يدلّ على أن ما يفرض عدم علّيّته فى نفس الأمر فهو ليس بعلّة على هذا التقدير . وإذا كان كذلك فلا نُسلّم أنه يلزم من تقدير عدم علّيّته هذا فى نفس الأمر عدم علّيّته على هذا التقدير . ولئِن سلّمنا ذلك ولكن لِمَ قلتم بأن التالى كاذب؟! وإنما يلزم كذب التالى إن لو يثبت عدم علّيّته على هذا التقدير . و هذا لأن هذا التقدير محال || فجاز أن يستلزم علّيّته وعدم علّيّته جميعًا . لا يقال : إن هذا || التقدير ممكن لكونه محتمل الثبوت والانتفاء ، والممكن لا يستلزم المحال . لأنّا نقول : إن أردتم بكونه ممكنًا

[٧٢ ب أ] [٥٧ ء ج] [١٤٤ ب م]

١- قلنا لا نسلم: فلا نسلم] ج || ٣- [لكن] أ ج \ [بـ]أن ذلك ج || ٦-٧ - [فى نفس الأمر فهو ليس بعلّة] ج || ١٠- فى نفس الأمر لثبت عدم كونه علّة: # آ : فى نفس الامر لثبت على هاذا التقدير عدم كونه علة] ج \ قلنا لا نسلّم: فلا نسلم] ج || ١١- [كلّ]ما ج || ١٤- علّيّته [هذا] ج || ١٥- عدم: # آ \ لئِن سلّمنا: س] ج || ١٥-١٦ - لِمَ قلتم .. كاذب: لا نسلم كذب التالى] ج || ١٦- عدم: # آ || ١٩- المحال: # ج

أنه ممكن بالإمكان الخارجىّ ؛ أعنى الإمكان فى نفس الأمر . فلا نُسلّم أنه ممكن بهذا المعنى . وإن أردتم بكونه ممكنًا أنه ممكن بالإمكان الذهنىّ أعنى كون الذهن متردّدًا فيه . فمسلّمٌ أنه ممكن بهذا التفسير ، ولكنْ لِمَ قلتم بأن الممكن بهذاالتفسير لا يستلزم المحال . فإن الممكن بهذا التفسير جاز أن يكون محالا فى نفس الأمر ؛ فيلزم من فرْض صدْقه محال . لا يقال بأن الموجبيّة وعدم الموجبيّة لا يصدقان على ذلك التقدير لأن اجتماعهما محال و عدم المحال متحقّق على ذلك التقدير ضرورة تحقق جملة الأمور الواقعة على ذلك التقدير . لأنا نقول : لا نُسلّم أنه يلزم من تحقّق جملة الأمور الواقعة على ذلك التقدير عدم اجتماع النقيضَين . فإن من الجائز أن يكون ذلك التقدير || مستلزما لاجتماع النقيضَيْن ولِعدمِه جميعًا .

٧٣ ء أ

الصنف الثانى : التلازم

وهو بالحقيقة قياس استثنائىّ يحتاج فى إثبات الشرطيّة الموضوعة فيه الى التمثيل مثل أن يقال : الجنّ ليس بموجود لأنه لو كان موجودًا لكان مرئيًا لأن الوجود علّة لِلرؤية . لأنه مدار للرؤية وكلّ مدار فهو علّة للدائر؛ فعُلِم أنه لو كان موجودًا لكان مرئيًا . والتالى كاذب فالمقدَّم مثله . وهو ضعيف ، لأنّا نقول : لا نُسلّم أن الوجود علّة للرؤية . وأما الدوران فقد مرّ إبطاله . ولئِنْ سلّمنا أن الوجود علّة للرؤية ، ولكن لِمَ قلتم بأنه علّة له على تقدير وجود الجنّ ؟! لا يقال بأن الوجود علة للرؤية فى نفس الأمر فلو كان الجنّ موجودًا منضماً الى علّيّة

٣– فمسلّم: فنسلم] ج || ٣– [و]لكن ج || ٤– [بـ]أن الممكن أ ج || ٥– [فرض] ج || ١٥– الى التمثيل: # م || ١٨– [نقول لا] ج || ١٩– ولئِن: و انْ] م || ٢٠– و لكن لِمَ : فلم] ج || ٢٠– علّة [له] ج || ٢١– منضماً: + الى جملة الامور الواقعة و] ج

الوجود للرؤية لكان الجنّ مرئيًا لكن الجنّ ليس بمرئىّ ؛ فيلزم أن لا يكون
الجنّ موجودًا منضمًا الى عليّة الوجود للرؤية لكن الوجود علّة للرؤية .
فيلزم أن لا يكون الجنّ موجودًا ضرورةً ، لأنا نقول : إن أردتم || بكون ٧٥ ب
الوجود علّة للرؤية أن الوجود الواقع علّة للرؤية فلِمَ قلتم بأن الجنّ لو
كان موجودًا منضمًا الى كون الوجود الواقع علّة للرؤية يلزم أن يكون ٥
الجن مرئيًا ؟! وهذا لأن وجود الجنّ إنما هو على هذا التقدير فجاز أن لا
يكون هذا التقدير واقعًا فلا يلزم عليّة الوجود المقدّر للرؤية . وإن أردتم
به أن الوجود المتحقّق على هذا التقدير علّة للرؤية فهو ممنوع . لا يقال
بأن مفهوم الوجود علّة للرؤية فكلما كان الجن موجودا منضما الى علية
مفهوم الوجود للروية لكان مفهوم الوجود علّة للروية || وكلما كان ١٠ ١٤٥١ م
مفهوم الوجود علّة للروية || لكان الجنّ مرئيًا . فينتج كلّما كان الجنّ ٧٣ ب
موجودًا منضمًا الى عليّة مفهوم الوجود علّة للرؤية لكان الجنّ مرئيًا .
والتقريب ما مرّ ، لأنّا نقول : لا نُسلّم لزوم النتيجة المتّصلة من
المقدّمتَيْن المتّصلتَيْن . وهذا لأن الكبرى تدلّ على الملازمة فى نفس الأمر
فجاز أن لا يبقى الملازمة على تقدير وجود الجنّ منضمًا الى عليّة مفهوم ١٥
الوجود للرؤية . لا يقال : إنا لا ندعى كذلك بل نقول كلّما كان الجنّ
موجودًا منضمًا الى عليّة مفهوم الوجود للرؤية كان علّة رؤية الجنّ
متحقّقة على هذا التقدير . والعلّة منتفية فى نفس الأمر فينتفى وجود
الجنّ منضمًا الى عليّة مفهوم الوجود . وإنما قلنا : إن العلّة منتفية فى
نفس الأمر . لأنّ العلة لوكانت موجودة فى نفس الأمر لكان الجنّ مرئيًا ٢٠

١- لكنّ الجنّ: لكنه] ج || ١- ليس [بـ]مرئىّ أ ج || ٥- أن يكون: ان لا يكون] أ || ٧- [للرؤية] أ م || ١٠- [لـ]كان أ ج || ١١- [لـ]كان ج || ١١- [فـ]ينتج ج || ١٢- [علّة] ج \ [لـ]كان ج م || ١١-١٢ - [فـ]ينتج كلّما كان ... [لـ]كان الجنّ مرئيًا : >> ج || ١٨- كان علّة : كانت عليّة] ج || ١٩- متحقّقة: متحققا] ج || ٢٠- لأن: كان] أ

والتالى كاذب فالمقدَّم مثله ، لأنّا نقول : لا نُسلّم أن الجنّ لو كان موجوداً منضمّاً الى عليّة مفهوم الوجود للرؤية لكان علّة رؤية الجنّ متحقّقة على هذا التقدير . وإنما يلزم ذلك إن لو كان مفهوم الوجود علّة للرؤية فى كلّ صورة فلِمَ قلتم بأنه يلزم من كون مفهوم الوجود علّة للرؤية ٥ كونه علّة للرؤية فى كلّ صورة لابُدّ له من برهان .

الصنف الثالث : التعاند فى الثبوت

٥٨ ء ج مثل أن يقال : قِدَمُ || الأفلاك مع حدوث الحيوان و النبات مما لا يجتمعان و الثانى ثابت فيلزم انتفاء الأول . وهو قياس استثنائىّ ١٠ مركّب من منفصلة مانعة الجمع واستثناء عين أحد الجزءَيْن لانتاج نقيض الآخر. لأن معناه إما أن تكون الأفلاك قديمة وإما أن يكون ٧٤ ء أ الحيوان والنبات حادثَيْن|| مانِعة الجمع لكن الحيوان والنبات حادثانْ فالفلك ليس بقديم . وطريق إثبات منع الجمع أن الإمكان إما أن يكون علّة للحدوث أو لا يكون . وأيّما كان يلزم منع الجمع . أما إذا كان علّة ١٥ فلأنه حينئذ يلزم حدوث الأفلاك لقيام العلّة . وأما إذا لم يكن علّة فلأنه حينئذ يلزم عدم حدوث الحيوان والنبات لأنهما لو كانا حادثَيْن لكان الإمكان علة للحدوث لأنه مدار له ؛ فيكون علّة على هذا التقدير . وإذا صدق قولنا كلما كان الحيوان والنبات حادثَيْن كان الإمكان علّة للحدوث فكلما لم يكن الإمكان علّة للحدوث لم يكونا حادثَيْن . فلئِن قلت بأنه لو ٢٠ لم يكنْ علّة لكانا حادثَيْن ، لأن إمكان الحيوان والنبات بخصوصيته

٣- لو كان :# ج : لم يكن] ج || ٤- لِمَ قلتم [بـ]أنه ج \ كون: + ـه] ج || ٥- كونه: و كونه] ج || ٨- قدم: >> ج \ الحيوان و النبات: > < أ || ١٢- الحيوان والنبات : > < ج \ حادثَيْن: حادثان] أ م || ١٤- أيّما: اما] أ || ١٧- [على] أ || ١٩- فكلّما لمْ يكن ... لمْ يكونا : # أ \ لم يكن] أ

حينئذ يكون علّة للحدوث لأنه يكون مدارا فيكون علّة . قلنا: لِمَ قلتم بأنه يلزم من صدق قولكم لو لم يكن الإمكان علّة للحدوث لكانا حادثَيْن ؟! كذب قولنا لو لم يكن الإمكان علّة للحدوث لَمَا كانا حادثَيْن . وهذا لأن هذا التقدير عندنا محال ، و المحال جاز أن يلزمه النقيضان . وهذه الطريقة أيضًا ضعيفة ؛ لأن قوله الإمكان إما أن يكون علّة للحدوث أو لا ٥ يكون ، معناه أنه إما أن يصدق قولنا «الإمكان علّة للحدوث» أو لا يصدق . فنقول : لم قلتم بأنه إذا صدق الأوّل يلزم حدوث الأفلاك ؟! وهذا لأن هذه قضيّة مهملة و لا يلزم من صدق المهملة صدق الكلّية ، فلا يلزم صدق قولنا «كلّ إمكان علّة للحدوث» فلايلزم منه حدوث الأفلاك . فلئِن قلت بأن طبيعة الإمكان إما أن يكون علة للحدوث أو لا يكون . قلنا : لمَ ١٠ قلتم «إن طبيعة || الإمكان إذا كان علة يلزم حدوث الأفلاك»؟! وإنما يلزم ٧٤ ب آ ذلك إن لو كانت || علّة للحدوث فى كلّ صورة . ولئِن سلّمنا ذلك ولكن ٥٨ ب ج لِمَ قلتم إنه إذا صدق قولنا كلّما كان الحيوان والنبات حادثَيْن لكان الإمكان علّة للحدوث يلزم منه صدق قولنا كلّما لم يكن علّة للحدوث يلزم عدم حدوثهما ؟! وإنما يكون كذلك إن لو لزم من الملازمة بيْن ١٥ الشيئَيْن انتفاء الملزوم على تقدير انتفاء اللازم . وإنما يكون كذلك إن لو بقيت الملازمة على ذلك التقدير . فلم قلتم إنها باقية على ذلك التقدير لابُدّ له من برهان.

٢٠

١- لأنه [يكون] مدار[ا] آ ج || ٣- [لـ]مَا كانا آ || ٦- [أنه] ج : # آ || ١١- إذا كان: اذا كانت] ج م || ١٢- إن لو: اذا] ج || ١٣- ولئِن سلّمنا: س] ج \ لِمَ قلتم إنه: لا نسلم بانه] ج || ١٤- [لـ]كان ج م \ [منه] آ || ١٦- انتفاء الملزوم: انتفا اللازم الملزوم] ج \ [كذلك] ج || ١٧-١٨ - [فلِمَ قلتم ... لابُدّ له من برهان] ج

الصنف الرابع : التعاند فى الانتفاء

مثل أن يقال أحد الأمرَيْن لازم وهو إما حدوث الأفلاك أو قِدَم الحيوان والنبات ، والثانى منتفٍ فتعَيَّن الأول . وهو قياس استثنائىّ مركّب من منفصلة مانعة الخلو واستثناء نقيض أحد الجزئَيْنِ لانتاج الآخر. لأن معناه إما أن يكون الأفلاك حادثة وإما أن يكون الحيوان والنبات قديمَيْن بمعنى منع الخلو لكن الحيوان والنبات ليسا بقديمَيْن فالأفلاك حادثة . وطريق إثبات منع الخلو : أن الإمكان إما ان يكون علّة للحدوث أو لم يكن . وأيّما كانَ يلزم منع الخلو بالتقرير الذى سبق . وطريق إبطاله قد مرّ .

الصنف الخامس : الاستدلال بأحد المتلازمين

مثل أن يقال إما أن وجبت الزكاة فى حلى البالغ أو لم يجب . وأيّما كان يلزم وجوبها فى مضروب الصبىّ . وهو قياس استثنائىّ مركّب من متّصلتَيْن مشتركتَيْن فى التالى واستثناء مقدّم إحداهما و صورته القياسيّة هكذا . كلّما وجبت || الزكوة فى حلى البالغ وجبت فى مضروب الصبىّ وكلّما لم تجب الزكوة فى حلى البالغ || وجبت فى مضروب الصبىّ لكنّها واجبة ثمّة أو غير واجبة . فيلزم وجوبها فى مضروب الصبىّ قطعًا .

٧٥ ء أ
١٤٦ ء م

واحتجّوا على اثبات الملازمة الأولى بالتمثيل بأن قالو كلّما وجبت الزكاة ثمّة كان الأمر المشترك بينهما علّة للوجوب بالدوران .

٣- [استثنائى] ج || ٧- أن الإمكان : >> م || ٨- أو لم يكن: او لا يكون] ج || ١١- المتلازمين: الملزومين] أ م || ان تجب: ان وجبت] أ و \ لا تجت: لم تجب] أ م || ١٨- وجوبها: وجوب الزكوة] ج || ١٤- [مركّب] ج || ١٥- حلى البالغ وجبت: + الزكاة] # ج \ وجب[ت] م || ١٦-١٧ - وجبت فى مضروب الصبىّ: وجبت الزكاة فى مضروب البالغ ...] ج || ١٧- [ثمّة] ج || ٢٠- [الزكوة] أ ج \ [الأمر] أ ج

وكلّما كان الأمر المشترك علّة للوجوب يلزم الوجوب ههنا. و أما الملازمة الثانية فلأن عدم الوجوب ثمّة مع عدم الوجوب ههنا منتفٍ بإجماع الخصمَيْن . ولئِن منع الإجماع على هذا التقدير أجابوا عنه بأن عدم الوجوب ثمّة مع عدم الوجوب ههنا || منتفٍ فى نفس الأمر بالإجماع. ٥٩ ء ج

فنقول : المنضمّ الى انتفاء المجموع إما الوجوب ثمّة أو عدم الوجوب ، وأيّما كان يلزم الوجوب ههنا . أما إذا كان المنضمّ اليه الوجوب فلأن المشترك حينئذ يكون علّة . وأما إذا كان المنضمّ اليه عدم الوجوب فبالضرورة . فلئِن قلت : لِمَ قلتم بأنه إذا صدق قولنا كلّما كانت الزكاة واجبة ثمّة منضماً الى انتفاء المجموع كان المشترك علّة وكلّما كان المشترك علّة ثبت الوجوب ههنا ينتج كلّما كانت الزكوة واجبة ثمّة منضماً الى انتفاء المجموع يثبت الوجوب ههنا . قلنا : انتفاء المجموع ثابت فى نفس الأمر والملازمة الأولى ثابتة منضمّة الى انتفاء المجموع . والملازمة الثانية ثابتة منضمة الى انتفاء المجموع . وكلّما ثبتت هذه المقدّمات كان الوجوب ثابتا ههنا فيلزم ثبوت الوجوب ههنا ضرورة . وإنما قلنا إنه كلّما ثبتت هذه المقدّمات يلزم الوجوب ههنا ، لأن الملازمة الأولى إذا ثبتت منضماً الى انتفاء المجموع يلزم إما عدم الوجوب ثمّة منضماً الى انتفاء المجموع أو عليته المشترك منضماً || الى انتفاء المجموع ، وأيّما كان يلزم الوجوب ههنا . أما إذا كان الواقع عدم الوجوب ثمّة منضماً الى انتفاء المجموع فبالضرورة. وأما إذا كان المنضمّ الى انتفاء المجموع عليته المشترك فلِتحقّق الملزوم. ٧٥ ب أ

١- [الأمر] ج م || ٢- [الثانية] أ || ٣- و لئِن: و ان] م : فان] ج || ٤- [هـ]هنا ج || ١١- ثمّة: # أ || ١٢- منضمّة: منضما] أ م || ١٣- منضمّة: منضما] ج || ١٤-١٥ - [فيلزم ثبوت .. ضرورة] ج || ١٥- [إنه] ج || ١٨- يلزم الوجوب: يلزم ثبوت الوجوب] ج

وإفساد هذه الطريقة تمنع علّيّته المشترك على نهج ما عرفت . وربّما يقال : عدم الوجوب ههنا مع عدم الوجوب ثمّة منتفٍ ومع الوجوب ثمّة منتفٍ و الواقع أحدهما فيلزم الوجوب ههنا فيرتدّ الى قياس استثنائىّ مركّب من شرطيّتَيْن إحداهما مانِعة الجمع بيْن العدم ههنا
٥ {والعدم ثمّة ، والأخرى مانِعة الجمع بيْن العدم ههنا} والوجوب ثمّة مع استثناء الوجوب أو العدم ثمة ؛ أما بيان أن العدم ههنا مع العدم ثمّة منتفٍ فبالإجماع و أما بيان أن العدم ههنا مع الوجوب ثمّة منتفٍ .
١٤٦ ب م فلأن الوجوب ثمّة ملزوم لعلّيّة المشترك وعدم الوجوب || ههنا لايجامع عليته المشترك فلا يجامع الوجوب ثمّة ، لأن ما لايجامع اللازم لايجامع
٥٩ ب ج ١٠ الملزوم . || وإبطالها أيضا يمنع علّيته المشترك .

وقد تستعمل الاقترانيّات الحمليّة فى الجدل ، مثل أن يقال : البارى موجود وكلّ موجود مرئى لأن بعض الموجود مرئى وعلّة رؤيته الوجود بالدوران . ومثل أن يقال : الجنّ ليس بمرئى وكلّ موجود مرئى فالجنّ ليس بموجود . وإفساد الطريقَيْن على نهج ما مرّ . فهذه هى
١٥ الأصول التى عليها مدار الجدل وينحل اليها جميع التراكيب الجدليّة .

٢٠

٢- [ههنا] ج || ٣- [منتف] ج || ٤- مانِع[ة] آ || ٥- [و العدم ثمّة .. بيْن العدم] م

المطلع الثالث

فى المغالطة

وفيه ثلاثة فصول

٥

الفصل الأول

فى أسباب الغلط

اعلَمْ أن الغلط فى القياس قد يكون من جهة الصورة وقد يكون من جهة || المادّة وقد يكون من جهتيهما . أما من جهة الصورة فبأن لا يكون ٧٦ ء آ
على شكْل من الأشكال لعدم تكرّر الوسط فيه ، مثل أن يقال : بعض المنقوش فرسٌ وكلّ فرس حيوانٌ فإن الفرس لا يصدق على المنقوش وإنما يُسمّى فرسا بطريق المجاز ؛ أو لا يكون على ضرب منتج ، مثل أن يقال : كلّ إنسان حيوانٌ والحيوان جنسٌ . فإن الكبرى ليست بكلّية لأن الحكم فيها على طبيعة الحيوان من حيث هى تلك الطبيعة فلا يصدق ١٥
على الجزئيات .

وأما من جهة المادّة فبأن تكون المقدِّمة كاذبة فى نفسها إلا أنها تشابه الصادق إما من جهة اللفظ وإما من جهة المعنى . أما الاشتباه اللفظىّ فمنه ما يقع بسبب اشتراك اللفظ ، كقول القائل : الواجب إما ممكن الوجود أو غير ممكن الوجود ، فإن كان ممكن الوجود وما يمكن ٢٠
وجوده يمكن عدمه فالواجب يمكن عدمه ، وإن كان غير ممكن الوجود وما

٣- فى المغالطة: فى المغالطات] ج || ٦- [الفصل] م || ١١- على شكْل: على نهج شكل] ج || ١٧- [فـ]بأن تكون ج || ٢٠- غير ممكن الوجود : # أ

ليس ممكن الوجود فهو ممتنع فالواجب ممتنع . وهذا الغلط إنما عَرَضَ
من جهة اشتراك اللفظ . لأن المراد من الإمكان إن كان هو الإمكان العامّ
فالواجب ممكن بهذا المعنى ؛ لكن الممكن بهذا المعنى لايجب أن يكون ممكن
العدم . و إن كان المراد منه هو الإمكان الخاصّ فالواجب ليس ممكنًا بهذا
٥ المعنى إلا أن ما ليس بممكن بهذا المعنى لا يجب أن يكون ممتنعًا بل يكون
٦٠ ء ج إما واجبًا أو ممتنعًا . و منه ما يقع بسبب استعمال الألفاظ || المجازيّة
كما يقال «البارى نورٌ و كلّ نور محسوس فالبارى محسوس» . وأما
١٤٧ ء م الاشتباه المعنوى فمنه ما يكون بسبب تركيب المفصّل || كما يقال «زيد
شاعرٌ و زيد جيّد وكلّ ما هو شاعر وجيّد فهو شاعر جيّد» . ومنه ما
١٠ يكون بسبب تفصيل المركّب كما يقال «الخمسة || زوج و فرد وكلّ ما هو
٧٦ ب أ زوج و فرد فهو زوج فالخمسة زوج» . ومنه مايقع من حكم الوهم كما
يقال «كلّ ما هو فى الجهة فهو موجود فكلّ موجود فهو فى الجهة» ، وكما
يقال «الفلك متناهٍ و كلّ متناه فهو ينتهى الى خلاء أو ملاء فالفلك
ينتهى الى خلاء أو ملاء» . ومنه أخذ لازم الشىء مكانه كما يقال
١٥ «الجسم متحيّز وكلّ متحيّر فهو نفس التحيّز» . ومنه أَخْذُ ما بالعرض
مكان ما بالذات كما يقال «السقمونيا مسهل للصفراء فهو مبرِّد
بطبعه» فمن جهة أن السقمونيا إذا أسهل الصفراء فقد استفرغ الخلط
الحارّ ولزم من ذلك برودة المزاج فحَكَمَ بأن السقمونيا مبرِّد بالذات .
وكما يقال «القاعد فى السفينة الجارية متحرّك وكلّ متحرّك لا يثبت
٢٠ على موضع واحد فالقاعد فى السفينة الجارية لا يثبت على موضع

٢- إن كان: لو كان] أ || ٣- لكن الممكن بهذا المعنى : # أ || ٤- [منه] ج || ٩- و [زيد] ج : # أ \ شاعر جيّد: شاعر و جيد] ج || ١٧- بطبعه: بالطبع] ج || ١٨- بالذات: # أ || ٢٠- [واحد] ج \ [الجارية] ج || ٢٠-٢١ - [فالقاعد فى السفينة الجارية لا يثبت على موضع واحد] م : # أ

واحد» . ومنه أَخْذُ ما مع الشيء مكانَ ما به الشيءُ كما يقال «الأبوّة متوقّفة على البنوّة والبنوّةُ على الأبوة فيمتنع وجودهما» ؛ والتوقّف إنما يقال فيما به الشيء لا فيما مع الشيء . ومنه جَعْلُ ما ليس بدَوْرٍ دورا كما يقال «الدجاجة متوقّفة على البيضة والبيضة على الدجاجة» فيكون دَوْرا والغلط فيه أن كلّ دجاجة يتوقّف على بيضة هى غير (٥) البيضة التى تتوقّف عليها تلك الدجاجة . ومنه أَخْذُ ما بالقوة مكانَ ما بالفعل كما يقال «لو كان الجسم قابلا للقسمة الى غير النهاية لكان ما لا يتناهى حاصلاً بيْن سطحَى الجسم فكان ما لا يتناهى محصوراً بيْن حاصرَيْن» . والغلط فيه أن الجسم لو كان قابلا للقسمة الى غير النهاية لكان أجزاؤه بالقوة فلا يكون فيه أجزاء حاصلة بالفعل محصورة بيْن (١٠) الطرفيْن . ومنه إعطاء المعدوم حُكْمَ الموجود كقول القائل «لو كانت الحركات غير متناهية لكان كلّها || إما شفعًا أو وِتْرًا فكان غير المتناهى (٧٧ ء أ) موصوفًا بأحد هذَيْن الوصفَيْن فظنّ أن الحركات المعدومة والموجودة لها كلّ مجموعِيّ مشتمل على الآحاد فحكم عليها بكونها شفعًا أو وِتْرًا . ومنه أَخْذُ العدم المقابل للوجود أمرًا وجوديًا كما يقال «الخير والشرّ (١٥) متضادّان ولا شىء من المتضادَّيْن عن مَبْدَئٍ واحدٍ فلا يكون الخير والشرّ عن مبدئٍ واحدٍ فمبدأ الخير غير مَبْدَئ الشرّ» . ومنه أخذ العدم والوجود فى الموضوع مكان السلب والإيجاب اللذَيْن لا نظر فيهما الى الموضوع || كما يقال «اتّصال النفس بالبدن وانفصالها عنه سلب (١٤٧ ب م) وإيجاب فلا يخرج عنهما شىء و النفس إما متّصلة بالبدن أو منفصلة (٢٠)

٧- ‹لو كان› الجسم : # أ : الجسم لو كان] أ || ١١- الطرفين : حاصرين] ج || ١٢- لكان : لكانت] ج || ١٣- المعدومة والموجودة: > < م || ١٤- مجموعَى: مجموعين] ج \ مشتمل: مشتملة] م || والنفس: فانفس] أ ج

عنه ولَمْ يعلم أن الانفصال عدم الاتّصال لموضوع من شأنه الاتّصال » .
ومنه أخذ الاعتبارات الذهنيّة خارجيّة كما يقال «شريك البارى ممتنع
فى الأعيان و كلّ ما هو ممتنع فى الأعيان فقد حصل امتناعه فى
الأعيان » . ومنه أخذ المشهور أوّليًا كقول القائل «لو عجز البارى عن
٥ شىء كذا لكان القديم ناقصًا» . ومنه أَخْذُ الكلّ العددِى مكان الكلّ
المجموعِىّ وبالعكس كما يقال «كلّ حركةٍ حادثة فكلّ الحركات حادثة» و
كما يقال «كلّ الأفلاك لها نفوس فكلْ فلك له نفوس» . و منه جَعْلُ ما
ليس سببًا للمحال سببًا له كما يقال «لو كان الفلك بيضيًا و تحرّك
على القطر الأقصر لزم الخلاء و هو محال ، فلا يكون الفلك بيضيًا
١٠ فالمحال لم يلزم من فرض كون الفلك بيضيًا وإنما لزم من كونه بيضيًا
مع الحركة على القطر الأقصر فيلزم منه كذب المجموع ولا يلزم منه كذب
٧٧ ب أ نقيض المطلوب» . ولنقتصر || على هذا القدْر فإنه لا يمكن
حصرأسباب الغلط فى عَدَد إلا أن الإحاطة بالقدر المذكور مع استحصار
القوانين المنطقيّة وكثرة استعمالها مما يوجب سرعة الوقوف على
١٥ موضع الغلط .

و من المغالطات اللطيفة ما قيل إن اجتماع النقيضَيْن || واقع بأن
نفرض شخصًا لم يصدق البتّة ثم قال «كلّ كلامى كاذب ومات» فقوله
«كلّ كلامى كاذب» إما أن يكون صادقًا أو كاذبًا فإن كان صادقا فيلزم أن
يكون كلّ فرد من أفراد كلامه كاذبًا فيكون هذا الكلام كاذبًا فيلزم صدق
٢٠ هذا الكلام وكذبه ، وإن كان كاذبًا فبعض كلامه صادقٌ فالصادق إما أن
يكون هذا الكلام أو غيره . فإن كان غيره و قد فرض أن غيره كاذب

٥- [كذا] ج || ٦- [فكلّ الحركات حادثة] أ || ١١- [ال]حركة أ ج || ١٢- هذا : # ج || ١٧- يصدق: # أ

فيلزم كذبه وصدقه معًا . وإن كان هذا الكلام والتقدير تقدير كذبه فيلزم صدقه وكذبه معًا . فلئِن قلت بأن المحال لازمٌ على تقدير وجود شخص هذا شأنه فلِمَ قلتم بأن ذلك غير جائز ؟! وهذا لأن وجود شخص هذا شأنه محال والمحال جاز أن يلزمه المحال . قلنا : نحن نفرض الكلام فى شخصٍ معيَّنٍ دخل فى بيتٍ معيَّن وصدر منه كذب واحد » ، ثم قال ٥ «كلّ كلامى فى هذا البيت كاذب ثم خرج عنه» . وهذا ممكنٍ || بل هو ١٤٨ ء م واقع . فقوله «كلّ كلامى فى هذا البيت كاذب» إما أن يكون صادقًا أو كاذبًا فإن كان صادقًا يلزم كونه كاذبًا لأنه فرد من أفراد كلامه فى هذا البيت فيلزم صدقه وكذبه معًا . وإن كان كاذبًا فبعض كلامه فى هذا البيت صادق فالصادق إن كان هذا الكلام والتقدير تقدير كذبه فيلزم ١٠ كونه كاذبًا و صادقًا معا . وإن كان الصادق غيره وهو كاذب فى نفسه فيلزم || كذبه وصدقه معًا . ٧٨ ء أ

وحلّه أن نقول : لا نُسلّم أنه لوكان كاذبًا لكان بعض أفراد كلامه صادقًا وهذا لأن كذبه مع كذب غيره واقع . أما كذبه فلأنه لوكان صادقًا لزم كذبه وصدقه معًا . وأما كذب غيره فظاهرٌ . فعُلِم أن كذبه ليس ١٥ ملزومًا لِصدْق بعض الأفراد . لا يقال : لو لم يكن شىء من كلامه صادقًا لكان كلّ كلامه كاذبًا فيلزم صدْق هذا الكلام ، لأنّا نقول : لا نُسلّم أنه يلزم صدْق هذا الكلام بل يلزم كذبه ضرورة كونه فردًا من أفراد كلامه . لا يقال : نحن نقول || من الإبتداء أن هذا الكلام إما أن يكون صادقًا أو ٦١ ب ج كاذبًا . فإن كان صادقًا يلزم كذبه ضرورة كونه فردًا من أفراد كلامه . وإن ٢٠ كان كاذبًا فبعض كلامه إما أن يكون صادقًا أو لا يكن . فإن كان صادقًا

١- كذبه وصدقه: > < أ || ٣- غير: # أ || ٩- [معًا] ج || ١٠- صادق : # أ || ١٢- فيلزم: + منه] أ || ١٩-٢٠ - صادقًا أو كاذبًا: > < م || ٢٠- [يـ]ـلزم ج || ٢١- لا: لم] أ م

يلزم المحال لِما مرّ . وإن لم يكن شىء من كلامه صادقًا كان كلّ كلامه
كاذبًا فيلزم صدق هذا الكلام وكذبه . أما كذبه فبالضرورة لأنه فرد من
أفراد كلامه وأما صدقه فلأن كلّ كلامه إذا كان كاذبًا يكون هذا الكلام
صادقًا بالضرورة . لأنا نقول : لا نُسلّم أنه إذا كان كلّ كلامه كاذبًا يلزم
٥ صدق هذا الكلام وكذبه . وهذا لأن صدقه عبارة عن كونه مطابقًا للكاذب
أى صادقًا و كاذبًا فكذبه بعدم هذه المطابقة فلزم من كذبه عد اجتماع
صدقه و كذبه فلا يلزم صدقه وكذبه معًا حينئذ .

الفصل الثانى

١٠ ### فى تركيب القياسات المغالطية وحلّها

المغالطة الأولى : ندعى فيها أن الفلك حادث . وبيانه أن الجسميّة
علّة للحدوث وكلّما كان كذلك ، كان الفلك حادثًا . والمراد من العلّة إنما
٧٨ ب أ هو العلّة التامّة . وإنما قلنا إن الجسميّة علّة || للحدوث لأنها لو لم يكن
١٥ علةً له لكان إما أن لا تكون هى علّة له أو غيرها علة له بمعنى منع الخلو
ضرورة عدم علّيّتها له على هذا التقدير . والتالى باطل ، لأنه لو صحّ
١٤٨ ب م قولنا || «إما أن لا تكون هى علّة له أو غيرها علّة» لكان كلّما كانت هى

١-[يـ]لزم ج || ٣- يكون: كان] ج || ٦- [أى صادقًا و كاذبًا] م || ٦-٧ - فلزم من كذبه ... و كذبه : فلا يلزم من كذبه صدقه] أ || ٥-٧ - وهذا لأن صدقه: + من خواص كذبه صدقه
٢٠ اجتماع صدقه مع كذه فكانه يكون للاجتمعا صدقه مع كذبه فيلزم ضرورة عدم صدقه من كذبه مطابقا للكاذب اى صادقا و ذبه فكذبه يكون بعدم هذه المطابقة فلا يلزم من كذبه صدقه فلا يلزم صدقه و كذبه معا حينئذ وهاذا لان صدقه عبارة عن كونه مطابقا للكاذب اعنى صادقا وكاذبا فكذبه بعدم هاذه المطابقة فيلزم من كذبه اجتماع صدقه مع كذبه] ج || ١٠- [تركيب] ج || ١٢- نَدّعى: فدعى] ج || ١٥- لم تكن علّة [له] ج \ أو غيرها: او غير هاذا] ج \ أو غيرها علّة [له] أ || ١٦- باطل: كاذب] ج || ١٧- هى علّة [له] م \ كانـ[ـت] أ م

علّة كان غيرها علّة . والتالى كاذب لأنه إما أن تكون هى علّة أو غيرها علّة بمعنى منع الجمع فكلما كانت هى علّة لم يكن غيرها علّة . وأما بيان أنه يلزم من هذا حدوث الفلك ، فلأن الجسميّة لو كانت علّة ولا يكون الفلك حادثًا للزم وجود العلّة مع عدم المعلول . وهو محال . || ٦٢ ء ج

الثانية : ندّعى فيها أن بعض الموجود ليس بجسمٍ لأنه لو لم يكن كذلك لكان كلّما كان الشىء موجودًا كان جسمًا . والتالى كاذب ، لأنه لو صَدَقَ قولُنا «كلّما كان الشىء موجودًا كان جسمًا» ومَعَنَا مقدّمة صادقة وهى قولنا «كلّما كان الشىء ليس بجسم وهو موجود فهو موجود» ينتج «كلّما كان الشىء ليس بجسم وهوموجود فهو جسم» ، هذا خلف . ٥ ٧٢ ب أ

الثالثة : ندّعى أن الفلك مركّب عن أجزاء لا تتجزّى قد يكون إذا كان الفلك جسمًا فهو جسم ومركّب من أجزاء لا تتجزّى فكلّما كان جسمًا ومركّبا من أجزاء لاتتجزّى فهو مركّب عن أجزاء لا تتجزّى . فقد يكون اذا كان الفلك جسمًا فهو مركّب عن أجزاء لا تتجزّى لكنّه جسم دائمًا فهو مركّب عن أجزاء لا تتجزّى . وإنما قلنا: إنه قد يكون إذا كان الفلك جسمًا فهو جسم ومركّب عن أجزاء لا تتجزّى ، لأنه لو لم يصدق هذا الصدق نقيضه وهو قولنا «ليس ألبتّة إذا كان الفلك جسمًا فهو جسم ومركّب عن أجزاء لا تتجزّى» . ومَعَنَا مقدّمة صادقة وهى قولنا «كلّما كان الفلك جسمًا ومركّبًا عن أجزاء لا تتجزّى فالفلك جسم» . فنجعل هذه || صغرى و نجعل السالبة كبرى فينتج «ليس ألبتّة إذا كان الفلك جسمًا ومركّبًا عن أجزاء لاتتجزّى فالفلك جسمٌ ومركّبٌ عن أجزاء لاتتجزّى»، هذا خلف. ١٠ ١٥ ٥٧ ء ج ١٤٤ ب م ٢٠

١- و التالى: فالتالى] ج || ٢- كان[ت] أ م || ٤- للزم: يلزم] أ م || ٥- ندّعى فيه[ا] ج || ٨- كلّما كان الشىء ليس بجسم وهو موجود: كلّما كان الشىء موجودا وهو ليس بجسم] ج || ١١- فكلّما كان: + الشى] ج || ١٣-١٤ - [لكنّه جسم ... لاتتجزّى] ج || ١٩- إذا كان الفلك جسمًا: + فهو جسم] م

الرابعة : ندّعى فيها أن بعض الخلاء فى الخارج موجود ، لأن كلّ خلاء موجود فهو خلاء وكل خلاء موجود فهو موجود . فبعض الخلاء موجود .

الخامسة : ندّعى فيها أن الجنّ موجود . وبيانه : أن وجود الجنّ لو
٥ لم يكن مستلزمًا لارتفاع الواقع لكان واقعًا لكن المقدَّم حقٌّ فالتالى حقٌّ .بيان الشرطيّة : أنه لو لم يكن واقعًا لكان الواقع نقيضه فيكون وجوده مستلزمًا لارتفاع الواقع ضرورة أن وجوده مستلزم لارتفاع نقيضه . فعُلِم أنه لو لم يكن مستلزما لارتفاع الواقع لكان واقعًا . وأما
١٤٩ م حقّيّة المقدَّم فلأنه لو كان مستلزمًا لارتفاع الواقع || لكان منتفيًا
١٠ فلوثبت لَمْ يستلزم ارتفاع الواقع . وإذا لم يستلزم ارتفاع الواقع على
٦٢ ب ج تقدير ثبوته || لا يكون مستلزمًا لارتفاع الواقع .

السادسة : ندعى فيها أن بعض الأجسام فى الخارج غير متناهٍ . وبيانه أن نقول : كلّما صَدَقَ قولنا «كلّ جسم غير متناهٍ فهو جسم فبعض الجسم غير متناهٍ لصدقهما على موضوعٍ واحدٍ ، لكن كلّ جسم
١٥ غير متناهٍ فهو جسم فبعض الجسم غير متناهٍ .

السابعة : ندّعى فيها وجود حادث لا أوّل له . كلّما كذب قولنا «لا شىء من الحادث بموجود كان فى الوجود حادث لا أوّل له» لكنّ المقدَّم حقٌّ فالتالى حقٌّ . بيان الشرطيّة أنه إذا كذب قولنا «لا شىء من الحادث بموجود فبعض الحادث موجود» أى يصدق الوجود على حادث معيَّن وذلك
٢٠ المعيَّن لا يتقدّم عليه حادث آخر ، إذ لو تقدّم عليه حادث آخر لكان فى

١- [فيها] آ ج م \ كلّ : # ج || ٢- خلاء وكلّ خلاء موجود فهو: # آ \ و كل ~~خلا~~] ج || ٤- [فيها] آ ج م || ٦- لو [لم] يكن ج || ٩- فلو: ولو] ج \ لايستلزم: لم يستلزم] ج || ١٢- السادسـ[ـة] م \ فيها: # آ : [ ] ج م || ١٤-١٥ - غير متناه لصدقهما ... فبعض الجسم : # آ || ١٥- فبعض الجسم: + جسم و] آ || ١٦- [فيها] آ ج م

حالة وجود ذلك المتقدِّم يكذب المتأخِّر و يكذب قولنا «لا شيء من الحوادث بموجود فيلزم كذب النقيض» . وهو محال .||

الثامنة : ندّعى فيها أن الإمكان ليس علّة للحدوث ، لأن كلّ ما هو علّة للحدوث فهو ضرورىّ أن يكون علّة للحدوث و لاشيء من الإمكان بضرورىّ أن يكون علّة للحدوث فلا شيء من الإمكان علّة للحدوث . ٧٩ ب آ ٥

التاسعة : ندّعى فيها أن بعض الجسم ممتدّ فى الجهات الى غير النهاية ، لأنه لو لم يصدق هذا لَصَدَقَ نقيضه وهو قولنا «لا شى من الجسم بممتدّ فى الجهات الى غير النهاية» . فينعكس «لا شيء من الممتدّ فى الجهات الى غير النهاية بجسم» . وهو محال لِصدْق قولنا «كلّ ما هو ممتدّ فى الجهات الى غير النهاية فهو جسم» . ٧٢ ب آ ١٠

العاشرة : ندعى فيها إمكان اجتمعاع النقيضَيْن على الصدق ، لأنه يصدق قولنا «زيد كاتب بالإمكان العامّ» مع صدق قولنا «زيد ليس بكاتب دائما» و ذلك يستلزم إمكان صدق قولنا «زيد كاتب بالفعل» مع صدق قولنا «زيد ليس بكاتب دائما» وإمكان صدق قولنا «زيد كاتب بالفعل» مع صدق قولنا «زيد ليس بكاتب دائما» يستلزم إمكان اجتماع النقيضَيْن على الصدق فيلزم إمكان صدقه ضرورةً . ١٥

الجواب ، أما الأولى : فلا نُسَلّمَ لأنه لوصحّ قولنا إما أن لا يكون الجسميّة علّة للحدوث || أو غيرها علّة بمعنى منع الخلو لكان كلّما كانت هى علّة كان غيرها علّة . وإنما يلزم ذلك إن لو كانت المنفصلة المانعة الخلو يلزمها متّصلة مركّبة من نقيض أحد جزءيها وعين الآخر . ولا نُسلّم أنه إذا صَدَقَ || قولنا «إما أن تكون هى علّة أو غيرها علّة» بمعنى ٦٣ ء ج ٢٠ ١٤٩ ب م

١- حالـ[ـة] ج || ٣- [فيها] آ ج م || ٦- [فيها] آ ج م \ ممتدّ : # آ : يمتد] آ || ١١- [فيها] آ ج م || ١٣- وذلك يستلزم : # م || ١٧- الأولـ[ـى] ج || ١٨- غيرها: غير هاذا] ج \ كانـ[ـت] آ م || ٢١- أو فيرها علّة : # آ

منع الجمع فكلّما كانت هى علة لم يكن غيرها علّة . وإنما يلزم ذلك إن لو كانت المنفصلة المانعة الجمع يلزمها متّصلة مركّبة من غير أحد جزءَيْها ونقيض الآخر . و ذلك كلّه ممنوع .

٨٠ ﻫ أ وأما الثانية :|| فلا نُسلّم إنتاج المتّصلتَيْن نتيجة متّصلة .

٥ وبتقدير تسليمه فلِمَ قلتم إن قولنا «كلّما كان الشىء ليس بجسم وهو موجود فهو جسم» خلف؟! وهذا لأن كون الشىء ليس بجسم عند الخصم محال ، والمحال جاز أن يلزمه المحال .

وأما الثالثة : فيمنع انتاج المتّصلتَيْن نتيجة متّصلة . ولئِن سلّمنا ذلك ولكن لِمَ قلتم إن هذه الموجبة وهى قولنا «قد يكون إذا كان

٧٣ ﻫ أ ١٠ الفلك جسمًا فهو مركّب من أجزاء لاتتجزّى» مع استثناء مقدّمها استثناء كلّيا يجتمعان على الصدق . وأما قوله «لكن الفلك جسم دائما» إن أراد به أن الفلك جسم فى كلّ زمان من الأزمنة فهو صادق لكنّه غير منتج ؛ لأنه يكون معنى هذا الكلام أن الفلك لو كان جسمًا مع بعض الأمور التى لا يلزم من اجتماعه معه محال لكان مركّبا من أجزاء لا

١٥ تتجزّى لكن الفلك جسم فى كلّ زمان من الأزمنة فجاز ان يكون الأمر الذى حصل اللزوم معه لا يكون واقعًا فى نفس الأمر . وإن أراد به أن الفلك جسم مع كلّ أمر لا يلزم من اجتماعه معه محال ، فلا نُسلّم أنه صادق . فإن قولنا «الفلك جسم مع كل امر لايلزم من اجتماعه معه محال يتوقف صدقه على صدق قولنا «الفلك جسم ومقارن لكلّ أمر» لا يلزم

٢٠

١- فكلّما: لكان] ج \ كانـ[ـت] أ م || ٣- الآخر: الاخرى] أ || ٤- فلا نُسلّم: + صدق الموجبة الكلية حينئذ ولا نسلم] أ \ نتيجة: منتجة] ج || ٨- المتّصلتـ[ـين] ج || ٨-٩- ولئِن سلّمنا: س] ج || ٩- [و]لكن ج \ لم قلتم إن : ... فان] أ ج || ١٢- الازمنة: الازمان] أ || ١٥- جسم: جسما] ج \ الأزمنة: الازمان] ج || ١٦- لا يكون واقعًا: غير واقع] ج || ١٧- لايلزم: يلزم لا] ج \ معه: به] ج م || ١٨- معه: به] ج م

من اجتماعه معه محال . وذلك ممنوع .

و أما الرابعة : وهى قولنا «كل خلاء موجود فهو خلاء» . إن اخذ موضوع القضيّة بحسب الوجود الخارجىّ فصدقها ممنوع ، لان صدقها يستدعى وجود الموضوع فى الخارج ولا موضوع ههنا . وكذا إن أخذ بحسب الحقيقة || وقيد الموضوع بالإمكان . وإن أخذ بحسب الحقيقة ٥ ٦٣ ب ج حيث يدخل فيه الممتنع فينتج أن بعض ما لو وجد كان خلاء فهو لو وجد كان موجوداً || ولا يلزم من ذلك أن بعض ما هو خلاء فى الخارج فهو ٨٠ ب آ موجود . فلا يلزم منه المطلوب .

و أما الخامسة : فلا نُسلّم أنه لو لم يكن واقعًا لكان مستلزمًا لارتفاع الواقع . أما قوله «لو لم يكن واقعًا || لكان الواقع نقيضه ، ١٠ فيكون مستلزمًا لارتفاع الواقع لكونه مستلزمًا لارتفاع نقيضه» . قلنا : ١٥٠ ء م لا نُسلّم أنه يستلزم ارتفاع نقيضه . فإن من الجائز أن يكون هو محالاً فبتقدير ثبوته يلزم صدق نقيضه . ولئِن سلّمنا ذلك ولكن لِمَ قلتم بأنه إذا صدق قولنا «لو لم يكن واقعًا لكان مستلزما لارتفاع الواقع» يلزم صدق قولنا «إنه لو لم يكن مستلزمًا لارتفاع الواقع لكان واقعًا» ؟! ١٥ وإنما يلزم ذلك إن لو كانت المتّصلة منعكسة بعكس النقيض . ولا نُسلّم أنه إذا ثبت قولنا «لوكان مستلزمًا لارتفاع الواقع لكان منتفيًا» يلزم منه أنه لو ثبت لا يستلزم ارتفاع الواقع . و مستند المنع ما مرّ . و بعد التجاوز عن هذا فلا نُسلّم أنه إذا لم يكن مستلزمًا لارتفاع الواقع على تقدير ثبوته لا يكون مستلزمًا لارتفاع الواقع . فإنه لا يلزم من انتفاء ٢٠ الملازمة على تقدير ثبوت الملزوم انتفاء الملازمة فى نفس الأمر.

٤– ههنا وكذا إن أخذ: ثابتا و كذلك ان اخذت] ج || ٦– حيث: بحيث] ج \ فينتج [أن] ج || ٦–٧ – لو وجد كان خلاء فهو لو وجد كان موجوداً :–– م || ١٦– وإنما يلز ذلك: + الواقع] ج || ١٩– إذا: لو ثبت:] آ

وأما السادسة : قلنا إن اخذتم موضع هذه القضيّة وهى قولنا «كلّ جسم غير متناهٍ فهو جسم بحسب الوجود الخارجىّ» فصدقها ممنوع . وإنما يصدق إن لو كان لها موضوع . وكذا إن أخذتموه بحسب الحقيقة وقيدتم الموضوع بالإمكان . وإن أخذتموه بحسب الحقيقة بحيث يدخل فيه
٥ الممتنع ينعكس حقيقة الموضوع فيصدق قولنا «بعض ما لو وجد كان
٨١ ء أ جسمًا فى الخارج فهو لو وجد || كان غير متناهٍ» . و لا يلزم من ذلك صدق قولنا «بعض الجسم فى الخارج غير متناهٍ» .

وأما السابعة : قلنا لِمَ قلتم بأنه إذا صدق الحدوث على موجود معيَّن فلا يتقدَّم عليه حادث آخر؟! أما قوله لو تقدّم عليه حادث آخر
١٠ يلزم كذب النقيضَيْن ، قلنا : لا نُسلّم . وإنما يلزم ذلك إن لو لم يصدق فى ذلك الزمان أن بعض الحادث موجود و صدقه ظاهر .

واما الثامنة : قلنا إن أردتم بالضرورة فى قولكم أن كلّ ماهو علّة للحدوث فهو ضرورىّ أن يكون علّة الضرورية الذهنية أعنى جزم الذهن بمجرّد تصوّر الطرفَيْن . فلا نُسلّم أن كلّ ما هو علّة للحدوث فهو
١٥ ضرورىّ أن يكون علّة بهذا المعنى . وإن أردتم به الضرورية الخارجية أعنى استحالة انفكاك العلّيّة عنه . فلا نُسلّم أنه لا شى من الإمكان بضرورىّ أن يكون علّة على هذا التفسير . فإن عندنا يستحيل أن لا يكون الإمكان علّة .

١- قلنا: فنقول] ج || ٣- إن أخذتم[وه] أ م || ٤- و قيدتم الموضوع: وقيد[تم] الموضوع م : وقيدتموه] ج \ إن أخذتم[وه] أ م || ٥- [فـ]ينعكس أ ج || ٦- [فى الخارج] أ م \ كان غير متناهٍ: +وجسم] ج || ٨- قلنا: فنقول] ج || ٩- قوله: قولكم] ج || ١٠- [يـ]لزم ج \ قلنا لا نُسلّم و إنما يلزم ذلك: فلا نسلم ذلك و انما] ج || ١١- لو لم يصدق: لو لم يكن يصدق] ج || ١٢- قلنا: فنقول] ج || ١٥- به: # أ : بهذه] ج || ١٦- أعنى استحالة: + امكان] ج || ١٧- التفسير: التقدير] ج \ فإن عندنا ... الإمكان علّة: فان الامكان عندنا ... علة] ج
٢٠

وأما التاسعة : || قلنا إن أردتم بقولكم «إن بعض الجسم ممتدّ فى ١٥٠ ب م
الجهات الى غير النهاية» أن بعض ما لو وجد كان جسمًا فهو بحيث إذا
وجد كان ممتدًا فى الجهات الى غير النهاية فلا نزاع فيه . وإن أردتم به
أن بعض الجسم فى الخارج ممتدّ فى الجهات الى غير النهاية فلا نُسلّم أن
نقيضه لو انعكس يلزم منه الخلف . أما قوله بأن كلّ ما هو ممتدّ فى ٥
الجهات الى غير النهاية فهو جسم ، قلنا : لا نُسلّم . وإنما يصدق ذلك إن
لو كان للقضيّة موضوع فى الخارج . فلِمَ قلتم بأنه كذلك لابُدّ له من
برهان .

وأما العاشرة : قلنا لا نُسلّم أن صدق قولنا «زيد كاتب بالإمكان
العامّ مع صدق قولنا زيد ليس || بكاتب دائمًا يستلزم إمكان صدق قولنا ١٠
زيد كاتب بالفعل مع صدق قولنا زيد ليس بكاتب دائمًا» . وهذا لأنه إذا ٨١ ب آ
صدق قولنا «زيد ليس بكاتب دائما» لا يستحيل صدق قولنا «زيد كاتب
بالقوة» فيصدق معه «أن زيدًا كاتب بالإمكان العامّ» ويستحيل أن
يصدق معه «أن زيدًا كاتب بالفعل» فلا يلزم من صدق الأول معه إمكان
صدق الثانى . ومن هذا تبيَّن فساد ما ذُكِر فى انعكاس السالبة ١٥
الضروريّة ضرورة . وهو أنه إذا صدق قولنا بالضرورة لا شىء من ج ب
فبالضرورة لا شى من ب ج و إلا فبعض ب ج بالإمكان العامّ مع صدق
الأصل ، فيلزمه إمكان صدق قولنا بعض ب ج بالفعل مع صدق الأصل .
وهو محال ؛ لأن صدقه || مع الأصل يستلزم المحال . لأنا نقول : لا نسلم ٦٤ ب ج
أنه يلزم من صدق قولنا «بعض ب ج بالإمكان العامّ» مع صدق الأصل ٢٠
إمكن صدقه بالفعل معه و مستند المنع ما عرفت .

١- قلنا إن أردتم: فنقول اردتم] ج || ٣-٤ - [فلا نزاع فيه ... الى غير النهاية] ج || ٥- [منه] م : # آ || ٩- قلنا لا نسلّم: فلا نسلم] ج || ١٥- ذكر: ذكرنا] م || ١٦- ضرورة: ضرورية] م || ١٧- [و ألا فبعض ب ج] آ || ١٨- فيلزم[ـه] آ ج \ مع صدق: و مع صدق] ج

الفصل الثالث

فى مغالطات تختصّ بالمنطق

٥ **الأولى** : فى أن الكلّى موجود فى الأعيان . لأن الإنسان الذى هو جزء من هذا الإنسان هو إما كلّى أو جزئىّ فإن كان كلّيا فهو المطلوب . وإن كان جزئيا فالإنسان الذى هو جزء من ذلك الإنسان إما أن يكون كلّيا أو جزئيا . فإن كان كلّيا فهو المطلوب . وإن كان جزئيا فالإنسان الذى هو جزء منه إما كلّى أو جزئى . فإما أن يتسلسل أو ينتهى الى الإنسان ١٠ الكلّى . والأول محال وإلا لكان هذا الإنسان مركّبا من أناس غير متناهية ؛ فلا بُدّ من الانتهاء الى الإنسان الكلّى . ٧٣ ء أ

الثانية : فى أن كلّ قضيّة || ضروريّة فهى مشروطة عامّة وإلا لكان المحمول ممكن الانفكاك فى بعض || أوقات الوصف العنوانىّ فلا يكون ضروريّا بحسب الذات ، هذا خلف .

١٥ **الثالثة** : فى أن قولنا «كل ج ب مادام ج لا دائما» يلزمه بعض ب ج و فى بعض أوقات كونه ب لا دائما ، لأنه لو لم يصدق ذلك لِصدْق قولنا «لا شىء من ب ج مادام ب أو كلّ ب ج دائمًا» وكلّ واحد منهما كاذب . أما الأول فلِصدق قولنا «بعض ب ج حين هو ب» . وأما الثانى فلأنه لو صدق قولنا «كل ب ج دائمًا وكلّ ج ب مادام ج لا دائمًا فكلّ ب ٢٠ فهو ب دائمًا و لا دائمًا» ، هذا خلف .

الرابعة : فى أن الموجبة الكلّية بحسب الحقيقة لا تنعكس . لأنها لو انعكست للزم من صدق قولنا «كل إنسان كاتب» صدق قولنا «بعض

٦– جزء: موجود] ج \ [هو] م || ١٢– فهى: فهو] ج || ١٧– أو كل: امكان] ج

الكاتب إنسان» وهو باطل وإلا لَصَدَقَ قولنا بعض ما لو وجد لزم منه كونه كاتبا فهو لو وجد كان إنسانًا . وهو محال ، لأن صدقه يتوقّف على أن يكون بعض الممكنات بحالة لو وجد يلزم منه كونه كاتبًا وليس شىء من الممكنات بهذه الحالة .

الخامسة : فى أن المتّصلة الموجبة تنعكس موجبة جزئيّة . لأنه إذا ٥
صدق قولنا «كلّما كان ا ب فـج د وفرضنا ج د مع ا ب و ج د يلزم منه ا ب» || . فقد تبيَّن أنه يصدق قولنا «قد يكون إذا كان ج د فا ب . ٦٥ ج

السادسة : فى أن المتّصلة الكلّية لاتصدق البتّة . لأنك إذا قلت «كلّما كان ا ب فج د» فنقول : ليس كذلك ، لأنه كلّما كان ا ب وليس ج د فا ب وكلّما كان ا ب وليس ج د فليس ج د فينتج من الشكل الثالث قد ١٠
يكون إذا كان ا ب فليس ج د ؛ فلا يصدق قولنا كلما كان ا ب فج د .
وكذلك إذا قلت ليس ألبتّة || إذا كان ا ب فج د فنقول : ليس كذلك ، لأنه ٨٢ ب آ
كلّما كان ا ب وج د فاب وكلّما كان ا ب وج د فج د . فقد يكون إذا كان ا ب فج د . ومن هذا تبيّن أن المتّصلة الموجبة إذا كان تاليها عيْن مقدَّمها فلا تصدق أيضًا ، لأنك إذا قلت «كلّما كان ا ب فا ب» فنقول : ليس ١٥
كذلك ، لأنه كلّما كان ا ب وليس ا ب فا ب و كلّما كان ا ب وليس ا ب فليس ا ب . فقد يكون إذا كان ا ب فليس ا ب فلا يصدق قولنا «كلّما كان ا ب فا ب» .

السابعة : فى أن الممكنتَيْن فى الشكل الأول ينتجان ، لأنا إذا
قلنا ||«كل ج ب بالإمكان العامّ وكلّ ب ا بالإمكان» فالأكبر ممكن للأوسط ٢٠ ١٥١ ب

٤- بهذه: كذلك اى هذه] ج || ٦- يلزم منه: يلزمه] ج || ٨- السادس[ة] م || ١٠- [فـ]ينتج ج || ١٤- المتّصلة الموجبة: المتصلات الموجبات] ج || ١٦- و كلّما: فكلما] آ || ١٧- فليس ا ب : # آ || ٢٠- [العامّ] آ ج

والأوسط ممكن للأصغر والممكن للممكن للشيء ممكن لذلك الشيء فالأكبر ممكن للأصغر .

الثامنة: فى أن الموجبتَيْن فى الشكل الثانى ينتجان ، لأنه إذا صدق كل ج ب دائما وكلّ ا ب لا دائما فلا شى من ا ب دائما لأن صدق

٥ نقيضه لا يجامع صدق المقدَّمتَيْن لأنه مع الكبرى ينتج كذب الصغرى .

التاسعة: فى أن الصغرى الدائمة مع الكبرى المشروطة العامّة فى الشكل الأول ينتج ضروريّة ، لأنه إذا صدق كلّ ج ب دائما وكلّ ب ا بالضرورة ما دام ب فالكبرى دلّت على أن الأكبر ضروريّ لما ثبت له الأوسط فى جميع زمان حصول الأوسط والصغرى دلّت على أن الأوسط

١٠ ثابت للأصغر فى جميع زمان وجوده فيكون الأكبر ضروريًا للأصغر فى جميع زمان وجوده .

العاشرة: فى أن المتصلتَيْن ينتجان نتيجة متّصلة ، لأنا إذا قلنا

٨٣ ء آ «كلما كان ا ب فج د وكلما كان ج د فهـ ز» كان مقدَّم الصغرى ملزومًا

٦٥ ب ج للأوسط والأوسط ملزومًا لِتالى||الكبرى || وملزوم الملزوم ملزوم فمقدَّم

١٥ الصغرى ملزوم لِتالى الكبرى فكلّما كان ا ب فهـ ز وهو المطلوب.

الحادية عشر: فى أن المتّصلة مع الحمليّة ينتج نتيجة متّصلة، لأناإذا قلنا«كلما كان هـ ز فكلّ ج ب وكل ب ا»ينتج كلّما كان هـ ز مع كلّ ب ا فكلّ ج ا؛ لأنه كلّما كان هـ ز مع كلّ ب ا فكلّ ج ب وكلّ ب ا فكلّ ج ا.

الثانية عشر: فى أن الشكل الرابع ينتج موجبة كلّية ، لأنا إذا

٢٠ قلنا كلّ ب ا وكلّ ج ب والمطلوب كلّ ج ا فالتأليف قد انتجه مع أنه على نظم الرابع .

١- [للممكن] ج || ٥- كذب: نقيض] آ || ٩- دلّت: تدل] ج : يدل] م || ١٩- لأنا: لانه] م

الثالثة عشر: فى أن المنفصلتَيْن إذا كان أحد جزءى الصغرى منهما يشارك كلّ واحد من جزءى الكبرى مع مشاركة الآخر لأحدهما ينتجان نتيجة مركّبة من أربعة أجزاء لأنه إذا صدق دائما إما لا شىء من ج د أو كلّ ا ب ، ودائما إما كلّ ب هـ أو كلّ ب د فالصادق من الصغرى إن كان كلّ ا ب فالصادق من الكبرى إن كان كلّ ب هـ أنتج كلّ ا هـ و إن كان كلّ ب د أنتج كلّ ا د و إن كان الصادق من الصغرى لا شى من ج د فالصادق من الكبرى إن كان كلّ ب هـ لزم كلّ ب هـ وإن كان كلّ ب د انتج لا شىء من ج ب فينتج دائما إما كل ا هـ أو كلّ ا د أو كل ب هـ أو لا شىء من ج ب . || ١٥٢ م

الرابعة عشر: فى أن المطلقتَيْن فى الشكل الأول لا تنتجان ، لأنه يصدق قولنا «الإنسان وحده ضحاك وكلّ ضحّاك حيوان» ولا يصدق «الانسان وحده حيوان» .

الجواب :

أما الأولى: قلنا إن أردتم بالكلّى الماهية من حيث هى هى فلا نزاع فى وجود الكلّى فى الخارج بهذا التفسير . و إن أردتم به الكلّى العقلىّ الذى هو مثال متساوى النسبة الى جميع الجزئيّات || ٨٣ ب آ مطابق لكلّ واحد واحدٍ فلا نُسلّم أن الإنسان الذى هو جزء من هذا الإنسان إما جزئى أو كلّى بهذا التفسير ، لابد له من برهان .

وأما الثانية: قلنا لا نُسلّم أن كلّ قضيّة ضروريّة إن لم يكن مشروطة عامّة يلزم أن يكون المحمول ممكن الانفكاك فى بعض أوقات

٣- ينتجان: نتيجتان] ج || ٧- فالصادق: فالصغرى فالصادق] ج \ إن كان: اذا كان] ج \ لزم: لزمه] ج || ١٠-١١ - لا تنتجان لأنه يصدق: تنتجان لانه لا يصدق] ج || ١٤- الأولـ[ـى] ج \ قلنا: فنقول] ج || ١٥- و إن: فان] ج || ١٦- [جميع] ج || ١٧- واحدٍ: # آ : منهما] ج || ١٩- قلنا لا نسلّم: فلا نسلم] ج || ٢٠- المحمول: + فيها] ج

٦٦ ء ج الوصف العنوانىّ وهذا لأن || المشروطة العامّة هى التى يكون محمولها
ضروريًا بشرط وصف الموضوع أن يكون ضرورة المحمول متوقّفة على
الوصف العنوانىّ . ومعلوم أنه لا يلزم من عدم توقّف الضرورة على
الوصف إمكان انفكاكه فى وقت حصوله ؛ وإنما يلزم ذلك إن لو لم يكن
٥ ضروريًا بحسب الذات .فالحاصل أن المشروطة العامّة لا تكفى فى صدق
حصول الضرورة فى جميع أوقات الوصف العنوانىّ بل لابُدّ من صدقها
فى توقّف الضرورة عليه . وهى تنقسم الى ما يكون الوصف ضروريًا
لذات الموضوع والى ما لا يكون كذلك . فإن كان الأول فالقضيّة يكون
ضرورية مطلقة ويصدق عليها المشروطة العامّة وإلا فلا . فبيْنهما
١٠ عموم وخصوص من وجه .

وأما الثالثة: قلنا لا نُسلّم أنه لو لم يصدق قولنا «بعض ب ج
لادائما» لَصَدَقَ إما لا شىء من ب ج مادام ب أو كلّ ب ج دائما . فإنّا قد
بيَّنّا أن نقيض هذه الجزئيّة لا تجب أن تكون إحدى الكلّيتَيْن لجواز أن
يكون الصادق هو قولنا «بعض ب ج دائما وبعض ب ليس ج مادام ب .
١٥ والصواب أن يقال بأنه إذا صدق كلّ ج ب ما دام ج لادايما فيلزم منه
صدقهما على موضوعٍ واحدٍ فى وقتٍ واحدٍ فبعض ب ج حين هو ب
٨٤ ء آ فنفرضه د . ونقول || إن د لا تدوم له الجيميّة وإلا لَدَامَت له البائِيّة
فبعض ب ج حين هو ب لادائما .

٢- ضرورة: ضروريا] ج || ٣- من: # آ || ٤- إمكان: العنوانى] ج || ٥- إن المشروطة
٢٠ العامّة: + هى التى] ج \ فى صدق: +ها] ج || ٦- بل: اى] ج \ من: فى] م || ٧- فى: من]
ج م ||٨- [كذلك] آ ج || ٩- [فـ]بيْنهما ج || ١١- الثالثة: السالبة] ج || ١٤- مادام [ب]
آ || ١٥- والصواب أن يقال: لا يقال] ج \ [بانه] م || ١٦- صدقهـ[مـ]ـا آ ج || ١٧-
لدامَـ[ـت] آ م || ١٨- فبعض ب ج حين هو ب لادائما: + لانا يقول الفرض ليس برهانا
علي اللزوم اذ لا توجيه لقولكم فنفرضه د فلا يلتفت اليه فى اثبات المطالب] ج

وأما **الرابعة**: قلنا لِمَ قلتم بأنه لو صدق قلنا «بعض الكاتب إنسانٌ يلزم صدق قولنا بعض ما لو وجد لَلَزِمَ منه كونه كاتبًا فهو إنسان؟! وهذا لأنا || لا نعنى بقولنا «كلّ ما لو وجد لكان ج فهو لو وجد كان ب» أن كلّ ما لو وجد لزم منه أنه ج فهو بحيث إذا وجد كان ب بل الأعمّ منه وهو قولنا «كل ما لو وجد لَصدَق عليه أنه ج سواء || لزم من وجوده أو لم يلزم . وقولنا «كل إنسان كاتب» بهذا التفسير يلزمه بعض الكاتب إنسان بهذا التفسير .

١٥٢ ب — ٥ — ٦٦ ب

وأما الخامسة : قلنا لِمَ قلتم بأنه إذا صدق قولنا قد يكون إذا كان ا ب فج د فا ب يكون لازمًا من قولنا كلّما كان ا ب فج د ؟! بل هو صادق فى نفس الأمر ولا يلزم من كون الشيء صادقا فى نفس الأمر كونه لازما لغيره .

٧٢ ب — ١٠

وأما السادسة : فلا نُسلّم انتاج المتّصلتَيْن وبتقدير تسليمه فلا نُسلّم أن قولنا قد يكون إذا كان ا ب فليس ج د ينافى صدق قولنا كلّما كان ا ب فج د ، وإنما يلزم ذلك إن لولزم من صدق الأول صدق قولنا قد لا يكون إذا كان اب فج د . وهو ممنوع على ما عرفت . وأما السالبة الكلّية ففيها منع إنتاج المتّصلتَيْن وبتقدير تسليم إنتاج المتّصلتَيْن نتيجة متّصلة لا تصدق السالبة الكلية ألبتّة ، لأن قولنا «قد يكون إذا كان ا ب فج د » يناقض قولنا «ليس ألبتّة إذا كان ا ب فج د » .

١٥

وأما السابعة : قلنا الكبرى تدلّ على أن الأكبر ممكن لِما ثبت له الأوسط بالفعل . والصغرى تدلّ على أن الأوسط ممكن || الثبوت للأصغر فلا تدلّ الكبرى على أن الأكبر ممكن لِما يمكن له الأوسط حتّى يلزم منه ما ذكرتموه .

٢٠ — ٨٤ ب

٣- [لـ]كان ج || ٤- كان [ب] ج || ٦- وجود[ه] ج || ٨- قلنا: فنقول] ج || ١٣- فليس: و ليس] ج || ١٤- إن لو لزم: ان لو لم لزم] ج || ١٧- [ألبتّة] ج || ١٩- قلنا: فنقول] ج

وأما **الثامنة**: قلنا لا نُسلّم أن هذا الإنتاج من الموجبتَيْن ، وهذا
لأن الكبرى مركّبة من موجبةٍ بالإطلاق العامّ وسالبةٍ بالإطلاق العامّ
فالإنتاج إنما يحصل من الصغرى مع الجزء السالب من الكبرى حتّى لو
حذفنا القيد السلبىّ من الكبرى واخذناها غير مقيّدة باللادوام لمْ
٥ تحصل النتيجة . والمراد من قولنا إن اختلاف المقدّمتَيْن بالكيف شرط
فى إنتاج الشكل الثانى أنه لابُدّ من صدق الاختلاف عند صدق المقدّمتَيْن
وقد حصل الشرط ههنا فلا يرد ما ذكرتموه نقضاً .

وأما **التاسعة**: قلنا لا نُسلّم أن ذلك ينتج ضرورة ثبوت الأكبر
لذات الأصغر بل ينتج ضرورة ثبوت الأكبر فى جميع زمان وجود ذات
١٠ الأصغر مشروطة بشرط حصول وصف الأوسط الذى هو دائم للأصغر . و
٦٧ ج لا يلزم من ذلك أن يكون الأكبر || ضروريّا لذات الأصغر . وإنما يلزم ذلك
١٥٣ م إن لوكان الأوسط ضروريّا|| لذات الأصغر .

وأما **العاشرة**: قلنا لا نُسلّم أن ملزوم الملزوم ملزوم . و ما
ذكرتموه ليس ببرهان بل هو إعادة الضرب بلفظٍ آخر . وأنت إذا تأمّلت
١٥ حقّ التأمل وقطعت النظر عن المألوف المشهور علمت أنه لا يلزم منه
النتيجة المتّصلة . فإنا إذا قلنا «كلّما كان ا ب فج د » كان معناه أنه على
تقدير صدق قولنا ا ب مع كلّ أمر لا يلزم من اجتماعه با ب محال يلزم
٨٥ آ صدق ج د . وإذا قلنا كلّما كان ج د فهـ ز كان معناه أنه على || تقدير
صدق كلّ ج د مع كلّ أمر لايلزم من اجتماعه بج د محال يلزم صدق هـ ز .
٢٠

١- قلنا لا نُسلّم: فلا نسلم] ج || ٥- [بالكيف] ج || ٦- [الـ]شكل الثانى آ \ [أنه] ج || ٧- [هـ]هنا ج || ٨- قلنا لا نسلّم: فلا نسلم] ج || ١٢- [ضروريّا] آ || ١٣- قلنا لا نسلّم: فلا نسلم] ج || ١٦- فـ[إنا] آ \ أنـ[ـه] آ : ان ج د يلزم صدقه] ج || ١٧- اجتماعه: اقترانه] م || ١٧-١٨ - [يلزم صدق ج د] ج || ١٨- كان معناه أنـ[ـه] آ : [كان] معناه ان هـز يلزم صدقه] ج || ١٩- [كلّ] ج م \ [يلزم صدق هـ ز] ج

وذلك يدلّ على أنه لو صدق ا ب مع ج د ومع كلّ أمر لايلزم من اجتماعه
بج د محال يلزم صدق هـ ز ، و ذلك ليس هو المطلوب بل المطلوب صدق
هـ ز على تقدير صدق ا ب مع كلّ أمر لا يلزم من اجتماعه با ب محال .
فجاز أن لا يبقى بهذه ملازمة هـ ز لِج د على تقدير ا ب فلا يلزم صدق
هـ ز على ذلك التقدير . ٥

وأما الحادية عشر: قلنا لا نُسلّم أنه ينتج كلّما كان هـ ز مع كلّ ب
ا فكلّ ج ا . وإنما ينتج إن لو بقى ملزوميّة هـ ز لكلّ ج ب على ذلك
التقدير . وإنما يبقى إن لو كان كلّ ب ا أمرًا لا يلزم من اجتماعه مع هـ
ز محال ؛ وذلك ممنوع . و لأنا إذا أخذنا النتيجة على ما ذكرتموه لم يكن
الأوسط ساقطًا فى النتيجة فلا يكون ما ذكرتموه نتيجة للقياس . ١٠

وأما الثانية عشر: قلنا لا نُسلّم أنه على نظم الشكل الرابع . فإن
المطلوب إذا كان كلّ ج ا كان الأوسط محمولاً على الأصغر موضوعًا للأكبر
فيكون التأليف على نهج الشكل الأول ، إلا أن الكبرى قد ذُكِرَتْ قبل
ذكر الصغرى . وذلك لا يقتضى خروج التأليف عن الشكل الأول .

وأما الثالثة عشر: قلنا لا نُسلّم أن ما ذكرتموه نتيجة للقياس . ١٥
فإن المكّرر غير محذوف إذ المكرّر فى المقدّمتَيْن هو ب و د وكلّ واحد
منهما قد حصل فيما ذكرتموه من المنفصلة فلا يكون هى نتيجة له .

و أما الرابعة عشر: قلنا لا نُسلّم كون القياس مركّبا من || ٦٧
مطلقتَيْن فحسب || بل الصغرى قضيتان احداهما موجبة وهى قولنا ٨٥

٢٠

٢- [يـ]لزم ج \ صدق: # أ || ٢- و [ذلك] ليس [هو] ج || ٤- [بهذه] ج م \ لِج د : فجد] ج || ٦- قلنا لا نسلّم: فلا نسلم] ج \ ينتج: # ج : يلزم] ج || ٧- إن لو بقى: ان لو كان] ج || ١٢- للأكبر: على الاكبر] ج || ١٥- قلنا لا نسلّم: فلا نسلم] ج || ١٦- غير محذوف إذ المكرّر : ~~غير ... المكرر~~] أ \ إذ : فان] م : لان] ج \ فان المكرر فى المقدمتين] # م || ١٧- [له] ج || ١٨- قلنا لا نسلّم: فلا نسلم] ج

الإنسان ضحّاك والأخرى سالبة وهى قولنا «لا شىء من غير الإنسان بضحّاك» فالمنضم الى الكبرى إن كان هو الموجبة ينتج الإنسان حيوان وإن كان هو سالبة فلا ينتج لعدم شرط الانتاج . واللّه أعلم بالصواب .

١٥٣ ب م ||

٥ تمّ المنطق من كتاب كشف الحقائق

ويتلوه الحكمة الأعلى وهى العلم الإلهى بعون الله و حسن توفيقه

والحمد للّه ربّ العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا و مولانا سيد المرسلين

١٠

١٥

٢٠

٣- [و اللّه أعلم بالصواب] ج \ [بالصواب] أ \ + تمت المقالة] م || ٦- الأعلى: العليا] ج \ هى: هو] ج \ [بعون الله وحسن توفيقه] أ م || ٨- والصلاة والسلام ... المرسلين: والصلوة على نبيه محمد و اله اجمعين الطاهرين] أ : والصلوة على خير خلقه محمد و اله وعترته الطيبني الطاهرين] ج

ما قبل الطبيعة

٨٦ ء أ

بسم الله الرحمن الرحيم

٥

وما توفيقى إلا بالله

وصلّى الله على محمدٍ وآله

١٠

العلم الثانى

ما قبل الطبيعة

١٥

ويسمى «العلم الإلهى» لاشتماله على علم الربوبيّة

وفيه ثلاثة مقالات

٢٠

٦- [وما توفيقى إلا بالله] ج م || ٧- [وصلّى ... وآله] أ م || ١٦- [ثلاثة] أ ج

المقالة الأولى

المقالة الأولى

تشتمل على أربعة مطالع

المطلع الأول

في الوجود

وفيه سبعة لوامع

اللامع الأول

في أنه مشترك بين الموجودات

وبيانه من وجوه ؛ **أحدها**: أنا نتصوّر معنى الوجود بالبديهة ونجزم بصدقه على كلّ موجود من الموجودات. ولو لم يكن ذلك المتصوّر مشتركًا بينها لاستحال الجزم بصدقه على كلّ واحدٍ واحدٍ. **الثاني**: أنا نتصوّر مفهوم الوجود والعدم بالبديهة و نجزم بأنه متى كَذَبَ الثاني على الشئ صَدَقَ الأول عليه. ولولم يكن الوجود أمرًا مشتركًا بَيْنَ الوجودات لما لزم من كِذْب الثاني على الشئ جَزْم العقل بصدق الأوّل عليه لاحتمال كِذْبِهما معًا حينئذ. **الثالث**: أنه متى حصل الجزم يكون

١٠- سبعة: رابعة] ج [ ] أ || ١٦-١٧ - موجود من الموجودات ... بصدق على كل: # م || ٢٠- الوجودات: الموجودات ج \ جزم العقل]. # م || ٢١- [عليه] ج

الشئ فى الأعيان فحصل الجزم بوجوده. ولوكان للوجود مفهومان لَما حصل الجزْمُ بمجرّد كَوْنِ الشئ فى الأعيان صدق الوجود عليه لاحتمال كذب غيره من المفهومات عليه عند الجزم بمجرّد كونه فى الأعيان.

اللامع الثانى

فى أنّ وجود الممكنات زائد على ماهيّاتها

لأنه لو لم يكن زائدًا فإما أن يكون نفس الماهية أو داخلاً فيها. والقسمان باطلان. أما الأوّل فَلِوُجُوهٍ ؛ **أحدها**: أن الوجود مشترك بَيْن الموجودات كلِّها ولاشىء من الماهيات الممكنة كذالك . **الثانى**: أن الماهية الممكنة بشرط وجودها يجب وجودها وهى من حيث هى هى لا يجب وجودها. فالماهية بشرط الوجود مغايرة || للماهية من حيث هى هى فالوجود مغاير للماهية من حيث هى هى . **الثالث**: أن الوجود لو كان نفس الماهية الممكنة لكان قولُنا «السواد موجود» مثلا و«السواد سواد» و«الموجود موجود» بمعنى واحد . والتالى كاذب لأن الجزم بصدق الآخرَيْن يحصل بمجرّد تصوّر عنوان القضية . ولا كذلك الأوّل . وأما الثانى || فلأن الوجود لو كان داخلاً فى الماهية فالماهية إن كانت بسيطة لزم تركيب البسائط. وهو محال. وإن كانت مركبةً كان وجود الماهية متقدّمًا عليها لوجوب تقدّم الجزء على الكلّ.

فإن قيل: لو كان الوجود زائدًا على الماهية الممكنه لكان له هويّة فى الأعيان وراء هوية الماهية حالةً فيها . فيكون لِمَحَلّها وجود متقدّم عليها بالوجود ؛ فيكون للماهية وجود قبل وجودها، هذا خلف . ولانه

١- [فـ]حصل آ ج م || ١٥- التالى: الثانى] م

لوكان زائدًا يلزم قيام الوجود بماليس بموجود . قلنا: لا نُسلّم أنه يلزم أن يكون لِمحلّ هوية الوجود وجود آخر. و لِمَ لا يجوز أن يتقدّم عليها بنفس ذاتها لا بوجودٍ آخر ؟! و أما قوله بأنه يلزم قيام الوجود بما ليس بموجود ، قلنا: لانُسلّم بل يلزم قيام الوجود بالماهية والماهية موجودة إلا أن وجودها مغاير لها. ٥

اللامع الثالث

فى إثبات وجود واجب الوجود لذاته

لو لم يكن شىء من الموجودات واجبًا لذاته فطبيعة الوجود من ١٠ حيث هى هى إما أن تكون غنيّة بذاتها عن الغير أو محتاجةً اليه. والثانى محال لأنها لو كانت محتاجةً الى الغير لكانت ممكنةً بذاتها فلابد لها من سببٍ متقدّمٍ عليها بالوجود. وَالوجود المتقدّم عليها إن كان نفس الوجود كان الشىء متقدّما على نفسه. وهو محال. وإن كان وجوداً خاصًا كان الوجود || المعيَّن متقدّما على طبيعة الوجود. وهو محال. ١٥ ٨٧ ء أ والأوّل أيضًا محال، لأن الوجود بذاته لو كان غنيًا من الغير فإما أن يلزمه وجود معيَّن بذاته أو بغيره أو لا يلزمه شىء أصلا. فإن كان الأوّل كان نوع الوجود منحصراً فى شخصه. وإن كان الثانى وليسا معلولَىْ علّةٍ واحدةٍ لاستغناء الطبيعة عن الغير حينئذ؛ فيلزم إمكان انفكاك الطبيعة عن كلّ واحدٍ من الموجودات، هذا خلف. ٢٠

فإن قيل: لاشىء من الموجودات بواجب لذاته لوجوهٍ ؛ **أحدها**: أنه لو وجب شىء من الموجودات فطبيعة الوجود إما أن تكون غنيةً بذاتها

٨- [الوجود] أ م || ١٧- بغيره: لغيره] ج || ١٩- [واحدة] ج م \ [عن الغير] أ || ٢١- الموجودات: الوجودات ج

عن الغيْر أو محتاجةً اليه. والثانى محال لِما بيَّنْتم. والأوّل أيضًا محال،
٦٩ ب ج لأن الوجود || بذاته لو كان غنيًا عن الغيْر فإما أن يلزمه وجود معيَّن
بذاته أو بغيره أو لا يلزمه شىء أصلاً. والأوّل محال لِما بيَّنْتم. والثانى
أيضًا محال وإلا لزم إمكان انفكاك الطبيعة عن كلٍّ واحدٍ من الوجودات،
٥ هذا خلف.

الثانى: أن شيئًا من الوجودات لوكان واجبا لذاته فتُعيُّنه إما أن
يكون لطبيعة الوجود أو لا يكون. والأوّل محال وإلا لكان نوع الوجود
منحصرًا فى شخصه فلا يكون الوجود مشتركًا، هذا خلف. والثانى
محال وإلا لزم افتقار واجب الوجود فى تعيّنه الى غيره. وهو محال.

١٠ الثالث: أن الوجود المعيّن لو كان واجبًا لذاته فتعيّنه إما أن
يكون وجودياً أو عدمياً. والثانى محال لأن التعيّن جزءٌ من المعيَّن
١٥٥ ب م والمعيَّن موجود فجزؤه موجود. والأوّل محال لأن التعيّن لو|| كان وجوديًا
لكان له سبب متقدِّم عليه فذلك السبب إن كان هو نفس ذلك الوجود
كان متعيّنًا قبل تعيّنه، وإن كان غيره كان الواجب لذاته مفتقِرًا الى
٨ ب آ ١٥ الغير || فى التعيّن، هذا خلف.

الرابع: أن الوجود المعيّن لو كان واجبًا بذاته فالوجود من حيث
هو وجود إما أن يكون بذاته محتاجًا الى الغير أو غنيًا عنه. والثانى
محال وإلا لَمَا عرضت له الحاجةُ فلا يكون وجود الممكنات محتاجًا، هذا
خلف. والأوّل محال وإلا لكان الواجب لذاته محتاجًا بحسب ماهيته، هذا
٢٠ خلف.

١- لما] # ج || ٨- [منحصرا] آ م || ٣- بغيره: لغيره ج || ٨- [منحصرا] آ م || ٩- [والمعيّن] ج || ١١- التعيّن # آ\ [من] ج || ١٢- لأن التعيّن: لانه] ج م \ التعيّن # آ || ١٤-١٥ - الى الغير فى التعيّن: فى تعينه الى الغير] آ م || ١٦- بذاته: لذاته] م || ١٨- عرضـ[ـت] آ م

الخامس: أن الوجود من حيث هو هو إما أن يقتضى أن يكون مقارنًا لِماهيته أو يقتضى أن يكون غير مقارن أو لا يقتضى واحدًا من الأمرين. والثانى محال وإلا لكان وجود الممكنات غير مقارنٍ لِماهيتها، هذا خلف. والثالث محال وإلا لكان كلّ واحدٍ من المقارنة والتجرّد بسبب فيكون الواجب لذاته محتاجًا فى تجرّده الى غيره؛ فتعيّن الأوّل. فلايكون ٥ شىء من الوجودات واجبًا لذاته.

السادس: أنه لو وجب الوجود المعيّن لَقام بنفسه وقيامه بنفسه. إن كان بنفس الوجود أو بما هو لازم له كان كلّ وجود مجرّدًا، هذا خلف. وإن كان بما هو ملزوم له كان وجوده مقارِنًا لماهيةٍ ما. وقد فُرِض خلافه، هذا خلف. || وإن كان بأمر مبايِن كان الوجود الواجبى محتاجًا فى ١٠ ٧٠ء تجرّده اليه بسببٍ منفصلٍ. وهو محال.

السابع: أن الواجب لذاته لو كان هو الوجود المعيّن لكان كلّ ممكن موصوفًا بمثل الوجود الواجب؛ وهو محال.

الثامن: أن الواجب لذاته لو كان هو الوجود المجرّد لكان الواجب لذاته مركّبًا من الوجود والعَدَم. وهو التجريد بمعنى عدم اقترانه ١٥ بالماهية. والله أعلم.

الجواب :

أمـا الأوّل، قلنا : لانسلّم أن الوجود لو لم يلزمْه شىء من الوجودات يلزم إمكان انفكاك الطبيعة عن كلّ واحدٍ من الوجودات. وإنما يلزم ذلك إن لو لم يكن وجود معيّن واجبًا بذاته، و وجوبه ظاهر لأنا ٢٠ نتكلّم على هذا التقدير.

٦- شىء: شيئا ج م || ٨- بنفس: لنفس] ج \ لازم: ملزوم # ج || ٩- إن كان: أن كل] ج \ ملزوم: لازم # ج || ١١- اليـ[ـه بـ]ـسبب ج م || ١٤-١٦ - [الثامن: ... والله أعلم] أ ج || ١٨- قلنا لا نُسلّم: فلا نسلم] ج || ١٩- [يـ] لزم ج \ [امكان] ج || ٢٠- وجود معيّن: وجودا معينا] ج \ بذاته: لذاته ج

٨٨ ـ أ وأما الثانى ، قلنا: لا نُسلِّم أن تعيّنه لو لم تكن || لطبيعة الوجود لكان تعيّنه بسبب منفصل. وإنما يلزم ذلك إن لو كان التعيّن أمرًا وجوديًا فلِمَ قلتم أنه أمرٌ وجودىٌّ ؟! وهذا لأن طبيعة الوجود عندنا تعرض لها تعينات مختلفة بعضها بسبب الماهية القابلة لها وبعضها

١٥٦ ـ م ٥ بسبب عدم القابل. || والذى يعرض لها بسبب عدم القابل يكون أمرًا عدميًا وهو التجرّد عن المحلّ و عَدَم المخالَطة للممكنات.

وأما الثالث ، قلنا: لِمَ لايجوزأن يكون التعيّن أمرًا عدميًا؟! أما قوله بأن المعيّن موجود والتعيّن جزءٌ من المعيَّن فهو موجود ؛ قلنا: إن أردتم بقولكم إن المعيّن موجود ، أن الوجود عَرَضٌ للمعيَّن من حيث هو

١٠ معيَّن ، فهو ممنوع إذ الوجود مقولٌ على ذلك الوجود قولَ التنوّع على أشخاصه. وإن أردتم به أن ذلك الوجود وجودٌ معيَّنٌ ، فمسلّم. ولكن لِمَ قلتم بأن ما يصدق عليه أنه وجود معيّن؟! فإنّ تعيّنه أمرٌ موجود. وهذا لأن صرافة الوجود عندنا أمرٌ يتعيّن بها ذلك الوجود و هى عديمة. ويصدق على الوجود الصرف بأنه واجب لذاته بحسب ماهية التى هى

١٥ الوجود.

وأما الرابع ، قلنا: لِمَ قلتم بأن الحاجة عرضت للوجود من حيث هو هو وجود؟! وإنما عرضت للوجودات الخاصّة، وهذا لأن الماهيّات الممكنة استعدّت لوجودات خاصة فأفاضت عليها تلك الوجودات من الوجود الواجبىّ ؛ فالمحتاج إنما هو الوجود المعيّن. وأما الوجود من حيث

٢٠ هو هو فنعنى بذاته عن الغير.

١- قلنا لا نُسلّم: فلا نسلم] ج || ٢- لكان تعيّنه بسبب: لكان وجوده لسبب] ج || ٣- [أمر] أ م || ٧- قلنا لم: فنقول] ج || ٨- [بأن] ج \ والتعيّن جزؤ: والتعين المعين جز] أ || ٨- قلنا إن: فنقول] ج || ٩- عرض: عين جز # ج || ١٣- صرافة: صرافية ج || ١٤- [بـ] أنه ج || ١٦- الرابع: الثالث] م \ قلنا: فنقول ج || ١٧- [وجود] م || ١٩- هو [الوجود] أ || [فـ]نعنى أ م \ عن: غير ج

وأما الخامس ، || قلنا: لِمَ قلتم بأن القسم الثالث محال. أما قوله بأن كلّ واحدٍ من المقارنة والتجرّد يكون بسببٍ منفصلٍ ؛ قلنا: لا نُسلّم. وإنما يلزم ذلك إن لو كان التجرّد أمرًا وجوديًا محتاجًا الى السبب وليس كذلك فإنه قيْد || عدمىّ فلا يكون معلّلاً بعلّةٍ. وبهذا خرج الجواب عن السادس. ٧٠ ب ج ٨٨ ب آ ٥

وأما السابع ، قلنا: لِمَ لايجوز أن يكون كلّ واحدٍ من الممكنات موصوفًا بفرد من أفراد الطبيعة؟! ويكون ذلك الفرد بحسب خصوصيّته ممكنًا لذاته. وأما دعوى الاستحالة فممنوعة؛ إذ لا برهان عليها بلْ هى مجرّد استبعاد لا غير.

وأما الثامن ، قلنا: لا نُسلّم أنه يلزم التركيب وهذا لأن الواجب لذاته هو الوجود المعروض لعدم الماهية وليس العدم جزءًا له بل عارضًا فلا يؤدى الى التركيب. ١٠

واعلم بأن الحكَماء قد بيّنوا كَوْن بعض الوجودات واجبًا لذاته بطريق آخر بأن قالوا: جملة الممكنات لابُدّ لها من مؤثّر خارج، والخارج عن جملة الممكنات واجب لذاته. والواجب لذاته لابُدّ وأن يكون وجوده نفس ماهيته لأنه لوكان زائدا عليها لكان مُفتقرًا الى الماهية. فيكون ممكنًا لذاته فيحتاج الى مؤثّر والمؤثّر فيه إن كان هو نفس تلك الماهية يلزم تقدّمها على الوجود بالوجود؛ || إذ المؤثّر فى الوجود لابُدّ وأن يكون متقدّما عليه بالوجود. وإن كان غيرها كان الواجب لذاته مُفتقرًا فى وجوده الى غيره. وفيه نَظَرٌ. لأن قولهم «جملة الممكنات لابُدّ لها من مؤثّر خارج» ممنوع، لابُدّ له من برهان. ١٥ ١٥٦ ب م ٢٠

١- الخامس: الرابع م \ قلنا: فنقول] ج || ٢- يكون: فيكون] ج \ قلنا لا نسلّم: فلا نسلم] ج || ٦-قلنا: فنقول] ج || ٨- لذاته: بذاته] م \ [فـ]ممنوعة آ || ١٠-١٢ - [وأما الثامن ... فال يؤدى الى التركيب] آ ج || ١٤- [بأن] آ || ١٦- الى الماهية: اليها ج || ١٨- يلزم: لزم ج || ١٩- لذاته: بذاته] م || ٢٠- قولهم: قولكم] ج

والإمام[١] قد منع قولهم بأن المؤثّر فيه إن كان نفس تلك الماهية يلزم تقدّمها على الوجود بالوجود . ومستند المنع أن الماهية الممكنة قابلة للوجود من حيث هى هى ولا يتقدّم عليه بالوجود فجاز أن يكون الفاعل كذلك. وهو منع مكابرة. فإنا نعلم بالضرورة بأن المؤثّر فى وجود
٥ الشىء لابُدّ وأن يكون متقدّما عليه بالوجود . وأما الماهية الممكنة فليست مؤثّرة فى الوجود، فلايجب تقدّمها على الوجود بالوجود. ونحن قد بيّنّا أن وجودا معيّنا واجب لذاته فلايكون مقارِنا للماهية؛ وإلا لَكان مفتقرًا الى الغير فيكون الواجب لذاته ممكنا لذاته، هذا خلف. || ٨٩ ء أ

ولصاحب الاشراق[٢] طريقة أخرى فى الوجود، فأنه || قال: وجود ٧١ ء ج
١٠ الممكنات فى الخارج نفس الماهيات، إذ لو تميّز أحدهما عن الأخر لكان للماهية هوية وللوجود هوية أخرى فهما موجودان فى الخارج؛ فيلزم أن يكون للماهية وجود آخر وللوجود وجود آخر. فيكون للماهية هوية ولذلك الوجود هوية أخرى فهما موجودان فى الخارج. فيلزم أن يكون للماهية وجودات غير متناهية فالوجود والماهية فى الأعيان شىء واحد
١٥ إلا أن العقل يفصل الماهية الخارجية الى أمرَيْن: ماهية و وجود. فتحصل منهما صورتان فى العقل مطابقتان للماهية الخارجية . والوجود العامّ لا وقوع له فى الأعيان وإنما هو فى الذهن فقط. والواقع من الوجودات هوالوجود الواجبىّ المجرّد عن الماهية وهو إذا حصل فى العقل لا يفصله

١- [بـ]أن ج \ [نفس] ج || ٢- يلزم: لزم ج || ٣- هى هى: هو هو ج || ٤- و هو: و ذهب الحكما الى ان هذا] م \ [بـ]أن ج م || ٥- الممكنة: العامة] م || ٦- [قد] ج || ٧- [لـ] كان أ || ١١-١٢ - فيلزم ان يكون للماهية: فللماهية] أ : و للماهية] م || ١٢- و للوجود [وجود] أخر ج || ١٧- وقوع: # م : وجود ج

(١). فخرالدين الرازى، *المباحث المشرقية*، ١\١٢٦-١٢٨، ٢١٣-٢١٤؛ شرح عيون *الحكمة*، ٣\١٠٩-١١٠.

(٢). سهرودى المقتول (شهاب الدين يحيى)، كتاب حكمة *الاشراق*، ص. ٦٤-٧٣.

العقل الى أمرَيْن ماهية و وجود بل لا يحصل منه إلا الوجود. فإن وجوده فى الأعيان لا يقارن ماهيةً ما، إذ لو قارن ماهيةً ما فتلك الماهية ماهية كلِّية فتكون لها جزئيات عقلية وتكون نسبة الماهية اليها نسبة واحدة. فلا يقتضى وجود واحد منهما لكونه ترجيحا بلا مرجِّح فلا يكون الواجب لذاته موجود الماهية؛ فلا يكون الواجب لذاته واجبًا لذاته، هذا خلف. ٥

وفيه نظر، لأنا نقول: لانُسلّم أنه «لو تميّزت الماهية عن الوجود وكانا موجودَيْن كان للماهية وجود آخر وللوجود وجود آخر» ولِمَ لايجوز أن تكون الماهية موجودة بالوجود المتميّز عنها ويكون وجود الوجود نفس ذاته.|| ١٥٧ ء م

وقوله «العقل يفصل الماهية الخارجية الى أمرَيْن ماهية و وجود ١٠ || ويحصل منهما فى العقل صورتان مطابقتان لشىء واحد» أمر محال. ٨٩ ب أ لأن الشىء الواحد يستحيل أن يطابقه صورتان متغايرتان.

وقوله «الوجود العام لاوقوع له فى الأعيان» معناه أن الوجود اعتبار ذهنىّ لا حصول له فى الأعيان، وهو غير صحيح، وإلا لكانت طبيعة الوجود أمرًا عدميًا فى الأعيان. فيكون ماهية الواجب لذاته من ١٥ حيث هى هى امرًا عدميًا فى الأعيان. || وهو محال. ٧١ ب ج

أما قوله بأن الوجود الواجبى لو قارن ماهيةً ما فتلك الماهية ماهية كلية لها جزئيات عقلية نسبتها اليها نسبة واحدة فلا يكون الواجب لذاته موجودا لماهية فهوممنوع. وإنما يلزم ذلك إن لو كانت

١- [منه] ج || ٤- واحد: واحدا ج \ بلا: من غيْر ج || ٥- الماهية: بماهيته ج || ٦- لو تميَّز[ت] آ م || ٨- الماهية # أ || ١٢- [الشىء الواحد] ج \ متغايرتان: متعاندتان ج || ١٥- لا[وقوع]: لا وجود # ج || ١٥-١٦ - [فيكون ماهية ... فى الأعيان] م \ لذاته من حيث: لما ج || ١٧- لو قارن: لو قان ج || ١٩- موجود[ا] ج \ لماهية: بماهية ج م \ [فهو] ج || ٢٠- إن لو كان[ت] آ م

نسبة تلك الماهية الى الشخص الخارجى مثل نسبتها الى الجزئيات العقلية. فلِمَ قلتم بأنه كذلك لابُدّ له من برهان.

والحقّ ما ذهب اليه الشيْخ(١) وهو أن الوجود مشترك بَيْن الموجودات و وجود الممكنات زائد على ماهياتها، و وجود الواجب لذاته غير مقارن لماهيةٍ ما على ما قرَّرْناه. وخالفه الإمام(٢) فى تجرّده عن الماهية. وزعم أنه مقارن لماهيةٍ ما. وتلك الماهية علّة له ولا يتقدّم عليه بالوجود. وهو ضعيف لِما مرَّ.

اللامع الرابع

فى إثبات الوجود الذهنى

إنا نتصوّر أشياء لاوجود لها فى الخارج مثل القَمَر الْمُنْخَسِف دائما والإنسان الكاتب دائما ومثل جبلٍ من ياقوتٍ وبحر من زِيبَق. فهذه المتصوّرات متميّزة، وكلّ متميّز فهو ثابت إما فى الذهن أو فى الخارج؛ فهذه المتصوّرات ثابتة إما فى الذهن أو فى الخارج وليست فى الخارج فهى فى الذهن. فإن قيل: لا نُسلّم أنا نتصوّر أشياء لا وجود لها || فى الخارج. ولِمَ لا يجوز أن يقال إن كلّ ما نتصوّره ونتخيّله فله صورة موجودة قائمة بنفسها أو فى شىء من الأجرام الغائبة. فإذا التفتَت النفس اليها أدركتْها. ولئِن سلّمْنا ذلك ولكن لِمَ قلتم بأن كلّ متميّز فهو

١- الشخص: المشخص] م || ٧- [وهو ضعيف لِما مرّ] م || ١٧- [أن] أ || ١٨- الغائبة: الكاينة] ج || ١٩- ولئن سلمنا: س. ج \ [بـ]أن م

(١). ابن سينا، *الإشارات والتنبيهات*، ٣\٤٩-٥٠؛ : عيون *الحكمة*، ص. ٥٥-٥٦.

(٢). فخرالدين الرازى، *المباحث المشرقية*، ١\١١٢-١٢٠؛ شرح عيون *الحكمة*، ٣\٨٨-٩١.

ثابت إما فى الذهْن أو فى الخارج. ثمّ الدليل على إبطال الوجود الذهنىّ أنا نتصوّر الحرارة والبرودة معًا وهما لايجتمعان فى الذهن وإلا لَلَزِم اجتماع الضدَّيْن فى محلٍّ واحدٍ. ولزم أن يكون الذهن متسخِّنًا ومتبرِّدًا. وهو محال.

٥ **الجواب:**

أما قوله «لِمَ قلتم إنا نتصوّر اشياء لا وجود لها فى الخارج أو فى الذهن» قلنا: لانُسلّم لأنا نتصوّر ما ذكرْناه من المفهومات مع أن بعضها مُمْتنعة الوجود فى الخارج. فلا تكون تلك المتنعات قائمة بنفسها ولا فى شىء || من الأجرام الغائبة. أما قوله «لِمَ قلتم إن كلّ متميِّز ثابت إما فى الذهن أو فى الخارج» قلنا: || لأن كلّ متميِّزيصدق عليه التميّز وما يصدق عليه التميّز لابُدّ وأن يكون له ثبوت إما فى الذهن أو فى الخارج. لايقال: الانتفاء يصدق عليه أنه مقابل للثبوت والانتفاء لا ثبوت له فى الذهن. ومفهوم الشريك لا ثبوت له أصلاً، ويصدق عليه الامتناع الخارجى. لأنا نقول: لا نُسلّم أن مفهوم الانتفاء و مفهوم الشريك لا ثبوت لهما فى الذهن وثبوتهما ظاهر وإلا لاَمْتَنَع الحكمُ عليهما بالمقابلة والامتناع. ولأنا نحكم بأن الشىء إما ثابت أو منفى. ولو لا تصوّر الثبوت والانتفاء لاَسْتَحالَ ذلك الحكم. وأما اجتماع الضدَّيْن فلا نُسلّم امتناعه فى الذهن. وأما التسخّن والتبرّد فإنما يلزم ذلك إن لوكان الذهن قابلا لهما. وهو ممنوع.

(هامش: ١٥٧ ب م — ١٠ ٧٢ • ج — ١٥)

٣- [فى محلٍّ واحدٍ] ج \ [لَـ]لزم آ ج م || ٦- إنا: بانا] م || ٦-٧ - أو فى الذهن: # آ : [ ] ج م || ٧- قلنا: فنقول ج \ [لا نسلّم] ج م \ ذكرنا[ه] آ م || ٨- مُمْتنع[ـة] ج م \ بنفسها: بانفسها] ج || ٩- الغائبة: الكاينة] ج \ لِمَ قلتم: لا نسلم] ج || ١٠- قلنا: فنقول ج || ١٦- و لأنا نحكم: لا نحكم] ج \ أو منفى: أو منتف] م : و اما مفتقر منتفى] ج || ١٧- [الانتفاء] ج \ [الحكم] ج || ١٨- ذلك: # آ : [ ] ج \ [إن] م || ١٩- الذهن قابلاً: النفس قابلة] م

اللامع الخامس

٩٠ ب آ فى أن الماهية الممكنة لاتتقرّر || فى الأعيان منفكّة عن الوجود

٥

لأن كلّ ما له تقرّرٌ فى الأعيان فله هويةٌ فى الأعيان، وكلّ ما له هويةٌ فى الاعيان فهو مُشخّص أو مَعْرُوضٌ للتّشخّص وكلّ ما هذا شأنه فهو موجود. ولا شىء من الماهية المنفكة عن الوجود بموجود فلا شىء من الماهية المنفكة عن الوجود بمتقرّر فى الأعيان. واحتجّ الإمام[1] على ذلك
١٠ بأن المعدوم إما أن يكون مساويًا للمنفىّ أو أخصّ أو أعمّ. والثالث باطل وإلا لكان المعدوم مقولاً على الثابت فلا يكون مفهوم العدم هو مفهوم النفى وإلا لكان النفى مقولا على الثابت. واذا لمْ يكنْ مفهومه مفهوم النفى، كان مفهومه الثبوت وهو مقول على المنفى فيكون المنفى ثابتًا، هذا خلف. فتعيّن أن يكون مساويًا للمنفى أو أخصّ فكلّ معدوم منفىٌّ
١٥ وكلّ منفى ليس بثابتٍ فكلّ معدوم ليس بثابتٍ.

قلنا: لا نُسلّم أنه اذا لم يكن مفهومه النفى كان مفهومه الثبوت. فإن من الجائز أن يكون أمرًا ثالثًا وراء النفى والثبوت. لايقال بأنه إذا كان أعمّ من المنفى يصدق الثابت على المعدوم وإلا لكان كلّ معدوم منفيًا
٧٢ ب ج فيكون مساويًا للمنفى أو أخصّ، وقد فُرِضَ خلافُه. || وإذا صدق الثابت
٢٠

٦- فى الأعيان # آ || ١٠- أو: آ # ||١١- المعدوم # آ \ [مفهوم] آ م || ١٢- النفى: المنفى] ج || ١٥- فكل معدوم ليس بثابتٍ: # آ || ١٧- [والثبوت] ج || ١٩- وإذا: فاذا] ج

(١). فخرالدين الرازى، *المباحث المشرقية*، ١\ ١٣٦-١٣٧.

على المعدوم و المعدوم صادق على المنفى. فنقول المنفى معدوم والمعدوم ثابت فالمنفى ثابت، هذا خلف. لأنا نقول: لا نُسلّم أن ما ذكرتم ينتج أن المنفى ثابت || وإنما ينتج إن لو كانت الكبرى كلّية. فلِمَ قلتم إنها كلّية؟ فإنه لا يلزم من صدق الثابت على المعدوم فى الجملة أن يكون كلّ معدوم ثابتًا. واحتجّ المخالف على أن المعدوم ثابت بأن المعدوم معلوم، وكلّ معلوم ثابت؛ فالمعدوم ثابت. وإنما قلنا : إن أردتم بقولكم «إن المعلوم ثابت» أنه ثابت || فى الخارج فلا نُسلّم أن كلّ معلوم ثابت فى الخارج. وإن أردتم به أنه ثابت فى الذهن فمُسَلَّمٌ. ولكن لِمَ قلتم بأنه يلزم من ثبوت الشىء فى الذهن تقرّره فى الأعيان؟! وعدم لزومه ظاهر. فإن الممتنعات ثابتة فى الذهن لكونها معلومة ولا تقرّر لها فى الأعيان.

١٥٨ ب م — ٥ — ٩١ ب أ — ١٠

اللامع السادس

فى أن ما زال عنه الوجود لايُعاد بعَيْنِه أى بجيع عوارضه

لأنه لو أعِيد فالوجود الثانى إما أن يكون عَيْن الوجود الأوّل أو غيره. فإن كان عينه فلا يكون موصوفًا بوجودٍ ثانٍ فلا يكون هو معادًا و قد فُرِض أنه معاد، هذا خلف. وإن كان غيره فإما أن يحصل لِمحلّه استعداد الوجود الثانى أو لمْ يحصلْ. فإن لم يحصل كان اختصاصه بالوجود الثانى دون الأوّل ترجيحًا بلا مرجِّح. وإن حصل فقد عرض للمعاد عارض لم يكن حاصلاً للأوّل، فلا يكون الأوّل معادًا بعَيْنِه وقد فرض كونه معادا هذا خلف.

١٥ — ٢٠

١- فنقول المنفى معدوم: فنقول المعدوم منفى] ج || ٤- [من] أ ج || ٥- ثابتـ[ـا] م || ٦- فالمعدوم: فامعلوم] م \ [وإنما] أ ج \ المعلوم: المعدوم ج || ١٣- [أى بجميع عوارضه] أ ج || ١٧- [يـ]حصل أ م || ١٨- الوجود: للوجود] ج \ أو: لو] ج || ١٩- بلا مرجِّح: من غير مرجح] ج \ عرض: حصل] م || ٢٠- [الأوّل] م \ بعَيْنِه: بجميع عوارضه] م

واحتجّ الإمام[(١)] على إثبات هذا المطلوب بوجوه:

أحدها: أن ما عدم لمْ تبقَ هويّته وما لمْ تبقَ هويّته لا يوصف بإمكان العود، لأن موضوع الصفة الوجودية لابُدّ وأن يكون موجوداً وإذا لمْ يوصفْ بإمكان العود فلا يمكن عوده. **الثانى**: أنه لو صحّت إعادة

٥ المعدوم لصحّت اعادة الوقت الذى وجد فيه ابتداء فيصحّ أن يعاد هو فى ذلك الوقت بعينه فيكون وقت إعادته هو بعينه وقت ابتدائه فيكون هو

٧٣ ء ج مبتدأً ومعاداً فى وقت واحد وهومحال. الثالث: أنه لوأمكن || عوده للزم من فرض وقوع الممكن محال، لأن وجود مثله ممكن. فنفرض وجوده مع وجود مثله فيلزم وجود الاثنين بلا امتياز وهو محال.

١٠ والكلّ ضعيف. أما **الأوّل** فلا نُسلّم أن الإمكان صفة ثبوتية. و بتقدير تسليمه فلِمَ قلتم إن المعدوم حال عدمه إذا لم يوصف بإمكان

٩١ ب آ العود || فلا يمكن عوده هذا لأن تلك الهويّة فى حال وجودها الأوّل يصدق عليها أنه يمكن أن يُوصف بوجودٍ ثانٍ. **وأما الثانى** فلا نُسلّم أنه لو

١٥٨ ب م صحّت إعادة المعدوم لَصحّت إعادة الوقت الذى وُجِدَ فيه || ابتداء. وإنما

١٥ يلزم ذلك إن لو لزم من صحّة إعادة المعدوم فى الجملة صحّة إعادة كلّ معدوم. ولئِن سلّمنا ذلك ولكن لِمَ قلتم بأنه إذا صحّت إعادة المعدوم وحده وإعادة الوقت وحده تصح إعادتهما معًا حتى يلزم صحّة إعادة المعدوم فى ذلك الوقت بعينه. ولئِن سلّمنا ذلك ولكن لِماذا يلزم أن يكون مبتداء ومعادا فى وقتٍ واحدٍ وإنما يلزم ذلك إن لو كان الوقت

٢٠

٤- [أنه] لو صحّـ[ـت] آج م || ٥- لوصحّـ[ـت] آم || ٥-٦- الذى وجد فيه...فيكون وقت # آ|| ٧- للزم: يلزم] ج || ١٤- صحّـ[ـت] آم \ [إعادة المعدوم لصحّت] ج || ١٨-لماذا: لماذى م: لم قلتم انه] ج || ١٩-فى وقت: فى ذلك الوقت بعينه] ج \ [ذلك] آ ج \[واحد... الوقت] ج

---

(١). فخرالدين الرازى، *المباحث المشرقية*، ١\١٣٨؛ *المحصل*، ص. ٧٨-٨٢، ٣٣٨-٣٣٩.

غير معاد وقد فُرض الوقت معاداً فلا يلزم ماذكرتموه. ولئِنْ سلّمنا ذلك ولكن لِمَ قلتم بأن المحال لازم من إعادة المعدوم بل لزم من إعادة المعدوم مع إعادة الوقت؛ فجاز أن يكون هذا المجموع مستلزماً للمحال ولا يكون كلّ جزء منه مستلزماً له. وأما الثالث فلا نُسلّم أنه يمكن وجود مثله المساوى له فى جميع العوارض. ولئِن سلّمنا ذلك ولكن لا نُسلّم بأن المحال لزم من فرض عوده وإنما لزم من المجموع من حيث هو مجموع. واحتجّ المجوِّزون بأنه لو امتنع عوده فامتناع وجوده ثانياً إما أن يكون لِماهيته ولوازمها أو لِعارض مفارق. فإن كان الأوّل لزم أن لا يكون له وجود أصلاً، هذا خلف. وإن كان الثانى كان بحسب ذاته ممكن الوجود ثانياً فيمكن عوده || وقد فُرِضَ امتناع عوده، هذا خلف. قلنا لِمَ قلتم بأن امتناع وجوده ثانياً لو كان لِماهيته ولوازمها يلزم أن لا يكون له || وجود. فإن من الجائز أن يمتنع وجوده الثانى و يمكن وجوده الأوّل فلا يلزم أن لا يكون له وجودٌ أصلاً.

٥ ١٠ ٧٣ ب ج ٩٢ ء أ

اللامع السابع

فى مباحث المفهوم المقابل للوجود

١٥

إنا نعلم بالضرورة أن عدم العلّة يوجب عدم المعلول وعدم المعلول لا يوجب عدم العلّة وكذلك عدم الشرط يوجب عدم المشروط وعدم المشروط لا يوجب عدم الشرط و عدم غير العلة لا يوجب عدم المعلول وعدم المعلول لا يوجب عدم غير العلة. فهذه الأعدام متميزة بعضها عن

٢٠

١- [غير معاد... ماذكرتموه] ج || ٤- [منه] م || ٥- المساوى: المشارك] أ \ [بـ]أن م || ٩- ذاته: وجوده] ج || ١٣- [لا]يكون أ || ١٦- العدم: المفهوم أ م || ١٣- أن [لا] يكون أ || ١٦- المفهوم: العدم] ج || ٢١- فهذه: + العلة] ج

البعض ؛ فالعدم فيه تعددٌ و تميّزٌ ، وليس ذلك فى الخارج لأن الأمور المتميّزة فى الأعيان لها هويات متمايزة فى الأعيان وكلّ ما له هوية فى الأعيان فهو موجود فى الخارج. فالأعدام المتميّزة موجودة فى الخارج ، هذا خلف. فتميّز الأعدام بعضها عن البعض فى الذهن.

٥ قال الإمام[١] :المشهور أن المعدوم المطلق لا يُعلم ولايُخبر عنه. وليس كذلك بل المشهور أن المعدوم المطلق لا يُعلم و لايُخبر عنه ومعناه أن كلّ معدوم لاصورةَ له لا فى الذهن ولا فى الخارج فإنه لا يصدق عليه

١٥٩ ، م شىء من المحمولات الذهنيّة والخارجيّة. || وأما مفهوم العدم المطلق فله صورة فى الذهن ومحكوم عليه بأنه مقابل للوجود الذهنىّ و الخارجىّ

١٠ جميعًا. لا يقال بأن مفهوم العدم المطلق لوكان له صورة فى العقل لكان موجودًا فى الذهن، فيلزم صدق المتقابلَيْن على شىءٍ واحدٍ. لانا نقول: لا نُسلّم أنه يلزم صدق المتقابلَيْن على شىءٍ واحدٍ وإنما يلزم ذلك إن لو كان

٩٢ ب أ هناك أمرٌ ثالثٌ يصدق عليه: أنه معدومٌ || مطلقًا وأنه موجود بأحد الوجودَيْن. ومفهوم العدم المطلق لايصدق عليه أنه معدوم مطلقًا بل

١٥ يصدق عليه أنه عدم مطلق ويصدق عليه أنه موجود فى الذهن. ولا عنادَ

٧٤ ، ج بين العدم المطلق والموجود فى الذهن؛ إذ لا يصدق قولنا || الشى إما عدم مطلق أو موجود فى الذهن. وإنما الصادق هو أن الشىء إما عدم مطلق أو لا عدم مطلق والشىء إما موجود فى الذهن أو لاموجود فى الذهن.

٢٠ ١- تعدّد و تميّز: تميز و تعدد] ج || ٢- هويات: هوية] ج \ متمايزة: متميزة أ ج \ وكل ما له هوية: وكل ما لهوية] ج || ٣- فالإعدام: و الاعدام] ج || ٥- المعدوم: العدم] م || ٦- [لا يُعلم و] أ م || ٧- معدوم: مفهوم] أ م || ٩- الخارج[ى] ج || ١٧- هو أن: قولنا] ج هو قولنا] م

(١). فخرالدين الرازى، *المباحث المشرقية*، ١\١٣٦-١٣٧؛ *المحصل*، ٧٨، ٨٠-٨١، ١٤٩-١٥٠.

فالحاصل أن مفهوم العدم المطلق يتمثل فى الذهن فيصير صورة شخصية ويعرض لتلك الصورة وجود ذهنىّ مشخّص ولا امتناع فيه. وكذلك مفهوم العدم الخارجى يتمثل فى الذهن ويعرض له الوجود الذهنىّ والممتنع أيضًا له صورة فى الذهن فله وجود ذهنىّ. وماهيته من حيث هى هى محكوم عليها بالامتناع الخارجى. لا يقال: العدم المطلق ٥ والعدم الخارجى لو كان لهما صورتان فى العقل لكانا موجودَيْن فى الذهن. والوجود الذهنىّ صفة وجوديّة والموصوف بالصفة الوجوديّة لابد وأن يكون موجودًا فى الخارج لاستحالة اتّصاف المعدوم فى الخارج بصفة وجوديّة. فالعدم المطلق والعدم الخارجىّ موجودان فى الخارج. هذا خلف. لأنا نقول: إن أردتم بقولكم «إن الوجود الذهنى صفة وجوديّة» أنه ١٠ صفة موجودة فى الخارج، فهو ممنوع لاستحالة كون الوجود الذهنىّ صفة خارجيّة. وإن أردتم به أنه صفة موجودة فى الذهن فلا نُسلّم أن الموصوف بصفة وجوديّة ذهنيّة لا بد || وأن يكون موجودًا فى الخارج. ٩٣ أ

٦- لكانا موجودَيْن: لكانتا موجودتين] ج || ٨- موجودًا: + الذات] ج || ١١- موجودة: وجودية] ج || ١٣- لابدّ [و] أن يكون م

المطلع الثانى

فى الماهية

وفيه خمسة لوامع

٥

اللامع الأول

فى تحقيق الماهية

إن لكلّ شيء حقيقةً هو بها هو و هى مغايرة لجميع ما عداها لازمةً كانت أو مفارقةً. فالإنسانية من حيث هى إنسانية || مثلاً لايدخل ١٠ ١٥٩ ب
فى مفهومها الوجود والعدم والوحدة والكثرة والكلّيّة والجزئيّة والعموم والخصوص الى غير ذلك من الاعتبارات. فإنه لو دخل الوجود الخارجى فى مفهوم الإنسانية لَمَا صدق على الإنسانية الموجودة فى الذهن بأنها إنسانية. ولو دخل العدم فى مفهومها لَمَا صدق على الإنسانية الموجودة أنها إنسانية. ولو دخل الوحدة فى مفهومها لَمَا صدق على الإنسانية ١٥
المتكثّرة فى الذهن بأنها إنسانية. ولو دخلت الكثرة فى مفهومها لما صدق على الانسانية الواحدة أنها || من حيث هى انسانية وعلى هذا فقس سائر الاعتبارات. فا لإنسانية من حيث هى إنسانية ليست إلا ٧٤ ب ج
الإنسانية فإذا انْضمّ اليها الوجود صارت إنسانية موجودةً . وإذا انْضمّ اليها العدمُ المطلق الخارجىّ فى الاعتبار الذهنىّ صارت إنسانية معدومةً. ٢٠

١٣-١٥ - [الموجودة فى الذهن ... لما صدق على الإنسانية] ج || ١٤-١٥ - ولو دخل العدم ... انها انسانية # م || ١٦- [فى الذهن بـ] آ ج \ ولو دخلـ[ـت] آ م || ١٧- [الواحدة أنها] آ || ١٧-١٨ - [من حيث ... اعتبارات] ج || ٢٠- [المطلق] آ م

وإذا انضمّ اليها الوحدة صارت إنسانيّة واحدة، وإذا انضمّ اليها الكثرة
صارت إنسانية متكثّرة؛ وعلى هذا القياس فالإنسانية موجودة بأمر
زائد عليها و واحدة بأمر زائد ليست إنسانية بأمر زائد عليها بل هى
إنسانية بذاتها. فلهذا لايصحّ أن يقال السواد أسود بل السواد سواد. و
٥ لا أن الوجود موجود على معنى أنه ذو وجود بل على معنى أنه وجود. لأن
السواد ليست سواديّته بأمر زائد والوجود ليست وجوديّته بأمر زائد.
٩٣ ب آ وكلّ ماهية فهى من حيث هى هى || يقال لها الماهية لا بشرط شىء.
والماهية المجرّدة عن جميع اللواحق يقال لها الماهية بشرط لا شىء.
فالإنسانية لا بشرط شىء موجودة فى الأعيان لأن هذه الإنسانية
١٠ موجودة. والإنسانية جزء من هذه الإنسانية وجزءالموجود موجود
فالإنسانية موجودة. والإنسانية بشرط لاشىء لا وجود لها فى الخارج ولا
فى الذهن، لأن الوجود الذهنى أيضًا لاحِقٌ من اللواحق فلا يكون مجرّدة
عن جميع اللواحق. وأما الإنسانية المجرّدة عن اللواحق الخارجية فهى
موجودة فى الذهن.وتشارك الإنسانية المكفوفة بالعوارض واللواحق
١٥ الخارجية فى مفهوم الإنسانية. والإنسانية الخارجية ليست واحدة بعينها
وإلا لكان الشىء الواحد بعينه موصوفًا بأعراض متضادّة فإنسانية زيد
غير إنسانية عمرو وهما يشتركان فى مفهوم الإنسانية. فذلك المشترك
هو الكلّى الطبيعىّ والصورة الذهنية. إذا اعتبرت بالقياس الى
١٦٠ م جزئياتها الخارجية كان مثالا متساوى || النسبة الى الكلى مطابقًا لكل

١- انضمّ: انضمت] ج || ٣ - [و واحدة بأمر ... زائد عليها] ج || ٤- لايصحّ : # ج ، لايصلح] ج \ أسود: سواد] آ \ [السواد] آ م || ٥- [لأن] آ ج \ الوجود: الموجود] ج \ [المعنى] م \ [بل على معنى أنه وجود] ج || ٦- [والوجود ليست وجوديته بأمر زائد] ج ||١٣- عن: من] آ || ١٤- بـ[ـالعوارض و] آ م || ١٦- بأعراض: بعوارض] ج \ فإنسانية: و انسانية] آ || ١٩- كان: كانت ج \ الكلـ[ـى] آ م

واحد واحد وهى بهذا الاعتبار يسمّى كلية. وأما فى الخارج فهى
معروضة للتشخّص ابدا فلا يعرض لها المطابقة لكلّ واحدٍ من الجزئيات
|| فلا يعرض لها الكلّيّة. فالكلّىّ العقلىّ والمنطقىّ لا وجود لها فى ٧٥ ء ج
الأعيان. ثم الماهية إن كانت ملتئمة من أمور متخالفة بالحقيقة فيقال
لها المركّبة وإلا فيُسمّى بسيطة. ٥

اللامع الثانى

فى أن الماهيّات مجعولة

١٠ أما البسيطة فلأنها إما أن تكون بذاتها غنيّة من الغَيْر أو محتاجة
اليه. والأوّل محال وإلا لما كان تقرّرها فى الخارج متوقّفًا على الوجود.
لأن || الغنىّ بذاته عن الغَيْر لا يتوقّف تقرّره فى الخارج عليه ولا يكون ٩٤ ء أ
معلولةً بعلّة الوجود، فيمكن تقرّرها فى الخارج منفكّة عن الوجود. وهو
محال. فتعيّن أن تكون بذاتها محتاجة الى الغَيْر والمحتاج الى الغَيْر
١٥ ممكن لذاته، والممكن لذاته مجعول للغَيْر؛ فالماهية البسيطة مجعولة
للغَيْر. وأما المركّبة فلأن بسائطها مجعولة للغير فيكون أجزاؤها بجَعْل
الجاعل و كلّ ما يكون أجزاؤه بجَعْل الجاعل فهو مجعول؛ فالمركبات
مجعولة.

لايقال: الماهية البسيطة إما أن تكون بذاتها غنيّة عن الغَيْر أو
٢٠ محتاجة اليه. والثانى باطل لأنها لوكانت محتاجة اليه لكانت ممكنة.

١- واحد واحد: واحدة واحد ج || ٤- [بـ]الحقيقة م \ فيقال: قيل] ج || ٥- فيسمّى: سميت] ج || ١٢- [بذاته] ج || ١٣- بعلّة: لعلة] ج || ١٤- وامحتاج الى الغير: والمحتاج اليها الى الغير] ج || ١٥- للغَيْر: الغير أ م || ٢٠- محتاجة: # ج

والتالى كاذب لأن الإمكان أمر إضافى لا يعرض للشىء إلا بالنسبة الى غيره فالبسيطة لا يعرض لها الإمكان. لأنا نقول: لا نُسلّم أن الإمكان أمر إضافى؛ بل الإمكان عبارة عن كون الشىء بحالة لا يكون واجب التقرّر فى الخارج ولا مستحيل التقرّر فيه. فإنا نقول: الوجود العارض للممكن ٥ أنه ممكن ولا نعنى به الإمكان بالإضافة الى الغير، وإنما نعنى به كونه بحالة ليس واجب التقرّر فى الخارج ولا مستحيل التقرّر فى الخارج. نعم، لو قلنا للماهية أنها ممكنة الوجود كان الإمكان كيفيته لنسبة الوجود الى الماهية فى الحكم العقلىّ. ولا يلزم من ذلك أن لا يعرض الإمكان للشىء إلا بالاضافة الى الغير.

١٠ وأما كيفية حصول المركّبات من البسائط فنقول: أجزاء الماهية المركبة إما أن يكون كلّ واحدٍ منها غنيًا عن الآخر أو كلّ واحدٍ منها محتاجًا الى الآخر أو يكون بعضها محتاجًا الى الآخر من غير عكس. ٩٤ ب أ والأوّل محال وإلا لما حصل منها ماهية مركّبة. والثانى || محال لاستحالة الدَّوْر، فتعيّن الثالث.

١٥

اللامع الثالث

|| فى التركيب الذهنىّ || والخارجىّ

١٦٠ ب م
٧٥ ب ج

قال الحكماء: أجزاء الماهية قد تكون متميّزة فى الخارج مثل البدن ٢٠ والنفس اللذَيْن هما جزءا الإنسان، وقد لا يتميّز إلا فى الذهن فقط كالسواد. فإن جنسه لا يتميّز عن فصله فى الخارج وليس المراد منه أن

١- التالى: الثانى] أ ج || ٢- فالبسيطـ[ـة] لايعرض لهـ[ـا] م || ٣- واجب: واجبة] م || ٤-٦ – [فيه. فإنا ... و لا مستحيل التقرّر] ج || ٧- الوجود: للوجود] م \ كيفيته: نسبة] ج || ١٠- المركّبات: الممكنات] ج || ١٢- أو يكون محتاجًا الى الآخر: >> م

السواد الخارجى أمر بسيطٌ فى نفسه و يحصل من ذلك البسيط صورتان فى العقل: إحداهما صورة الجِنْس والأخرى صورة الفَصْل، وهما مطابقتان لذلك البسيط. والسواد فى الخارج ليس مشتملاً على هذَيْن المفهومَيْن لاستحالة أن يكون الصورتان المتغايرتان تطابقان الماهية البسيطة، بل المراد منه أن السواد فى الأعيان ليس بحالة تعرض لجِنْسه تشخّص ولِفَصْله تشخّص آخر بل السواد من حيث هو سواد يعرض له تشخّص واحد. لأنا نعلم بالضرورة أن الذات التى هى سواد بعينها فهى لوْن بعينها. فإذا تمثّل كلّ واحد من الجزءَيْن فى الذهن عَرَضَ لكلّ واحد منهما تشخص فى الذهن. لايقال بأن وجود الجزؤ غَيْر وجود الكلّ لتقدّمه عليه. وإذا كان كذلك كان وجود الجزء و تشخّصه قبل وجود الكلّ وتشخّصه فلا يكون تشخّص الكلّ بعينه هو تشخّص الجزء. لأنا نقول: لا نُسلّم أنه يكون تشخّص الكلّ هو تشخّص الجزء ولِم لا يجوز أن يقال وجود الفصل يتشخّص بانضمامه الى ماهية الفصل و وجود الجنس يتشخّص بانضمامه الى ماهية الجنس المقارِن لماهية الفصل ويكون تشخّص الماهية المركّبة هو تشخّص المفهومَيْن الداخلَيْن فيها؟! و لا امتناع فيه.

واحتجّ الإمام[1] على أن جنس السواد لايتميّز عن فصله || فى الأعيان بأنه لو تميّز أحدهما عن الآخر فإن كان كلّ واحد منهما محسوسًا كان إحساسُنا بالسواد إحساسًا بِمحسوسَيْن، هذا خلف. وإن كان أحدهما محسوسًا فقط واللونية محسوسة لا محالة . فيكون

٤- المتغايرتان تطابقان: المغايرتان مطابقتان] ج \ الماهية: لماهية م ، للماهية ج || ١٤- ماهية: # أ : ما هو] أ ج || ١٨- الأعيان: الخارج] ج || ١٩- [بـ]محسوسَيْن أ

(١). فخرالدين الرازى، المباحث المشرقية، ١\١٤٧-١٤٩.

إحساسُنا بالسواد إحساساً باللونيّة المطلقة، هذا خلف. وإن كان كلّ

٧٦ ج واحد منهما غير محسوس فعند اجتماعهما || إن لم تحصل هيئة محسوسة لم يكن السواد محسوسا. وإن حصلت كانت خارجة عنهما فلا يكون التركيب فى نفس السواد لأنا لا نعنى بالسواد سوى تلك الهيئة

٥ المحسوسة.

وفيه نظرٌ، لأنا لانُسلّم أنه لو حصلت هيئة محسوسة كانت خارجة عنهما بل تكون خارجة عن كلّ واحد منهما غير محسوس فالسواد الذى هو السواد، لأنا نقول: كلّ واحد منهما غير محسوس فالسواد غير ||

١٦١ م محسوس و تكون هى نفس المجموع الذى هو السواد. لا يقال: إذا كان

١٠ كلّ واحد منهما غير محسوس فالسواد غير محسوس. لأن الإحساس بالسواد بدون الإحساس بأحدهما محال. لأنا نقول: لا نُسلّم استحالته لِجواز أن يكون المجموع من حيث هو مجموع محسوسا، ولا يكون شىء منهما محسوسا.

واعلم أن كلّ واحد من الجنس والفصل يمكن أن يؤخذ بحيث يكون

١٥ جزءا ويمكن أن يؤخذ بحيث يكون محمولا. فإن الحيوان إذا أخذ مع الناطق لم يكن محمولا على الإنسان بل هو الإنسان نفسه، وإذا أخذ محذوفا عنه الناطق لم يكن محمولا أيضا بل كان جزءا حصل بانضمام الجزء الآخر اليه الماهية الإنسانية. وهو بهذا الإعتبار مادة والفصل صورة. وإذا أخذ الحيوان من حيث هو حيوان مع قطْع النظر عن انضمام

٥- [المحسوسة] ج || ٦- لو حصلـ[ـت] أ م \ [محسوسة] م || ٧-٩ - [غير محسوس ... فالسواد غير محسوس] أ ج || ٩- ١٠ - [وتكون هى نفس ... غير محسوس فالسواد غير محسوس] م || ١١- [بـ]ـدون أ ج || ١١- بأحدهما: بواحد منهما] م || ١٤- يؤخذ: يوجد] ج || ١٥- يؤخذ: يوجد] ج || ١٧- محذوفا عنه: مجردا عن] ج || ١٧- كان: يكون] ج

الناطق اليه و حذفه عنه كان محمولا على الإنسان. لأن الذات التى هى إنسان بعينها يصدق عليها أنها حيوان. لا يقال: إذا قلنا الإنسان حيوان فإن أردنا به أن ماهية || الإنسان موصوفة بالحيوانيّة كذبنا، لأن الحيوان جزء من الإنسان فلا يكون صفة له. وإن أردنا به أنهما متّحدان فى الوجود كذبنا، لأن الحيوان جزء من الانسان، وجزء متقدّم على الكلّ فى الوجود؛ فلا يكون وجوده هو وجوده. وإن أردنا به أن مفهوم الإنسان هو مفهوم الحيوان كذبنا. لأنا نعلم بالضرورة أن مفهوم إحدهما غير مفهوم الآخر؛ لأنا نقول الحصر ممنوع. فإنا نعنى به أنهما متّحدان فى التشخّص على معنى أن الذات التى هى || إنسان بعينها فهى حيوان بعينها.

٩٥ ب أ ٥ ٧٦ ب ج ١٠

اللامع الرابع
فى أصناف المركّبات

الماهية المركّبة إما أن يكون تركيبها اعتباريًا كالحيوان الأبيض وإما أن يكون حقيقيًا. ولا يخلو إما أن يكون بعض أجزائها أعمّ من الأخر ويسمّى متداخلة أو لا يكون ويسمى متباينة. || والجزء الأعمّ من المتداخلة إن كان تمام المشترك بينها و بين نوع أخر فهو الجنس وإلا فهو الفصل. والمشتركان فى شىء من الذاتيات إذا اختلفا فى شىء من اللوازم لَزِمَ تركيبها من الجنس والفصل. لأن اللازم الذى هو يختصّ بأحدهما دون الآخر إما أن يكون مستندا الى المشترك أو الى غير المشترك. والأوّل محال وإلا لزم اشتراكهما فى اللوازم، وقد فُرِضَ خلافه، هذا خلف. فهو مستند الى غير المشترك. فالماهية مركّبة مِمّا به

١٥ ١٦١ ب م ٢٠

١- حذفه: تجرده] ج || ٣- موصوف[ـة] أ || ١٥- أجزائها: الاجزاء] ج || ١٩- [هو] أ م

الاشتراك ومما به الامتياز. و الشيئان إذا اشتركا فى وصف عرضى فقط كان الامتياز بتمام الماهية. وإن اشتركا فى الجنس كان الامتياز بالفصل. وإن اشتركا فى النوع كان الامتياز بالعوارض المفارقة. فالاشتراك فى العوارض || والاختلاف فيها لا يدلّ على تركيب الماهية. ٩٦ ء أ

٥

اللامع الخامس

فى تشخّص النوع

كلّ ماهية فإنها لا تمنع الحمل على كثيرين والمتشخّص يمنع الحمل ١٠ على كثيرين، فيلزم أن يكون التشخّص أمرا زائدا على الماهية وإلا لكان المتشخّص الماهية أمرا واحدا. فيكون الشىء الواحد مانعًا من الحمل على كثيرين وغير مانع فهو محال. فالتشخّص أمر زائد على الماهية من حيث هى هى وهو أمر ثبوتىّ لأن المعيّن من حيث هومعيّن موجود، والتعيّن جزء من المعيّن وجزء الموجود موجود، فالتعيّن موجود.

١٥ لايقال بأن التعيّن لا يجب أن يكون وجوديًا، لأن الواجب لذاته موجود و تعيّنه أمر عدمىّ. لأنا نقول: المراد من قولنا التعيّن موجود أن التعيّن موجود وأن التعيّن الذى هو جزء من المعيّن الذى عرض له الوجود فهو موجود. لأن المركّب الذى عرض له الوجود يجب أن يتقدّم جزؤه || الذى هو التشخّص عليه بالوجود. وأما الوجود المعيّن الذى هو ٧٧ ء ج ٢٠ واجب الوجود ليس كذلك؛ لأنه ليس معروضًا للوجود بل الوجود مقول

٤- فالاشترك: و الاشتراك] ج ٩- الم[ت]شخص أ ج || ١٠- أمر[ا] أ ج || ١١- الم[ت]شخص أ ج || ١٢- و هو: فهو] أ ج || ١٤- المعيّن: المتعين] ج || ١٦- [التعيّن موجود] أ ج || ١٧- [و] أن التعينّن م \ [موجود وأن التعيّن] ج || ٢٠- [فـ]ليس كذلك أ م \ لأنه: فانه] أ م

عليه قول النوع على أشخاصه فلا يلزم أن يتقدم عليه التعين بالوجود. ولما تبين أن كلّ معيّن عرض له الوجود فإن تعيّنه أمر مضاف الى ماهيته موجود في الخارج. لزم || أن لا يكون الواجب لذاته مشخّصا (١٦٢ ء م) معروضا للوجود وإلا لكان مركّبا من الماهية والتشخص، وكل مركّب فهو مفتقرِ الى أجزائه التي هي غيره، والمفتقرِ الى الغير ممكن لذاته؛ (٥) فالواجب لذاته ممكن لذاته، هذا خلف. فالواجب لذاته وجود مجرّد عن الماهية متعين || بقيد سلبي لا وجودي. (٩٦ ب أ)

لا يقال تعيّن الماهية ليس أمرا ثبوتيا من وجوه ، **أحدها**: أن التعين لو كان أمرا ثبوتيا لكان له ماهية نوعية مقولة على التعينات فيكون لها تعيّن آخر مشارك لماهية التعيّن في النوع، فيكون الشيء (١٠) متعينا بالماهية المشتركة. وهو محال. **الثاني**: ان التعيّن لو كان أمرا ثبوتيا فإما أن ينحصر نوع تعيّن ما في شخصه أو لا ينحصر. فإن لم ينحصر كان ماهية كلّ تعين أمرا مشتركا بين أفرادِ شخصيته فيكون لها تعيّن آخر فيعرض لكلّ ماهية تعينات بلانهاية. وهو محال. وإن انحصر فذلك التعيّن الذي ينحصر نوعه في شخصه أمر مشخص (١٥) فيكون تعيّنه زائدا عليه فيكون له تعيّن وماهية فيكون لماهية واحدة تعينات بلا نهاية. وهو محال. **الثالث**: أن التعيّن لو كان أمرا ثبوتيًا لكان مُنْضَمًا الى الماهية في الأعيان. فيلزم تعيّن الماهية قبل انْضِمام التعيّن اليها فيكون لها تعيّن آخر فيلزم أن يكون بين التعيّن والماهية

(٢٠)

١- التعيّن: التقدم] ج || ٢- ولما تبيّن: فلما تبين] ج || ٥- [هى] ج || ٦- فالواجب لذاته >> ممكن لذاته هـ >> ج || ٨- من وجوه: من وجوده] ج || ١٠- [فيكون لها ... التعيّن في النوع] ج || ١١- [أن التعيّن] ج || ١٢- نوع تعيّن [ما] ج \ أو لا ينحصر: او لم ينحصر] ج || ١٣- شخصيّته: شخصية] أ ج || ١٤- [فـ]يعرض ج || ١٦- له تعيّن و ماهية: له ماهية و تعين] ج م ||١٩- [اليها] م \ فـ[يلزم أن] يكون ج

تعيّنات بلا نهاية. وهو محال. **الرابع**: أن التعيّن لو كان أمرًا ثبوتيًا
فإن كان معلولا للماهية كانت الماهية متقدّمة عليه بالتعيّن لِوُجُوب
تعيّن العلة قَبْل تعيّن المعلول فيكون للماهية تعيّن آخر، ولذلك التعيّن
تعيّن آخر فيكون بين التعيّن والماهية تعينات بلانهاية. وهو محال. ||
٥ وإن كان معلولا لسبب منفصل كان اختصاص الماهية المتكثّرة الأشخاص
بعض التعينات دون غيره ترجيحا بلا مرجِّح، وهو محال. لأنّا نقول :

أما الأوّل ، فلا نُسلّم أن التعيّن لوكان زائدًا لكان له ماهية نوعيّة
مقولة على التعيّنات. || وإنما || يلزم ذلك إن لو لم ينحصر نوع كلّ ١٦٢ ب م
تعين فى شخصه. وأما **الثانى** فنقول لِم قلتم بأنه لو انحصر نوع تعيّن ٩٧ ء أ
١٠ ما فى شخصه وكان له تعيّن زائد يلزم أن يعرض للماهية تعيّنات
بلانهاية. ولِم لا يجوز أن يكون تعّينه هو المعروض كما أن تعيّن الماهية
هو العارض و لايحتاج الى تعيّن مغاير له ولمعروضه. وأما **الثالث** قلنا:
فلا نُسلّم أنه يلزم تعين الماهية قبل انْضِمَامِ التعيّن اليها. وهذا لأن
التعيّن مُنْضَمّ الى الماهية فقط لا الى الشخْص حتى يتعيّن الماهية قبله.
١٥ و أما **الرابع** قلنا: لا نُسلّم أنه لوكان معلولا للماهية لكانت الماهية
متقدّمة عليه بالتعيّن. ولِم لا يجوز أن يتقدّم عليه بوجودها فقط؟ فإن
من الجائز أن يعرض الوجود للماهية وذلك الوجود يقتضى وجود التعيّن
ومجموع الوجودَيْن هو وجود الشخص . و لَئِنْ سلّمنا ذلك ولكن لِمَ
قلتم بأنه لو كان معلولاً لسبب منفصل كان اختصاص الماهية
٢٠ المتكثّرة للأشخاص ببعض التعيّنات ترجيحا بلا مرجِّح ؟! و لِمَ لا يجوز

٢- [الماهية] أ ج \ [عليه] م : عِلّية أ || ٨- [ذلك] ج \ [إن] م || ٩- فنقول: قلنا] أ م \ ~~لم قلتم~~ أ : لانسلم # أ || ١٠- [يـ]لزم ج || ١٢- و لا : فلا] ج \ [قلنا] ج || ١٣- [فـ]لا م || ١٤- الشخص: المشخص] م \ حتى [يـ]تعيّن ج || ١٥-[قلنا] فلا نسلم] ج \ [الماهية] أ ج || ٢٠- [للأشخاص] ج : الاشخاص] م

أن يكون كلّ تعيّن عارضًا بسبب استعدادات تعرض للقابل لأسباب
مختلفة؟! وينبغى أن تعلم أن التشخّص متى كان معلولاً للماهية كان
نوعها فى شخصها، ومتى لَمْ يكن نوعها منحصرًا فى شخصها كان
التعيّن بسبب القابل بشركة استعداد يعرض له بأسباب خارجة عنه.

٥ واعلم أن تقيّد الكلّى العقلىّ بالكلّى العقلىّ لا يوجب الجزئية. فإن
الإنسان الكلّى فى العقل إذا قُيّد بالأسود الكلّى فى العقل حصل الإنسان
الأسود الكلّى فى العقل ولا يصير مانعًا من الشركة. وأما الكلّى
الطبيعىّ وهو الماهية || من حيث هى هى إذا انْضمّ اليها ماهية أخرى ٩٧ ب أ
فى الخارج وهى ماهية التعيّن صار شخصًا معيّنًا مانعًا من الشركة.

١٠ وزعم أفلاطون أنه لابُدّ فى كلّ طبيعة نوعيّة من شخص باقٍ أزلىّ
أبدى. واحتجّ عليه بأن هذا الإنسان موجود || فالإنسان الذى هو جزء من ٧٨ ء ج
هذا الإنسان موجود. وهو || مشترك بين الأشخاص المختلفة العوارض، ١٦٣ ء م
فهو مجرّد عن كلّها وإلا لَمْ يكن مشتركا بين المختلفات بالعوارض.

والجواب عنه: أنا لانُسلّم أنه لو لم يكن مجرّدا عن كل العوارض لَمْ
١٥ يكن مشتركا، لأن الإنسان المشترك ليس هو الإنسان المجرّد بل المشترك
هوالإنسان من حيث هو هو. ولا يلزم من اشتراك المختلفات فى
الإنسانية من حيث هى هى اشتراكها فى الإنسانية مع قيْد التجْريد. و
الذى يدلّ على أن المجرّد ليس بمشترك أن الإنسان المقيّد بقيْد التجْريد
لو كان مشتركا بَيْن الأشخاص المختلفة لكان الشيئ الواحد بعينه
٢٠

٣- منحصرا: # م || ٥- تقيّد الكل[ى العقلى] ج || ٧- الأسود: # م || ٧-٩ - [و أما الكلّى الطبيعى ... مانعًا من الشركة] ج || ١٠-١١ - أزلىّ أبدىّ: ابدى ازلى] ج م || ١٣- [عن] أ || ١٤- [أنا] ج || ١٧- اشتراكها: اشتراكهما] م || ١٨- بمشترك: مشتركا] ج

موصوفا بأعراض متضادّة. وهو محال. والدليل على إبطال المُثُل الأفلاطونية أنه لو وُجِدَ من كلّ نوْع شخْص مجرّد فتعيّنه إن كان معلولا للماهية كان نوعه منحصرا فى شخْصه، وإن كان معلولا للفاعل. فالفاعل إن لم يتوقّف تأثيره فى التعيّن على استعداد القابل كان نوعه ٥ منحصرا فى شخصه أيضًا. وإن توقّف كان كلّ شخص من تلك الماهية مقارنًا للمادة، وقد فُرِضَ خلافه فهذا خلف. وبعبارةٍ أخرى تلك الماهية إما أن تكون محتاجةً فى تعيّنها الى المادّة أو غنيّةً عنها. والثانى محال وإلا لَمَا توقّف تعيّنها على المادّة فلا تعرض لها تعيّنات مختلفة من ٩٨ء أ الفاعل لِكونه ترجيحًا بلا مرجِّح. فيكون || نوع تلك الماهية منحصرا فى ١٠ شخصها، هذا خلف. فتعين الأوّل فلا يتعيّن بدون المادّة.

وزعم الإمام(١) أن الحجّة الدالة على إبطال المُثُل الأفلاطونيّة منقوضة بالوجود. فإن الوجود طبيعة واحدة مع أن بعض أفرادها مجرّدة وبعض أفرادها مقارنة للماهيات الممكنة. وليس الأمر على ما زعم. فإن الوجود لا يعرض له تعيّنات كلّها وجوديّة بل يعرض له تعيّنات مختلفة ١٥ بعضها وجوديّة و بعضها عَدَميّة. والعدمىّ منها لا يعلّل منها بعلّةٍ فلا يصحّ أن يقال إن طبيعة الوجود إما أن تكون محتاجةً فى تعيّنها الى ٧٨ ب ج المادّة || أو غينيّةً عنها بخلاف الماهيات النوعيّة. فإن تعيّنها أمر وجودىّ ١٦٣ ب م زائد عليها فنقول: إما أن || يكون معلولاً للماهية أو لا يكون. فإن كان

٤- التعيّن: النفس] ج || ٤-٥ - كان نوعه ... أيضًا: كان نوعه ايضا ...] ج || ٩- الماهية: ٢٠ الماهيات] م \ [منحصرا] ج م || ١٠- [يـ]ـتعيّن ج || ١١- [الأفلاطونيّة] ج م || ١٢-١٣ - [مجرّدة و بعض أفرادها] ج || ١٤- له: لها] م || ١٥- [منها] ج || ١٨- للماهية << زائد عليها>> ج

(١). فخرادين الرازى، *المباحث المشرقية*، ١\٢٠١-٢٠٥.

معلولاً للماهية لَزِمَ أن ينحصر نوعه فى شخصه فلا يتعدّد. وإن لم يكن معلولاً للماهية فنقول: الماهية إما أن يكون محتاجةً فى تعيّنها الى المادّة أو غنية عنها. والثانى محال وإلا لتعيّنت بالفاعل بدون المادّة؛ فتعيّن الأوّل. فيلزم أن يكون كلّ معيّن مادّيًا. وهو المطلوب. وهذا لا يتأتى فى الوجود فإن كلّ فرد من أفراده لايتعيّن بأمرٍ وجوديٍّ على ما عرفت. ٥

١٠

١٥

٢٠

٢- الماهية: # آ || ٤- المعيّن: المتعين] ج

المطلع الثالث

فى الوحدة والكثرة

وفيه أربعة لوامع

٥

اللامع الأول

فى الوحدة

وهى عبارة عن كون الشىء بحالة لاينقسم الى أمور كلّ واحد
منها يشاركه فى تمام معناه. وهى مفهوم ذهنىّ لاوجود لها فى الأعيان، ١٠
لأنها لو كانت موجودة لكانت متشخّصة فى الأعيان و كلّ متشخّص فى
الأعيان فله وحدة؛ فللوحدة وحدة. فالوحدة المعروضة يشارك الوحدة
العارضة فى الطبيعة. فإن كان الاختلاف بالفصول كان أحد || النوعَيْن ٩٨ ب آ
المتبايِنَيْن معروضًا للآخر. وهو محال. وإن كان بالتشخّصات كان أحد
الشخصَيْن المتبايِنَيْن معروضًا للآخر. وهو محال. فالوحدة لا وجود لها ١٥
فى الأعيان.

لايقال: الوحدة لاوجود لها فى الذهن لأنها لو كانت موجودة فى
الذهن لكانت متشخّصة فى الذهن. وكلّ متشخّص فى الذهن فهو واحد،
فالوحدة فى الذهن معروضة للوحدة. فالوحدة المعروضة تشارك الوحدة
العارضة فى الطبيعة. فإن كان الاختلاف بَيْنَهما بالفصول كان أحد ٢٠

٣-٧ - [والكثرة ... فى الوحدة] ج || ٤- [أربعة] أ : اربع] م || ١٠- هى: هو] ج \ لها[ـا] ج || ١١- مـ[ـتـ]ـشخصة ج \ [وكلّ متشخص فى الأعيان] ج || ١٥- متبايِنَيْن: متساويين] ج || ١٧- [الوحدة] أ ج || ١٧-١٨ - [فى الذهن] ج م || ١٨- مـ[ـتـ]ـشخص م || ٢٠- [العارضة] ج

النوعَيْن المتبايِنَيْن معروضا للآخر. وهو محال. وإن كان بالتشخّصات
كان أحد الشخصَيْن المتبايِنَيْن معروضًا للآخر، هذا كلّه محال. لأنا نقول:
لا نُسلّم أن الوحدة المعروضة تشارك الوحدة العارضة فى الطبيعة. وهذا
لأنّ الوحدة المعروضة هى مفهوم وحدةِ الشىء فى الخارج، والوحدة
٥ العارضة هى مفهوم وحدةِ || الشىء فى الذهن. وهما مختلفان بتمام ٧٩ ج
الماهية بخلاف وحدة الشىء فى الخارج؛ فإنه مفهوم واحد .

قال الامام[1] : لوكانت الوحدة سلبيةً فى الخارج كانت عبارةً عن
سلْب الكثْرة. فالكثرة || إن كانت عدميّةً كانت الوحدة عدمًا للعدم وهو ١٦٤ م
وجود، فتكون وجوديّةً، وقد فرض كونها عدميّةً، هذا خلف. وإن كانت
١٠ وجوديّةً كان مجموع العدمات التى هى الوحدات أمرًا وجوديًا، هذا
خلف. قلنا: لانُسلّم أنها لوكانت سلبيّةً كانت عبارة عن سلْب الكثرة بل
يكون مفهوما حاصلاً فى الذهن دون الخارج. واحتجّ قوم على أنها سلبيّة
بأنها لو كانت موجودةً فى الأعيان فوحدة الماهية المركّبة إما أن تقوم
بجزء من أجزائها فقط أو تقوم بكلّ جزء وحدة حتّى يكون || مجموع ٩٩ أ
١٥ الوحدتَيْن وحدة الماهية أو تقوم الوحدة الواحدة بكلّ جزء منها أو يقوم
بكلّ جزء منها شىء من الوحدة. فإن كان الأوّل كانت وحدة الماهية
قائمة بغيرها. وهو محال. وإن كان الثانى كانت الوحدة منْقسِمة. وإن
كان الثالث يلزم قيام الصفة الواحدة بعينها بمحلَّيْن. وهو محال. وإن
كان الرابع لزم انقسام الوحدة التى لا تتخزّى. وهو محال. وفيه نظر؛

١- [وهو محال] ج م || ٨-٩ - [وهو وجود] أ م || ١٠- كان: كانت] أ || ١٢- حاصلا: ثابتا] م || ١٥- الوحدتين: الوحدة] ج || ١٦- كان[ت] أ ج م

(١). فخرالدين الرازى، *المباحث المشرقية*، ١\١٧٥-١٧٦.

لأنا نقول: الحصر ممنوع. وهذا لأن الوحدة تقوم بالماهية من حيث هى هى، والماهية من حيث هى هى أمرٌ مغايرٌ لكلّ واحد من الأجزاء .

اللامع الثانى

فى أقسام الواحد ٥

اعلم أن الواحد إن كان مقولاً على كثيرينَ بالعدد كانت جهة وَحْدَتِها غيرَ جهة كثْرَتِها. فتلك الجهة إما أن تكون مقوِّمة لتلك الكثرة أو لا تكون. فإن لم تكن متقوِّمة فإما أن تكون من عوارضها أو لا تكون. فإن لم تكن من عوارضها فهو كَمَا يقال حال النفس عند البدن هو حال ١٠ الملِك عند المدينة. فجهة الوحدة ليست عارضة للكثرة ولا مقوِّمة بل عارضة لتدبيرهما البدن والمدينة. وإن كانت من عوارضها فهى على ثلاثة أوجه، أحدها محمولاتَ لموضوع مشخّص كقولنا «الإنسان هو || ٧٩ ب ج الكاتب». وثانيها محمولات عارضة لموضوع نوعيّ كقولنا «الكاتب هوالضاحك». وثالثها موضوعات لمحمول واحد كقولنا «الثلج هو ١٥ القطن» وإن كانت مقوِّمة. || فإن كانت مقولة فى جواب «ما هو» فهو ١٦٤ ب م الواحد بالجنس على اختلاف درجاته إن كان بينها اختلاف فى شىء من الذاتيّات والواحد بالنوع إن لم يكن كذلك. وإن كانت || مقولة فى ٩٩ ب آ جواب «أىّ شىء» هو فى ذاته فهو الواحد بالفصل وهو بعينه واحد بالنوع إلا أن الاعتبار مختلف. وإن كان مقولاً على واحد بالعدد فإما أن ٢٠ يكون مفهومه أنه شىء غير منقسم أو يكون له مفهوم آخر وراء ذلك

٧- [أن الواحد] ج || ٨- أن تكون: ان لم تكن] آ ج || ٩- [متقوِّمة] آ م || ١٠- [فهو] ج || ١٢- لتدبيرهـ[ـمـ]ـا م || ١٤- نوعىّ: نوعين] ج || ١٩- [الواحد بـ]ـالفصل ج \ [بعينه] م

فإن كان الأوّل فهو الوحدة. وإن كان الثانى فإن لم يقبل القسمة فإن
كان له وضع فهو النقطة وإلا فهو الواحد المطلق. وإن قبل القسمة فإن
لم ينقسم بالفعل فهو الواحد بالاتّصال ، وإن انقسم فان لم تكن اجزاؤه
متمايزة بالشخص فهو المركّب الحقيقىّ و إلاّ فهو الواحد بالاجتماع. و
٥ وحدتُه إما طبيعيّة كالبدن الواحد ، وإما صناعيّة كالسرير الواحد ، وإما
وضعيّة كالدرهم الواحد. فإنا إذا اصطلحنا على أن الردهم ستة أسداس
مقدار و وجدْنا معيّنا من نوعه هو أربعة أسداسه فإنا لانسمّيه درهمًا.
وإذا وجدْنا اثنَيْنِ من نوعه مقدارهما ستة أسداسِ فنسمّيهما دِرْهَمًا
واحدًا، فمجموعهما واحدٌ بالعدد وضعًا.

١٠ واعْلَمْ أن كلّ شيئَيْن لهما وحدة من وجْه فإنه يقال هو هو لا على
أن الاثنين اتّحدَا. فإن ذلك أمرٌ محالٌ ، لأنا لو فرضنا اتّحاد الاثنَيْن فإن
بقيا بعد الاتّحاد فهما شيئَانِ لا واحد. وإن لم يبقيا أو أحدهما فليس
ذلك اتحاد ؛ إذ المعدوم لا يتّحد بالموجود ولا بالمعدوم بل على أنهما اتّحدا
من وجْه. وذلك إما فى وصفٍ عَرَضىٍّ أو فى وصفٍ ذاتىٍّ. فإن كان الأوّل،
١٥ فإن كان فى الكيْف يُسمّى مشابهةً، وإن كان فى الكَمّ يُسمّى مساواةً ،
٨٠ ء ج وإن كان فى الإضافة يُسمّى مناسبةً ، وإن كان فى الخاصّة || يُسمّى
١٠٠ ء أ مشاكلةً؛ وإن كان الثانى فإن كان فى الجنس || يُسمّى مجانسةً وإن كان
فى النوع يُسمّى مماثلةً. والغيريّة يقال عليها وعلى المخالفة جميعًا .

١- كان: # ج || ٦- [إذا] م || ١١- لأنا: فانا] ج || ١٢- بقيا: بقيتا] م || ١٣- اتحاد[ا] أ ج
|| ١٥، ١٦- وإن كان ... يُسمّى: وان كانت ... سميت] ج ||

اللامع الثالث

فى العدد

وهو الوحدات المجتمعة. اعلَمْ أن لكل مرتبة من مراتب || الأعداد ٥ ١٦٥ ب م
اعتباران عامٌّ وهو كونه كثرةً وخاصٌّ وهو خصوصيّة تلك الكثرة وهى
صورته النوعيّة التى بها هى هى. لأن الأعداد مختلفة فى أمور تختصّ
بها مثل كونه زوجًا أوّلاً و فردًا أوّلاً و زوْج الزوْج الأوّل و زوْج الفرد
الأوّل وأمثال ذلك. فهذه الأمور إن كانت فصولاً فهو المطلوب وإلا
فالاختلاف فى اللوازم لا يكون إلا عند الاختلاف فى الفصول وفيه ١٠
حصول المطلوب. ولايمكن حمل مرتبة من الأعداد على المرتبة التى فوقها
إذ لا يصدق على العشرة أنها تسعة أو ثمانية بل هى أنواع متخالفة
بالصور. وقوام كلّ نوع من أنواع العدد بالوحدات التى مبلغ جملتها
ذلك النوع. ويكون كلّ نوعٍ واحدٍ من تلك الوحدات جزأً من ماهيته. وأما
الأعداد التى فيها فإنها لا تكون مقوِّمة لها مثلاً العشرة ليست متقوِّمة ١٥
بخمستين ولا بالستة والأربعة ولا بالسبعة والثلاثة، لأن هذه الأمور لو
كانت مقوّمة للعشرة لزم اجتماع العِلَل المستقلّة بالذات على معلول
واحد. فتقوّم كلّ عدد ليس إلا بالآحاد التى فيه لا غير.

٢٠

٥- [اعلمْ أن] أ ج || ٧- هى هى: هو هو] ج || ٨- كونه: كون العدد] ج \ و فردًا أوّلاً: او فردا اولا] ج || ١٤- ويكون: فيكون] ج \ [نوع] ج م \ واحد: # أ \ من ماهيته: ماهية] أ ج || ١٥- مثلا العشرة: فان العشرة مثلا] ج || ١٦- بخمستين: بالخمستين] ج

اللامع الرابع
فى المتقابلَيْن

٥ المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان فى شىءٍ واحدٍ فى زمانٍ واحدٍ
من جهةٍ واحدةٍ. وأقسامه أربعة لأن كلّ أمرَيْن كذلك فإما أن يكونا
١٠٠ ب آ وجوديَّيْن أو أحدهما وجوديًا والآخر عدميًا. فإن كان الأوّل فإن كانت ||
ماهية أحدهما مقولةً بالقياس الى الآخر فهما المضافان وإلا فهما
الضدّان. وإن كان الثانى فإما أن ينظر الى العدم والوجود بشرط وجود
٨٠ ب ج موضوعٍ مستعدٍّ لقبول ذلك الإيجاب بحسب شخصه || أو نوعه أو جنسه
القريب أو البعيد وهو العدم والملكة الحقيقيان أو بشرط وجود الموضوع
فى الوقت الذى يمكن حصول ذلك الوصف فيه وهو العدم والملكة
المشهوران ؛ وإما أن لا ينظر اليهما بذلك الشرط وهو السلب و الإيجاب
ولابُدّ وأن يكون أحدهما صادقًا والآخر كاذبًا وسائر المتقابلات يجوز أن
١٥ يكذبا. وأما المضافان فلأنّا إذا قلنا «زيد ابن خالد وابو خالد» جاز أن
١٦٥ ب م يكذبا معًا. وأما الضدّان || فلأنهما يكذبان عند عدم المحل وعند وجوده
أيضًا إما عند الاتّصاف بالوسط وإما عند عدمه. وأما العدم والملكة فقد
يكذبان عند عدم الموضوع. لايقال: السواد من حيث هو ضدٌّ للبياض
مقولٌ بالقياس الى البياض؛ فيكون التقابل بالتضادّ هو التقابل
٢٠ بالتضايف فلا يكون التضادّ قسمًا آخر. لأنّا نقول : لا نُسلّم أنه يكون
هو هو. وهذا لأن السواد من حيث هو سواد يصدق عليه أنه ضدٌّ للبياض

٧- فإن كانـ[ـت] آ م || ٩- الوجود: الوجوب] ج || ١١- وهو العدم [و] الملكة آ ج || ١٣- وأما: فاما] ج \ اليهـ[ـمـ]ـا ج \ السلب و الإيجاب: السلب فى الايجاب] ج || ١٤- ولابُدّ: لابد و] آ || ١٥- يكذبا: يكونا] آ ج \ [و] أما آ ج \ المضافان: المضافات] آ \ جاز: جازان] آ || ١٦- يكذبا: يكون] م || ١- هو هو: اياه] م \ هو: انه] م \ للبياض: البياض] م

من حيث هو هو، ويكذب عليه أنه مقول بالقياس الى البياض. والتضادّ
غير التضايف إلا أن السواد من حيث هو ضدٌّ للبياض مقول بالقياس
اليه. فالتضادّ عارض لماهية السواد والبياض، والتضايف عارض
للتضاد. لا يقال بأن المقابل من المضاف فلا يكون التضايف أخصّ منه.
لأنا نقول: لا نُسلّم أن المقابل من المضاف. وهذا لأن السواد يصدق عليه ٥
أنه || مقابل للبياض ولا يصدق عليه أنه مضاف. نَعَمْ، المقابل من حيث ١٠١ ، آ
هو مقابل يصدق عليه أنه مضاف. والمقابل أعم من المقابل من حيث هو
مقابل لأن المقابل يصدق على المقابل من حيث هو مقابل وعلى كلّ ما
عرض له أنه مقابل . ولا استحالة فى أن يكون الخاصّ عارضًا لِما له
طبيعة العامّ عند اعتبار شرط يصير به العامّ أخصّ كما أن الجنس نوع ١٠
للكلّى ثم أن الكلّى يحمل عليه أنه جنس.

واعْلَمْ أن الضدين إما أن يكون احدهما بعينه لازما للموضوع مثل
|| البياض للثلج وإما أن لا يكون كذلك. ولا يخلو إما أن يمتنع خلو المحلّ ٨١ ، ج
عنهما مثل الصحّة والمرض وإما أن يمكن ذلك. وهو ينقسم الى ما يكون
موصوفًا بالوسط سواء عبّر عنه باسمٍ محصّل كالفاتر والأحمر أو بسلب ١٥
الطرفين كقولنا لا جائر ولا عادل؛ والى ما لايكون كذلك كالشفّاف.

والواحد لايقابل الكثير لأنهما لو يقابلا فإما أن يكون التقابل
بينهما بالتضاد. وهو باطل، لأنهما لايتواردان على موضوعٍ واحدٍ؛ أو
بالعدم والملكة وهو محال، لأن أحدهما مقوِّم للآخر ولا شىء من العدم
والوجود كذلك؛ أو بالسلب والإيجاب وهو محال، لهذا بعينه؛ || أو ٢٠
بالتضايف وهو باطل، لأن أحدهما متقدّم على الآخر. ولا شىء من ١٦٦ ، م
المضافَيْن كذلك.

١- هو هو: هو بياض] ج \ أنه مقول: + بالبياض] ج || ٤- [بأن] ج || ٧- هو: انه] م ||
٨- لأن المقابل ... هو مقابل: >> آ || ٩- [فى] ج || ١٢- مثل: >> ج || ١٤- ينقسم: المنقسم]
ج || ١٨- وهو: >> ج || ٢١- باطل: محال] م \ المضافين: المتضافين] ج \ [كذلك] م

اللامع الثانى

فى أن الإمكان يحوج الى السبب

كلّ ممكن فإن نسبة وجوده وعدمه الى الماهية على السويّة وما هذا ٥
شأنه فلا يترجّح أحد طرفَيْه على الآخر إلا بمرجّح والعلم به بديهىّ. لا
يقال إنّا لا نُسلّم أنه بديهىّ. وهذا لأنّا لو عرضنا هذه القضية على العقل
مع قولنا الواحد نصف الإثنَيْن لم نجد الأولى فى قوّة الثانية. فلوكانت
الأولى أوّليّة لَمَا حصل التفاوت لأن العلوم الأوّليّة لا يقبل الزيادة
والنقصان. لأن كلّ علم حصل فإما أن يحتمل النقيض أو لا يحتمله. ١٠
والأوّل باطل و إلا لَمَا كان علمًا، فتعَيّن الثانى فلا يحصل التفاوت. ثمّ
نقول لو كان وجود الممكن محتاجًا الى السبب لكان عدمه محتاجًا الى
السبب بعين ما ذكرتم التالى كاذب لأن العدم لا ذات له، فلا يعلّل بعلّة
لأنه لو كان || معلّلاً بسبب ، فإن كان ذلك السبب عدم العلّة كان العدم ١٦٧ ب م
موصوفًا بالعلّيّة. وهو محال. لأنها صفة وجوديّة فلا يوصف بها || العدم. ١٥
وإن كان غيره يلزم عدم المعلول مع وجود السبب الموجِد عند حصول ١٠٣ ب أ
ذلك الغير. وهو محال. لأنا نقول: الفطرة شاهدة بأن الوجود والعدم إذا
تساويا بالنسبة الى الماهية فأنه لا يترجّح أحدهما على الآخر إلا بمرجّح.
وأما كون غيره من القضايا أجلى عند العقل فلا يوجب خروجه عن كونه
أوّليًا لجواز أن يكون بعض العلوم أجلى عند العقل. فإن النظريات ٢٠

٢- [اللامع] م || ٣- يحوج: محوج] أ ج || ٥- [كل ممكن] م || ٧- [لو] أ ج || ٨- الأولـ[ـى] م || ١٢-١٣ - لكان عدمه محتاجًا الى السبب: >> ج \ [محتاجًا الى ... ما ذكرتم] م : معللا بعدم ذلك السبب و] م || ١٣- لا ذات: لا ذاة] ج || ١٤- بسبب: بعلة] ج || ٢٠- أجلى: اخفى] م

والبديهيّات كلّها يقينيّة مع أن البديهيّات أجلى عند العقل. فتبيّن من
٨٣ ء ج هذا أن عدم احتمال || النقيض لا يوجب عدم التفاوت. وأما قوله بأن
العدم لا يعلّل فممنوع. لأنّا نعلم بالضرورة أن عدم العلّة يوجب عدم
المعلول. وأما قوله بأن العلّيّة صفة وجودية. قلنا: لانُسلّم بل هى صفة
٥ ذهنيّة لا هويّة لها فى الأعيان. ومن الناس من جعل احتياج الممكن الى
السبب استدلاليًا. واحتجّ عليه بأن الممكن لو ترجّح وجوده على عدمه
فإما أن يترجّح بذاته أو بغيره. والأوّل محال لأن ماهية الممكن من حيث
هى هى يقتضى بتساوى الطرفَيْن والمقتضى للتساوى بَيْن الطرفَيْن
استحال أن يقتضى الرجحان وإلا لزم الرجحان مع المساواة. وهو محال.
١٠ فتعين الثانى وهو المطلوب. وهو ضعيف، لأنا نقول: لانُسلّم أنه إما أن
يترجّح بذاته أو بغيره. وإنما يلزم ذلك إن لو كان مفتقرًا الى المرجّح فلِمَ
قلتم بأنه مفتقر الى المرجّح. وهو أصل الدعوى.

اللامع الثالث

١٥ فى أن الممكن يجب وجوده عند وجود السبب المرجّح

لأنه لو لم يجب وجوده فإما أن يمتنع أو يمكن. وكلّ واحد منهما
١٠٤ ء أ || باطل. أما الأوّل فلأنه لو امتنع وجوده لما كان وجوده مترجّحا على
عدمه فلا يكون السبب المرجّح حاصلاً وقد فرض حصوله، هذا خلف. وأما
٢٠ الثانى فلأنه لو كان ممكنًا فيمكن وقوعه مع السبب تارةً ولا وقوعه

١- عند: عن] ج || ٢- [بـ]ـأن ج || ٤- [بأن] ج \ العلّ[يّ]ـة ج || ٤- قلنا لا نُسلّم: فلانسلم] ج || ٥- لا هوية: لا وجود] ج || ٨- [بـ]ـتساوى م || ٩- وإلا لزم: الالزام] أ م || ١٠- الثانى: الاول] ج م \ وهو: ذلك] م || ١١- [ذلك] م \ [إن] أ || ١٢- هو أصل: انه عين] م

أخرى ولو أمكن ذلك للزم من فرض حصول الممكن محالٌ. لأنّا نفرض
وقوعه تارةً ولا وقوعه أخرى فإما أن || يتوقّف وقوعه فى إحدى ١٦٨ ء م
الحالتَيْن على مرجِّح أو لا يتوقّف. فإن توقّف على مرجّح لم يكن السبب
المرجِّح حاصلاً و قد فُرِض حصوله، هذا خلف. وإن لم يتوقّف كان
وقوعه فى إحدى الحالتَيْن دون الأخرى ترجيحًا لِأحد طرفَى الممكن ٥
المتساوى النسبة الى الحالتَيْن على الآخر من غير مرجِّح. وهو محال.
فالممكن بشرط وجود العلّة واجب وبشرط عدمها ممتنع وهو من حيث
هو هو ممكن فتبَيَّن أن كلّ ممكن يفتقر الى سبب مرجِّح يجب به وجوده.

و زعم || طائفة أن الممكن قد يصير وجوده أوْلَى به من عدمه ولا ٨٣ ب ج
ينتهى الى حدّ الوجوب. وهو باطل. لأنّ تلك الأوْلَوِيّة إما أن حصلت ١٠
لماهية الممكن من حيث هى هى أو للسبب. والأوّل محال، لأن ماهية
الممكن مقتضية لتساوى الطرفَيْن فلا يقتضى الأوْلَوِيّة. ولأنه لو حصلت
الأولويّة بالماهية فإن أمكان زوالها بسبب كان حصولها متوقّفًا على عدم
ذلك السبب. فلا تكون الماهية من حيث هى هى مع قطْع النظر عن ذلك
السبب مقتضية للأولويّة. وإن امتنع زوالها بسبب كانت حاصلةً دائمًا ١٥
فكانت الماهية واجبة الوجود دائما فاستحال أن تحصل الأولويّة بالماهية
ولا ينتهى الى حدّ الوجوب. والثانى أيضًا محال، لأنه لو حصلت
الأولويّة || بسبب ولاينتهى الى حد الوجوب فيمكن وقوعه مع السبب ١٠٤ ب آ
تارةً ولا وقوعه أخرى ولو أمكن ذلك للزم من فرض لزوم وقوع الممكن
محال على ما مرّ. والممكن كما يفتقر فى وجوده الى السبب يفتقر حالة ٢٠

١-٢ - لأنّا نفرض وقوعه: لانا نفرضه واقعا] ج || ٣- الحالـ[تـ]ـين ج || ٥- وقوعه: حصوله] ج \ الحالـ[تـ]ـين ج || ٦- الحالـ[تـ]ـين ج || ١٠- هو: هذا] ج || ١١- للسبب: بسبب] ج || ١٧- والثانى [أيضا] محال: # ج || ١٧-١٨ - [والثانى أيضا ... الى حدّ الوجود] ج م || ١٩- [لزوم] آ م

بقائه الى السبب لانه ممكن لذاته فى حالة بقائه وإلا لزم انقلاب الشىء
من الإمكان الذاتىّ الى الامتناع الذاتىّ او الوجوب الذاتىّ. وهو محال.
وكلّ ممكن فهو مفتقر الى السبب فالممكن حالة بقائه مفتقر الى
السبب.

٥

اللامع الرابع

فى كيفية فيضان الممكنات عن عِلَلِها

الإمكان اللازم للماهية إن كان كافيًا فى فيضانها عن العلّة وجب
١٠ أن يدوم وجودها وإن لم يكن كافيًا بل لابُدّ من توقّفه على شرط آخر
حادث كان لِمِثْلِ هذا الشىء إمكانان: أحدهما الإمكان العائد الى ماهيته
والآخر الاستعداد التامّ الذى يتحقّق عند اجتماع الشرائط و ارتفاع
الموانع. وذلك الحادث يكون سابقًا على وجوده سبقًا زمانيًا وإلا لَوُجِدَتْ
١٦٨ ب م الحوادث فى زمانٍ || واحدٍ ، هذا خلف. فلابُدّ لكلّ حادث من أن يكون
١٥ مسبوقًا بحادث آخر ليكون كلّ سابق معدًا لوجود اللاحق ومقرِّبًا للعلّة
المُوجِدة الى المعلول بَعْدَ بُعدِها عنه ولابُدّ له من محلّ ليتخصّص
الاستعداد بوقتٍ دون وقتٍ وبحادثٍ دون حادثٍ وذلك المحلّ هوالمادّة. فكلّ
٨٣ ء ج حادثٍ فله || مادّة سابقة وزمان سابق.

قال الشيخ[(١)]:كلّ محدَث فهو قبل حدوثه ممكن. الحدوث وهو أمر

٢٠ ١- بقائه: بداية] ج \ [لذاته] ج \ حالـ[ـة] م \ و إلا: و لا] ج || ٢- الامتناع أو الوجوب الذاتىّ: الوجوب الذاتىّ او الامتناع الذاتى] ج || ١٥- [لـ]يكون أ || ١٧- بوقت دون: كوقت كون] ج \ دون: كون] ج

(١). ابن سينا، *الإشارات والتنبيهات*، ٣\٧٨-٨٤؛ *النجاة*، ٢\٦٩-٧١؛ *عيون الحكمة*، ص. ٥٦.

ثبوتىّ وإلا فلا فرق بَيْنَه وبَيْن نفى الإمكان وهو أمر نِسْبِىّ يستدعى محلاً || وهو المادّة. ١٠٥ ء آ

وفيه نظرٌ، لأنّا لا نُسلّم أن الإمكان لو كان عدميًا لما بقى الفرق بَيْنَه وبَيْن نفى الإمكان فإنهما مفهومان متغايران فى العقل . واعلم أن كلّ ممكن فهو حادث بالحدوث الذاتىّ فإنه يستحقّ من ذاته لا استحقاقيّة ٥
الوجود والعدم من ذاته وهو المراد من الحدوث الذاتى. واللّه أعلم.

١٠

١٥

٢٠

٢- محلاً: # ج || ٣-[لا] نسلم م || ٤- بَيْنَه و: # ج || ٦- [والله أعلم] ج م

المقالة الثانية

المقالة الثانية

تشتمل علي أربعة مطالع

المطلع الأول

في العلّة والمعلول

وفيه أربعة لوامع

اللامع الأول

في تقرير قواعد تتعلق بالعلّة والمعلول

وفيه ستّة مباحث

البحث الأوّل: في معنى العلّة وبيان أقسامها

العلّة هي الأمر التي تحتاج اليه الشيء. فمنها ماهية تامّة أعني التي يجب بها الشيء وهي قد تكون مركّبةً من أمور يصدق على كلّ واحد منها أنه محتاج اليه، وقد لا تكون كذلك. ومنها ما هي غير تامّة أعني بعضاً من العلّة التامّة وهي إن كانت داخلةً في الشيء فإن كان جزأ يحصل به الشيء بالفعل فهي العلة الصوريّة. وإن كان جزأ يحصل

١٠- [أربعة] أ ج || ١٤- [ستّة] أ ج || ١٧- التي: الذي] م || ١٨- التي: الشيء الذي به] ج \ [بها] ج \ [هي] م || ١٩- واحد: # ج \ [منها] أ م \ اليه: # م || ٢٠- العلّة التامّة: العلة و التامة] ج || ٢١- و إن كان جزأ: و إن شيا] ج

به الشىء بالقوّة فهى العلّة المادّية. وإن كان خارجًا فإن كان منه وجود
الشىء فهى العلّة الفاعليّة. وإن كان لأجله صار الفاعل فاعلاً بالفعل فهى
العلّة الغائيّة وهى تتقدم على الشىء فى التصوّر وتتأخّر عنه فى
الوجود.

٥

البحث الثانى: فى أن المعلول الواحد بالشخص
لايجتمع عليه علّتان مستقلّتان

لأنه لو اجتمع عليه علّتان مستقلّتان لكان واجبًا بكلّ واحد منهما.
ووجوبه بكلّ واحد منهما يقتضى الاستغناء عن الآخر فيلزم استغناؤه
١٠ عن كلّ واحد منهما مع وجوبه بكل واحد منهما، هذا خلف. || ولأنه لو
١٦٩ ء م اجتمع عليه علّتان مستقلّتان فالمعلول إذا وجب بإحدى العلّتَيْن فإما أن
١٠٥ ب أ يكون لغيرها مدخل فى || العلّيّة أو لا يكون. فإن كان الأوّل فالمجموع هو
٨٤ ب ج الذى || يجب به المعلول وقد فرض وجوبه بإحداهما، هذا خلف. وإن كان
الثانى لم يكن لغيرها مدخل فلا يجتمع عليه علّتان مستقلّتان وقد
١٥ فرض كذلك، هذا خلف. وأما المعلول النوعىّ فجاز أن يجتمع عليه علّتان
مستقلّتان بأن يوجد بعض جزئيّاته بعلّة وبعضها بعلّة أخرى كالحرارة
فإن بعض أفرادها توجد بالنار وبعضها بشعاع الشمس وبعضها بالحركة.
لا يقال: لو كان المعلول النوعىّ معلّلاً بعلّتَيْن فإما أن يكون لذاته محتاجًا
الى هذه العلّة أو غنيًا عنها. والأوّل محال وإلا لَمَا وُجِدَت بدونها.
٢٠ والثانى محال وإلا لَمَا عرضت له الحاجة اليها لأن الغِنى بذاته عن

٨– لأنه لو اجتمع ... مستقلتان: # أ \ [لـ]كان أ م \ واحد: واحدة] ج || ٩– بكلّ واحد: لكل واحدة] ج \ يقتضي: نقيض] ج || ١٣–١٤ – [كان الثاني] ج م : # أ \ لغيرهـ[مـ]ـا أ ج || ١٥– [هذا خلف] ج م || ١٦– [بعض] أ || ١٧– بشعاع الشمس: بالشعاع الشمسى] ج || ١٩– وجد[ت] أ م \ بدونهـ[ـا] م || ٢٠– عرضـ[ـت] أ م \ اليهـ[ـا] م

الشىء لا تعرض له الحاجة اليه. لأنّا نقول: لا نُسلّم أن النوع قد عرضت له الحاجة اليها بل المحتاج الى هذه العلّة إنما هو هذا الشخص وأما النوع الحقيقى فغنى عنها.

البحث الثالث: فى أن العلّة لا تتقدّم على المعلول بالزمان ٥

لأنها لو تقدّمت عليه يلزم حصول المرجّح عند عدم الترجيح. وهو محال. ولأن الترجيح إن توقّف على الزمان الثانى لم يكن المرجِّح مرجِّحًا. وإن لم يتوقّف كان اختصاص الترجيح به دون الزمان الأوّل تخصيصًا بلامخصِّص. وهو محال. ونقول أيضًا أن تأثير الشىء فى الشىء لا يشترط فيه تقدّم عدم الأثر على الأثر بالزمان؛ لأن الشىء حال ١٠ استمراره ممكن، فيحتاج الى المؤثّر. فالتأثير قد يحقّق حال وجود الأثر فلا يكون تقدّم العدم شرطًا. لا يقال: لو كانت العلّة مؤثّرة حال وجود الأثر لزم تحصيل الحاصل. لأنّا نقول: لا نُسلّم أنه يلزم تحصيل الحاصل وإنما || يلزم ذلك إن لو استأنف له وجود آخر. ولكن ليس كذلك بل ١٠٦ ، آ الوجود الذى اعطاه يترجح به مادام موجودا. ١٥

البحث الرابع: فى أن العدم جاز أن يكون داخلاً فى العلّة التامّة

أعنى جملة الأمور التى يحتاج اليها المعلول، لأن وجود الشىء قد يمنع || وجود المعلول من المؤثّر كوجود الجدار المانع من نزول السقف و ١٦٩ ب م وجود الضدّ المانع عن وجود || الضدّ الآخر. وإذا كان وجوده مانعًا كان ٢٠ وجود المعلول متوقّفًا على عدمه فالعدم جزء من العلّة التامّة على ٨٥ ، ج

١- عرضـ[ـت] آ م \ اليهـ[ـا] م || ٢- [الحقيقي] آ ج || ٣- عنهـ[ـا] م || ٦- [يـ]ـلزم ج \ عدم: # ج || ١٢- [فلا يكون تقدّم العدم شرطًا] ج || ١٤- [لكن] آ م || ٢٠- عن: من] ج \ من وجود: >> ج || ٢١- [وجود] آ م

التفسير المذكور، و لكنّه لا يكون معطيًا للوجود ولا جزأ من المعطى بل المعطى هو وجود الفاعل المقيّد بقيد ذلك العدم و لا غير. فالشىء إذا توقّف على غير الفاعل لم يكن الترجيح بمجرّد الفاعل بل بالفاعل بعد حصول ذلك الغير.

٥

البحث الخامس :فى أن عدم الشىء لعدم العلّة التامّة

عدم الشىء بعد وجوده إما أن يكون لذاته أو لسبب منفصل. والأول محال وإلا لكان ممتنعًا لذاته. وهذا خلف. فتعَيّن أن يكون لسبب منفصل؛ وهو إما أن يكون وجوديًا أو عدميًا. فإن كان وجوديًا فإما أن يختلّ عند حصوله أمر من الأمور الداخلة فى العلّة التامّة لوجود المعلول أو لا يختلّ. والثانى محال وإلا لزم بقاء العلّة التامّة مع عدم المعلول. فتعَيّن الأوّل فيكون عدم المعلول لعدم العلّة التامّة. وإن كان عدميًا فإما أن يكون عدم العلّة أو عدم ما عداها. والثانى محال، لأنّا نعلم بالضرورة أن عدم ما عدا العلّة لا يوجب عدم المعلول. فتعَيّن أن يكون عدم العلّة.

١٠ ... ١٥

البحث السادس: فى أن معلول الشىء لا يكون علّة له

١٠٦ ب أ

لأن العلّة || متقدّمة على المعلول بالوجود. فلوكان المعلول علةً للعلّة لكان متقدّما عليها بالوجود والمتقدّم على المتقدّم على الشىء بالوجود متقدّم عليه، فيكون الشىء متقدّما على نفسه. وهو محال. ولأن المعلول محتاج الى العلّة فلو كان علّة لعلّته لكانت العلّة محتاجة اليه. والمحتاج

٢٠

١- [و] لكنّه أ م || ٢- [و] لا أ م || ٦- لعدم: بعدم] ج || ٨- لسبب: بسبب] ج || ١٤- [عدم] أ م || ١٨- [بالوجود] ج || ١٩- بالوجود: # أ : [ ] ج || ١٩-٢٠ - [على الشيء بالوجود متقدم] م || ٢١- [ل]كانت ج

الى المحتاج الى الشىء محتاج الى ذلك الشىء فيلزم أن يكون الشىء
محتاجًا الى نفسه. وهو محال. لا يقال المحتاج الى المحتاج الى الشىء
لايكون محتاجًا الى ذلك الشىء. لأن المعلول موجود على تقدير وجود
العلّة القريبة مع عدم العلّة البعيدة وإلا لزم وجود العلّة التامّة مع عدم
المعلول. وهو محال. وإذا كان كذلك موجوداً على ذلك التقدير فلا يكون ٥
محتاجًا الى العلّة البعيدة فلا يكون المحتاج الى المحتاج الى الشىء
محتاجًا اليه. لأنّا نقول:|| أما احتياج الشىء الى العلّة التامّة القريبة ٨٥ ب ج
والبعيدة فأمر ضرورىّ. وأما قوله بأن المعلول || موجود على تقدير ١٧٠ ء م
وجود العلّة القريبة مع عدم العلّة البعيدة قلنا: لا نُسلّم قوله وإلا لزم
وجود العلّة التامّة مع عدم المعلول. قلنا: لا نُسلّم وإنما يلزم ذلك إن لو ١٠
كانت العلّة التامّة حاصلة على ذلك التقدير. وإنما يكون كذلك إن لو لم
يكن العلّة البعيدة جزءاً من العلّة التامّة فَلِمَ قلتم إنها ليست جزءاً منها؟!
ونقول أيضا لا نُسلّم أن وجود العلّة مع عدم المعلول على ذلك التقدير
محال. وهذا لأن هذا التقدير محال، والمحال جاز أن يلزمه المحال. ولئن
سلّمنا ذلك ولكن لم قلتم بأنه يلزم عدم الحاجة الى العلّة البعيدة فى ١٥
نفس الأمر بل يلزم عدم الحاجة اليها على ذلك التقدير ولا يلزم من عدم
الحاجة || اليها على ذلك التقدير عدم الحاجة اليها فى نفس الامر لعدم ١٠٧ ء أ
وقوع ذلك التقدير.

٢٠

١-٢ – فيلزم ~~أن يكون الشيء لايكون الشي محتاجاً~~: احتياج الشي # أ || ٤– لزم: يلزم] ج || ٥– [كذلك] أ م || ٧– [التامّة] أ م || ٩–١٠ – [عدم العلّة ... العلّة التامّة مع] ج || ١٢– ليست: # ج \ [منها] ج : لها] م || ١٤–١٥ – ولئن سلّمنا: س ج

اللامع الثانى

فى امتناع التسلسل فى العلل الى غير النهاية

٥ وبيانه أن مجموع الموجودات أمر ممكن وكلّ ما هو ممكن فله مرجِّح
متقدّم عليه يجب به وجوده على ما مرّ. فمجموع الموجودات له مرجِّح
متقدّم عليه يجب به وجوده. والمرجِّح الذى يجب به وجود مجموع
الموجودات إما أن يكون داخلاً فى المجموع أو خارجًا عنه. والثانى محال،
لأن المرجِّح لمجموع الموجودات لابُدّ و أن يكون له وجود فى نفسه والخارج
١٠ عن مجموع الموجودات ليس له وجود فى نفسه؛ فلا يكون المرجِّح لذلك
المجموع خارجًا عنه. فتعيَّن أن يكون داخلاً فيه و لا يخلو إما أن يكون
ممكنًا لذاته أو واجبًا لذاته. والأوّل محال، لأنه لو كان ممكنًا والممكن
محتاج الى علّته فالمجموع محتاج الى علته. وكلّ ما يتوقّف المعلول على
علّته لايكون المعلول واجبًا به فالمجموع غير واجب به وقد فُرض واجبا
١٥ به، هذا خلف. فتعيّن أن يكون واجبًا لذاته. فتبيّن أن فى جملة
الموجودات موجودًا واجبًا لذاته ويجب به مجموع الموجودات. وإذا وجب
به مجموع الموجودات كان مؤثّرًا فى واحدٍ من تلك الجملة إذ المؤثّر فى
المجموع لابُدّ || و أن يكون مؤثّرا فى واحدٍ منها. وإذا كان مؤثّرا فى واحدٍ ٨٦ ج
من تلك الجملة ولا مؤثّر له لكونه واجبًا لذاته فانقطع به التسلسل، وإلا
٢٠ لكان الواجب لذاته معلولاً، هذا خلف.

٦-٧٠ - [علي ما مرّ ... يجب به وجوده] ج \ مجموع: المجموع] م || ٨- الموجودات: الممكنات] ج || ٩- لابُدّ [و] م || ١١- لا يخلو: لا يخلوا] ج || ١٢- أو واجبًا [لذاته] م || ١٤- فالمجموع: # آ : ~~المطول~~ آ \ غير واجب [به] ج || ١٥- أن في: أن من] م \ جملة: الجملة] آ || ١٦- لذاته: بذاته] م || ١٨- لابُدّ [و] م || ١٩- لذاته: بذاته] م

لايقال بأن || المجموع من حيث هو مجموع مركّب من الأجزاء فلا ١٧٠ ب م
يكون واجبًا بواحدٍ منها. لأنّا نقول: لا نُسلّم أنه لايكون واجبًا بواحدٍ منها
وإنما يلزم ذلك || إن لو لم يكن ذلك الواحد علّةً لكلّ واحدٍ من بقيّة ١٠٧ ب آ
الأجزاء فإنه إذا كان علّةً لكلّ واحدٍ منها كان علّةً للمعلول الأخير. وإذا
كان علّة للمعلول الأخير كان علّةً للمجموع من حيث هو مجموع. لايقال ٥
بأن المجموع متوقّف على غير واحدٍ من الأجزاء والموقوف على غير
الشىء لا يكون واجبا به. لأنّا نقول: لانُسلّم ذلك وإنما يلزم ذلك إن لو لم
يكن ذلك الغير واجبا به. فإنّا نعلم بالضرورة أن الشىء إذا كان معلولاً
لعلّة كان المجموع المركّب من العلّة والمعلول واجبًا بتلك العلّة لكون
المعلول واجبًا بها. فإن وجوب المجموع من حيث هو مجموع إنما يحصل ١٠
بوجوب المعلول. لايقال: الداخل فى مجموع الموجودات لايجب به وجود
المجموع لأن كل ما يجب به وجود الشىء فهو بحالة لو فُرض وجوده مع
عدم جميع الأشياء لزم وجود ذلك الشىء ولا شىء من الداخل فى
مجموع الموجودات كذلك ضرورة توقّف المجموع على سائر الأجزاء. لأنّا
نقول: لا نُسلّم أن ما يجب به وجود الشىء فهو بحالة لو فُرض وجوده ١٥
مع عدم جميع الأشياء لزم وجود ذلك الشىء بل ما يجب به وجود
الشىء هو الذى لو فُرض وجوده مع عدم جميع الأشياء التى هى ليست
معلولة له و لا داخلة فى معلوله لزم وجود ذلك الشىء وسائر الأجزاء
داخلة فى المجموع الذى هو معلول للداخل فلا يتمّ ما ذكرتموه.

٢٠

٣- إن [لو] آ || ٤- فإنه إذا كان ... للمعلول الأخير: << م || ٧- وإنما يلزم [ذلك] أ م ||
٨- واجبًا [به] م || ٩- لعلّة: بعلة] م \ كان [الـ]مجموع [المركب من] آ ج || ١٠- فإن: و
ان] ج \ إنما: و انما] أ م || ١٥- ما يجب به: ما به يجب] ج || ١٦- ذلك [الشيء] ج ||
١٨- معلولة [له] أ || ١٩- داخل[ة] م \ للداخل: الداخل] ج

واحتجّ الحكماء على إبطال التسلسل بوجوه:

أحدها: أنه لو تسلسلت الممكنات الى غير النهاية لكان ذلك المجموع أمرًا ممكنًا فلابد له من مؤثّر. والمؤثّر فى || ذلك المجموع إن كان نفس ذلك المجموع كان الشىء مؤثّرًا فى نفسه. وهو محال. وإن كان جزأ من أجزائه والمؤثّر فى المجموع مؤثّر فى كلّ جزء منه، فيلزم أن يكون ذلك الجزء مؤثرًا فى نفسه. وهو محال. وإن كان خارجًا عنه والخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته، فيكون مؤثرًا فى واحد منها لا محالة. فيلزم انقطاع التسلسل على تقدير التسلسل. وهو محال.

الثانى: أنه لو تسلسلت العِلَل الى غير النهاية لحصلت جملتان: إحداهما من المعلول المعيّن الى غير النهاية والأخرى من المعلول || الذى قبله بمرتبة الى غير النهاية. فالجملة الثانية إما أن يستغرق الأولى على تقدير التطبيق عليها أعنى مقابلة الجزء الأوّل من الثانية بالجزء الأوّل من الأولى، والثانى بالثانى بالتوهّم وهَلُمَّ جرًا أو لا يستغرقها. فإن استغرقها كان الناقص مثل الزائد وهو محال. وإن لم يستغرقها كانت منقطعة من الطرف الأعلى فيكون متناهية. وإذا كانت الجملة الثانية متناهية كانت الجملة الأولى أيضًا متناهية لا محالة، وقد فُرضت غير متناهية، هذا خلف. وبعبارةٍ أخرى أن الجملة الثانية إما أن يصدق عليها أنها لوأطبقت على الاولى انطبقت عليها أو لم يصدق. فإن كان الأول كان الناقص مثل الزائد وهو محال. وإن كان الثانى كانت منقطعة فيكون متناهية. والأولى زادت عليها بمرتبة فيكون متناهية وقد فُرضت غير متناهية، هذا خلف.

٢– أنه: انها] ج || ١٠– الأخرى: اخري] م || ٢٠– منقطعة: منطبقة] م

الثالث: أنه لا يخلوا إما أن يكون بَيْنَ هذا المعلول وبَيْن كلّ واحد من علله علل متناهية أو لا يكون. والثانى باطل وإلا || لكان بيْنه وبيْن واحد من عِلَله عِلَل غيرمتناهية فما لا يتناهى محصور بيْن طرفين حاصرَيْن، هذا خلف. فتعَيّن الأول، وإذا كان بيْنه و بيْن كلّ واحدٍ من علّله علَل متناهية وكلّ واحد من علّله موجودة فالعلَل الموجودة غير || متناهية.

١٠٨ ب آ — ٥ — ٨٧ ج

الرابع: أنه لو تسلسلت المكنات الى غير النهاية فجملة ما يتوقّف عليه ذلك المجموع إما أن يكون نفس ذلك المجموع أو داخلاً فيه أو خارجًا عنه. فإن كان الأول كان الشيء متوقّفًا على نفسه. وهو محال. وإن كان الثانى لم يكون المجموع متوقّفًا على غيره. وهو محال. وإن كان الثالث كان واجبًا لذاته فيكون مؤثّرًا فى واحد منهما فيلزم انقطاع التسلسل على تقدير التسلسل، هذا خلف.

١٠

الخامس: أن مجموع المكنات مركّب من آحادٍ إمكانيّةٍ. وكلّ ماهو مركّب من آحادٍ إمكانيّةٍ فله علّة خارجة عن ماهيته فمجموع المكنات له علّة خارجة عن ماهيته. والخارج عن مجموع المكنات واجب لذاته ولابُدّ وأن يكون مؤثّرا فى واحد منها، فيلزم انقطاع التسلسل. وهو المطلوب. هذا ملخّص كلامهم.

١٥

والكلّ ضعيف، **أما الأوّل**: فلا نُسلّم أن المؤثّر فى المجموع مؤثّر فى كلّ واحدٍ من أجزائه فإنّ من الجائز أن يكون مؤثّرًا فى المجموع من حيث هو مجموع بأن يكون|| مؤثّرا فى الجزء الأخير ولا يكون مؤثّرًا فى كلّ جزء من الأجزاء. وأما الثانى: فلانُسلّم أن الجملة الثانية إما أن

٢٠ — ١٧١ ب م

٤- [طرفين] آ ج || ٥- غير: # آ || ١١- فيكون مؤثّرا ... منه[مـ]ا: # م || ١٧- [هذا ملخّص كلامهم] ج || ١٨- والكلّ: # آ || ١٩- أن يكون: + منها فيلزم انقطاع التسلسل: >> ج || ٢١- جزء: واحد] ج

يستغرق الجملة الأولى على تقدير التطبيق أو لا تستغرقها وهذا لأن
تطبيق هاتَيْن الجملتين عندنا أمر محال. والمحال جاز أن يستلزم ارتفاع
١٠٩ ء أ النقيضَيْن. ولئِنْ سلّمنا الحصر، ولكن لماذا يلزم من انقطاع الجملة ||
الثانية على ذلك التقدير انقطاعها فى نفس الأمر؟! وإنما يلزم ذلك إن
٥ لوكان الملزوم واقعًا فى نفس الأمر. وأما قوله بأنه إما ان يصدق على
الجملة الثانية أنها لو اطبقت على الأولى انطبقت عليها أو لا يصدق.
قلنا: لانُسلّم بأنه إن لم يصدق عليها ذلك لزم انقطاعها. وما ذكرتم ليس
إلا مجرد الدعوى. فلابُدّ له من برهان. وأما الثالث، قلنا: لِمَ قلتم بأنه
إذا كان بَيْن هذا المعلول وبَيْن كلّ واحد من علّله علَل متناهية يلزم أن
١٠ يكون مجموع العلَل متناهية؟ وإنما يلزم ذلك إن لو كان مجموعها ||
٨٧ ب ج واقعًا بيْنه وبيْن واحد من علّله. فإن ما ذكرتموه يدلّ على تناهى كلّ
جملةٍ واقعةٍ بيْن هذا المعلول وبيْن كلّ واحدٍ من علّله ولا يلزم من تناهى
العلَل الواقعة بين المعلول وبين كلّ واحد من علّله تناهى الجملة من
حيث هى جملة. وأما الرابع، قلنا: إن أردتم بجملة ما يتوقّف عليه ذلك
١٥ المجموع جملة الأمور التى يصدق على كلّ واحدٍ منها أنه مفتقر اليه، فلِمَ
لا يجوز أن يكون هى نفس المجموع؟! فإن نفس المجمع جملة أمور يصدق
على كلّ واحد منها أنه مفتقر اليه. وإن أردتم به العلّة التى يؤثّر فى
وجود المجموع، فلِمَ لا يجوز أن يكون داخلاً لابُدّ له من برهان. وما

١- [الجملة] أ م || ٢- [هاتين] ج || ٣- ولئِن سلّمنا: س] ج || ٤- [علي ذلك التقدير] ج
: حينئذ: # ج || ٤- فى نفس الأمر؟!: + فانه لا يلزم من كون الشي لان ما لشي وقوعه
في نفس الامر] ج || ٦- [بانه] م || ٧- [ا]طبقت ج \ انطبقت: انقطعت] ج \ قلنا:
فنقول] ج || ٨- [بـ]أنه أ ج \ إلا: # ج || ٩- [الـ]مجرّد م \ [بـ]أنه أ ج || ١٢- بينه:
بينها] ج \ ما ذكرتم[وه] أ ج || ١٥- قلنا: فنقول] ج \ [عليه] ج || ١٨- [واحد] ج \
إن: # ج

ذكرتموه لا يدلّ على أن الداخل ليس بعلّة بهذا التفسير. وأما الخامس، فلا نُسلّم أن كلّ ما هو مركّب من آحادٍ إمكانيّةٍ لابُدّ له من علةٍ خارجة عنه. فان النزاع ما وقع إلا فيه.

واحتجّ مَنْ نازع فى انقطاع التسلسل بأنه لو انقطع التسلسل لكان فى الوجود مبدأ واجب لذاته فيلزم من وجوده || وجود معلوله ومن وجود معلوله وجود معلول معلوله وهَلُمّ جرًا؛ فيلزم أن يكون كلّ حادث أزليًا وهومحال. وجوابه أن نقول: لانُسلّم أنه يلزم أن يكون كلّ حادثٍ || أزليًا، وإنما يلزم ذلك إن لو لم يكن من معلولاته مادّة وجسم متحرّك على سبيل الدوام، يقتضى حركته استعداد تلك المادّة فى كلّ وقت لِحدوث حادثٍ ليتخصّص الاستعداد بوقت دون وقت و بحادث دون حادث فلِمَ قلتم بأنه ليس كذلك؟! وبرهان وجود المادّة والحركة ما مرّ. لايقال: لو كان فى الوجود موجود واجب لذاته فإما أن يتوقّف تأثيره فى هذا الحادث المعيّن على حادث يسبقه أو لا يتوقّف. فإن لم يتوقّف عليه يلزم أن يكون الحادث أزليًا وإن توقّف كان الحادث السابق جزءًا من العلّة التامّة والعلّة التامّة لابُدّ وأن تكون موجودة عند وجود المعلول. فيلزم أن يكون الحادث السابق موجودًا حال || وجود اللاحق فيلزم وجود الحوادث كلّها فى وقتٍ واحدٍ. وهو محال. لأنّا نقول: إن أردتم بالتوقّف كونه شرطًا مُعِدًا يحصل به الاستعداد التامّ فلا نُسلّم أن ما يتوقّف عليه الشىء بهذا المعنى يكون جزءًا من العلّة التامّة التى يجب بها وجود المعلول. وهذا لأن المعلول إنما يجب بالعلّة عند عدم الشرط المعدّ فلا

١- ذكرتم[وه] أ ج \ ليس [بـ]علة ج م || ٣- إلا فيه: # ج || ٤- [و]احتجّ أ م || ٦- [معلو]له أ ج || ١٠- دون حادث: دون اخر] م || ١٣- يتوقّف [عليه] أ ج || ١٥- موجودة: موجودا] م || ١٧- كلهـ[ـا] أ \ [وهو محال] م

يكون هو جزءًا من العلّة التامّة. إذ الطبيعة المقتضية لحصول الجسم فى
مكانه الطبيعىّ إنما يوصله اليه بعد زوال الجسم عن وسط المسافة التى
يتحرك فيها لكونه شرطًا معدًا له. وإن أردتم بالتوقّف عليه كونه ||
١١٠ ء أ بحالة يجب المعلول بالعلّة بشرط وجوده فلا نُسلّم أن الحادث المعيّن إذا
٥ لم يتوقّف على الحادث السابق عليه بهذا التفسير يلزم أن يكون الحادث
أزليًا وإنما يلزم ذلك إن لو لم يكن السابق شرطا معدًا له.

اللامع الثالث

فى أن البسيط من غير تعدّد الآلات والقوابل والوسائط
١٠ هل يصدر منه اثنان أم لا

احتجّ القوم على امتناعه بوجوه؛ **أحدها**: أنه لو صدر منه اثنان
فمفهوم كونه مصدرًا لهذا غير مفهوم كونه مصدرًا لذلك فإن كان
المفهومان أو أحدهما من الأمور الداخلة فى ماهيته العلّة يلزم التركيب
١٥ فى البسيط وهو محال. وإن كانا خارجَيْن كان البسيط مصدرًا لهما
فمفهوم كونه مصدرًا لهذا غير مفهوم كونه مصدرًا كذلك فهذان
المفهومان أو أحدهما إن كان من الأمور الداخلة فى ماهية العلة لزم
١٧٢ ب م التركيب أيضا وإن كانا خارجَيْن || كان البسيط مصدرًا لهذا ولذلك
فيلزم أن يكون بيْن كلّ واحدٍ من الأثرين و بيْن المؤثّر أمور مترتّبة الى
٢٠ غير النهاية فيكون ما لايتناهى محصورًا بيْن حاصرَيْن وهو محال.
الثانى: أنه لو كان مصدرا لهذا ولذلك والأول يصدق عليه أنه غير

٥- أن يكون [الحادث] أ م || ٦- شرطًا: بشرط] ج || ٩- الآلا ت والقوابل والوسائط: الالات والوسايط والقوابل] م || ١٢- [أنه] ج || ١٤- [يـ]ـلزم ج || ١٦- [مفهوم] ج \ كذلك: لذلك] م || ٢١- ولذلك: ولذاك] ج

مقتضى للثانى فيلزمه لا اقتضاء الثانى فالبسيط يستلزم لا اقتضاء الثانى وهو مقتضى للثانى، فالمقتضى للشىء يستلزم لا اقتضائه وهو محال. **الثالث**: أنه لو صدر منه اثنان فان كانا || مختلفَيْن بالماهية والمختلفان بالماهية متعاندان فيكون البسيط مصدرا للمتعاندَيْن وإن كانا متّفقَيْن فى الماهية كانا مختلفَيْن بالشخص. فيكون || تشخّصهما ٥ ١١٠ ب بسبب المادّة لِمَا عرفت فيكون صدورهما عن العلّة بواسطة القابل وقد فُرض عدمه، هذا خلف. **الرابع**: أن البسيط لو صدر منه اثنان لحصل مجموعان بأحدهما المجموع المركّب من العلّة مع هذا الأثر والثانى المجموع المركّب من العلّة مع ذلك الأثر. وهذان المجموعان اشتركا من وجه وهو العلّة واختلفا من وجه وهو هذا الأثر. وذلك الأثر فما به الاختلاف ١٠ إما أن يكون معلّلا بما به الاشتراك أو بأمر مختصّ بكلّ واحد منهما. والأوّل محال وإلا لزم اشتراك المجموعَيْن فيما به الاختلاف لاشتراكهما فى العلّة. والثانى أيضًا محال وإلا لزم التركيب فى العلّة البسيطة. وهو محال. والأخيران قد تكلفناهما لهم.

والكل ضعيف؛ أما الأول فإن أردتم به أن المفهوم الذى صدر منه ١٥ هذا غير المفهوم الذى صدر منه ذلك فهو ممنوع، إذ النزاع وَقَعَ فيه. وإن أردتم به أن المصدر مع هذا غير المصدر مع ذلك فمُسلّمٌ. ولكن لِمَ قلتم بأن هذين المفهومين اذا كانا متغايرين كان البسيط مصدراً لهما بل يكون مصدراً لهذا ولذلك فقط. وإن أردتم به أن مصدريته لهذا غير مصدريته لذلك فمُسلّم أيضا. ولكن لانُسلّم أن البسيط يكون مصدراً ٢٠ لهما وهذا لأن المصدريّة من الإعتبارات الذهنيّة دون الخارجيّة فلا يكون

٧- منه: عنه] م \ لحصل: يحصل] م ||١٠- [و ذلك الأثر] آ : و ذاك الاثر] ج || ١٦- وَقَعَ: واقع] م || ١٨- [بـ]ـأن آ ج \ كان: يوكن] ج

لهـا علّة فى الخـارج. وأمـا الثـانى، قلنا: لا نُسلّم أنـه يلزم أن يكون البسيط مستلزمًا للاقتضاء الثانى بل يكون مستلزمًا لشىء يستلزم لا اقتضاء الثانى وكونه مستلزمًا لشىء يستلزم لا اقتضاء الثانى لا ينافى كونه مستلزمًا لاقتضاء الثانى || أو نقول يلزم أن || يكون البسيط مستلزمًا لا اقتضاد الأوّل للثانى. وكونه مستلزمًا للاقتضاء الأوّل للثانى لا ينافى كونه مستلزمًا لاقتضاء الثانى. وأما الثالث فإن أردتم بالمتعاندَيْن المختلفَيْن بالنوع، || فلِمَ قلتم بأن البيسط لا يجوز أن يكون مصدرًا للمتعاندَيْن بهذا التفسير، والنزاع ما وقع إلا فيه. وإن أردتم به معنى آخر فلا نُسلّم أنهما لو كانا مختلفَيْن بالماهية كانا متعاندَيْن بمعنى آخر، لابُدّ له من برهان. وأما الرابع، قلنا: لِمَ قلتم إن ما به الاختلاف لو كان معلّلا بما به الاشتراك يلزم اشتراك المجموعَيْن فيما به الاختلاف بل يلزم وجود ما به الاختلاف عند وجود كلّ واحدٍ من المجموعَيْن. وهذا لأن الشىء إذا كان علّة لشى فإنه يحصل مجموعان، أحدهما المجموع المركّب من العلّة مع المعلول. والثانى المجموع المركّب من العلّة مع غير المعلول وما به الاشتراك علّة لِمَا به الاختلاف فى المجموع الأوّل. ومع هذا لمْ يلزم اشتمال المجموع المركّب من العلّة وغير المعلول على المعلول بل يلزم وجود ما به الاختلاف عند وجود المجموع الثانى. و منهم من قال إن المطلوب بيِّن بذاته وإن كانت الحُجَج الدالّة عليه فاسدة. لأن كلّ مَنْ يرجع الى نفسه يعلم بالبديهة أن العلّة الفيّاضة من غير تعدّد الآلات والقوابل والوسائط يستحيل أن يختلف فيضها، وهو ممنوع.

١- قلنا: فنقول] ج || ٣- وكونه مستلزما ... لا اقتضاء الثاني: # ج || ٩- [به] أ ج || ١٠- قلنا لم قلتم: فنقول <لا نسلم> # ج || ١١- [يـ]لزم ج || ١٢- عند [وجود] كلّ واحدٍ أ || ١٦- اشتمال: اجتماع] ج || ١٧- علي المعلول: # ج || ١٨- من قال: زعم] ج || ٢١- [وهو ممنوع] أ ج

اللامع الرابع

فى أن البسيط هل يكون فاعلاً لأثر و قابلاً له

احتجّوا على امتناعه بوجوه، الأول: أن القابل من حيث هو قابل ٥
غير مقتض لتحصيل الأثر. والفاعل من || حيث هو فاعل مقتض ١١١ ب آ
لتحصيله فلوكان البسيط فاعلاً وقابلاً لكان مقتضياً للتحصيل وغير
مقتضٍ للتحصيل، وهو محال. الثانى: أن الأثر يجب بالفاعل ولا يجب
بالقابل فالقابل غير الفاعل. الثالث: أن البسيط لو كان فاعلاً وقابلاً
لكان البسيط مصدراً للتأثير والقبول، فيكون البسيط مصدرا لأثريْن ١٠
وهو محال.

والكلّ ضعيف. أما الأوّل: فلا نُسلّم لزوم المحال، وإنما يلزم ذلك إن
لو كانت ذاته غير مقتضية لتحصيل الأثر فلِمَ لايجوز أن يكون ذاته مع
صفة القابليّة يصدق عليها أنها غير مقتضية للتحصيل وذاته من حيث
هى هى يصدق عليها أنها مقتضية || للتحصيل فلا منافاة بينهما. وأما ١٥ ٨٩ ب
الثانى: فلا نُسلّم أن الأثر يجب بمجرّد الفاعل || بل يجب بالفاعل ١٧٣ ب م
والقابل وسائر الشرائط.. وأما الثالث: فلا نُسلّم أن القبول أثر. وهذا
لأن القبول عبارة عن كون الشىء بحالة لايمتنع حلول الأثر فيه ولا
يكون مقتضياً له. وهذا أمر عدمىّ غير معلّل بشىء فلا يلزم ما
ذكرتموه. وبعضهم جعلوا المطلوب فى هذه المسئلة بديهياً وما تعرضوا ٢٠
للبرهان. واللّه أعلم.

٣- لأثر: لشيء آ|| ٥- هو: انه] م || ٩- فالقابل غير الفاعل: فالفاعل غير القابل] ج || ١٠- فيكون: فيه و] م || ١٣- فلِمَ: ولم] آ م || ١٩- و هذا: و هو] م || ٢٠- بعضهم جعلوا: جعل بعضهم] ج \ [المطلوب في] ج \ و ما تعرض[وا] ج || ٢١- [والله أعلم] ج :بديهية ممنوع] م

المطلع الثانى

فى الجوهر والعرض

وفيه سبعة لوامع

٥

اللامع الأول

فى تعريف الجوهر والعرض وتقسيمهما

الموجود إذا كان حالاً فى محلٍّ كان لأحدهما حاجة الى الآخر وإلا
لامتنع الحلولُ. فإن لم يكن المحلّ محتاجًا الى الحالّ يُسمّى المحلّ موضوعاً ١٠
والحالّ عَرَضًا. وإن كان محتاجًا يُسمّى الحالّ صورةً والمحلّ هيولَى.
فالعرض والصورة يشتركان اشتراك أخصَّيْن تحت أعمّ وهو الحال؛
والموضوع والهيولَى يشتركان || اشتراك أخصَّيْن تحت أعمّ وهو المحلّ. ١١٢ ء آ
فالكوْن فى المحلّ أعمّ من الكوْن فى الموضوع، فاللاكوْن فى الموضوع أعمّ
من اللاكون فى المحلّ. لأن سَلْب الأخصّ أعمّ من سَلْب الأعمّ. ١٥

فالجوهر هو الماهية التى إذا وُجِدَت فى الأعيان كانت لا فى
موضوعٍ. والعَرَض هو الماهية التى إذا وجدتْ فى الأعيان كانت فى
موضوعٍ. ونعنى بالماهية مفهومًا وراء الوجود فيخرج عنه الوجود لأنه
لا يصدق عليه أنه ماهية وراء الوجود. فالوجود الواجبىّ لا يصدق عليه
أنه جوهر أو عرض. ثم الجوهر إن كان فى محلّ فهو الصورة، وإن كان ٢٠
محلا للصورة فهو الهيولى وان كان مركّبا من الهيولى والصورة فهو

٤- [سبعة] أ ج || ٤-٧ - [و فيه سبعة ... والعرض] ج || ٩- إذا: ان] أ ج || ١٢- وهو الحال: وهو المحل] م || ١٧- هو: هي] ج || ١٩- [فالوجود] آ || ٢١- محلاً: محالا] ج

الجسم، وإن لمْ يكن كذلك فهو الجوهر المفارق؛ وهو إن كان متعلّقًا بالأجسام تعلق التدبير والتصرّف فهو النفس وإلا فهو العقل.

وأما العرض فإن امتنع ثباته لذاته فهو الحركة، وإن لمْ يمتنع فإن كانت ماهيته معقولة بالقياس الى الغير فهو النسبة، وإن لمْ يكن كذلك

٥ فإن كان قابلاً للقسمة والتجزّى لذاته فهو الكمّ وإلا فهو الكيْف.

٩٠ ج والمشهورأن الجوهر جنس لِما تحته. || وذلك ليس بيقينىّ لأن الجوهر هو الماهية التى إذا وجدت فى الأعيان كانت لا فى موضوعٍ والأشياء التى يصدق عليها أنها لو وجدت فى الأعيان كانت لا فى

١٧٤ م موضوعٍ || يحتمل أن لا يكون مشتركة فى شىء من الذاتية. واحتجّ

١٠ الإمام[1] على إبطال كونه جنسًا بأنه لو كان جنسًا لكانت الأنواع الجوهرية مركّبة من الجنس والفصل. فإن كانت فصولها أعراضًا كان العرض مقوِّمًا للجوهر، وهو محال، لأن العرض لو كان جزءًا من الجوهر لكان جزء الجوهر محتاجًا الى الموضوع. والجوهر محتاج الى جزءه

١١٢ ب أ والمحتاج الى المحتاج الى الشىء محتاج || الى ذلك الشىء؛ فالجوهر

١٥ محتاج الى الموضوع فهذا خلف. وإن كانت جواهر كانت مندرجةً تحت جنس الجوهر فتكون مركّبةً من جنس وفصل وهكذا الى غير النهاية، فتكون الماهيات الجوهرية مركّبةً من أجزاءٍ غير متناهيةٍ. وهو محال. قلنا: لا نُسلّم أنها إن كانت جواهر كانت مندرجةً تحت جنس الجوهر. وإنما يلزم ذلك إن لو كان مقولاً على الفصل قَوْل الجنس على أنواعه؛

٥- [الـ]كيف أ ج || ٦- ليس بيقيني: غير يقيني] ج || ٩- الذاتية: الذاتيات] ج || ١٠- كونه ‹جنسا›: # أ : كونه جسما] أ || ١٣- لكان جزء الجوهر محتاجا: # ج : محتاج] ج || ١٤- الي المحتاج: # ج

(١). فخرالدين الرازى، *المباحث المشرقية*، ١\٢٤٤-٢٤٧؛ شرح *عيون الحكمة*، ٣\٥٧، ٧٥-٧٧.

ولِمَ لا يجوز أن يكون مقولاً على المركّب من الجنس والفصل قول الجنس على أنواعه؟! و لايكون جنسًا للفصل والعرض ليس جنسًا لِمَا تحته، لأنّا نتصور المقدار و نثبت عرضيّته. ولو كان العرض جنسًا لكان تصوره سابقًا على تصوره.

والمشهور أن الأجناس العالية من الأعراض تسعة: الكمّ والكيف والإضافة والأيْن ومتى والوضْع والملك والفعْل والإنفعال. أما الكمّ فهو العرض الذى يقبل القسمة والتجزّى لذاته. وأما الكيف فهو العرض الذى لا يتوقّف تصوره على تصور غيره ولا يقتضى القسمة واللاقسمة لذاته. وأما الإضافة فهى النسبة المتكرّرة كالأبوّة والبنوّة . وأما الأيْن فهو هيئة تحصل للشىء بسبب حصوله فى مكانه. وأما متى فهو هيئة تحصل للشىء بسبب حصوله فى الزمان كحصول الكسوف فى ساعة كذا. وأما الوضْع فهو الهيئة التى تحصل للشىء بسبب نسبة بعض أجزائه الى البعض وبسبب نسبة تلك الأجزاء الى الأمورالخارجة || عنه كالقيام والقعود. وأما الملك فهو حصول الشىء فى محيطٍ ينتقل بانتقاله كالتقمّص والتعمّم. وأما الفعل فهو الهيئة الحاصلة للشىء بسبب تأثيره فى غيره كالمسخِّن مادام يسخِّن || والقاطع ما دام || يقطع. وأما الإنفعال فهو الهيئة التى تحصل للشىء بسبب تأثّره عن غيره كالمتسخِّن مادام يتسخّن والمنقطِع ما دام ينقطع. وكون هذه التسعة أجناسا ليس بيقينى أيضا، لأن الماهيات التى يصدق عليها أنها تقبل القسمة والتجزّى لذاتها جاز أن تكون مختلفة بتمام الماهية. وهكذا نقول فى سائر الأعراض.

٢- [للفصل] م \ لأنّا: فانا] ج || ٦- والإضافة: # ج || ٩- [لذاته] أ || ١٢- بسبب: # ج \ [بعض] م || ١٣- أجزائه الي البعض: أجزايه بعضها الي البعض] م || ١٩- أجناس[ا] م

وذهب بعض الفضلاء المتأخّرين الى أن الأجناس العالية من الأعراض أربعة: الكمّ والكيْف والنسبة والحركة. أما الإضافة والأيْن و متى والوضْع فهى مندرجة تحت النسبة. وأما الفعْل والإنفعال فمندرجان تحت الحركة. وهذا أيضًا ليس بيقينى لِمَا عرفت.

٥

اللامع الثانى

فى الهيولى والصورة

وفيه خمس مباحث

١٠ *البحث الأول: فى إثبات الهيولى وبيانه*

إن الجسم المائى والهوائى متّصل واحد يقبل الانفصال ومتى كان كذلك كان الإتّصال حالاً فى محلٍّ. وإنما قلنا إنه متّصل واحد لأنه لو لم يكون كذلك لكان مركّبًا من أجزاء لا تتجزّى. وهو محال. لأن كلّ ما حصل فى الحيّز فإن أعلاه غير أسفله فهو قابل للقسمة، فلا يكون فى ١٥ حيّز الأجسام شىء لا يقبل القسمة. وإنما قلنا إنه قابل للانفصال لأنه لو لم يكن كذلك لاستحال أن ينقسم المتّصل الواحد منه الى متّصلات مختلفة. وإنما قلنا إنه يلزم من هذا أن يكون الاتّصال حالاً فى محلٍّ لأن القابل للانفصال إما أن يكون هو الاتّصال أو غيره. والأوّل محال لأن القابل لابُدّ وأن يبقى مع المقبول والاتصال لايبقى مع الانفصال فالقابل ٢٠ للانفصال ليس هو الاتصال. فتعيّن أن يكون غيره، فالجسم فيه شىء

٨- [خمس] أ ج || ١١- كان: # ج || ١٥- حيّز: اجزا] م || ١٦- [منه] أ ج || ١٧- مختلفة: مختلفات] م || ١٨- هو: هذا] م ||

يقبل الانفصال وهو غير الاتّصال. والاتّصال حالّ فى محلٍّ وهو المراد || من الهيولى فهو مركّب من الهيولى || والصورة الاتّصاليّة التى يقال لها الصورة الجسمانيّة.

لايقال: لِمَ قلتم بأن الجسم المائى والهوائى قابل للقسمة؟! وإنما يكون قابلاً لها إن لو كان الانفصال أمرًا وجوديًا، فلِمَ قلتم إنه أمر وجودى؟! أما قوله لو لم يكن قابلا للانفصال لاستحال أن ينقسم المتّصل الواحد الى متصلات مختلفة. قلنا: لا نُسلّم وهذا || لأن الانفصال عدم الاتّصال. فجاز أن ينعدم الاتّصال ويلزم منه اتّصالات مختلفة. ولَئِن سلّمنا ذلك ولكن لِمَ قلتم بأن المتّصل الواحد انقسم الى متّصلات مختلفة، ولِمَ لايجوز أن يكون الجسم مركّبًا من أجزاء صغار كلّ واحدٍ منها لا يقبل الانفصال؟! والذى توهّم الانفصال فهو تفريق لتلك الأجزاء لأنّا نقول: المراد من الانفصال عدم الاتّصال عمّا من شأنه أن يتّصل و كلّ ما يوصف بعدم الاتّصال عمّا من شأنه أن يتصل فهو موصوف بهذا العدم فى الخارج. والاتّصال من حيث هو اتّصال لا يوصف به، لأنّه لايبقى معه والموصوف به أمر آخر وراء الاتّصال. وأما قوله لِمَ لايجوز أن يكون الجسم المائى أو الهوائى مركّبًا من أجزاء صغار كلّ واحدٍ منها لا يقبل الانفصال؟!

قلنا: الجسم المائى والهوائى إما أن يكون مركّبًا من مثل هذه الأجزاء أو لم يكن. وكيف كان يلزم أن يكون له هيولى يحلّ فيه الاتّصال. أما إذا لم يكن مركّبًا فلما مرّ. وأما إذا كان مركّبا فلأن تلك

٢- والصورة: +وهو المطلوب] ج || ٤- للقسمة: للانفصال] م || ٥- لها[لـ]ـا] ج : [ ] م \ لو [كـ]ـان أ ج || ٦- [أمر] أ م || ١٢- [من] ج || ١٢-١٣ - [وكلّ ما يوصف بعدم الاتصال عمّا من شأنه أن يتّصل] أ || ١٤- لأنه: # ج || ١٥- [و] أما م || ١٦- [أو الهوائى] أ م \ [منها] م || ١٧- قلنا: فنقول] ج || ١٩- لم يكن: لا يكون] ج \ وكيف: +ما] أ \ فيه: فيها] ج

الأجزاء متشاركة فى الطبيعة ومتخالفة بالعوارض المفارقة واختلاف
العوارض للطبيعة الواحدة لابُدّ و أن يكون بسبب المادّة على ما عرفت.
فيلزم أن يكون اتّصال تلك الأجزاء مقارنًا للمادة فيكون الاتّصال حالاً فى
محلّ. وهو المطلوب. ونقول أيضًا من الابتداء أن أفراد الطبيعة المائية
٥ متشاركة فى الماهية ومتخالفة بالعوارض المفارقة. واختلاف العوارض
١١٤ ء أ للطبيعة الواحدة لابُدّ و أن يكون || بسبب المادّة فاتّصال الطبيعة المائية
مقارن للمادة.

٦١ ب ج *البحث الثاني: فى أن كلّ جسم فهو || مركّب من الهيولى*
١٠ *والصورة*

كلّ جسم فهو متّصل واحد وإلا لزم الجزء الذى لايتجزّى. وهو
محال لما مرّ. واتصاله لابُدّ و أن يكون فى محلّ، لأن الاتّصال من حيث
هو اتّصال إما أن يكون غنيا فى تعينه عن المادة أو محتاجًا اليها.
والأوّل محال وإلا لايخصر نوعه فى شخصه، فتعيّن الثانى. فكلّ اتصال
١٥ فهو فى المادّة.

البحث الثالث: فى أن الهيولى لم توجد مجرّدة عن الصورة

لأنها لو وجدت مجرّدة عنها فإما أن تصحّ الإشارة اليها أو لا
١٧٥ ب م تصحّ. فإن صحّت || الإشارة اليها فإما أن تقبل القسمة أو لا تقبلها.
٢٠ والثانى محال، لأنه إذا صحّت الإشارة اليها كانت فى جهة فما منها الى
جهة غير ما منها الى أخرى فتكون قابلة للقسمة. والأوّل محال، لأنها لو

٦-٧ – [فاتصال الطبيعة ... للمادّة] ج || ١٢– من: » ج || ١٤– وفكلّ: و كل] ج ||١٧– لم توجد: لا توجد] ج || ٢١– فتكون قابلة: فيكون قابلا] أ م

كانت قابلة للقسمة فإما أن تقبلها فى جهة واحدة فتكون خطًا مجردًا، و
هو محال؛ لأنه لو وجد كان ما منه الى الأيمن غير ما منه الى الأيسر،
فيكون منقسمًا فى العرض وهو محال. أو فى جهتَيْن فيكون سطحًا
مجرّدًا، وهو محال؛ لأنه لو وجد كان ما منه الى الأعلى غير ما منه الى
الأسفل، فينقسم فى العمق وهو محال. أو فى جهات ثلاثة فيكون اتّصالاً ٥
مجرّدًا. والاتّصال المجرّد لا وجود له على ما مرّ. وإن لم تصحّ الإشارة
اليها وجب أن لا تقارنها الصورة، لانها لوقارنتها الصورة فإما أن
يقارنها فى حيّزٍ أو لا فى حيّزٍ. والأوّل محال وإلا لكانت الهيولى فى
حيّزٍ فتكون قابلة للإشارة اليها وقد فُرض خلافه. والثانى محال وإلا
لقارنتها الصورة الجسميّة لا فى حيّزٍ فيحصل الجسم لا فى حيّزٍ ثم ١٠
ينتقل الى الحيّزِ، وهو محال. ولأن الصورة الجسمية لوقرنتها || فإما ١١٥ ، آ
أن تقارنها صورة أخرى نوعية أو لا تقارنها. فإن كان الأوّل كان ترجيحًا
بلا مرجِّح. وإن كان الثانى فإما أن لا يحصل فى حيّز أصلاً، وإما أن
يحصل فى كلّ الأحياز أو فى بعضها دون البعض. والأوّل محال وإلا
لحصل الجسم لا فى حيّز، وهو محال. والثانى محال لاستحالة حصول ١٥
الجسم الواحد فى كلّ الأحياز فى حالة واحدة. والثالث || محال وإلا لكان ٩٢ ، ج
اختصاصه ببعض الأحيازدون البعض ترجيحًا بالمرجِّح، وهو محال.

٣- وهو محال: هذا خلف] م || ٥- ثلاثة: ثلث] آ : ثلاث] ج || ٦- لا وجود له: لا وجوه له] آ ج || ٧- وجب: اوجب] م \ لأنه[ـا] ج \ لو قارنـ[ـتـ]ـها م \ [الصورة] ج م || ٨- و إلا لكانـ[ـت] آ م || ٩- [اليها] م || ١٠- لقارنـ[ـتـ]ـها م || ١١- [الـ]ـحيز آ ج \ لقارنـ[ـتـ]ـه م || ١٣- بلا: من غير] ج \ وإما: او] ج || ١٤- أو: واما ان يحصل] م || ١٥- لحصل: فحصل] م || ١٦- [كلّ] ج

البحث الرابع: فى إثبات الصورة النوعيّة

الأجسام مختلفة فى اللوازم و متى كان كذلك كانت مختلفة
١١٥ ب أ بالصورة النوعية || إما أنها مختلفة فى اللوازم، فلأن كلّ واحدٍ منها
٥ يطلب حيّزًا غير ما يطلبه الآخر. فإن الأرض تطلب أن تكون تحت الماء
والنار تطلب أن تكون فوق الهواء، وعلى هذا القياس فهى مختلفة فى
اللوازم، وإما أنه يلزم من هذا اختلافها بالصورة النوعية فلأن لزوم
هذه اللوازم إما أن يكون للمادة. وهو محال. لأنها غيرمتحيّزة بذاتها فلا
يقتضى الحصول فى حيّز دون حيّز؛ أو للجسمية العامّة وهومحال، وإلا
١٠ لزم الاشتراك فى العلّة مع الاختلاف فى المعلول، هذا خلف؛ أو لأمر آخر.
١٧٦ ء م || وذلك الأمر إما أن يكون لازمًا للجسم الذى يطلب الحيّز المخصوص أو
لأمر غير لازم. والثانى محال وإلا لزم بقاء المعلول مع ارتفاع العلّة وهو
محال. فتعيّن أن يكون لأمر لازم وهو المراد من الصورة النوعية.

١٥ *البحث الخامس : فى كيفية تلازم الهيولى والصورة*

الهيولى لا يجوز أن يكون علّة لوجود الصورة وإلا لكانت موجودة
قبل وجودها، ولا الصورة علة للهيولى وإلا لكانت متقدّمة عليها
بالوجود. ولايستغنى كلّ واحدةٍ منهما عن الأخرى مطلقًا وإلا لامتنع
التركيب بينهما، بل الصورة تحتاج فى تعيّنها وتشكّلها الى الهيولى
٢٠ والهيولى تحتاج فى بقائها الى الصورة؛ فتبقى الهيولى بالصورة

٤- الصور[ة] ج \ في اللوازم: باللوازم] م || ٥- فبان: لان] أ ج || ٦- [و] أ ج || ٧- اختلافها: اختلافهما] م \ بالصور[ة] ج || ١١- [الأمر] أ ج \ [للجسم الذي يطلب الحيّز المخصوص] أ ج || ١٢- [لأمر] أ ج || ١٨- واحد[ة] أ م \ [منهما] ج \ عن الاخري مطلقًا: مطلقا عن الاخر] م || ١٩- بينه[مـ]ـا أ ج

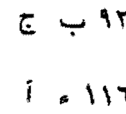
وتتشكّل الصورة بالهيولى وتوجدان معًا عن سبب مفارق لا محالة.

قال الإمام(١) : الصورة محتاجة الى المادّة فلوكانت المادّة محتاجة الى الصورة لزم الدور. قلنا: لا نُسلّم وإنما يلزم الدور إن لو كانت كلّ واحدة منهما محتاجة فى وجودها الى الأخرى. وليس كذلك بل الصورة تحتاج الى الهيولى فى تعيّنها و تشكّلها، والهيولى تحتاج الى الصورة ٥ فى بقائها.

اللامع الثالث

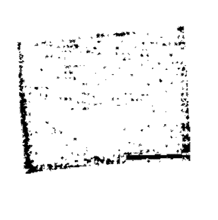
فى إثبات أن النفس جوهر مجرّد

١٠



٩٢ ب ج

١١٦ ء أ



وبرهانه من وجوه؛ **أحدها**: أن النفس || لو كانت || ذات وضع لكانت الكليات الموجودة فيها متخصّصة بوضع معيّن ومقدار معيّن فلا تكون مجرّدة عن العوارض الماديّة.

الثانى: أن النفس تعقل البسائط كالوحدة والنقطة، وكلّ ما يعقل البسائط فهو مجرّد وإلا لكان له وضع مخصوص فيكون قابلاً للقسمة ١٥ فتكون البسائط الحالة فيها قابلة للقسمة. لأنا لوفرضنا القسمة فيها لكان الحال فى أحد جزءيه غير الحال فى الآخر. والبسائط لا تقبل القسمة فما يعقلها لا يقبل القسمة ضرورةً.

الثالث: أنها لو كانت ذات وضع لكانت قابلة للقسمة الى غير النهاية فكانت الصورة العقليّة قابلة للقسمة الى غير النهاية. فيمكن ٢٠

١- معا[ـا] أ ج \ [لا محالة] أ م || ٣- لو كانت: لو كان] أ و || ٤- الي الأخري: الي الاخر] م || ١٦- فيها[ـا] أ ج \ فيها[ـا] أ ج || ١٨- [ضرورة] ج || ٢٠- فكانت: لكانت] ج

(٢). الإمام فخرالدين الرازى، *المباحث المشرقية*، ٢\٥٣-٦١؛ شرح *عيون الحكمة*، ٣\٢٥-٢٨.

أن تقع فيها أجزاء غير متناهية. وتلك الأجزاء إن لم تكن واقعة بالفعل كانت أجزاء مقداريّة فالصورة العقليّة مقارنة للمادّة، هذا خلف. وإن كانت واقعة بالفعل يلزم تركيب المعقولات من أجزاء غير متناهية وهو محال.

٥ **الرابع**: أن النفس لو كانت فى عضوٍ من أعضاء البدن || فإن كانت صورة ذلك العضو كافيةً فى التعقّل كانت النفس دائمة التعقل له، هذا خلف. وإن لم تكن كافيةً فإن حصلتْ هناك صورةٌ أخرى لزم اجتماع صورتيْن فى مادّة واحدة. وهو محال لاستحالة امتياز إحداهما عن الأخرى. وإن لم تحصل كانت دائمة الذهول عنها، هذا خلف.

١٧٦ ب م

١٠

اللامع الرابع

فى كيفية إثباب العقل

احتجّ الحكماء على إثباته بوجهَيْن، الأول: أن الواجب لذاته بسيط والبسيط لا يصدر منه إلا الواحد. وذلك الصادر إن كان عرضًا كان العرض متقدّمًا على الجوهر. وهو محال. وإن كان جوهرًا فإن كان هيولى كانت متقدّمةً على الصورة ،|| وإن كان صورةً كانت متقدّمةً على الهيولى، وإن كان نفسًا كانت النفس فاعلةً قبل وجود الجسم. فتعَيّن أن يكون جوهرًا مجرّدًا عن المادّة وعلائقها. وهوالعقل.

١٥

١١٦ ب أ

٢٠ **الثانى**: أن العلّة الموجدة للجسم إما أن تكون جسمًا أو لا تكون. والأول محال، || لأنها لوكانت جسمًا لكانت مؤثّرةً فى الهيولى والصورة

٩٣ ج

٢- فالصور[ة] ج || ١٤- بوجهَيْن: لوجهين] أ \ الأول: احدهما] م || ١٥- منه: عنه] ج || ١٦- فإن كان: فان كانت] ج || ١٧- و إن كان: و ان كانت] أ ج

لأن المؤثّر فى الشىء مؤثر فى كلّ جزء من أجزائه. ولوكانت مؤثّرة فيهما لكان للهيولى وَضْعٌ قبل وجود الجسم المركّب منها ومن الصورة، وإلا لكان الجسم موثراً فيما لاوَضْعَ له. وهو محال. فتعَيّن الثانى. ولا يخلو إما أن يكون هو الواجب لذاته أو جوهراً مجرّداً. والأول محال لأنه بسيط والبسيط لا يصدر عنه المركّب، فتعَيّن الثانى. وهو المطلوب. ٥

والوجهان ضعيفان، أما الأول: فلا نُسلّم أن البسيط لا يصدر منه إلا الواحد. ولَئِنْ سلّمنا ذلك ولكن لِمَ لايجوز أن يكون الصادر منه نفساً؟! أما قوله «لو كان نفساً لكانت فاعلةً قبل وجود الجسم» قلنا: إن أردتم به أن النفس تكون مدبّرةً للجسم قبل وجوده، فلا نُسلّم أنه يلزم ذلك ، وإن أردتم به أنها تكون علّةً لوجود الجسم فلِمَ قلتم إن ذلك ١٠ محال؟! فإن من الجائز أن تصير النفس علةً مُوجِبة لِوجود الجسم. ثم يحصل لها بعد ذلك تعلّق ببعض الأجسام تعلّق التدْبِير والتصرّف.

وأما الثانى: فلا نُسلّم أن المؤثّر فى الشىء مؤثّر فى كلّ جزء من أجزائه لابُدّ له من برهان. ولَئِنْ سلّمنا ذلك ولكن لِمَ قلتم بأنه يستحيل أن يكون الجسم مؤثّراً فيما لا وضع له؟! وهى مقدّمة مشهورة لا برهان ١٥ عليها. ولَئِنْ سلّمنا أن المؤثّر فى الجسم ليس بجسم، ولكن لِمَ قلتم بأنه لا يجوز أن يكون المؤثّر فيه هوالواجب لذاته. و أما قوله بأن البسيط لا يصدر منه المركّب فهو ممنوع. ولَئِنْ سلّمْنا || أن علّة || الجسم جوهر مجرّد، ولكن لِماذا يلزم من هذا وجود العقل! فإن من الجائز أن يكون ذلك الجوهر هو النفس لا غير . ٢٠

١١٧ ء آ
١٧٧ ء م

٢- [لـ]كان ج || ٤- لا يخلو: لا يخلوا] ج م || ٥- و البسيط: # ج : والمركب] ج \ [الـ]مركّب ج || ٦- منه: عنه] ج م || ٧- ولئِن سلّمنا: س ج || ٨- لو كان: لو كانت] آ ج || ١٠- أنهـ[ـا] ج || ١٤- [لابُدّ له من برهان] ج \ ولئِن سلّمنا: س ج || ١٦- ولئِن سلّمنا: س ج || ١٧- [و] أما آ م \ [بـ]ـأن ج || ١٨- [منه] آ ج \ فـ[ـهو] ج \ ولئِن سلّمنا: س ج || ٢٠- [هو] آ م

اللامع الخامس

فى الكمّ

وفيه ثلاثة مباحث

٥

البحث الأول: فى الكمّ و أقسامه

الكمّ إما أن يمكن أن يُفرض فيه أجزاء تتلاقى على حدٍّ مشترك وهو المتّصل أو لا يمكن وهوالمنفصل. ثمّ المتّصل إن كان قارّ الذات فهو المقدار و إلا فهو الزمان. والمقدار إن كان مجرّد طول فهوالخط وإن كان ١٠ طولاً وعرْضًا فقط فهو السطْح. وإن كان طولاً وعرْضًا وعُمْقًا فهوالجسم التعليمى. والنقطة والخطّ والسطح لا وجود لها فى الأعيان على ٩٣ ب ج الاستقلال. لأن النقطة لو وجدت لكان ما يلاقى منها جهة || الخطّ غير ما يلاقى الجهة الأخرى فينقسم. وأما الخطّ فلأنه لو وجد لكان ما يلاقى منه جهة السطح غير ما يلاقى الحهة الأخرى فينقسم فى العَرْض. و أما ١٥ السطح لو وجد لكان ما يلاقى منه جهة الجسم غير ما يلاقى الجهة الأخرى فينقسم فى العُمْق.

وخواصّ الكمّ ثلاثة: الأولى قبول المساواة واللامساواة. والثانية قبول الانقسام؛ والمراد من هذا القبول كونه بحيث يمكن أن يفرض فيه شىء غير شىء. وأما الانقسام بالفعل وهو أن يحصل للجسم هويتان ٢٠ فلا يلحق المقدار لذاته. فإن القابل يجب بقاؤه عند اللاحق والمقدار الواحد إذا انفصل فقد حصل مقداران وهما قبل الانفصال ما كانا

٢- الخامس: # ج : الثاني] ج || ٣-٦ - [في الكمّ و فيه ثلاثة مباحث البحث الأول] ج || ٤- [ثلاثة] أ || ١٠- [فقط] ج || ١١- لا: # أ || ١٤- أما: # أ || ١٩- شيء: # أ \ وهو: فهو] ج || ٢١- [الواحد] أ

موجودَيْن بالفعل وإلا لكان فِي المتّصل الواحد متّصلات غير متناهية. الثالثة كونه بحيث يمكن أن يوجد فيه شيء واحد عاد له سواء كان موجودًا بالفعل أو بالقوة.

٥

البحث الثاني: فى إثبات المقدار فى الخارج

الشمعة الواحدة يتوارد عليها المقادير مع بقاء صورتها النوعيّة والجسمية التى هى الاتّصال. ويلزم من هذا || أن تكون المقادير أمورًا زائدةً عليهما وإلا لاستحال بقاؤهما مع زوال المقادير.

١١٧ ب آ

قال الإمام [1] :لانُسلّم أن المقادير اختلفت بل الأشكال هى التى اختلفت. وأما المقدار فهو واحد فى الأحوال كلّها لأنه إذا ازْداد فى الطول انْتقص فى العرْض والعُمْق و بالعكس. قلنا: المراد من المقادير إنما هى الامتدادات ومعلوم بالضرورة أن الامتداد الحاصل عند كون الشمعة على شكل المكعب غير الامتداد الحاصل عند كونها على شكل الكرة مع أن الصورة الجسمية التى هى || الاتّصال باقية.

١٠

١٧٧ ب م

١٥

البحث الثالث : فى المقادير التعليميّة

إذا تخيّلنا الثَّخَن من غير أن نلتفت الى شيء من الموادّ كان ذلك جسمًا تعليميًا ولا يمكننا أن نتخيّل الثَّخَن إلا متناهيا. فإذا تخيّلنا سطحه من غير أن نلتفت الى شيء مما يقارنه فى الموادّ من اللون .

٢٠

٢- الثالث[ـة] آ || ٨- عليه[ـمـ]ـا آ ج \ بقاؤه[ـمـ]ـا آ ج || ٩- اخـ[ـتـ]ـلفت م \ [هي التي] ج || ١٠- اخـ[ـتـ]ـلفت م \ فهو: # ج \ ازداد: زاد] آ ج || ١١- و العمق: او العمق] ج \ إنما هي: انما هو] ج || ١٧- [ذلك] ج || ١٩- من اللون: # آ

(١). فخرالدين الرازى، *المباحث المشرقية*، ١\٢٧٧.

والضوء كان ذلك سطحًا تعليميًا وكذا الخطّ والنقطة والجسم التعليمىّ.
يمكن أن يؤخذ لا بشرط شىء ويمكن أن يؤخذ بشرط لاشىء. وأما
السطح والخطّ التعليميان فلا يمكن أحدهما بشرط لاشىء لأنا إذا
٩٤ ء ج تخيّلناهما لابُدّ وأن نفرض للسطح أعلى وأسفل || وللخطّ يمينًا
٥ ويسارًا. فيكون المأخوذ الأوّل مع الجسم والثانى مع السطح.

اللامع السادس

فى أقسام الكيف

١٠ وهى أربع: الكيفيات المحسوسة والكيفيات النفسانية والقوة
واللاقوة والكيفيات المختصة بالكمّيات. أما المحسوسات فهى إن كانت
راسخة تُسمّى انفعاليات كصفرة الذّهب وحلاوة العسَل، وإن كانت غير
راسخة تُسمّى انفعالات كحمرة الخجل وصفرة الوجل.

والمحسوسات على خمسة أقسام: ملموسات ومبصَرات ومسموعات
١١٨ ء ١٥ ومذوقات ومشمومات. أماالملموسات || فمثل الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة و اللزوجة والهشاشة والبلة
والانتقاع والثقل والخفّة.

وأما المبصَرات فهى الألوان الأضواء. وأما المسموعات فهى
الأصوات والحروف، أعنى الهيئات العارضة للصوت يتميّز بها بعض
٢٠ الأصوات عن البعض فى الثقل والجدة تميّزًا فى المسموع.

٢- يؤخذ: يوجد] ج \ يؤخذ: يوجد] ج \ أن يؤخذ بشرط: # آ || ٢-٣ - [و أما السطح ... بشرط لا شيء] ج || ٣- لابُدّ: فلابد] ج || ٤- نفرض: يعرض] ج || ١١- الكميات: الماهيات] آ || ١٢- يُسمّي: سميت] ج || ١٤- ومسموعات ومذوقات و مشمومات: و مشمومات و مذوقات و مسموعات] م || ١٦- الهشاشة: # آ : الحشاشة] آ

وأما المذوقات فهى الطعوم التسعة التى هى المرارة والحرافة والملوحة والعفوصة والحموضة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة.

وأما المشمومات فهى الروائح كالطيب والنتن.

وأما الكيفيات النفسانيّة فهى إن كانت غير راسخة تُسمّى حالاً كالكتابة فى ابتدائها. وإن كانت راسخة تُسمّى ملكة كالكتابة بعد رسوخها. ٥

وأما القوة واللاقوة فهى الاستعداد الشديد إما نحو الانفعال كالمراضيّة وهو اللاقوة والضعْف أو نحو اللاانفعال كالمصحاحيّة وتُسمّى قوةً طبيعيّةً.

وأما الكيفيات المختصّة بالكمّيات فكالزوْجيّة والترْبيع والاستقامة والانحناء. والله أعلم. ١٠

اللامع السابع

فى النسبة

وفيه ثلاثة || مباحث ١٥

١٧٨ ء م

البحث الأول : فى أنها ليست وجوديّة

لأنها لو كانت موجودةً لكانت حالةً فى المحلّ فتعرض لمحلّها نسبة المحلّية. وتكون تلك النسبة حالةً فى ذلك المحلّ فتعرض له نسبة المحلّية لتلك النسبة، فيلزم أن تكون بين النسبة وبين محلّها نسب غير متناهية؛ فيكون مالايتناهى محصوراً بين حاصرَيْن. وهو محال. ٢٠

٢- [والقبض] م : ...] م || ٤- النفس[انـ]ية ج || ٨- و الضعف: و الضعيف] ج \ اللاانفعال: الفعل] ج || ١١- [والله أعلم] ج م || ٢٠- و [بين] محلّها ج || ٢١- [وهو محال] ج

البحث الثانى : فى أمور يتعلّق بالإضافة

[٩٤ ب ج] [١١٨ ب أ] اعلم أن المضاف || يقال على نفس الإضافة كالأبوّة وعلى المجموع المركّب من الذات التى عرضت || لها الإضافة مع الإضافة وتُسمّى المضاف المشهورى. والإضافة قد تعرض للشىء الموجود فى الأعيان كالفوقيّة والتحتيّة، وقد تعرض للموجود فى الذهن كالتقدّم والتأخّر للزمان. وكلّ واحدٍ من المضافَيْن قد يضاف الى صاحبه من حيث هو مضاف فينعكس كما يقال «الإب أب الابن والابن ابن الأب» . وقد يضاف اليه لا من حيث هو مضاف فلا ينعكس كما يقال «الأب أب الإنسان».

والانعكاس قد لا يحتاج الى حرف النسبة كالطويل والقصير، وقد يحتاج اليه كقولنا «العبد عبد للولى والمولى مولى للعبد» وكقولنا «العالِم عالِم بالمعلوم والمعلوم معلوم للعالِم». والإضافة فى أحد الطرفَيْن إذا كانت مطلقةً أو مخصوصةً كانت فى الطرف الآخر كذلك. فالضِّعف المطلق بإزاء النصف المطلق والضِّعف المعيّن بإزاء النصف المعيّن.

والمضاف إما متّفق فى الطرفَيْن كالمساوى والمساوى وإما مختلف إما اختلافًا محدودًا كالضِّعف والنصف وإما غير محدود كالزائد والناقص. والإضافيان قد لايحتاجان الى صفةٍ حقيقيّةٍ فى المضافَيْن كاليمين واليسار، فإنه ليس فى واحدٍ منهما صفة حقيقية لأجلها يصير كذلك. وقد يحتاجان اليها كالعاشق والمعشوق، فإن فى العاشق هيئة إدراكية هى مبدأ الإضافة الى المعشوق، و فى المعشوق هيئة مدركة لأجلها صار معشوقًا. وقد يحتاج اليها أحدهما دون الأخر كالعالِم

٨– ابن ‹الأب› : # أ || ٩– ‹أب› الإنسان : # أ || ١١– و المولي : # أ \ [و] كقولنا ج ||
١٧– والإضافيان: والاضفتان] ج || ٢٠– و في المعشوق: # أ || ٢١– أحدهما: # أ

والمعلوم؛ فإن العالِم لا يُضاف الى المعلوم إلا بحصول صفةٍ حقيقيّةٍ فيه، ولا كذلك المعلوم.

والإضافة قد تعرض للجوهر كالأب والابْن ، وللكمّ كالطول والقصير والقليل والكثير ، وللكيف كاللا حرّ واللا برْد ، وللإضافة كالأقرب والأبعد،|| وللأين كالأعلى والأسفل، و لِـ«متى» كالأقدم والأحدث، ٥ ١١٩ ء
وللوضع كالأشدّ انتصابا وانْحناء، وللملك كالأعرى || والأكسى، وللفعل ١٧٨ ب م
كالأقطع والأصرم ، || وللانفعال كالأشد تسخّنًا وتبرّدًا. ٩٥ ء ج

البحث الثالث : فى أقسام المضافيْن

وهى التتَالِى والتشافع والالتماس والتداخل والاتّصال ١٠
والالتصاق. أما المُتَتَاليان فهما الجسمان اللذان ليس بيْن أوّلهما وثانيهما شىء من جنسهما، سواء كانت متّفقة فى تمام النوع كبيت وبيت أو مختلفة كصفٍّ من حجرٍ وشجرٍ. وأما المتشافعان فهما اللذان لا ينقسمان وليس بيْن أوّلهما وثانيهما شىء من نوعهما كنقطة ونقطة.
وأما المتماسّان فهما اللذان يختلف ذاتاهما فى الوضع ويتّحد ١٥
طرفاهما فيه حتى لو اتّحد ذاتاهما فى الوضع كانا متداخلَيْن. وأما المتّصلان فهما اللذان يتلازم طرفاهما كالخطّيْن المحيطيْن بالزاوية والملتصقان هما اللذان يماسّ أحدهما الآخر بحيث ينتقل بانتقاله.

ومن أصناف المضاف المتقدّم. وهو يقال على المتقدّم بالزمان كالأب
بالنسبة الى الابن؛ وعلى المتقدّم بالرتبة كما فى الأجناس والأنواع ٢٠
المترتّبة بعضها فوق بعض كالإمام بالنسبة الى المأموم إذا أخذ من جهة

١- فإن العالم: فان العلم] ج || ٤- للإضافة: الاضافة] ج || ١٢- كانت متّفقة: كانا متفقان] ج || ١٣- فهما[ا] أ ج

المحراب، وبالعكس إذا أخذ من جهة الباب ؛ وعلى المتقدّم بالشرف كتقدّم
العالِم على الجاهل ؛ وعلى المتقدّم بالطبع وهو الذى يمتنع الشىء
بعدمه ولا يجب بوجوده كالواحد بالنسبة الى الاثنيْن ؛ وعلى المتقدّم
بالعلّيّة كتقدّم ضوء الشمس على ضوء ما استنار بها. وأما أجزاء
٥ الزمان فليست موصوفة بالتقدّم والتأخّر فى الخارج ، إذ لا اجتِماع لها
١١٩ ب أ فى الأعيان فلا يصدق أن بعضها متقدّم على البعض || بالزمان لاستحالة
أن يكون للزمان زمان أخر، وإنما يعرض لها التقدّم والتأخّر إذا حصلت
فى الذهن وأضيف أحدهما الى الآخر باعتبار كونه شرطًا معدًا له.

١٠

٢- الذي: التي] م || ٣- الاثنيْن: اثنين] أ ج || ٨- [معدًا له] ج

المطلع الثالث

فى النهاية واللانهاية

وفيه ثلاثة لوامع

٥

اللامع الأول

فى ما يقال عليها اللانهاية

وهى تقال إما على السلب وهو أن يسلب عن الشىء الأمر الذى
لأجله صحّ أن يقال أنه متناهٍ كما يقال «الواجب لذاته لانهاية || له»، أو ١٠
على العدُول وهو أن يكون ذلك الأمر حاصلاً للشىء لكن النهاية لا تكون ٩٥ ب ج
حاصلة له لكونه بحيث إذا أخذْتَ منه أىَّ مقدار شئت وجدْتَ شيئا
خارجًا عنه من غير حاجةٍ الى العود كما يقال «الأجسام غير متناهية فى
العظم»، أو لأنه لا طرف بالفعل لحدّه المحيط به كما يقال «الدائرة لانهاية
لها». ويقال || فى الأمور الماضية والمستقبلة أنها غير متناهية. أما ١٥
الأمور الماضية فإذا قلنا «إنها غير متناهية» لم نعنِ به كلّ واحدٍ منها ١٧٩ ء م
بل المجموع. وذلك إما بحسب الوجود الخارجى وإما بحسب التوهّم. أما
بحسب الوجود الخارجى فهو إما على السلب وهو أن جملة الأشخاص
الماضية ليست أمرًا له عدد متناهٍ وهو حقّ أو على العدول وهو أن جملة
الأشخاص الماضية لها عدد غير متناهٍ وهو كاذب ؛ لأن موضوع المحمول ٢٠
الثبوتى يجب أن يكون ثبوتيًا. ومجموع الأشخاص الماضية غير موجودة

٧- عليه[ا] آ ج || ٩- [تقال] آ \ [و هي ... علي السلب] ج || ١٠- صحّ: يصح] ج || ١٣- من: في] م || ١٥- في الأمور: للامور] م \ الماضية والمستقبلة: المستقبلة والماضية] م || ٢٠- له[ا] ج م \ [غير] ج || ٢١- الموجود[ة] ج

لا فى الخارج ولا فى الذهن. أما فى الخارج فلأن ذلك المجموع لا وجود له
فى شىء من الأحوال. وأما فى الذهن فلأن الذهن لا يقوى على
استحضار عدد ما لانهاية له بالفعل. وأما بحسب الوهم على معنى أنه لا
يستحضر الوهم مما مضى عدداً إلا ويمكنه استخضار غيره من غير
٥ حاجة الى التكرير فهو حقّ. وأما الأمور المستقبلة فليست موجودة ||
١٢٠ ء أ بالفعل بل بالقوة. فإن قلنا: إن كلّ واحد منها موجود بالقوة فى وقت
معيّن فهو حقّ ، أو فى كلّ الأوقات فهو كاذب ، أو الكلّ من حيث هو كلّ
موصوف بأن بعضا منه موجود والبعض الآخر معدوم فهو كاذب أيضاً.
لأن الكلّ من حيث هو كلّ لا وجود له حتى يوصف بوصف ثبوتى. نعم ،
١٠ لو أردنا به أن تلك الماهية لا ينقطع تعاقب جزئياتها صدقنا، لأن كلّ
واحد منها حاصل بالقوة التامّة بحسب وقت معيّن وإن لم يكن بالفعل
فى الحال. وإذا قلنا إن الأمور المستقبلة غير متناهية كان حكمها ما مرّ
٩٦ ء ج || فى الأمور الماضية.

١٥ اللامع الثانى

فى ما تجب فيها النهاية و ما لا تجب

المشهورأن كلّ ما له ترتيب فى الوضع كالأجسام أو فى الطبع
كالعلل و المعلولات و الصفات والموصوفات فدخول ما لانهاية له فيه
٢٠ محال بالتطبيق. وكلّ ما ليس كذلك إما لأن أجزاء غير مجتمعة

١- [لا] أ \ لا في الخارج و لا الذهن: لا في الذهن ولا في الخارج] ج || ١-٢ - أما في الخارج ... وأما في الذهن: # أ || ٣- [عدد] أ \ [ما] م \ ما لا نهاية له: غير متناه] ج || ٤- غيره: عدد] ج || ٥- [فهو حق] ج م || ١٢- و إذا قلنا: فاذا قلنا] م || ١٣- [في الأمور الماضية] أ || ١٥- اللامع: البحث] ج

كالحوادث الماضية أو لأنها مجتمعة لكن ليس لها ترتيب بالطبع ولا فى الوضع كالنفوس البشرية. فدخول ما لا نهاية له فيه غير ممتنع لعدم جريان التطبيق فيها. والتطبيق قد مرّ ضعفه.

واحتجّوا || على تناهى الأبعاد بوجوه أخرى غير التطبيق: ١٧٩ ب م

أحدها: أن وجود الأبعاد الغير المتناهية مع وجود الحركة المستديرة يستلزم المحال فيكون محالا. بيان: أنه يستلزم المحال لأنه لو وجدا معًا و وجد خطّان متوازيان و أحدهما متناه و أحد طرفيه مركز الكرة المتحركة والثانى غير متناه و وضعه خارج الكرة. فإذا تحركت الكرة زال الخطّ المتناهى عن الموازاة الى المسامتة فحدث فى الخطّ الغير المتناهى نقطة هى أوّل نقطة المسامته. وهو محال. لأن كلّ نقطة يفرض أنها أوّل نقطة المسامتة. فإنه يوجد فوقها نقطة أخرى تكون المسامتة معها قبل المسامتة مع النقطة المفروضة. وإذا استحال وجود المجموع والحركة المستديرة موجودة فيلزم تناهى الأبعاد.

الثانى: أن الأبعاد لو كانت غير متناهية وخرج من مبدأ واحد امتدادان متباعدان بحيث يكون البعد الأوّل بينهما || * || مثل خطّ مفروض والثانى ضعفه والثالث ثلاثة أمثاله وهكذا الى غير النهاية ١٢١ ء آ فإما أن يوجد بينهما بعد مشتمل على تلك الزيادات التى لا نهاية لها أو لم يوجد. فإن لم يوجد كان الامتدادان متناهيَيْن وقد فرضناهما غير متناهيَيْن، هذا خلف. وإن وجد كان البعد المشتمل على زيادات غير متناهية محصوراً بيْن الطرفيْن الحاضريْن، هذا خلف. أو نقول ||

١- بالطبع: في الطبع] م || ٦- [فيكون محالا ... يستلزم المحال] م \ لأنه: لانها] آ ج || ٧- [و] أحدهما آ ج || ٩- عن: من] ج م || ١٠- نقطـ[ـة] ج || ١٤- من: منها] ج || ١٥- بينهما: >> آ || ١٧- أو: لو] ج || ١٨- فرضناهما: فرضا] ج

(*). صفحة «١٢٠ ب آ» فارغة.

[٩٦ ب ج] الزيادات الغير المتناهية زيادات يمكن وقوعها فى بعد بينهما وإلا لانقطع الخطّان. وكلّ زيادات يمكن وقوعها فى بعد بينهما فهى واقعة فى بعد بينهما فالزيادات الغير المتناهية واقعة فى بعد بينهما فما لا يتناهى محصور بيْن حاصرَيْن، هذا خلف.

[٥] **الثالث**: أن بيْن هذه الحيثية وبيْن كلّ واحدٍ من هذه الحيثيات المترتبة فوقها فى الوضع إما أن يكون حيثيات متناهية أو لا يكون. فإن كان الثانى كان بيْنها وبيْن حيثية منها حيثيات غير متناهية فما لا يتناهى محصور بيْن حاصريْن، هذا خلف. وإن كان الأوّل يلزم أن لا يكون الحيثيات مترتّبة الى غير النهاية.

[١٠] وهذه الوجوه كلّها ضعيفة. أما **الأوّل**: فلا نُسلّم أن المحال يلزم من [١٨٠ ء م] الأبعاد الغير المتناهية مع وجود الحركة المستديرة. || وإنما لزم منها مع وجود الخطّيْن المذكوريْن فى الخارج ومع حركة الخطّ المتناهى من الموازاة الى المسامتة فيكون المجموع محالاً. واستحالة المجموع جاز أن يكون باستحالة الخطّيْن فى الخارج. وأما **الثانى**: فلا نُسلّم أن المحال لازم من [١٥] الأبعاد الغير المتناهية فقط بل هو لازم من المجموع الذى ذكرتموه. ونقول أيضًا: لا نُسلّم أنه لو لم يوجد فيما بينهما بعد مشتمل على [١٢١ ب أ] الزيادات التى || لا نهاية لها يلزم انقطاع الخطّين، ولِمَ لا يجوز أن يذهب الخطّان الى غير النهاية؟! ولا يكون هناك بعد هو آخر الأبعاد فلا يلزم وجود البعد المشتمل على الزيادات التى لانهاية لها. وأما **الثالث**: [٢٠] فقد مرّ ضعفه فى باب العلل والمعلولات.

٣- [الغير] م || ٥- [هذه] م : # أ || ٦- المـ[ـتـ]ـرتبة أ م \ [فوقها] أ ج || ٧- بينها: بينهما] ج ٩- [الحيثيات] ج || ١٠- [يـ]ـلزم م || ١٥- بل: بلا] أ ج || ١٧-١٩ - يلزم انقطاع ... التي لا يهاية لها: < ج

اللامع الثالث

فى أن القوة الجسمانية متناهية

ونعنى بالقوة مبدأ التغيُّر فى غيره والمراد من كونها غير ٥
متناهية أنها لا تقوى على تحريكات غير متناهية. و احتجّوا على ذلك
بأنها إما أن تكون طبيعية أو قسرية وكيف كانت فلا تقوى على
تحريكات غير متناهية . أما الطبيعية فلأنها لو حركتْ جسمًا من مبدأ
معيَّن الى غير النهاية فالقوة التى فى نصف ذلك الجسم إما أن تقوى
على تحريك جسمها الى غير النهاية أو لا تقوى. فإن كان الأوّل وتحريك ١٠
٩٧ ء ج القوة التى فى كلّ || ذلك الجسم أزْيَدُ من تحريك القوة التى فى نصفه
فيلزم الزيادة على غير المتناهى مع اتّحادهما فى المبدأ. وهو محال. وإن
كان الثانى كان تحريكها تحريكًا متناهيًا وتحريك القوة التى فى
النصف الآخر أيضا تحريك متناهٍ. فتحريك كلّ القوّة متناهٍ وقد فرضناه
غير متناهٍ ، هذا خلف. وأما القسرية فلأنها لو حرّكتْ جسما من مبدأ ١٥
معيَّن الى غير النهاية. فتحريك نصف ذلك الجسم بنفس تلك القوة من
ذلك المبدأ إما أن يكون تحريكًا متناهيًا أو غيرَ متناهٍ. فإن كان غير
متناهٍ وتحريكه أزْيَدُ من تحريك الكلّ لاستحالة كون الشىء مع العائق
الطبيعى كهو لا مع العائق فيلزم الزيادة على غير المتناهى. وإن كان
متناهيًا كان تحريك الكلّ أيضا متناهيًا لا ستحالة أن يكون التحريك مع ٢٠
١٢٢ ء أ العائق أزيد من التحريك بدونه وقد فرضناه غير متناه ، || هذا خلف.

٥- [غير] آ ج || ٦- [و] احتجّوا آ ج || ٧- كان[ت] آ ج || ٨- لو [ت]حرّكت ج || ٩- فالقوة: و القوة] ج || ١٢- غير المتناهى: غير النهاية] ج || ١٣- تحريكًا: # ج || ١٤- [ايضًا] ج || ٢٠- لاستحالة: ›› ج || ٢١- [هذا خلف] م

وهو ضعيف. أما قولهم فى القوة الطبيعية أنها لو حرّكت جسمًا من
مبدأ معيّن فالقوة التى فى نصف ذلك الجسم إما أن يقوى على تحريك
كلّ ذلك الجسم الى غير النهاية أو لا يقوى. قلنا: لِمَ قلتم بأنها لو قويتْ
يلزم الزيادة على غير المتناهى؟! وإنما يلزم ذلك إن لو كانت الحركات
٥ مجتمعة فى الوجود. ولَئِنْ سلّمنا ذلك ولكن لِمَ قلتم إن تحريكها إذا كان
متناهيًا كان تحريك القوة التى فى نصف ذلك الجسم متناهيًا. وإنما
يكون كذلك إن لو كان النصف موجودًا بالفعل. فلِمَ قلتم إنه كذلك؟!
ولَئِنْ سلّمنا ذلك ولكن لِمَ لا يجوز أن يكون تحريك كلّ واحد من
النصفيْن تحريكًا متناهيًا ويكون تحريك الكلّ من حيث هو كلّ تحريكًا
١٠ غير متناهٍ وبما ذكرناه تبيّن ضعف ما ذكروه فى القوة القسرية.

٣- الي غير النهاية: # أ \ قلنا: فنقول] ج \ قويت يلزم: فرضت لزمت] ج || ٦- نصف ~~الآخر~~] أ : النصف] م \ [ذلك الجسم] ج م : # أ || ٧- يكون كذلك: يلزم ذلك] ج || ٨- ولئِن سلّمنا: س ج || ٩- [تحريكًا] ج م : # أ \ تحريكًا: # أ || ١٠- و بما ذكرنا[ه] أ م

المطلع الرابع

فى العقل والمعقول

وفيه أربعة لوامع

اللامع الأول

فى أن التعقّل لابُدّ فيه من حضور صورة المعلوم فى العالِم

إذا أدركنا شيئًا فإما أن يحصل فى النفس شىء أو لا يحصل. والثانى باطل وإلا لكان حالنا قبل الإدراك كحالنا بعده || وهو معلوم البطلان بالضرورة؛ فتعيّن الأوّل. ولا يخلو إما أن يكون الحاصل صورة المدرَك أو لا يكون. والثانى محال لأن حصول ما ليس صورة المدرك لا يكون إدراكا له فتعيّن الأول. وهو المطلوب.

قال الإمام(١): لو كان الإدراك عبارةً عن حصول ماهية المدرَك فى المدرِك لكان الجماد الموصوف بالسواد مدركًا له. والتالى كاذب فالمقدّم مثله. قلنا: نحن لا ندّعى أن الإدراك نفس حصول ماهية الشىء فى الشىء بل ندّعى أن الإدراك هو حصول ماهية الشىء مجرّدة عن جميع اللواحق الخارجية فى الذات المجرّدة عن المادّة فلا يردّ عليه الجماد || الموصوف بالسواد. وقال أيضا: إنما نعلم ذاتنا مع عدم حصول صورتها

٢- المطلع: # ج || ١٠- [لـ]كان أ ج || ١٣- [له] ج || ١٤- لو: >> ج || ١٦- حصول: حضور] م || ١٧- حصول: حضور] م || ١٩- حصول: حضور] م

---

(١). فخرالدين الرازى، *المباحث المشرقية*، ١\٤٤٢-٤٤٣؛ *المحصل*، ص. ١٤٤-١٤٥.

فيها و إلا لزم اجتماع المثلَيْن فلا يكون الإدراك عبارة عن حصول ماهية الشيء فى الشيء. قلنا: لا نُسلّم أنه يلزم اجتماع المثلَيْن وهذا لأن المدرَك ذات مجرّدة مشخّصة والمدرك هو ماهية ذلك الشخص مجرّدة عن المشخّصات الخارجية.

٥ وقال صاحب الإشراق : التعقّل قد يكون بالانطباع وقد يكون بحصول الهويّة المجرّدة من غير الانطباع وهو تعقّل الشيء المجرّد ذاته الشخصية. وقد يكون بحضور ذات مباينة كإدراك النفس البدن. فإن النفس || تدبّر البدن الجزئى فيكون مدركة له وليس ذلك بانطباع صورته فيه. فإن المنطبع فى النفس كلّى فلا يكون ذلك إدراكًا للبدن الجزئى. وجَعَلَ التعقّل بالجملة عبارة عن عدم الغيبة عن الشيء . (١٨١ ء م) (١٠)

قلنا: لا نُسلّم أن المنطبع فى النفس إذا كان كلّيًا لا يكون إدراكًا للبدن الجزئى . وإنما يلزم ذلك إن لو لم يكن المنطبع صورةً مجرّدة مطابقة لذلك الجزئى. و مَنْ أثبت المُثُل الأفلاطونيّة زعم أن النفس إذا التفتت اليها حصلتْ بيْنهما نسبة مخصوصة فالعِلْم هو مجرّد هذه النسبة. وهو اختيار الإمام وهو ضعيف لِمَا مرّ فى إبطال المُثُل الأفلاطونية.|| ومنهم من زعم أن التعقّل انما يحصل باتّحاد النفس بالمعقول. وذهب طائفة الى أن التعقّل إنما يحصل باتّحادها بالجوهر المجرّد الموسوم بالعقل الفعّال. وهو باطل لِمَا عرفْتَ من إبطال الاتّحاد. (١٥) (٩٨ ء ج)

٢٠

٣- الشخص: المشخص] ج || ٦- بحصول: بحضور] م \ [المجرّد] آ ج || ١٤- حصل[ت] آ م || ١٧- [الي] آ م || ١٨- [المجرّد] ج \ لِما عرفت: لما مر] ج

واعلم أن الصور العقليّة من الجواهر جواهر، لأنه يصدق عليها أنها لو وجدت فى الأعيان كانت لا فى موضوع. قال الإمام[1]: إنها أعراض ، لأنها موجودة فى الموضوع فى الحالّ . وكونها موجودة فى الموضوع فى الحال || لاينافى كونها بحيث لو وجدت فى الأعيان كانت لا فى موضوع. وهو ضعيف، لأن العرض هو الماهية التى لو وجدت فى الأعيان كانت فى موضوع وهى لا يصدق عليها أنها لو وجدت فى الأعيان كانت فى موضوع ؛ فليست بأعراض. فالعرض من الصور العقليّة هى التى يصدق عليها انها لو وجدت فى الأعيان كانت فى موضوع.

١٢٣ ء أ

٥

اللامع الثانى

فى مراتب التعقّلات

١٠

النفس إن لم تكن مدركة الشىء من المعقولات فهى العقل الهيولانى. وإن أدركت الأوّليّات واستعدّت لاكتساب النظريّات فهى العقل بالملكة. وإن أدركت النظريّات وكانت مخزونة عندها وحصل لها ملكة الاستحضار متى شاءتْ فهى العقل بالفعل. وإن أدركتها وكانت حاضرة عندها وتعقل أنها تعقلها فهى العقل المستفاد. وإذا أدركنا صورة و أوجدناها فى الخارج فهو العقل الفعْلىّ. واذا || أخذنا الصورة من الموجودات الخارجيّة وهو العقل الانفعالىّ. والعِلم منه ما هو إجمالىّ

١٥

١٨١ ب م

٢٠

٣- أعراض لأنها ... في الحال : أعراض في الحال لأنها ...] ج || ١٥- و إن: فان] أ ج || ١٩- إجماليّ: تفصيلي] ج

(١). فخرالدين الرازى، *المباحث المشرقية*، ١\٢٤٧-٢٤٨

ومنه ما هو تفصيلىّ. أما التفصيلى فمثل أن يعلم أشياء متمايزة فى التعقل مفصّلة بعضها عن البعض. وأما الإجمالى فهو كمَنْ علم مسئلة ثم غفل عنها ثم سُئِلَ عنها فإنه يحضر الجواب عنها فى ذهنه، وليس ذلك بالقوة. فإنه قد حصل عنده حالة بسيطة هى مبدأ تفاصيل تلك
٥ المعلومات. وتلك الحالة هى العِلم الإجمالى.

والنفس فى مبدأ الفطرة خاليّة عن الصور العقليّة و هى قابلة
٩٨ ب ج لتلك الصور وإلا لامتنع صيرورتها || قابلةً لها لاستحالت انقلاب الممتنع ممكنا. وحصولها ليس لذاتها وإلا لاستحال الغفلة عنها بل
١٢٣ ب أ لسبب مفارق ويتوقف تأثير السبب المفارق فى افاضتها || على كثرة
١٠ الإحساس بالجزئيّات. ثم إنها قد يكون بحيث يقتضى تصوّر اثنَيْن منها جزم الذهن بإسناد أحدهما الى الآخر إما بالنفى أو بالإثبات كالأوّليّات. وقد لايكون كذلك بل يتوقّف إما على المشاهدة كالحِسِّيّات أو على تكرار المشاهدة كالتجربِيّات والحدسيّات أو على السمْع كالمتواتِرات أو على الفكر كالنظريّات.

١٥ لايقال: الفكر لا يفيد العِلم لأنه لو كان مفيداً له فكلّ واحدة من المقدّمتَيْن إما أن تكون ضروريّة أو لا تكون . فإن كانت ضروريّة واللازم للضرورى ضرورىّ فوجب أن تكون العلوم النظريّة ضروريّة. وإن لم تكن ضروريّة فإما أن ينتهى الى المقدّمات الضرورية أو لا ينتهى. فإن كان الثانى أدّى الى التسلسل فيمتنع اكتساب العلم النظرىّ. وإن كان
٢٠

١- تفصيليّ: اجمالي] ج \ فسثل: فهو] ج \ أشياء: الاشياء] ج || ٢- الـ[ـتـ]ـعقّل ج || ٤- ذلك: لذلك] م || ٧- الصور: التصورات] ج || ٨- بل لسبب: بل بسبب] م || ١١- أو [بـ]ـالإثبات أ م || ١٣-١٤ - والحدسيّات او علي الفكر كالنظريات او علي السمع كالمتواترات] م || ١٥- لو كان مفيدا له: لو افاد] م || ١٦- أو لا تكون ضرورية] أ ج

الأوّل واللازم عن الضرورى ضرورىّ. فيكون المقدّمتان ضروريّتَيْن واللازم منهما أيضًا ضرورىّ فيكون العلوم النظريّة ضروريّة. لأنا نقول: لا نُسلّم أن اللازم عن الضرورى ضرورىّ. وهذا لأن الضرورى هوالذى يكون تصور طرفَيْه كافيًا فى جزْم الذهن بنسبة أحدهما الى الآخر. واللازم عن الضرورى ليس كذلك بل هو لازم عن المقدّمتَيْن لزوما ضروريًا فالضرورة كيفية || اللزوم لا كيفية اللازم ؛ فلا يصحّ ما ذكرتموه.

والنفس التى تتمايز عن سائر النفوس بسرعة الانتقال من المبادىء الى المطالب تُسمّى القوة القدسيّة.

اللامع الثالث

فى أن كلّ مجرّد هل هو عاقل لجميع الأشياء أم لا

قال الشيخ[1]: كلّ مجرّد يمكن أن يعقل لأنه لايلزم من فرض كونه معقولاً أمر محال. وكلّ ما يمكن أن يعقل يمكن أن يعقل مع سائر المعقولات وكل ما يمكن أن يعقل مع سائر المعقولات يمكن أن يقارنه صور المعقولات فى العقل. وكل ما يمكن ان يقارنه صور المعقولات فى العقل || يمكن أن يقارنه صور المعقولات وكلّ ما يمكن أن يقارنه صور المعقولات فإمكان مقارنة المعقولات له لازم وإلا || لزم انقلاب الشىء من

١- [ضروري] أ ج || ٧- تتمايز: تمتاز] ج || ١٤- لأنه لا يلزم: لانه كل مجرد لا يلزم] ج || ١٥- [أمر] ج || ١٦- كلّ ما يمكن ... المعقولات: # أ || ١٧- [في العقل] م || ١٩- فإمكان ... له لازم: كان مقارنته للمعقول لازم له] ج : فامكان مقارنة المعقول لازم له] أ \ فإمكان: # ج \ و إلا: >> ج

(١). ابن سينا، *النجاة*، ٢\٩٩-١٠٠.

الإمكان الى الامتناع وهو محال. فكلّ مجرّد يمكن أن يقارنه صور المعقولات و كلّ ما يمكن للمجرّدات فهو واجب الثبوت لها وإلا لكان ثبوته موقوفًا على استعداد القابل. فيكون المجرّد عن المادّة متعلّقًا بالمادّة ، هذا خلف.

٥ وفيه نظر ، لأنّا نقول: لا نُسلّم أن كلّ مجرّد يمكن أن يعقل. أما قوله «لا يلزم من فرض كونه معقولاً محال»، قلنا: لا نُسلّم فإنّا لا نعلم أنه هل يلزم منه محال أم لا؟! و ذلك لا يدلّ على أنه لا يلزم منه محال. ولئِن سلّمنا ذلك ولكن لِمَ قلتم بأنه يمكن أن يعقل مع سائر المعقولات؟! فإنه لا يلزم من إمكان تعقّل كلّ واحد واحد إمكان تعقّل المجموع دفعةً

١٠ واحدةً. ولَئِنْ سلّمنا ذلك ولكن لا نُسلّم أن كلّ ما يمكن أن يعقل مع غيره يمكن أن يقارنه سائر المعقولات على معنى حلول أحدهما فى الآخر بل يمكن أن يكون هو مع سائر المعقولات مقارنًا للعقل ولا يلزم من ذلك أن يكون كلّ واحدٍ منهما مقارنًا للآخر بمعنى حلول أحدهما فى الآخر. وإن أردتم به المقارنة بمعنى حلولهما فى العقل ، فلِمَ قلتم بأنه يلزم منه

١٥ حصول المطلوب؟! ولَئِنْ سلّمنا أن كلّ مجرّد يمكن أن يقارنه صور المعقولات ولكن لِمَ قلتم بأن كلّ ما يمكن للمجرّد باعتبار ماهيته يجب أن يقارنه؟! وإنما يلزم ذلك إن لو كان ممكنا بحسب شخصه. فلِمَ قلتم بأنه كذلك؟!

٢٠

٥- قلنا: فنقول] ج || ٧- ولئِن سلّمنا: س ج || ٩- ولئِن سلّمنا: س ج || ٩- ولئِن سلّمنا: س ج || ١٠- سائر: صور] ج || ١٢- بمعني حلول [أحدهما في] الاخر فيه] ج || ١٣- بمعني: >> ج || ١٤- ولئِن سلّمنا: س ج || ١٥- ما [يمكن] ج \ يجب: بحسب] آ || ١٦- شخصه: شخصيته] م \ [بـ]أنه آ م

اللامع الرابع

فى أمور متفرّقة تتعلق بالتعقّل

|| وفيه أربعة مباحث ١٨٢ ب م

٥

البحث الأول : فى العقل والعاقل والمعقول

المشهور أن المجرّد إذا عقل ذاته المخصوصة فإنه لا يحصل فيه صورة أخرى وإلا لزم || فيه اجتماع المِثْلَيْن فلا تكون إحداهما أولى بالمحليّة ١٢٤ ب أ والأخرى بالحالية فيستحيل حلولها فيه. فذاته من حيث أنها مجردة عقل و من حيث أنها مدرِكة عاقل ومن حيث أنها مدرَكة معقول. فكلّ مجرد ١٠ عقل وعاقل ومعقول.

وفيه نظرٌ ، لأنا لا نُسلّم أنه لا يكون إحداهما أولى بالمحليّة من الأخرى. وهذا لأن إحداهما صورة شخصيّة قائمة بنفسها والأخرى مثال مطابق لها مرتسم فيها. والقائم بالذات أوْلَى بالمحليّة فالمجرّد إذا أدرك ذاته فلا يمتنع أن يكون || ذلك بارتسام صورته فيه. ٩١٥ ء ج

البحث الثانى : فى أن قبول النفس الصور العقليّة لا يتوقّف على الفكر

لأنه لو توقّف عليه يلزم وجود الفكر حال حصول العِلم وهو محال. ولأن الفكر طلب وذلك لا يتأتّى مع وجود المطلوب. والمراد من ٢٠

٣- التعقّل: العقل] ج || ٤- [أربعة] أ ج || ٨- [فيه] أ ج || ٩-١٠- من حيث ... معقول: من حيث هو مدركة عاقل ومن حيث انها مدركة معقول ومن حيث انها مجردة عقل] ج || ١٠- عاقل: عاقلة] أ || ١١- عقل و عاقل و معقول: عاقل و معقول و عقل] م || ١٧- الصور: الصورة] م || ١٩- [يـ]لزم م

الفكر هاهنا هو الحركات التخيّليّة. وأما الفكر بمعنى العلوم المترتّبة الموجبة للعلم النظرى فيستحيل حصوله بدونه . لأن المحمول إذا كان ثبوته للموضوع بواسطة فإن أثبته الذهن بلا واسطة كان ذلك حكمًا غير مطابق للوجود فيكون جهلاً.

٥

البحث الثالث: فى أن العلم بذوات المبادى لا يحصل إلا من العلم بالمبادى

لأن ذا المبدأ ممكن لذاته. والممكن لذاته لا يكون راجحًا من حيث هو هو ويكون راجحًا بالسبب. فإذا نظر اليه من حيث هو هو وجد غير راجح وإذا نظر اليه مع سببه وجد راجحًا. وهو المطلوب. ١٠

البحث الرابع: فى أن العلم بالعلّة هل يوجب العلم بالمعلول أم لا

إن أريد به أن تصوّر ذات العلّة يوجب تصور المعلول فذلك غير لازم. لأنه لا يلزم من تصوّر ذات النار مثلاً تصوّر ما هو معلول لها. وإن أريد به أن التصديق بوجود العلّة يوجب التصديق بوجود معلولها. ١٥ فالأمر كذلك |*| لأنّا إذا جزمنا أن النار ملاقية للقطنة جزمنا أنها محترقة. والله أعلم بالصواب. ١٢٠ ء أ

٢٠

٣- [بواسطة] ج || ٨- [ذا] ج || ٩- نظر: نظرنا] أ \ وجد: وجدناه] أ || ١٠- نظر: نظرنا] أ \ وجد: وجدناه] أ || ١٣- دات: ذلك] م || ١٤- [النار مثلاً] م : الباري] م \ معلول لها: معلولها] ج || ١٦- فالأمر: و الامر] ج || ١٧- [والله أعلم بالصواب] ج م

|*| _ |*| فى صفحة ٣٤٤: فى حامش ١٢٥ ء أ .

المقالة الثالثة

المقالة الثالثة ٥

تشتمل علي ثلاثة مطالع

المطلع الأول

في علم الربوبية

وفيه خمسة لوامع ١٠

اللامع الأول

في إثبات الصانع || الواجب لذاته ١٨٣ ء م

وطريقته أن نقول: كلّ ممكن فإنه محتاج الي مرجِّح يجب به ١٥
وجوده علي ما مرّ. وذلك المرجِّح إما أن يكون واجبًا لذاته أو ممكنًا لذاته.
والثاني محال ، لأنه لو كان ممكنًا لذاته لكان محتاجًا الي علّةٍ فيكون
الأثر المحتاج اليه محتاجا الي علته. لأن المحتاج الي المحتاج الي الشيء
محتاج الي ذلك الشيء. والمحتاج الي علة الشيء لا يكون واجبًا به ؛
فتعيّن أن يكون واجبًا لذاته وكلّ ممكن فهو واجب بموجود واجب لذاته. ٢٠
لا يقال: لو كان كلّ واحد من الممكنات واجبًا بواجب الوجود لذاته

٩- علم: # ج || ١٠- [خمسة] أ ج || ١٥- به: في] أ

لَما كان شيء من الممكنات مؤثّرًا في غيره لوجوبه بواجب الوجود. لأنّا

١٠٠ ء ج نقول: إن أردتم*|بالمؤثّر|| ما يجب به وجود الشيء فالشرطية مسلّمة،

لكن لِمَ قلتم بأن التالي كاذب؟! فإن عندنا للمؤثر الذي يجب به وجود

كلّ ممكن هو الواجب لذاته. وإن أردتم بالمؤثّر الشيء الذي يجب به وجود

٥ الممكن بعد وجوده ، فالشرطية ممنوعة. فإن من الجائز أن يكون الممكن

واجبًا بواجب الوجود لذاته بعد وجود ممكن أخر. ولا يكون الثاني واجبًا

بالأول. وهذا لأن الماهية المركّبة واجبة بعد وجود الجزء الأخير وليست

واجبة به فإن الجزء الصوري وحده لا يجب به وجود المركب.

لا يقال: لو كان كلّ ممكن واجبًا بواجب الوجود لذاته لكان كلّ ممكن

١٠ أزليًا لدوام علّته الموجبة لوجوب وجوده . لأنّا نقول: لا نُسلّم أنه يلزم أن

يكون أزليًا . وإنما يلزم ذلك إن لو لم يكن له شرط معدّ . وهذا لأن كلّ

حادث يتوقّف علي شرط حادث لا علي معني أنه جزء من العلّة التي

يجب بها وجوده ؛ بل علي معني أنه يجب بعده بالعلّة المُوجِبة وهي

الواجب لذاته. فالحاصل أن كلّ ممكن لا يتوقّف علي شرط مُعِدّ فهو

١٥ واجب بواجب الوجود لذاته أبدًا . وكلّ ما يتوقّف عليه فهو واجب به

بعد وجود الشرط المعدّ.

لا يقال: لو كان كلّ ممكن واجبًا بواجب الوجود لزم ثبات الحركات

لثبات علّتها. لأنّا نقول: لا نُسلّم أنه يلزم ثباتها ، وإنما يلزم ذلك إن لو

كان ثباتها ممكنا. فلِمَ قلتم إنه ممكن؟! وهذا لأن الحركة من حيث هي

٢٠ حركة يمتنع ثباتها فلا يدوم وجودها بعد وجوبها بواجب الوجود || بل

١٨٣ ب م ينعدم ذاتها بشرط الوجود.

٤- فإن عندنا للمؤثّر: فان الموثر عندنا] ج : فان عندنا بالموثر] م \ بالمؤثّر: >> أ \ [به] م || ١١- له: # ج \ [معدّ] ج || ١٢- علي شرط [حادث] م || ١٦- [وجود] م || ١٨- [ذلك] ج || ٢١- داتها بشرط الوجود: لذاتها] أ ج

لا يقال: لو كان كلّ ممكن واجبًا بواجب الوجود يلزم أن لا ينعدم الممكن القابل للثبات كالمركبات العنصريّة لوجوب علّته . لأنّا نقول: لا نُسلّم أنه يلزم أن لا ينعدم ، وإنما يلزم || ذلك إن لو كان ثباته بواجب الوجود ولِمَ لا يجوز أن يكون وجوده واجبًا بواجب الوجود ويكون ثباته بواجب الوجود بشرط عدميّ . فإذا ارتفع ذلك الشرط ارتفع المعلول.

١٢٥ ب آ

٥

طريق آخر: أن مجموع الممكنات أمر ممكن فلابُدّ له من مرجِّح متقدّم عليه يجب || به وجوده لِما عرفت. وذلك المرجِّح ليس هو نفس المجموع لأنه لا يتقدّم علي نفسه ولا جزء منه ، لأن كلّ جزء منه ممكن فيحتاج الي علّة والمجموع محتاج اليه. والمحتاج الي المحتاج الي الشي محتاج الي ذلك الشيء. فالمجموع محتاج الي علّته و المحتاج الي علة ذلك الشي لايكون واجبًا به وحده . فذلك المرجِّح خارج عن المجموع والخارج عن مجموع الممكنات واجب لذاته. وهو المطلوب .

١٠٠ ب ج

١٠

واحتجّ الإمام[1] : علي إثبات الصانع بوجوه:

أحدها: أن كلّ جسم فهو منقسم وكلّ منقسم فَلَهُ جزء و كلّ ما له جزء فهو محتاج الي جزئه ، وجزؤه غيره ؛ فكلّ جسم فهو محتاج الي غيره . والمحتاج الي غيره ممكن لذاته فكلّ جسم فهو ممكن لذاته. ولأن كلّ جسم فهو مركّب من الهيولي والصورة. فيكون محتاجًا الي غيره فهو ممكن لذاته ولأن كل جسم في جهة دائم. وكلّ ما كان كذلك كان متوقّفا في وجوده علي وجود غيره. وكلّ ما كان كذلك فهو ممكن لذاته.

١٥

٣- [ذلك] م || ٤- [واجبًا] ج \ الوجود: # آ || ٥- [ذلك] آ ج || ٩- اليه: الي علة] ج \ والمحتاج: # آ || ١٠- [ذلك] آ م || ١١- [وحده] آ ج || ١٦-١٨ - [فكلّ جسم فهو ... الي غيره فهو ممكن لذاته] ج

(١). فخرالدين الرازي، *المباحث المشرقية*، ٢\٤٦٧-٤٧١؛ *شرح عيون الحكمة*، ٣\٩٢-٩٤؛ *المحصل*، ص. ٢١٣-٢٢١.

كلّ جسم فهو ممكن لذاته وكلّ ممكن فَلَهُ مؤثّر، فكلّ جسم فله مؤثّر.
والمؤثّر فى الجسم ليس بجسم وإلا لكان مؤثّرا فى نفسه ، ولا جسمانيًا و
إلا لزم الدور. فللعالَم مؤثّرٌ ليس بجسم ولا جسمانى. فإن كان واجبًا
لذاته فهو المطلوب. وإن كان ممكنًا لذاته فَلَهُ مؤثّر أيضًا والدور و
٥ التسلسل باطلان ، فينتهى الى مبدأ واجب الوجود لذاته وهو المطلوب .

الثانى : أن الأجسام مشتركة فى الجسمية ومتمايزة بالصفات.
فاختصاص || كلّ واحد منهما بما يختصّ به إن كان لا لأمر كان الممكن
١٢٦ ء آ واقعًا لا عن سبب. وإن كان لأمر فذلك الأمر إن كان هو الجسمية كان
لازمًا لكلّ جسم ، هذا خلف . وإن كان سببًا خارجًا || فإن كان واجبًا
١٨٤ ء م ١٠ لذاته فهو المطلوب . وإن كان ممكنًا لذاته فله مؤثّر أيضا والدور
والتسلسل محالان. فينتهى الى مبدأ واجب الوجود لذاته . وهو
المطلوب.

الثالث : أن النطفة إما أن يكون متشابهة الأجزاء أو لا يكون. فإن
كان الأول فالمؤثّر فى تكوّن الإنسان إما أن تكون قوّة جسمانيّة أو لا
١٥ تكون. والأوّل باطل، لأن المؤثّر لوكان قوّة جسمانيّة لحدث الإنسان على
شكل الكرة وإلا لاختلفتْ آثار القوّة الواحدة فى المادّة || الواحدة . وهو
١٠١ ء ج محال، لِكَوْنِها ترجيحًا بلا مرجِّح. فتعيّن الثانى وينتهى الى واجب
الوجود لبُطْلان الدور والتسلسل. وإن كان الثانى كان كلّ واحد من
أجزائها متشابهًا فالمؤثّر فيه إن كان قوّة جسمانيّة وجب أن يحصل
٢٠ الإنسان على شكل كرات مضموم بعضها الى بعض. وإن كان مجردًا لزم
اسناده الى واجب الوجود لبطلان الدور والتسلسل.

١- [فهو] ج \ [لذاته] آ ج \ [وكلّ ممكن] آ || ١-٢ - [فكلّ جسم فله مؤثر] م \ [فـ]له ج
|| ٣- جسمانيّـ[ـا] آ || ٥-٦ - [وهو المطلوب] آ ج || ١٠- سببًا خارجًا: شيا خارجيا] ج

والكل ضعيف؛ **أما الأوّل**: فلا نُسلّم أن المؤثّر فى كلّ جسم لو كان جسمًا كان الشىء مؤثّرًا فى نفسه ، ولِمَ لا يجوز أن يكون المؤثّر فى كلّ جسم جسمًا آخر فتكون الأجسام مترتّبة الى غير النهاية. ولَئِنْ سلّمنا أنه لا يجوز أن يكون المؤثّر جسمًا ولكن لِمَ لا يجوز أن يكون قوّة جسمانيّة. أما قوله بأنه يلزم الدور قلنا: لا نُسلّم وإنما يلزم ذلك إن لو ٥ كانت تلك القوّة حالة فى نفس ذلك الجسم الذى هو أثر لها فلِمَ قلتم إنه كذلك ولِمَ لايجوز أن يكون تلك القوّة حالة فى جسم آخر ويكون المؤثر فيها قوة أخرى حالة فى جسم آخر وهكذا || الى غير النهاية. ولئِن سلّمنا ذلك ولكن لماذا ينتهى الى مبدأ واجب الوجود لذاته؟! لابُدّ له من ١٢٥ ب آ برهان. وأما بطلان الدور والتسلسل فهو كان من الابتداء فى إثبات ١٠ الصانع ، فلا حاجة الى هذا التطويل.

وأما الثانى، قلنا: لا نُسلّم أن اختصاص بعض الأجسام ببعض الصفات إما أن يكون للجسمية أو لأمر من خارج ، ولِمَ لا يجوز أن يكون للجسميّة بشرط استعداد يحصل لبعض الموادّ دون البعض.

وأما الثالث: فلِمَ قلتم إن النطفة إن كانت متشابهة الأجزاء وكان ١٥ المؤثّر فيها قوّة جسمانيّة كان الإنسان على شكل الكرات؟! ولِمَ لا يجوز ان يكون امتزاج بعض البسائط بالبعض مانعًا من حصول الشكل الكرىّ.

||

٤- فتكون: و يكون] آ م \ ولئِن سلّمنا: س] ج || ٦- [بأنه] ج \ قلنا لا نسلّم: فلا نسلم] ج \ [ذلك] جم || ٧-٨ - [الذي هو أثر لها فلم قلتم إنه كذلك] آ || ٨- [تلك القوّة] آ ج || ٩-١٠ - س] ج || ١٠-١١ - [لابُدّ له من برهان] ج م || ١١- [من الإبتداء] آ ج || ١٣- قلنا: فـ] ج || ١٤- من: اخر] ج || ١٥- لبعض: # آ || ١٦- النطفة: النقطة] م \ [إن كانت] م : لو لم تكن] م : لم تكن] ج || ١٨- أن يكن: كون] ج

١٨٤ ب م

اللامع الثانى

فى التوحيد

الواجب لذاته وجود مجرّد عن الماهية على ما مرّ ومتى كان كذلك كان واحدًا، لأنه لو حصل اثنان من نوعه لزم اشتراكهما فى الوجود المجرّد عن الماهية. فإن لم يقترن بواحدٍ منهما هويّة وجوديّة لزم حصول الاثنَيْنِيّة بلا امتياز. وهو محال. وإن اقترن بأحدهما هويّة فتلك الهويّة إما أن يكون بالوجود المجرّد عن الماهية أو بسبب منفصل. || فإن كان الأول كان ما به الامتياز لازمًا لِمَا به الاشتراك، هذا خلف. وإن كان الثانى كان الواجب لذاته محتاجًا فى هويّته الى غيره . وهومحال.

١٠١ ب ج

واحتج الإمام(١) على التوحيد بوجوه:

أحدها: أنّا لو فرضنا موجودَيْن واجبَى الوجود لكانا متشاركَيْن فى الماهية ومتمايزَيْن بالخصوصية و ما به الاشتراك غير ما به الإمتياز فيلزم التركيب.

الثانى: أنّا لو فرضنا موجودَيْن واجبَى الوجود فالامتياز بينهما إن كان || بالفصل كان الواجب لذاته مركّبًا وإن كان بالعوارض فمفارقة والعرض المفارق لابُدّ وأن يكون لسبب منفصل؛ فالواجب لذاته محتاج فى تعيّنه الى سبب منفصل، هذا خلف.

١٢٧ ء أ

الثالث: أنّا لو فرضنا موجودَيْن واجبَى الوجود لكانا متشاركَيْن فى وجوب الوجود و وجوب الوجود نفس ماهية واجب الوجود . فيلزم

٦- من نوعه: ~~من نوعه~~] أ : [ ] م || ٨- الاثنَينِيّة: الاثنية] ج \ بأحدهما: بواحد منهما] ج || ١٠- [لازمًا] م || ١٥- الأمتياز: الاشتراك] ج || ١٧- فمفارقة: المفارقة] أ ج || ١٨- لسبب: بسبب] م || ٢١- نفس: عين # أ

اشتراكهما فى الماهية واختلافهما بالهوية . فإن كان مابه الاشتراك علّة للهوية كان نوعه فى شخصه وقد فرض خلافه . وإن كانت الهويّة علّة لماهية واجب الوجود كان الواجب لذاته معلولاً ، هذا خلف. وإن تلازما بسببٍ من خارج كان الواجب لذاته محتاجًا فى ذاته و هويّته الى سبب منفصل ، هذا خلف . فالواجب لذاته واحد وهو مطلوب . ٥

و هذه الوجوه لا يتمشى على مذهبه حيث ذهب الى أن وجود الواجب لذاته زائد على ماهيته. **أما الأوّل**: فلأنّا لا نُسلّم أنّا لو فرضنا موجودَيْن واجبَى الوجود لكانا متشاركَيْن فى الماهية ومتمايزَيْن بالخصوصية. وهذا لأن الوجود زائد على الماهية الواجبة على مذهبه فجاز أن يكونا مختلفَيْن بتمام الماهية ومتشاركَيْن فى الوجود ويكون ١٠ كلّ واحد من الماهيتَيْن علّية || للوجود ولا يتقدّم عليه بالوجود على ما ١٨٥ ، م ذهب اليه.

وأما الثانى: فلا نُسلّم أن الامتياز إما بالفصل أو بالعرض المفارق ، وإنما يلزم ذلك إن لو كان بينهما اشتراك فى الجنس أو النوع. فلِمَ قلتم بأنه كذلك؟! ١٥

وأما الثالث: فلا نُسلّم بأن وجوب الوجود نفس ماهية واجب الوجود || بل هو زائد عليها ، لأنها كيفية لنسبة || الوجود الى الماهية ١٠٢ ، ج لكون الوجود زائدا عليها. ١٢٧ ب آ

فتبيّن أن هذه الوجوه لايتأتّى على رأيه ولا على رأى من يعتقد أن وجود كلّ شىء نفس ماهيّته. فإنا لو فرضنا موجودَيْن واجبى الوجود لا ٢٠

٢- و إن كانـ[ـت] ج || ٣- لماهية: للماهية] ج || ٥- فالواجب: و الواجب] ج || ٧- الواجب لذاته: واجب الوجود لذاته] ج \ فـ[ـلأنا] ج || ١١- [بالوجود] ج || ١٦- [بـ]ـأن م || ١٧- لأنهـ[ـا] ج || ٢٠- فإنـ[ـا] ج

يلزم اشتراكهما فى الماهية . فإن وجود كلّ شىء إذا كان نفس ماهيته جاز أن يكونا مختلفَيْن بتمام الماهية فيكون وجود كلّ واحد منهما مخالفًا للآخر. فلا يلزم منه المحالات المذكورة . فطريقة التوحيد إنما يتمشى على رأى من يعتقد أن الواجب لذاته وجود مجرّد متقيّد بقيد ٥ سلبىّ وهو عدم الماهية. وينبغى أن تعلم القيد العدمى لا تأثير له فى وجود العالم بل المؤثّر هو الوجود المقيّد بالقيد العدمى لا غير.

اللامع الثالث

فى أن صفات اللّه تعالى إما سَلْبية أو إضافية

١٠

المشهور أن الواجب لذاته لا يتقرّر فى ذاته صفة ، لأنه لو تقرّر فى ذاته صفة لكان قابلاً لتلك الصفة و فاعلاً لها إما بواسطة أو بغير واسطة . و هو محال على ما مرّ. فجميع صفاته إما سلبيّة كقولنا «ليس بجوهر و لا عرض» و إما إضافيّة كقولنا «مبدأ أو مبدع الى غير ١٥ ذلك». فإذا قلنا «إنه عالِم بذاته» أردنا به أن هويته المجرّدة حاصلة له لا لغيره . وإذا قلنا «إنه عالِم بالأشياء» أردنا به أن هويته التى هى مبدأ الأشياء حاصلة له لا لغيره . فعِلْمُه بذاته وبالأشياء نفس ذاته ، وحياته هى عِلْمه الذى هو ذاته وكذا قدرته . فكلّ ما يصدق عليه فهو إما ذاته أو صفة سلبيّة أو إضافية لازمة لذاته فالبارى واجب لذاته . ومن جميع ٢٠ جهاته وهذا مبنىّ على أن البارى لا يكون فاعلاً و قابلاً وهو ممنوع على ما مرّ.

٦- المقيّد: المتقيد] ج \ [لا غير] أ ج || ١٣- علي [ما] مرّ ج || ١٥- [إنه] م \ بذاته: بالاشيا] أ || ١٥-١٦ - المجرّدة حاصلة له ... أردنا به أن هويته: # أ || ١٦- لا [لـ]غير[ه] ج م \ [إنه] أ م || ١٨- هي: هو] أ م

واحتجّ الإمام[١] على كونه واجبًا من جميع جهاته أن كلّ صفة نفرض فإما أن يكون ذات واجب الوجود كافيةً في ثبوتها له || أو عدمها ١٢٨ و آ
عنه أو لا يكون كافية في ذلك . والثاني محال وإلا لتوقّف وجود تلك الصفة أو عدمها على سبب منفصل من خارج. || وذات واحب الوجود ١٨٥ ب م
متوقّفة على وجود تلك الصفة || أو عدمها والمتوقّف على المتوقّف على ٥ ١٠٢ ب
الشيء متوقف على ذلك الشيء فذات واجب الوجود متوقفة على سبب خرجي . وهو محال . فتعيّن أن يكون ذات اللّه كافيةً فيما له من الصفات فلا ينفكّ عنه شيء من صفاته فهو واجب من جميع جهاته و هو ضعيف. لأنّا نقول: لا نُسلّم أن ذات اللّه تعالى متوقّفة على وجود تلك الصفة أو على عدمها. وهذا لأن تلك الصفة إن كانت وجوديّة كانت ١٠
مفتقرة الى الذات فلا يكون الذات متوقّفة عليها. و إن كانت عدميّة فلا يكون لها هويّة بل يكون عدما صادقًا على الذات فلا يكون الذات متوقّفة عليها. ونحن نقول: إن كلّ ما هو مقتضى للموجود المجرّد سواء كان وجوديًا أو عدميًا فهو غير منفكّ عنه. وهو المراد من كونه واجبًا من جميع جهاته. ١٥

٤- [منفصل] ج || ٥- المتوقّف علي: # آ || ٩- أن: # آ \ [تعالي] ج م \ [تلك] آ م || ١١- كانت: فهي] آ م || ١٢- بل [يكون] عدما صرفا صادقا] ج || ١٣- مقتضـ[ي] ج \ للموجود: الوجود] آ ج

(١). فخرالدين الرازي، شرح عيون *الحكمة*، ٣\١١٥.

اللامع الرابع

فى أن تأثيره فى العالَم الجسمانىّ
هل هو بواسطة العقول المجرّدة أم لا

٥

احتجّ الشيخ[(١)] على ذلك بوجهَيْن:

أحدهما: أن حركات الفلك ليست بالطبيعة وإلا لكان المتروك بالطبع مطلوبًا بالطبع وهو محال ؛ ولا بالقسر لأن القسر على خلاف الطبيعة ولا طبيعة هناك فلا قسر فهى بالإرادة. فهى إما أن يكون لإرادة
١٠ أمر جزئىّ أو لإرادة أمر كلّىّ. والأول محال ، لأنه لو كان لإرادة أمر جزئىّ فإن امتنع حصوله كان طالبًا للمحال وإن أمكن حصوله وجب أن ينقطع حركته. والحركات العنصريّة أيضًا منقطعة فيلزم انقطاع الزمان
١٢٨ ب أ وهو محال لِمَا بيّنّا أن كلّ حادث تسبقه مادّة و زمان. فحركات الفلك لإرادة أمر كلّىّ والمدرك || للأمر الكلّىّ لابُدّ وأن يكون مجرّدًا عن المادّة.
١٥ فمبدأ الحركة الفلكيّة مجرّدة عن المادّة ولأن الحركة الفلكيّة إذا لم تكن منقطعة كانت غير متناهية . والقوة الجسمانية لا تقوى على تحريكات غير متناهية فالقوة التى هى مبدأ الحركة الفلكية مجرّدة عن المادّة فمطلوبها شىء مجرّد . وهو إما أن يكون ذات الشىء أو صفة من

---

٢٠ ٣- في هذا العالم ...] ج \ في العالم الجسماني في هل ...] م \ أم لا: # آ || ٦- علي ذلك بوجهَيْن: علي انه بواسطتها بوجهين] م || ٨- علي: # آ || ٩- فـ[ـهي] آ م || ١٠- لإرادة أمر: # ج || ١٢- حركته: » ج \ [أيضًا] ج || ١٧- مجرّد[ة] م

---

(١). ابن سينا، *النجاة*، ٢\٩٥-٩٨؛ عيون *الحكمة*، ص. ٢٩-٣٢.

صفاته. || والأول محال ، لأنه إن امتنع حصوله كان طالبًا للمحال || وإن ١٠٣ ، ج
أمكن وجب أن ينقطع حركته فالمطلوب صفة من صفاته ومثل هذه ١٨٦ ، م
الحركة الشوقية. والمعشوق في كلّ الحركات إن كان أمرًا واحدًا لزم
استواء الحركات في جميع الأحوال ، هذا خلف. وإن كان أمورًا كثيرةً
كان في الوجود عقول مجرّدة . ٥

الثاني: أن الأجرام السماويّة إما أن تكون بعضها علّة للبعض أو
لا تكون . والأول محال ، لأن الجسم لا يكون علّة لجسم آخر ولأن الأجسام
الفلكيّة لو كان بعضها علّة للبعض فإما أن يكون الحاوى علّة للمحوى أو
بالعكس . فإن كان الأول لزم وجوب وجود الحاوى قبل وجوب وجود
المحوى فيكون مع وجوب وجوده إمكان عدمه . فيمكن أن يكون في داخله ١٠
إما عدم محض أو مقدار مجرّد . والأول محال لاستحالة كون العدم
محصورًا داخل الحاوى . و الثاني محال لاستحالة وجود المقدار المجرّد
عن المادّة ؛ وإن كان الثاني كان الجسم الصغير علّة للجسم الكبير. وهو
محال. فوجود الأجسام مستندةٌ الى عقول مجرّدة . وهو المطلوب.

والوجهان ضعيفان. أما الأول: فلا نُسلّم أن حركته لو كانت لإرادة ١٥
أمر جزئيّ ممكن الحصول لوَجَبَ أن ينقطع حركته . وإنما يلزم ذلك إن
لو لم يكن المطلوب جزئيّات متعاقبة. فإن من الجائزأن يكون حصول
بعض الجزئيّات بالفعل يقتضى إرادة جزء || آخر و حينئذ لا يجب ١٢٩ ، أ
انقطاع حركته. ولئِن سلّمنا ذلك ولكن لِمَ قلتم بأنه لو انقطعت الحركة
الفلكيّة لزم انقطاع الزمان؟! وإنما يلزم إن لو لزم انقطاع كلّ حركة من ٢٠
الحركات الفلكيّة فإن من الجائز أن ينقطع حركة بعض الأفلاك و يبقى

٩- فإن كان الأول لزم: # م || ١٣- [و إن كان الثاني] م \ لـ[ـلجسم ا]لكبير ج || ١٤- مستندة: مستندا] أ ج || ١٨- آخر: اخري] أ

حركة بعضها دائمة فلا يلزم انقطاع الزمان. وأما قوله بأن القوّة
الجسمانيّة لا تقوى على أفعال غير متناهية ، قلنا: لا نُسلّم. وأما الحجّة
الدالّة عليه فقد مرّ ضعفها. ولئِن سلّمنا ذلك ولكن لِمَ قلتم بأن
التحريك إذا كان لأمر كلّى كان المطلوب إما ذات الشىء أو صفة من
٥ صفاته؟! ولِمَ لا يجوز أن يكون المطلوب وجود أمر || كلّى لايقع فى
١٠٣ ب ج الأعيان إلا بتعاقب الجزئيّات؟! ولئِن سلّمنا ذلك ولكن لِمَ قلتم بأن
المعشوق لو كان امرًا واحدًا لزم استواء الحركات فى جميع الأحوال؟! ||
١٨٢ ب م ولِمَ لا يجوز أن يقال الحركة على هذا الوجه انفع فصار ذلك مرجّحا
لاختيارها؟! ولئِن سلّمنا أن المعشوق أمور كثيرة ولكن لِماذا يلزم أن
١٠ تكون عقولاً مجرّدة؟!

وأما الوجه الثانى: فلا نُسلّم أن الجسم لا يكون علّة لجسم آخر.
وأما الحجّة الدالّة عليه فقد مرّ ضعفها. وأما قوله بأن الأجسام الفلكيّة
لو كان بعضها علّة للبعض فإما أن يكون الحاوى علّة للمحوى أو بالعكس،
قلنا: لِمَ لا يجوز أن يكون المحوى علّة للحاوى؟! وأما قوله بأن الصغير لا
١٥ يكون علّة للكبير، قلنا: لا نُسلّم ، لابدّ له من برهان. ولئِن سلّمنا ذلك
ولكن لِماذا يلزم استنادها الى عقول مجرّدة ولِمَ لا يجوز أن تكون علل
الأجسام الفلكية هى النفوس المحرّكة لها؟! وهذا لأن من الجائز أن تكون
النفوس عللا للأفلاك ثم بعد وجودها تتعلّق بها تعلق التدبير والتصرّف.

٢٠

١- [بأن] ج || ٢- قلنا: فنقول] ج || ٣- لئِن سلّمنا: س] ج \ أما قوله [بـ]أن أ م || ٦- لئِن سلّمنا: س] ج || ٧- استواء: استغنا] ج || ٩- لئِن سلّمنا: س] ج || ١٤- قلنا: فنقول] ج || ١٥- قلنا: فنقول] ج \ لئِن سلّمنا: س] ج || ١٧- [هي] م

اللامع الخامس

|| فى ترتيب الوجود على رأى الحكماء

١٢٩ ء أ

قال الشيخ[(١)]: الواجب لذاته بسيط فلا تتقرّر فى ذاته صفة ٥
ومعلوله واحد؛ إذ البسيط لا يصدر منه اثنان. فمعلوله جوهر لا تعلّقَ له
بالمادّة وهو العقل على ما مرّ. وكلّ مجرّد فهو عاقلٍ لذاته ولسائر
الماهيات. فيعقل ذاته ويعقل أنه واجب الوجود بالمبدأ الأول و أنه ممكن
لذاته. فيصير بإحدى هذه الجهات مبدءًا لِعقْل آخر و بالجهة الثانية
مبدءًا لِهيولى الفلك الأعظم ولصورته و بالجهة الثالثة مبدءا للنفس ١٠
المحرّكة له. وبهذا الطريق يصدر عن العقل الثانى عقلٌ ثالثٌ وعلى هذا
الترتيت يتمّ عدد العقول والنفوس بحسب عدد الأجرام السماويّة
الفلكيّة المتحرّكة الى أن ينتهى الى العقل الأخير الذى هو مبدأ لِهيولى
الأجسام العنصريّة وصورها وموادّها. والواجب لذاته متشابهة الحال لا
تعلّق له بالمادّة. وكذا العقول المجرّدة فيلزم من دوامه دوامُها ومن دوامها ١٥
دوامُ معلولاتها الى أن توجد الإرادة || الكلّية الفلكيّة التى تنبعث عنها ١٠٤ ء ج
إرادات جزئيّة يفيض على قوى جسمانيّة فلكيّة. فيلزم منها دوام الحركة
تتعاقب الإرادات الجزئيّة ويلزم من الحركات الفلكيّة استعدادات مختلفة
للهيولى العنصريّة . و بواسطة تلك الاستعدادات يفيض من العقل

٢٠

٥- لذاته: بذاته] أ \ بسيط: واحد] م || ١١- [له] أ ج || ١٢- [السماويّة] أ م || ١٤- و موادّها: وقواها] م \ متشابه[ة] م || ١٦- معلولاتها: معلولها] أ ج || ١٧- [فلكيّة] أ ||

(١). ابن سينا، *الشفاء* [*الهيات*]، ص. ٤٠٢-٤١٠؛ *الإشارات والتنبيهات*، ٣\٢١٣-٢٢٨.

١٨٧ م الأخير || الموسوم بالعقل الفعّال أنواع الكائنات وقواها النباتيّة والحيوانيّة والإنسانيّة. وقد عرفت ضعف الأصول التى يُبنى عليها هذا الترتيب.

وأما نحن، فقد بيّنّا أن كلّ ممكن فوجوب وجوده إنما يحصل ٥ بالواجب لذاته فإن لم يكن له شرط معدّ فهو واجب به مطلقًا وإن كان ١٣٠ أ له شرط حادث || معدّ له كان حادثًا. فيتوقّف كلّ حادث على حادث آخر الى غير النهاية. و يكون ذلك الحادث سابقًا عليه بالزمان و إلا لوجدت الحوادث كلّها فى زمان واحد ولابُدّ له من محلّ ليتخصّص الاستعداد بوقت دون وقت وبحادث دون حادث و من حركة حافظة للزمان. وذلك ١٠ المحلّ يكون دائما بدوام الواجب لذاته وكذا موضوع تلك الحركة.

١٥

٢٠

١- العقل: العقول] أ ج || ٢- يُبني: بني] أ : [ ] ج || ٥- فهو واجب به: كان غير واجب [به] ج || ٦- [له] أ ج

المطلع الثانى

فى الطرائق التى سلكها المتكلّمون المِلّيّون
فى العلم الإلهى

وفيه خمسة مباحث ٥

البحث الأول : فى طريقتهم فى إثبات الصانع

احتجّوا على ذلك بحدوث العالَم فقالوا: العالَم حادث وكلّ حادث
فله محدِث فللعالَم محدِث. واحتجّوا على حدوث العالَم بوجهَيْن. أحدهما:
أن العالم ممكن لذاته وكلّ ممكن لذاته فهو محدَث لأن تأثير المؤثّر فيه ١٠
إما أن يكون حالة الوجود أو حالة العدم أو لا حالة الوجود ولا حالة
العدم. والأوّل باطل لكونه تحصيلاً للحاصل. والثانى أيضًا باطل لأن
التأثير حالة العدم يكون جمعًا بيْن الوجود والعدم. وهو محال. فتعيّن
أن يكون لا حالة الوجود ولا حالة العدم فيكون حالة الحدوث. فكل ما له
مؤثّر فهو حادث. الثانى: أن الأجسام لو كانت أزليّة فإما أن تكون ١٥
متحركة فى الأزل أو ساكنة. والقسمان || باطلان. ١٠٤ ب ج

أما القسم الأوّل فلِوجوه. أحدها: أنها لو كانت متحرّكة فى الأزل
يلزم الجمع بيْن المسبوقيّة بالغيْر وعدم المسبوقيّة بالغير فى شىء
واحد. لأن الحركة تقتضى المسبوقيّة بالغير والأزل يقتضى عدم
المسبوقيّة بالغير فيلزم الجمع لا محالة. **الثانى** : أنها لو كانت متحرّكة ٢٠

٣- [المتكلّمون] ج م \ المليّون : # أ || ٥- [خمسة] أ ج || ٨- أحدهـ[مـ]ـا م || ١٢- [أيضًا] ج || ١٤-١٥ - فكلّ ما له مؤثّر فهو حادث: # أ || ١٥- الثاني أن : # ج : ~~الاجسام~~] ج || ١٧- [في الأزل] ج \ [يـ]ـلزم ج || ١٩- الأزل: الاول] ج \ [بالغير] أ م : به] م

فى الأزل لصدق عليها أنها لا يخلو عن الحوادث وما لا يخلو عن الحوادث
١٣٠ ب آ فهو || حادث و إلا لكان الحادث أزليًا ، هذا خلف.|| **الثالث** : أنها لو
١٨٧ ب م كانت متحرّكة لكانت الحركة اليوميّة موقوفة على انقضاء مالانهاية له
وهو محال. والموقوف على المحال محال. **الرابع**: أنها لو كانت متحرّكة
٥ فى الأزل لحصلت جملتان. إحداهما من الحركة اليوميّة الى غير النهاية.
والثانية من الحركة الأمسيّة الى غير النهاية وتطبق الجملة الثانية على
الأولى فيلزم النهاية على ما عرفت. ولأنه لا يخلو إما أن يكون بيْن
الحركة اليوميّة وبيْن كلّ واحدة من الحركات السابقة حركات متناهية
أو لا يكون. والثانى محال وإلا لكان بيْنها وبيْن حركة من الحركات
١٠ السابقة حركات غير متناهية وهو محال. فتعيّن الأول فالحركات كلّها
متناهية .

وأما القسم الثانى فلأنها لو كانت ساكنة فى الأزل لامتنع عليها
الحركة لأن المؤثّر فى السكون إما أن يكون أزليًا أو حادثًا. لا جائز أن
يكون حادثًا و إلا لكان السكون حادثًا وقد فرضناه أزليًا ، هذا خلف.
١٥ فتعيّن كونه أزليا فيلزم من دوامه دوامُ السكون فيمتنع الحركة على
الأجسام وأنها ممكنة عليها، لأن الأجسام إما أن تكون بسيطة أو مركّبة.
فإن كانت بسيطة فتصحّ على أحد جوانبها ما يصحّ على الآخر، فيصحّ
أن يصير يمينها يسارًا فيصحّ عليها الحركة. وإن كانت مركّبةً كانت
مجتمعةً من البسائط فكانت بسائطها قابلة للاجتماع والافتراق فكانت
٢٠ قابلةً للحركة.

١- الأزل: الاول] ج \ [وما لا يخلو عن الحوادث] ج م || ٣-٤ - [لكانت الحركة اليومية ... الرابع: أنها لو كانت متحركة] ج || ٥ - لحصلت جملتان: لحصت جهتان] ج || ٦- الثانية: الاخري] ج || ٨- كلّ واحد[ة] أ م || ٩- بينها: بينهما] ج || ١٠- [السابقة] ج || ١٢- [القسم] آ م \ الأزل: الاول] ج || ١٤- لكان السكون حادثًا: لكان السكون صادقا] ج || ١٦- إما: >> ج || ١٨- عليها: # ج

ونحن قد تكلفنا لهم حجّة أخرى فى حدوث العالَم. وهىَ أن نقول: لو كان العالَم أزليًا فالمؤثّر فيه إن كان فاعلاً بالاختيار كان المؤثّر قاصدًا الى إيجاد الموجود و تحصيل الحاصل وهو محال. || و إن كان موجبًا ١٣١ ء آ بالذات يلزم من دوامه دوامُ معلولاته فيلزم أن لا يكون || فى العالم تغيّر ١٠٥ ء ج أصلا. والكلّ ضعيف. أما قوله بأن التأثير فى الممكن إما أن يكون حالة ٥ الوجود أو حالة العدم أو لا حالة الوجود ولا حالة العدم. قلنا: لِمَ لا يجوز أن يكون حالة الوجود؟! قوله بأن التأثير حالة الوجود و إيجاد للموجود وتحصيل للحاصل ، قلنا: لا نُسلّم وإنما يكون إيجادًا للموجود إن لو كان الفاعل بحالة يعطى حالة الوجود وجودًا ثانيًا. وليس كذلك. فإن التأثير عبارة عن كون الأثر || واجبًا بوجود علّته فجاز أن يكون الأثر واجبًا ١٠ ١٨٨ ء م بوجود العلّة حالة الوجود. والذى يدلّ على أن التأثير حالة الوجود أنه لو لم يكن كذلك فإما أن يكون حالة العدم أو لا حالة الوجود ولا حالة العدم. والأول محال وإلا لكان جمعًا بيْن الوجود والعدم. والثانى محال وإلا لَثبتت الواسطة بين الوجود والعدم . وهو معلوم البطلان بالبديهة.

أما قوله بأن الأجسام لو كانت أزليّة فإما أن تكون متحركّة فى الأزل أو ١٥ ساكنة ، قلنا: لِمَ لا يجوز أن تكون متحركّة؟! قوله بأنه يلزم الجمع بيْن المسبوقيّة بالغير وعدم المسبوقيّة بالغير فى شىءٍ واحدٍ ، قلنا: لا نُسلّم وهذا لأن المسبوقيّة بالغير هو الحركة وغير المسبوق هوالجسم. ونقول أيضًا لِمَ لا يجوز أن يكون الجسم أزليًا ويصدق عليه أنه متحرّك دائمًا بأن يتعاقب عليه الحركات ولا يصدق على الحركات الخارجيّة من حيث ٢٠

٤- [بالذات يـ]لزم ج || ٦- قلنا: فنقول] ج || ٧- قوله [بـ]أن أ ج || ٨- [و تحصيل للحاصل] ج \ [إيجادًا للموجود] ج : كذلك] ج || ٩- فإن: بل] ج || ١٤- و إلا لثبتـ[ـت] ج || ١٥- في الأزل: # ج || ١٨- لأن المسبوقـ[ـيّة] ج || ٢٠- و لا يصدق علي: ولا يصدق عليه] ج \ الخارجـ[ـيـ]ـة ج

هى حركة أنها أزليّة ضرورة اتّصاف كلّ حركة من الحركات الخارجيّة
١٣١ ب أ بكونها مسبوقة بالغير. أما قوله لوكانت الأجسام متحرّكة فى الأزل ||
لكانت لا يخلو عن الحوادث ، قلنا: نعم ، ولكن لا نُسلّم إنما لا يخلو عن
الحوادث فهو حادث. أما قوله لو لم يكن كذلك لكان الحادث ازليًا ، قلنا:
٥ لا نُسلّم وإنما يلزم ذلك إن لو كان شىء من الحوادث بعنيه لازمًا
للموضوع. وليس كذلك بل قبل كلّ حركةٍ حركةٌ أخرى لا الى أوّل. وأما
قوله لو كانت متحرّكة فى الأزل لكان الحادث اليومى موقوفًا على
١٠٥ ب ج انقضاء ما لا نهاية له ، قلنا: لا نُسلّم || وإنما يكون كذلك إن لو كان
موقوفًا على الحركات المستقبلة حتى يتوقّف على انقضائها. وليس
١٠ كذلك بل يكون قبله حركات لا أوّل لها. فلِمَ قلتم ان ذلك غير جائز؟!
وأما قوله لوكانت متحرّكة فى الأزل لحصلت جملتان ، قلنا: لا نسلم.
وإنما يلزم ذلك إن لوكانت الحركات مجتمعة فى الوجود وبهذا ظهر فساد
ما ذكر بعده. أما قوله بأن المؤثّر فى السكون إما أن يكون حادثًا أو
أزليًا، قلنا: لِمَ قلتم بأنه لو كان أزليًا يلزم دوام السكون؟! ولِمَ لا يجوز
١٥ أن يكون تأثيره موقوفًا على شرط عدمى أزلى؟! والعدم الأزلى جائز
الزوال ، فإذا زال الشرط زال السكون. ولئِن سلّمنا أنه يلزم دوام
١٨٨ ب م السكون || ولكن لماذا يلزم الحركة؟! وهذا لأن السكون حينئذ يكون
واجبًا بالسبب لا أنه واجب بذاته فلا يلزم منه امتناع الحركة على
الجسم. وأما الحجّة التى ذكرناها فجوابها أن نقول: لِمَ قلتم بأنه لو كان

١- خارجـ[يـ]ـة ج || ٥- [ذلك] ج || ٦- [كلّ] ج \ حركة: # ج \ [و] أما ج ||٨- قلنا: فنقول] ج \ يكون كذلك: يلزم ذلك] ج || ٩- المستقبلة: المستقيمة] ج || ١١- جملتان: جهتان] ج \ قلنا: فنقول] ج || ١٤- قلنا: فنقول] ج \ [بـ]ـأنه م \ [يـ]ـلزم ج || ١٦- ولئن سلّمنا: س] ج || ١٧- لماذا: هذا] ج \ [امتناع] أ || ١٨- بذاته: لذاته] ج || ١٩- فجوابها أن نقول: فنقول] ج \ [بـ]ـأنه أ م

موجِبًا يلزم من دوامه دوامُ معلولاته و إنما يلزم ذلك إن لو لم يكن شىء من معلولاته موقوفًا على استعداد القابل. فلِمَ قلتم إنه ليس كذلك؟! أو نقول إنما يلزم ذلك إن لو كان كلّ واحد من معلولاته قابلاً للبقاء. وهذا لأن من جملة معلولاته الحركة وهى غير قابلة للبقاء.

٥

البحث الثانى : فى طريقتهم فى إثبات // كونه فاعلاً بالاختيار ١٣٢ ء آ

واحتجّوا عليه بأنه لو كان موجِبًا بالذات لزم أزليّة العالم. والثانى كاذب بالحجّة الدالّة على حدوث العالم وهو ضعيف لضعْف الحجّة الدالّة على الحدوث والذى يدلّ على كونه موجِبًا بالذات. أن الواجب لذاته واجب من جميع جهاته فجملة ما يتوقف «عليه وجود» ١٠ معلوله يكون حاصلا فى الأزل فلا يتحلف عنه معلوله فلا يكون فاعلاً بالاختيار.

البحث الثالث : فى طريقتهم فى إثبات كونه عالِما

١٥ احتجّوا على ذلك بأنه لو كان فاعلاً بالاختيار لكان عالِما بجميع أفعاله. لأن القصد الى إيجاد الشىء مع عدم تصوّره محال. || والمقدّم ١٠٦ ء ج حقّ فالتالى مثله. وهو ضعيف ، لأنّا نمنع صدق المقدم . وأما الحجة الدالّة عليه فقد مرّ ضعفها.

١- [يـ]لزم ج || ٢- قابل: قوابل] م || ٢- [ليس] ج || ٣- من معلولاته: منهما] ج || ٤- من جملة: من حركة جملة] ج || ٧- عليه: علي ذلك] ج || ٨- و هو: و هي] ج \ [لضعف الحجة الدالة علي الحدوث] ج || ١٠- عليه وجود: # آ || ١١- فلا يختلف عنه معلوله: فلا يكون الاثر مختلفا عنه] ج || ١٧- لأنا نمنع: لمنع] م \ و أما: فاما] ج || ١٨- الدالّة: التي دلت] ج م

البحث الرابع : فى طريقتهم فى التوحيد

احتجّوا على ذلك بأنه لو فرض إلهان لَلزِمَ من فرض وقوع الممكن محال . لأنا لو فرضنا أن أحدهما يريد حركة زيْدٍ والآخر يريد سكونه.
٥ فيلزم وجود الحركة والسكون وهو محال . وهو لازم من فرض وقوع الممكن لأن كون أحدهما مُرِيداً لِحركته وكون الآخر مريداً لِسكونه أمر ممكن. وهو ضعيف ، لأنا نقول: لا نُسلّم أنه ممكن وإنما يكون كذلك إن لو ثبت أن الإله لابُدّ وأن يكون مريداً. ولئِن سلّمنا ذلك ولكن لِمَ لا يجوز أن تكون إرادة أحدهما حركة زيْد من لوازم إرادة الآخر حركته؟! فلا يمكن
١٠ أن يكون أحدهما مريداً لحركته والأخر مريداً لسكونه. ولئِن سلّمنا ذلك
١٨٩ ء م ولكن || لِمَ قلتم بأن المحال إنما لزم من فرض وقوع الممكن؟! بل هو لازم من المجموع وهو موجود الإلهيْن مع إرادة أحدهما حركة زيْد و إرادة الآخر سكونه.

١٥ *البحث الخامس : فى طريقتهم فى إنكار العقول والنفوس*

احتجّوا على ذلك بأنه لو وجدت جواهر غير متحيّزة ولا حالة فى
١٣٢ ب آ المتحيّز لكانت مشاركة || للبارى فى هذا الوصف فيكون مشاركة له فى تمام الماهية وإلا لكان المعلول الواحد النوعىّ معلّلاً بعلّتَيْن مختلفتَيْن وهو محال. وهو ضعيف ، لأنا لا نُسلّم أنه يلزم أن يكون المعلول الواحد
٢٠ معلّلاً بعلّتَيْن مختلفتَيْن . وإنما يلزم ذلك إن لو كان هذا الوصف معلّلا

٢– ف طريقتهم: # آ || ٥– [محال . و هو] آ || ٧– يكون كذلك: يلزم ذلك] ج || ٨– لو ثبت أن: كان] ج \ لا بُدّ و أن: لابد له و ان] ج : لا بد [و] م \ ولئِن سلّمنا: س] ج || ١٠– لسكونه: لحركته] ج \ ولئِن سلّمنا: س] ج || ١١– لكن: ›› م \ [بـ]أن آ ج \ [إنما] آ ج || ١٢– الإلهيْن: الهين] ج \ و [إرادة] الآخر ج || ١٦– لو وجد[ت] ج

بعلّة. وليس كذلك فإنه وصف سلبىّ. والوصف السلبىّ لا يكون معلّلا بعلّة أصلا. ولئِن سلّمنا ذلك ولكن لِمَ قلتم بأن المعلول النوعىّ لا يجوز تعليله بعلّتيْن مختلفتيْن؟! وفساده ما مرّ.

٥

٢- ولئِن سلّمنا: س] ج

المطلع الثالث

فى أحوال النفوس الناطقة

وفيه تسعة مباحث

البحث الاول : فى امتناع عوْدها الى البدن المعيّن

لَمّا ثبت أن إعادة المعدوم بعينه محال لزم استحالة إعادة البدن بعينه فيمتنع إعادة النفس اليه. واحتجّ الحكماء || على إبطال المَعاد الجسمانىّ بوجوه أخرى ؛ أحدها: أنه لو أكَلَ إنسانٌ إنسانًا آخر وصار المأكول جزءًا من الآكِل فلو أعيدا معًا استحال أن يكون تلك الأجزاء أجزاء لهما جميعًا. فيلزم عدم إعادتهما على تقدير إعادتهما ، هذا خلف. الثانى: أن الدورات الماضية غير متناهية فلابُدّ أن الماضية غير متناهية فلو أعيد الكلّ لزم وجود أجسام غير متناهية. الثالث: أنه لو أعيدت النفس الناطقة الى البدن الموجود ثانيًا وهو غير البدن الأوّل بالضرورة فيلزم القول بالتناسخ.

والكلّ ضعيف. أما الأول: فلا نُسلّم أنه يلزم عدم إعادتهما على تقدير اعادتهما. وإنما يلزم ذلك إن لو لم يكن الموجود فى المَعاد هى الأجزاء الأصليّة فقط. فلِمَ قلتم بأنه ليس كذلك ؟! وأما الثانى: فإن أردتم به أن الدورات الماضية لكلّ فلك من الأفلاك غير متناهية ، فهو ممنوع. وإن أردتم به أن الدورات الماضية للفلك الحافظ للزمان || غير متنهاهية ، فلِمَ قلتم إنه يلزم من ذلك أن يكون الأبدان غير متناهية؟! وإنما يلزم ذلك إن لو كانت تلك الدورات وحدها معِدّة لوجود الأبدان

٤– [تسعة] أ ج || ٦– [البحث] ج م || ٧– أن: امتناع] ج || ٨– [إعادة] ج || ٩– [أخري] أ ج || ١٠– [تلك] ج || ١٣– أنه: انها] ج || ١٤– لو أعيد[ت] النفس [الناطقة] أ م || ١٥– [فيـ]ـلزم ج || ١٧– هي: هو] أ م || ١٨– فلِمَ قلتم [بـ]ـأنه أ م || ١٩– [به] ج

الانسانيّة . وأما الثالث: فلا نُسلّم أن مثل هذا التناسخ باطل ، لابُدّ له من برهان. والله أعلم.

البحث الثانى : فى أن النفوس هل هى حادثة أم لا ؟

احتجّوا على الحدوث بأنها لو كانت موجودة قبل البدن فإما أن تكون واحدة أو كثيرة. والأوّل باطل لأنها إن بقيت واحدة بعد التعلّق بالأبدان لكان نفس زيْد بعينها نفس عمْرو فكلّ ما يعلمه أحدهما يعلمه الأخر، هذا خلف. وإن لم يبق واحدة كانت قابلة للقسمة والتجزّى وما يقبل القسمة والتجزّى فهو ذو وضْعٍ ، هذا خلف. والثانى باطل لأنها لو كانت متكثّرة لكانت متشاركة فى الماهية ومتخالفة بأمر من الأمور. فما به الامتياز إن كان بسبب الماهية كان لازما لها ، هذا خلف. وإن كان بالعوارض المفارقة والعرض المفارق إنما تلحق الشىء بسبب القابل. فالنفوس لها تعلّق بالبدن قبل تعلّقها به . وهو محال.

وفيه نظر.|| لإنا لا نُسلّم أنها لو كانت متكثّرة لكانت متشاركة فى الماهية. ولِمَ لا يجوز أن يكون الامتياز بينها بتمام الماهية؟! ولئِن سلّمنا ذلك ولكن لِمَ لا يجور أن يكون الامتياز بينها بالعوارض المفارقة؟! قوله بأن العرض المفارق وإنما يلحق الشىء بسبب المادّة ، قلنا: نعم ، ولكن لِمَ لايجوز أن تكون النفوس الناطقة متعلّقة بأبدان أخرى قبل تعلّقها بهذه الأبدان وقبل تعلّقها بتلك الأبدان كانت متعلّقة بأبدان أخرى وهكذا الى غير النهاية .

٢-٣- [لابُدّ له من برهان والله أعلم] ج || ٣- [والله أعلم] م || ١١- لكانت: فكانت] م \ [في الماهية] م \ الما‹هية› : # أ || ١٢- الامتياز: الاختلاف : # أ: الاشتراك] أ || ١٣- والعرض المفارق: والعرضي المفارق] م: العوارض ‹المفارقة›: # أ ج || ١٨-[و] إنما أ||٢٠-[بـ]تلك أ ج

البحث الثالث : فى بقاء النفس بعد خراب البدن

وبيانه أن نقول : لو انعدمت النفس فإما أن تنعدم بفساد صورتها || أو لا بفساد صورتها. والثانى محال لاستحالة انعدام الجوهر القائم ١٣٣ ب أ بنفسه لا بفساد صورته. والأول محال لأنها لو انعدمت لفساد الصورة لكان فيهاشىء يقبل الفساد وشىء يُفْسِدُ بالفعل. والقابل للفساد غير ٥ الفاسد بالفعل لان القابل يبقى عند الفساد || والفساد بالفعل لا يبقى ١٩٠ ء م عنده ؛ فيكون النفس مركّبة من مادّة و صورة. وهو محال .

البحث الرابع : فى أن التناسخ هل هو باطل أم لا ؟

احتجّوا على فساده بأن النفوس حادثة ومتى كان كذلك كان ١٠ التناسخ باطلاً. لأن البدن كافٍ فى فيضان النفس من المبدأ وإلا لكان حدوثه بعد تمام البدن موقوفًا على أمر آخر. ولو كان كذلك لَما حدثت عند حدوثه . وإذا كان البدن كافيًا فى حدوثها فمتى حصل بدن من الأبدان وجب أن تفيض عليه نفس من المبدأ. فلو تعلّقت به نفس أخرى على سبيل التناسخ لكان للبدن الواحد نفسان مدبّرتان . وهو محال ؛ ١٥ لأن كلّ أحد يعلم بالضرورة أن مدبّر بدنه نفس واحدة .

وفيه نظر. لأنا لا نُسلّم أن النفوس حادثة. وأما الحجة التى ذكرت فيه فقد مرّ ضعفها. ولَئِنْ سلّمنا ذلك ولكن لِمَ قلتم إن كلّ بدن كافٍ فى فيضان النفس عن المبدأ؟! ولِمَ لا يجوز أن يكون حدوثها موقوفًا على مزاج خاصّ؟! واعتدال خاص يختص ببعض الأبدان دون البعض فكل بدن ٢٠

٣- و بيانه: وبرهانه] م \ بفساد: لفساد] م || ٤- أو لا بساد صرتها: # ج || ٥-٦ - محال لانها ... يقبل الفساد و شيء: # أ || ٧- الفاسد: # أ : الفساد] أ || ٨- عنده: # أ : ~~بعده~~] أ || ١٠- [أم لا] ج || ١٤- [عند حدوثه] م || ١٦- لكان: لكانت] م \ مدبّر[تـ]ان م || ١٧- [بالضرورة] أ م || ١٩- [فيه] ج \ ولئِن سلّمنا: س] ج

حصل له ذلك المزاج تفيض عليه النفس و أما غيره من الأبدان فتتعلّق
به نفس على سبيل التناسخ .

١٠٧ ب ج البحث الخامس : فى الصور التى تراها النفس حالة النوم ||

٥ هذه الصور إما أن تكون موجودة فى الخارج أو لا تكون . والأول
باطل و إلا لرآها كلّ مَنْ كان سليم الحسّ ، فتعيّن الثانى. وحينئذ لا
يخلو إما أن تكون موجودة فى النفس أو فى قوة موجودة أخرى . والأول
١٣٤ ء آ باطل لأنها || مشاهدة و لا شيء من الموجودات فى النفس كذلك ؛ فتعيّن
الثانى . وإنما تشاهد حالة النوم لأن الحواسّ إذا تعطّلت بالنوم
١٠ وتخلّصت النفس عن تدبيرها اتّصلت بواجب الوجود أو بنفس من
النفوس الفلكيّة اتّصالاً عقليًا فارتسمت فيها صورالجزئيّات على وجْهٍ
كلّيٍّ . ثم تفيض على القوى الدماغيّة صور جزئيّة وتشاهدها.

و تحقيق القول فيه : أن الإنسان له قوة تجتمع فيها صور
١٩٠ ب م المحسوسات لأنه يحكم على هذا الأبيض بأنه هذا الحلو. || ولو لم يكن له
١٥ قوة يجتمع فيها هذان المفهومان المدركان لاستحال الحكم عليها. وهذه
القوة ترتسم فيها صور المدركات إما من طريق الحواسّ الخمس التى هى
السمع والبصر والشمّ والذوق واللمس ولهذا يقال لها الحسّ المشترك
وإما من جهة أن فى الدماغ قوة متخيّلة من شأنها تركيب الصور و
تفصيلها، وهى التى تركبت رأسَيْن على بدن إنسان حتى يحصل تصور
٢٠ إنسان ذى رأسَيْن وتفصّل رأس إنسان عن بدنه حتى يحصل تصور

١- يختصّ: # آ || ٣- علي سبيل: علي ~~غير~~ سبيل] ج || ٥- النفس: الحناس] ج || ٦- الصور: الصورة] آ ج || ٨- [موجودة] آ : بدنية] ج || ١١- عن: # آ : عند] آ ج \ بنفس: بشي] ج || ١٣- و تشاهدها: مشاهدة] م || ١٤- و تحقيق: و بتحقيق] آ ج || ١٦- [المفهومان] م \ المدركان: المذكوران] ج

إنسان عديم الرأس. وهذه القوة إذا ركّبت صورة من الصور و وردت على الحسّ المشترك تصير مشاهدة. فعند اتّصال النفس بالبدن يحصل للقوة استعداد تركيب الصور المناسبة للمدركات العقليّة فتركّب تلك الصور على وجْهٍ جزئىّ وتنزل منها الى الحسّ المشترك فتصير مشاهدة. وقد ترى مثل هذه الصور حالة المرض؛ فإن النفس فى حالة ٥ المرض يكون لها استغراق فى دفع المرض فتتسلّط القوة المتخيلة على تركيب الصور. وتنطبع تلك الصور فى الحسّ المشترك ويشاهدها المرضى.

ثم المنامات منها ما تكون صادقة ومنها ما تكون كاذبة . و ‎١٣٤ ب أ الصادقة سببها ما ذكرناه من اتّصال النفس || بالمجرّدات . والكاذبة ١٠ سببها أمور مختلفة؛ منها أن فى الدماغ || قوة أخرى تنحفظ فيها صور ‎١٠٨ ء ج المحسوسات عند الغيبة وإلا لاستحال تخيّل المحسوسات بعد الغيبة ، فعند النوم تنزل تلك الصور الى الحسّ المشترك. ومنها أن المتخيّلة إذا الّفت صورة والّفتها انطبعت فى الخيال عند النوم تنزل تلك الصور الى الحسّ المشترك فتصير مشاهدة . ومنها أن مزاج الدماغ إذا تغيّر ١٥ لزم منه تغيّر أفعال القوة المتخيّلة بحسب تلك التغيّرات.

البحث السادس : فى الوحْى و الإلهام

النفس الناطقة إذا كانت قويّة بحيث لمْ يكن اشتغالها بالبدن مانعًا من الاتّصال بالمجرّدات وكانت المتخيّلة قويّة بحيث تقوى على ٢٠ استخلاص الحسّ المشترك عن الحواسّ الظاهرة اتّصلت حالة اليقظة

٣- تصير: صارت] ج || ٥- منها: # أ || ٨- الصور: # أ || ١١- و ‹الصادقة› : # أ : فالصادقة] م \ ما ذكرنا[ه] ج || ١٣- بعد الغيبة: بعد الغيبوبة] م || ١٤- ١٦ - [ومنها أن المتخيّلة ... الي الحسّ المشترك] ج م || ١٦- فتصير: و تصير] ج

بالمبدأ المفارق اتّصالاً عقليًا وحصل لها إدراك المغيّبات على وجْهٍ كلّيّ .
ثم المتخيّلة تحاكيها بصور جزئيّة مناسبة لها. وتنزل الى الحسّ
١٩١ ، م المشترك فتصير مشاهدة || محسوسة. وقد يعرض لبعضهم أن يسمع
كلامًا منظومًا أو يشاهد منظرًا بهيًا يخاطبه بكلام منظوم . و إيهام الجنّ
٥ من هذا القبيل .

البحث السابع : فى المعجزات

النفس الناطقة قد تكون تصوّراتها سببًا للتغيّرات العنصريّة ؛
لأن الهيولى العنصريّة مطيعة لمجرّد التصوّرات النفسانيّة وإلا
١٠ لاستحال تصرّف النفس فى البدن وتدبيرها له بمجرّد التصوّر. فإذا
حدثت نفس قويّة تكون نسبتها الى هيولى عالَم الكون والفساد كنسبة
نفسنا الى البدن كان مجرّد تصوراتها موجِبة المتغيّرات العنصريّة ؛
فيصدر منها أمور عجيبة خارقة للعادات. وصاحب هذه النفس إن كان
١٣٥ ، آ خيرًا || رشيدًا او استعمل تلك القوة فى الخير أزدادت قوته الى أن يبلغ
١٥ الغاية القصوى فهو ذو معجزة من الأنبياء أو كرامة من الأولياء . وإن
كان شريرًا واستعمل تلك القوة فى الشرّ فهو الساحر الخبيث .

البحث الثامن : فى سعادة النفوس و شقاوتها

اعلم أن اللذّة عبارة عن وصول الكمال و إدراكه من حيث هو
٢٠ كمال. واحترزنا بالإدراك عن المحسوسات حالة الاستقرار كالصحّة
وبقولنا «من حيث هو كمال» عن المريض والممتلى . والألم عبارة عن

٣- مناسبة لها: تياسبها [لها] ج || ٤- [أن يسمع] ج || ٥- بكلام: + بهي] ج || ١١- تصرّف: تصور] ج || ١٣- موجِبة: موجبا] ج \ المتغيّرات: لتغيرات] م \ العنصريّة: العرشية] ج || ١٤- هذه: هذا] م || ٢١- كالصحّة: [...] م

وصول الآفة و إدراكها من حيث هى آفة . || واحترزنا بقولنا «من حيث هى آفة» عن السكران وعمّن سقطت قواه عند الموت. ١٠٨ ب ج

وكمال النفس الناطقة إدراك الموجودات بأن يحصل لها تصوّر الحقّ الأوّل قدْرما يمكن أن ينال منه وهو أنه وجود قائم بذاته برىء عن النقائص منبع لفيضان الخير. ثم إدراك ما بعده من الجواهر المجرّدة والجسمانيّة . وآفتها أمران ؛ أحدهما: أن يتبرهن لها أن من شأنها إدراك الحقائق بكسب المجهول من المعلوم فيعرض لها شوق. ثم يتمكّن فيها هيئات متضادّة لذلك الكمال وهو الجهل المركّب ؛ أعنى عدم إعتقاد الحقّ مع إعتقاد نقيضه. والثانى: استغراقها || فى الهيئات البدنيّة والعلائق الجسمانيّة ولا يحصل للنفس حالة التعلّق بالبدن اللذّة والالم. لأنها مستغرقة فى التدبير فلا تدرك الكمال من حيث هو كمال ولا الآفة من حيث هى آفة. فإذا فارقت البدن وكانت لها اعتقادات حقة برهانيّة. وكانت بريّة عن الهيئات البدنيّة الرديّة أدركت الكمال من حيث هو كمال فتحصل لها السعادة العظمى والبهجة القصوى . وإن كان لها اعتقادات حقة برهانية || لكن بقيت فيها هيئات بدنيّة رديّة. فإذا فارقت البدن أدركت تلك الهيئات من حيث هى آفة فيتَألم بها ألمًا عظيمًا لكن هذا الألم ليس بسبب أمر لازم بل بسبب طريان عارض. فيزول مع ترك تلك الأفعال التى اقتضت حصول تلك الهيئات فيحصل لها الشعور بالكمال من حيث هو كمال فيحصل لها السعادة . وإن كانت لها اعتقادات منافية للحقّ . فإذا فارقت أبدانها وأدركتها من حيث هى

٥ — ١٩١ ب م — ١٠ — ١٥ ١٣٥ ب — ٢٠

١١- حالة: كماله] ج || ١٢- التدبير: # أ : ~~البدن~~] أ || ١٣- كانـ[ـت] أ ج || ١٥- فتحصل: فحصلت] ج || ١٦- [برهانية] أ ج \ بقبـ[ـت] أ م || ١٨- عظيمًا: # ج || ٢٠- فيحصل: و يحصل] م

منافـيـة وقـعت فى الألم الدائم و العـذاب المؤبّد . و إن لم تكن لهـا
اعتقادات حقة ولا باطلة. فإن كانت برية عن الهيئات الرديّة فإذا فارقت
أبدانها يحصل لها الخلاص عن الألم وإلا فيقع فى العذاب الدائم .

٥ *البحث التاسع : فى المَعاد على رأى صاحب الإشراق*(١)

قـال: إن النفس إن كـانت لهـا علوم برهـانيّة وأطلعت على عـالَم
ج ١٠٩ ، القـدس وتـوغلت فى الرياضـة حـتى تـخلّصت عن الهيـئـات || البـدنيّة
الرديّة فإذا فارقت البدن اتّصلت بعالَم الملكوت وحصلت لها اللذّة العُليَى
والبهجة القصوى . وإن كانت لها علوم برهانيّة لكن تمكّنت فيها هيئات
١٠ بدنيّة رديّة تعذّبت بها عذاباً عظيماً الى أن يزول. وإن لم يكن لها اطّلاع
على العلوم لكنها اكتسبت الأخلاق الفاضلة. ولم يكن لها هيئات بدنيّة
رديّة فإنها تتعلّق ببعض الأجرام السماويّة وتصير هو موضوعاً
لتخيّلاتها ويحصل لها ضرب من السعادة ثم يتخلّص عنها ويتصل بمحل
السعادة . وإن تمكّنت فيها هيئات بدنيّة رديّة فإن تلك الهيئات تجذبها
١٥ الى التعلّق ببدن حيوانىّ أو إنسانىّ وتبقى معذّبةً دائما . وهذه أشياء
أ ١٣٦ ، لمْ ينتظم على || صحّتها ولا على فسادها برهان فيجب فيها التوقّف.
والله تعالى أعلم بحقائق الأشياء و عنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو.

١- للحقّ فإذا ... من حيث هي منافية: ~~للحق فاذا فارقت ابدانها وادركتها من حيث هي منافية~~] أ || ٢- وقت: فوقت] أ \ [الألم الدائم و] أ ج || ٤- [يـ]حصل ج م \ فيقع: وقعت] ج || ٧- [إن النفس] ج || ٨- القدس: التقدس] ج \ تخلّصت: تحصلت] أ || ١٠- علوم: # أ || ١٢- فإنها تتعلّق ... هيئات بدنيّة رديّة : # م || ١٣- يتصل: تتحصل] ج || ١٥- ببدن حيوانـ[ـي] أو [إنسانـ[ـي] ج م \ أشياء: قضايا] م || ١٦- [علي] ج \ فيجب فيها التوقّف: فيتوقف فيها] م || ١٧- [تعالي] أ ج \ [بحقائق... إلا هو] أ: بالصواب] ج

٢٠

(١). Sühreverdî, *Nur Heykelleri* (çev. S. Yetkin), İstanbul, 1986, s. 30-31

١٩٢ و م

||

تم العلم الإلهى من كتاب كشف الحقائق

ويتلوه العلم الطبيعى

بعون الله وحسن توفيقه

٥

ج

ب

٢- [كتاب] ج \ كشف: الكشف] م || ٤- [بعون ... توفيقه] م : والحمد لله رب العالمين والصلوة على نبيه محمد و اله اجمعين] م

١٣٦ ب آ
١٠٩ ب ج
١٩٣ ب م

بسم الله الرحمن الرحيم

٥

وصلّى الله على سيدنا محمدٍ وآله
وما توفيقى إلا بالله

١٠

العلم الثالث
الطبيعى

١٥

وفيه أربع مقالات

٢٠

٦- [و صلى الله على سيدنا محمد و آله] آ م || ٧- [وما توقيقى الا بلله] ج م ||
١٥- [أربع] آ ج

المقالة الأولى

المقالة الأولى ٥

تشتمل علي أربعة مطالع

المطلع الأول

فى حقيقة الجسم وأحكامه العامة ١٠

وفيه أربعة فصول

الفصل الأول

فى أن الجسم لا يتركب عن أجزاء لا تتجزى

١٥

وبرهانه من وجوه: أحدها أنه لو فُرِضَ جزئَيْن جزئَيْن فالوسط إما أن يحجب تلاقى الطرفَيْن أو لا يحجب. فإن كان الأول كان ما به يلاقى أحد الطرفين غير مابه يلاقى الطرف الآخر؛ فيلزم إنقسام ما لا يتجزى، وهو محال. وإن كان الثانى كان الطرفان متلاقيَيْن فيلزم تداخلهما فى الوسط، فلا يحصل فى الوجود حَجْمٌ و لا زيادة مقدار. هذا خلف. ٢٠

١١- [أربعة] أ ج || ١٤- يتجزى: تتجزى] ج || ١٨- [الطرف] أ م || ١٩- تداخلهما: تداخلها] أ ج || ١٩-٢٠ - [فى الوسط] ج

الثانى :‹أنه› لو كانت المسافة مركّبة من أجزاء لا تتجزّى فالحركة السريعة إذا قطعت جزءا لايتجزى فالبطيئة إن قطعت مثله كانت البطيئة مثل السريعة. وإن قطعت أكثر منه كانت أسرع. وإن قطعت أقلّ منه يلزم انقسام ما لا تتجزّى. هذا كلّه خلف.

٥ **الثالث** : ‹أنه› لو كانت المسافة مركّبة من أجزاء لا تتجزى فالطرف العظيم من الرَّحَى إذا قطع جزءًا فإن قطع الصغير مثْلَه أو أكثر كان الذى يقطعه الصغيرُ مثل ما يقطعه العظيم أو أعظم. فيلزم انفكاك أجزاء الرحى. هذا خلف. وإن قطع أقلّ لزم انقسام ما لا يتجزى وهو محال. ولأن الفِرْجار ذا الشُّعَب إذا قطعت الشعبة الخارجة منه

١٠ جزءا لا يتجزى. فان قطعت الداخلة مثله أو أكثر كانت الدائرة التى ترسمها الداخلة مثل التى ترسمها الخارجة أو أعظم. هذا خلف. وإن قطعت أقل لزم انقسام ما لا يتجزى. هذا خلف.

الرابع:‹أنه› لوكانت المسافة مركّبة من أجزاء لاتتجزى فعند

١٣٧ ء أ ارتفاع الشمس جزء|| لايتجزى إن انتقص من ظلّ الخشبة المغروزة فى

١٥ الأرض جزء لا يتجزى أو أكثر كان طُول الظلّ مثل ارتفاع الشمس أو أكثر. هذا خلف. وإن انتقص أقلّ منه لزم انقسام ما لا يتجزى، وهو محال.

الخامس : أنه لو فُرِضَ جزء لا يتجزى لكان متناهيا. فإن أحاط به حدٌّ واحدٌ كان كرة. فيكون أعلاها غير أسفلها؛ فيلزم انقسام ما لا

٢٠ يتجزى. || وإن أحاط به حدودٌ || كان أحد الحدّيْن غيرَ الآخر فيلزم انقسامه، وهو محال. ١١٠ ء ج / ١٩٤ ء م

٤- لزم: ليزم] أ م / [كله] ج || ٧-٨ - أجزاء الرحى: الأجزاء الرحا] ج || ٨- [هذا خلف] م ١٠- أكثر: اكبر] م || ١١- هذا: و هذا ج || ١٤- إن: و ان] ج || ١٦- [منه] أ م || ١٩- احاط: احاطت] ج.

واحتج المثبتون بوجوه:

أحدها : أن الحركة الحاضرة لاتقبل القسمة فيلزم وجود الجزء الذى لا يتجزى. أما الأول فلأنها لو كانت قابلة للقسمة لكان لها أجزاء. وأجزاء الحركة لا توجد إلا على سبيل الإنقضاء والتجدّد، فيكون بعضها قبل البعض فلايكون كل الحاضر من الحركة حاضرا. هذا خلف. وأما الثانى فلأن المسافة التى تقع الحركة الحاضرة عليها لا تكون منقسمة و إلا لكانت الحركة الى نصفها نصف الحركة الى آخرها؛ فيلزم إنقسام الحركة. هذا خلف. ٥

الثانى : أن الجزء الذى لا يتجزا لو كان ممتنِعًا لكانت الخردلة قابلة للقسمة الى غير النهاية. وكان الجبل والخردلة متشاركَيْن فى قبول القسمة الى غير النهاية، فكانا متشاركَيْن فى المقدار. هذا خلف. ١٠

الثالث : أن النقطة موجودة ويلزم من هذا وجود الجزء الذى لا يتجزى. وإنما قلنا إن النقطة موجودة لأنها طرف الخطّ والخطّ موجود فطرفه موجود، فالنقطة موجودة. ولأن موضوع الملاقاة من الكرة الحقيقية للسطح المستوى لابد وأن يكون نقطة وإلا لكان فى الكرة خط مستقيم. هذا خلف. وإذا ثبتت النقطة فنقول: النقطة إن لم تكن فى محلّ كانت جزءًا لا يتجزى؛ وإن كانت فى محلٍّ فمحلّها إن كان منقسِمًا || لزم انقسام النقطة وهو محال. وإن لم يكن منقسِما لزم وجودُ جزء لا يتجزى، وهو المطلوب. ١٥ ١٣٧ ب أ

٢- لا يقبل] أ م || ٤- [على] ج || ٩- [الذى لا يتجزا] أ م || ١٠- الجبل: الجمل] ج / وكان الجبل و الخردلة: وكانت الخردلة و الجبل] م || ١٠-١١ - [فى قبول ...متشاركين] م || ١٢- الثالث: الرابع] م / ان أ × [ ] ج || ١٥- [و] أن يكون م || ١٦- ثبت[ت] أ ج || ١٧- كان[ت] م

الجواب:

أما قوله بأن الحركة الحاضرة لو كانت قابلة للقسمة لكان لها أجزاء، قلنا: إن أردتم به الأجزاء بالفعل فهو ممنوع، وإن أردتم به الأجزاء بالقوة فلا نسلّم أنه يلزم من ذلك أن لا يكون كلّ الحاضر حاضرا.

أما قوله «لو امتنع وجود الجزء الذى لا يتجزى لكانت الخردلة قابلة للقسمة الى غير النهاية الى آخره»، قلنا: لانسلّم أنه يلزم من ذلك أن يكون الخردلة مساوية للجبل فى المقدار بل يلزم اشتراكهما فى إمكان القسمة الى غير النهاية؛ ولا يلزم من ذلك اشتراكهما فى خصوص المقدار.

أما قوله بأن النقطة موجودة؛ قلنا: لانسلّم وقد مرّ إبطاله. وأما الكرة الملاقية || للسطح المستوى؛ فلا نسلّم أنها ملاقية فى الخارج بل إنما يكون كذلك إن لو أمكن وجود الكلّى الحقيقية و السطح المستوى جميعًا فى الخارج، وهو ممنوع.

الفصل الثانى

فى أن الجسم لا يتركب بالفعل من أجزاء غير متناهية

زعم طائفة أن كلّ جسم فهو مركّب من أجزاء غير متناهية من غير تصريح بأنها قابلة للقسمة أو غير قابلة لها. وهو باطل، لأنه لوكان

٢– [بأن] ج || ٣– قلنا إن: فنقول] ج / به: بها] ج م || ٥– ‹الجزء لكانت› م / [الذى لا يتجزى] أ م / الخردلة: الحركة م || ٦– [الى آخره] م / قلنا: فنقول ج || ٦– من ذلك أ × [ ] ج م || ٧– للجبل: للجمل ج || ٩– خصوص: ~~خصوص~~] أ || ١٠– [و]أما أ ج / قلنا: فنقول ج || ١١– بل إنما: و انما] أ م || ١٢– [الكلى الحقيقية و] أ ج / [جميعا] أ ج || ١٦– من : عن ج || أو: و أ / [لها] م

مركبا من اجزاء غير متناهية فإمّا أن تكون قابلة للقسمة أو لاتكون. والثانى محال وإلا لزم وجود الجزء الذى لا يتجزى، وهو باطل لِمَا مرّ. والأول محال لِوَجْهَيْن **أحدهما**: أنّ الجسم المتناهى القدر لو كان مركّبا من أجزاء غير متناهية فتأليف عَدَدٍ متناهٍ من تلك الجملة إن لم يكون مفيداً لزيادة المقدار لم يكن مقدار الجسم حاصلا من تلك الأجزاء؛ وقد فُرِضَ حاصلا منها. هذا خلف. وإن كان مفيدا فليتوهم تأليفه منها فى الطول والعرض والعمق؛ فيحصل جسم مركّب من اجزاء متناهية || فلا يصدُق قولنا«كل جسم فهو مركّب من أجزاء غير متناهية» ولأن نسبة مقدار الجسم الحاصل منها الى مقدار الجسم المركّب من أجزاء غير متناهية كنسبة أجزائه الى أجزائه، لكن نسبة المقدار الى المقدارنسبة متناهٍ الى متناهٍ. فنسبة الأجزاء الى الأجزاء نسبة متناهٍ الى متناهٍ، فأجزاء كِلا الجسمَيْن متناهية وقد فُرِضَتْ غير متناهية. هذا خلف. **الثانى**: ‹أنه› لو كان الجسم مركّبا من أجزاء غير متناهية، لكان قَطْعُ كلّ مسافة بالحركة قطعا لأجزاء غير متناهية فى زمانٍ متناهٍ. هذا خلف.

(٥) (١٣٨ ء أ) (١٠) (١٥)

الفصل الثالث

فى أن كلّ جسم فهو فى نفسه متّصل واحد

لمّا ثبت أن الجسم لا يتركّب عن أجزاء متناهية ولا عن أجزاء غير متناهية فكلّ جسم فهو فى نفسه متّصل واحد. وإنما ينقسم إما بالقطع

١- فإمّا أن تكون قابلة للقسمة م × || ٢- محال: باطل ج || ٣- القدر ج× || ٤- تلك م× || ٥- لزيادة المقدار: للمقدار م || ٦- منها ج× / تاليفه: تاليفها ج || ٧- [فيحصل] م || ٨- مركب ج × || ١٠- أجزائه: الاجزاء] أ || ١١- [فنسبة الأجزاء إلى الأجزاء نسبة متناه إلى متناه] ج / الى متناه أ× || ١٢- [ف]أجزاء أ / كلا: كلى ج م / متناهية: متناه ج م / متناهية: متناه ج م || ١٧- [واحد] م

أو الكسر أو التوهم أو اختلاف عَرَضَيْن إما حقيقتَيْن كما فى البلقة أو
إضافتين كمحاذاتين وهو قابلٌ للقسمة الى غير النهاية أى لا ينتهى فى
القسمة الى جزء لا يتجزى. والقسة الوَهْمِيّة تذهب الى غير النهاية.
وأما الانفكاكيّة فيقف بسبب والجسم هو الذى يمكن أن يُفْرَضَ فيه أبعاد
٥ ثلاثة متقاطعة || على زوايا قائمة. فإن كانت الأجزاء المفروضة فيه ١١١ ء ج
متشاركة فى الطبيعة يقال له البسيط كالماء والهواء؛ وإلا فيُسمّى
المركّب. والجسم الطبيعىّ يقال على المركّب من الهيولى والصورة.
والتعليمى يقال على الثخن المتوهَّم مجرّدًا عن الهيولى والصورة.

قال الإمام[1] كون الجسم واحدا فى نفسه مع كونه قابلا للانقسام
١٠ الى غير النهاية محال. واحتجّ عليه بوجوه، **أحدها**: أن الجسم لو كان
واحدا فوحدة الجسم إن كانت ذاته أو لوازمه لزم أن يكون التقسيم
إعداما. وان لم يكن كذلك فالموصوف بها إن كان || منقسما لزم انقسامها ١٣٨ ب أ
وهومحال. وإن لم يكن منقسِما كان واحدا فيكون له وحدة اخرى ولزم
التسلسل. **الثانى**: إن الجسم لو كان واحدا ثم انقسم حتى صار جسمَيْن،
١٥ فإمّا أن يكون هويّة كلّ واحد من هذَيْن الجسمَيْن حاصلة قبل القسمة أو
لا يكون. فإن كان الأول لم يكن الجسم واحدا فى نفسه وقد فُرِضَ كذلك
هذا خلف. وإن كان الثانى فقد فُرِضَ هاتان الهويّتان عند القسمة
فيكون التفريق إعداما. فإذا طارت بعوضة و وَقَعَت على البحر وأخذت

٤- [أما] ج / بسبب: لسبب ج || ٥- [فيه] ج م || ٦- يقال: قيل ج م / له: لها أ / فيُسمّى: فيقال له م || ١٠- [إن] ج / الجسم لو كان: لو كان الجسم ج || ١١- ذاته أو لوازمه: ذاته أو ‹من› لوازمه] ج : نفس الجسمية أو لوازمها] م || ١٣- فيكون: و يكون آ ج || ١٤- ثم: و م || ١٥- [هذين] ج م || ١٧- فرض: حذث ج || ١٨- و أخذت: واحد] ج

(١) . فخرالدين الرازى، *المباحث المشرقية*، ٢\١٥-١٨؛ *المحصل*، ١٦٤-١٦٩.

فيكون التفريق إعداما. فإذا طارت بعوضة و وَقَعَت على البحر وأخذت
برأس إبرتها جزءًا من سطح الماء ، لزم أن يقال إنها أعدمت البحر الذى
كان و أحدثت بحرا آخر. **الثالث** : أنّا إذا نظرنا الى الجسم البسيط
نَعْلَم بالضرورة أن أحد نصفَيْه غير النصف الآخر و ممتاز عنه ، فلا
يكون ذلك الجسم واحدا فى نفسه. الرابع : أنّا نحكم على الجسم ٥
البسيط بأنه موجود، والمحكوم عليه هى الأجزاء المتخيلة فتلك الأجزاء
موجودة بالفعل ؛ فليس الجسم البسيط فى نفسه واحدا.

الجواب:

أما الأول: فإن أردتم به أن التقسيم يكون إعداما للمشخص من ١٠
حيث هو مشخص فلا نسلّم أنه ليس كذلك. وإن أردتم به أنه يكون
إعداما لماهية الجسم فهو ممنوع وفساده ظاهرٌ؛ وبهذا خرج الجواب عن
الثانى. وأما حديث البعوضة فلا نسلم أن ذلك ليس إعداما لتلك الهوية
من حيث هى هى. فإنا نعلم بالضرورة أن المقدار الحاصل قبل ذلك ليس
هو عين المقدار الحاصل بعده. وأما الثالث: فإن أردتم به أن الجسم لا ١٥
يكون واحدا فى نفسه || قبل توهّم النصفين فهو ممنوع. وإن أردتم به ١١١ ب ج
أنه لا يكون كذلك بعد التوهّم فمُسلّم؛ ولكن لماذا يلزم من هذا أن لايكون
واحدا فى نفسه قبل ذلك. فإنّا إذا توهمنا فيه الجانبين || فقد أوجدنا ١٣٩ ب آ
أحد أسباب القسمة فيلزم فيه الأجزاء || الوهميّة. وأمّا الرابع: فلا ١٩٥ ب م
نسلّم أن المحكوم عليه هى الأجزاء بل هو الجسم الواحد فى نفسه. وأمّا ٢٠

١- و أخذت: واحد] ج ٣- أحدث[ت] ج \ [انا] آ م / نعلم: علمنا] ج || ٤- ممتاز: يمتاز] آ || ٨- فى نفسه واحدا: واحدا فى نفسه آ ج || ١٠- به: # آ || ١٢- خرج: # ج || ١٩- القسمة: القسيمة] م / فيلزم : فيتبين] م || ٢٠- هو: المحكوم عليه] آ

الأجزاء فلا وجود لها بالفعل. لايقال لو كان الجسم متّصلا واحدا في
نفسه قابلا للانفصال، والاتّصال من حيث هو اتّصال لا يقبل الانفصال
فيكون الاتّصال فى محلّ فيلزم من انقسام الجسم انقسام محله فيكون
محله قابلا للانقسام فيكون له محلّ آخر وهكذا الى غير النهاية، فيكون
٥ الجسم مركبا من أجزاء غير متناهية بالفعل وهو محال. لأنا نقول لا
نُسلّم أن محله لو كان قابلا للانقسام يلزم أن يكون له محلّ آخر. وإنّما
يلزم ذلك إن لو كان المحل متصلا بذاته؛ وهذا لأن الهيولى ليس لها فى
ذاتها اتّصال بل المقدار بعدها للانقسام فيعرض لها الإنقسام بشرط
حصول المقدار فيها، فلا يستدعى محلاً آخر. لايقال لو كان الجسم واحدا
١٠ قابلا للانقسام الى غير النهاية لحَدَثَ من الهيولى الواحدةِ بالشخص
هيوليات مختلفة متعددة الى غير النهاية. وذلك محال لأنّا نقول لانُسلّم
أنه محال. وهذا لأنّ الاتّصال من حيث هو اتّصال يمكن أن يحدث منه
بواسطة الهيولى اتّصالات غير متناهية. فلِم لا يجوز أن يحدث من
الهيولى الواحدة بواسطة المقدار هيوليات غير متناهية.

١٥ ولقوة هذا الشك قال المعلّم الأوّل إن هيولى العناصر واحدةٌ
بالشخص والأجسام العنصريّة كلّها حالة فى محلّ واحد بالشخص. ونحن
نمنع بأنّ المقدّمة القابلة بأن الهيولى الواحدة بالشخص يمتنع أن يحدُث
منها هيوليات متعدّدة. لايقال لو حَدَثَ من الهيولى الواحدة هيولات
مختلفة لا نفصلت فيكون لها هيولى أُخرى . لأنّا نقول لانسلّم أنه يلزم

٩- حصول: حلول] ج || ١١ و ١٤ و ١٨ و ١٩- هيولات: هيوليات] أ م || ١٦- هيولى :
ج || ١٧- [نحن] أ / [بأن] أ م || ١٩- مختلفة: متعددة م

انفصالها دائما. وإنّما || تنفصل إن لو كانت || متصلة بذاتها بل تبطل تلك الهيولى ويحدث شخصان آخران من نوعها. لا يقال لو حدث منها شخصان لكان استعداد وجودهما سابقا عليهما فيكون كلّ واحد منهما حالا فى محلّ. لأنّا نقول لا نسلّم أنه يلزم حلولهما فى محلّ بل يكون استعداد وجودهما || قائما بالهيولى السابقة عليها .

١٣٩ ب أ
١١٢ ء ج
٥ ١٩٦ ء م

الفصل الرابع

فى الأحكام العامّة للأجسام

و فيه أربعة مباحث

١٠

البحث الأول: فى أنّ لكل جسم حيّزا طبيعيا

لأنا لو فرضنا الجسم خاليًا عن جميع العوارض المفارقة فإمّا أن يحصل فى كل الأحياز وهو محالٌ لاستحالة حصول الجسم الواحد فى حيّزَيْن فى حالة واحدة أو لا يحصل فى حيّز و هو محال. وإلاّ لحصل المقدار فى الخارج لا فى مكان وهو محال أو فى حيّز معيّن. وحصوله فيه إما أن يكون لطبعه أو لا لطبعه. والثانى باطل، لأنّا فرضناه مجرّدا عن القواسر كلّها، فتعيّن أن يكون لطبعه وهو المطلوب. لايقال لو اقتضى الجسمُ طَلَب حيّزٍ معيّنٍ فإمّا أن يكون ذلك الطَلَبُ لجسميّته أو لا لجسميته. والأوّل محال، وإلا لكانت الأجسام كلّها طالبةً لحيّزٍ واحدٍ. هذا خلف. والثانى محالٌ لأنه لو لم يكن لجسميّته فإمّا أن يكون لأمْر مقارن للجسميّة أو لأمر مفارِق. والثانى محالٌ لكونه ترجيحا بلا مُرجِّح.

١٥
٢٠

١- [دايما] أ م || ٩- [أربعة] أ م || ١٦- وهو محال: # أ || ١٨- القواسر: القرا<ين> أ / أن: بأن أ || ٢٠- [لـ]جسميته أ || ٢١- بلا: من غير ج

والأول محالٌ لأن اختصاصه بذلك المقارن، إن كان لسبب منفصل كان ترجيحا بلا مُرجِّح؛ وإن كان لأمر مقارن عاد التقسيم فيه فيُؤدّى إما الى التسلسل أو الى حصول الترجيح بلا مُرجِّح، وهو محالٌ. لأنّا نقول لانُسلّم أن إختصاصه بذلك المقارن إن كان لسبب منفصل كان ترجيحا

٥ بلا مُرجِّح، وهذا لأن المقارن إنّما هو الصورة || النوعية وهى إنما حصلت فى بعض الأجسام للهيولى المستعدّة لها. وتلك الهيولى تخالف هيولى الأجسام الآخر بالماهية. وحصلت فى البعض الآخر لاستعدادات حصلت فى هيولياتها بسبب الحركات الفلكية والأجرام الأثيرية، فلا يكون ذلك تخصيصا بلا مُخصِّص.

١٤٠ ء أ

١٠

١١٢ ب ج

البحث الثانى: فى أن الجسم الواحد لا يكون له حيّزان || طبيعيان

وبيانه من وجوه؛ **أحدها**: أنه لو كان له حيّزان طبيعيان فعند حصوله فى أحدهما إما أن يطلب الآخر أو لا يطلبه. فإن كان الأوّل كان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع، هذا خلف. وإن كان الثانى لم يكن

١٥ الحيّز الطبيعى مطلوبا بالطبع. وهو محالٌ. **الثانى**: أنه لو كان له حيّزان طبيعيان فعند خروجه عنهما إن لم يتوجّه الى واحدٍ منهما لم يكن شىء منهما طبيعيّا، وقد فُرِضَ خلافه هذا خلف. وإن توجّه الى

١٩٦ ب م

|| كلّ واحد منهما كان الجسم الواحد متوجّها الى الحيّزين للسكون فيهما، هذا خلف. وإن توجّه الى أحدهما دون الآخر كان الآخر متروكا

١- لسبب: بسبب] ج || ٢- عاد التقسيم فيه] م / [إما] م || ٣- الى ... مُرجِّح: الى الترجيح الحاصل من غير مُرجِّح أ ج || ٥- هو: هى م || ٦- فى بعض: لبعض ج || ٨- هيولياتها: هيولاتها] أ || ٨-٩ - [فلا يكون ... بلا مخصّص] م || ١٢- احدها: إنه لو كان له: احدهما لو حصل له] ج || ١٣- حصول[ه] أ ج / لا يطلب[ه] م || ١٤- هذا خلف: وهو محال] ج || ١٥- وهو محال: +و ان كان الثانى] >> ج / [إنه] ج || ١٨- [الـ]حيّزين م

بالطبع فلايكون المكان الطبيعى مطلوبا بالطبع. هذا خلف. **الثالث**: أن الجسم لوكان له حيّزان طبيعيان لكان الحصول فى أحدهما ينافى الحصول فى الآخر فتكون الطبيعة الواحدة مُقتضِية لأثَرَيْن متنافِيَيْن، وهو محالٌ.

٥

البحث الثالث: فى المكان الطبيعى للمركّب

الجسم المركّب إن كان تركيبه من بسيطَيْن فإما أن يكونا متساويَيْن أو أحدهما أغلب. فإن تساويا فإما أن يكون كلّ واحد منهما مانعًا للآخر من حركته أو لا يكون. فإن تمانعا بقى المركّب هناك، وإن لم يتمانعا إفترقا. وإن كان أحدهما أغلب انجذب المركّب الى حيّزه. وإن كان تركيبه من ثلاثة فإن || غلب أحدهما حصل المركّب فى حيّزه. وإن تساوت فإن كانت الثلاثة متجاوزة حصل المركب فى حيّز الوسط. وإن كانت غير متجاوزة لزم تساوِى الجذب من الطرفين فيحصل فى الوسط أيضا. وإن كان تركيبه من أربعة فإن كانت متساوية حصل المركّب فى الوسط وإلا ففى الحيّز الغالب .

١٠ ١٤٠ ب آ ١٥

البحث الرابع: فى أن الشكل الطبيعى للجسم البسيط هو الكرة

البسيط له طبيعة واحدة وهى لايفعل فى المادة الواحدة إلا فِعْلا واحدا؛ وغير الكرة من الأشكال ففيه أفعال مختلة كالزاوية والسطح و غيرذلك. فليس هو من مقتضيات الجسم البسيط فمقتضاه هو الكرة وهو المطلوب

٢٠

٢- لكان: و آ م || ٤- [وهو محال] م || ٧- [الجسم المركب] م || ٨- كل واحد منهما: أحدهما آ ج || ٩- من : فى أ ج || ١٣-١٤ - لزم ... فى الوسط أيضا: حصلت ايضا فى الوسط لتساوى انجذب من الجانبين] آ ج || ١٤- فإن كانـ[ـت] آ ج || ١٥- [فـ]ـفى ج || ١٧- لـ[ـلجسم ا]لبسيط ج || ١٩- كالزاوية والسطح: كالسطح والزاوية م

المطلع الثانى

فى الجهة والمكان ولوازمهما

وفيه فصلان

٥

الفصل الأول

فى الجهات

||

اعلم أن الجهات التى هى مقصد الحركات المستقيمة أمور موجودة ١١٣ ء ج
فى ذوات الأوضاع وإلا لما صحت الإشارةُ اليها ولما أمكن أن تقصدها ١٠
المتحرّكات بالحصول فيها. وهى لاتنقسم فى مأخذ الحركة وإلا لكان
الجسم عند حركته عن اقرب جزءَيْها، إن تحرّك عن الجهة لم يكن الجزء
الثانى من الجهة و إن تحرّك الى الجهة لم يكن الجزء الأول من الجهة؛ فلا
يكون منقسمة وقد فرضناها منقسمة. هذا خلف. و تحدُّد الجهات إما أن
يكون بجسم واحد أو بأكثر منه. والثانى باطل لأنه لو حصل التحدُّد ١٥
بأكثر من جسم واحد فإن أحاط بعضها بالبعض تحدّد لمحيط الحاوى و
مركزه || جهتا العلوّ والسفل. فلا يكون للمحوى تأثير فى التحدّد ١٩٧ ء م
لاستحالة اجتماع العلتين على معلول واحد، هذا خلف. وإن لم يحط
بعضها بالبعض كان أحدهما حاصلا فى جانب الآخر. فإن كان طالبا لذلك
الجانب بطبعه || كانت الجهات متحدّدة فى نفسها فلا يكون له تأثير فى ٢٠ ١٤١ ء
التحدّد، وقد فُرض خلافه. وإن لم يكن طالبا له بطبعه أمكنت مفارقته

٣- [والمكان] ج / لوازمها أ ج || ٤- فصلان: فصول ج || ١٢- جزءيها: # ج || ١٧- جهتا: جهة ج || ١٩- الآخر: من الآخر آ م || ٢٠- كانت: فتكون آ م || ٢١- التحدد: التحديد ج \ أمكنـ[ـت] آ م

عن ذلك الجانب فكان قابلا للحركة من جهة الى جهة. فيكون الجهات متحدّدة فى نفسها فلايكون التحدّد حاصلا بها وقد فُرض كذلك. هذا خلف. فتحدّد الجهات حاصل بجسم واحد فإما أن يكون كريًا أو لا يكون. والثانى باطل لأنه لو لم يكن كريًا لم يتعيّن به إلا جهة واحدة، وهى القرب منه. وأما الجهتان المتضادتان اللتان هما العلوّ والسفل فلا يتحدّد أنّ به فتعين أن يكون كريا. فثبت أنه لابدّ فى الوجود أن يكون جسم واحد كرى يتحدد بمحيطه جهة العلوّ وبمركزه جهة السفل.

الفصل الثانى

فى المكان

وهو الذى يحصل فيه الجسم ويصحّ منه الإنتقال أى لايكون نفس الحصول فيه مانعًا من الانتقال. وفيه ثلاثة مباحث:

البحث الاول: فى أن المكان ليس هو الخلاء لوجهَيْن

أحدهما: أن الخلاء لا ذاتَ له فلا يكون مكانًا للجسم. وإنما || قلنا «إن الخلاء لا ذات له» لأنه لو وُجِدَ الخلاء لكان قابلاً للزيادة والنقصان. لأن الخلاء بَيْن الجدارين أصغر من الخلاء بين المدينتين، فيكون مقدارا. فإن كان فى مادة كان الخلاء ملاء ، هذا خلف. وإن لم يكن فى مادة كان مقدارا مجردا، وهو محال. لانه لو وجد المقدار المجرد عن المادة لكان غنيا فى تعيّنه عن المادة ولو كان كذلك لما حصل فى المادة هذا خلف.

٣- بجسم: لجسم م || ٦- فثبت: # أ \ لابد فى الوجود أن يكون: لابد و ان يكون فى الوجود] أ ج || ١٣- الإنتقال: الاتصال] أ ج / [ثلاثة] أ ج || ١- فيكون: + له ج

الثانى: إن مكان الجسم لو كان هو الخلاء لاستحال أن يتحرّك فيه الجسم أو يسكن؛ وإلا لكان إختصاص بعض أجزاء الخلاء بكونه مطلوبا دون البعض ترجيحا بلا مُرجِّح، وهو محال.

واحتجّ المثبِتون للخلاء بوجهَيْن، **أحدهما:** أن العالَم لوكان || ملاء لامتنعت الحركة على الأجسام ؛ والتالى كاذب فالمقدّم مثله. بيان الشرطية أنه لو تحرّك الجسم حينئذ فإن انتقل الى مكانٍ خالٍ لزم وقوع الخلاء على تقدير امتناعه. وإن انتقل || الى مكانٍ مملوءٍ فالجسم الذى فى ذلك المكان لابدّ وأن ينتقل الى مكان آخر. فإن انتقل الى مكان هذا الجسم يتوقف حركة كلّ واحد منهما الى مكان الآخر على حركة الآخر الى مكانه، فيلزم الدور. وإن انتقل الى مكان آخر لزم من حركة جسم واحد حركة الأجسام كلها. هذا خلف. **الثانى:** أن باطن أصبعنا إذا كان ملاقيا لجسم آخر وحرّكناه الى جهة الأعْلى وجب أن يرتفع عنه دفعة. فيلزم وقوع الخلاء لأن حصول الجسم فى الوسط يتوقف علىٰ حركته من الطرف فحال ما يكون فى الطرف يكون الوسط خاليا، وهو المطلوب.

الجواب:

أما قوله لو انتقل الجسم الى مكان مملوء فالجسم الحاصل فى ذلك المكان لابدّ وأن ينتقل الى مكان آخر. قلنا: لا نسلّم وهذا لأن فراغ ذلك المكان إنما يحصل بالتخلخل والتكاثف. ومعنى التخلخل والتكاثف أن الهيولى ليس لها فى ذاتها مقدار، وهى قابلة لجميع المقادير فيخلع مقدارا أصغر ويلبس مقدارا أكبر و بالعكس. والأول هو || التخلخل

(هامش: ١٤١ ب آ — ٥ — ١٩٧ ب م — ١٠ — ١٥ — ٢٠ — ١١٤ ء)

٢- أجزاء الخلاء: الأجزاء [الخلاء] أ ج || ٦- أنه: # ج || ٧- انتقل: تحرك ج || ١٠- إلى مكان [الـ]آخر أ ج || ١١- أصبعـ[ـنا] ج / اذا: لو ج || حركـ[ـناه] ج || ١٧- لابد [و] أن م / [قلنا] فلا ج || ٢٠- ويلبس [مقدارا] ج م

والثانى هو التكاثف. فعند حركة الجسم يقع التخلخل والتكاثف فلا يلزم حركة جميع الأجسام.

وأما قوله بأنّا إذا حرّكنا الأصبع الى الأعلى يرتفع عنه دفعة. فنقول: إن أردتم بارتفاعه دفعة أنه يقع حركته فى الآن، فهو ممنوع؛ إذ ٥ الحركة يستحيل وقوعها إلا فى الزمان. وإن أردتم به أنه يتحرّك بجملته الى الأعلى فلا نسلّم أن ذلك يوجب وقوع الخلاء؛ ولِمَ لا يجوز أن يقال إن فى الزمان الذى يتحرّك الأصبع الى الأعلى يتخلخل الجسم الذى على ١٤٢ • أ الأطراف الى الوسط؟! فلا يقع الخلاء فى || الوسط.

١٠ *البحث الثانى: فى أن مكان الجسم ليس هو البعد على معنى أن الجسم ليس هو البعد*

على معنى أن الجسم ينفذ فى بُعْدٍ آخر، لأنه لوكان كذلك لزم تداخل البُعْدَيْن وهومحال؛ ولأن البُعْد المكانى إن كان فى مادّة لزم تداخل الجسمَيْن وهو محال. وإن كان مجرّدًا لزم استغناء البُعْد فى تعيّنه عن ١٥ المادة، فيلزم أن لا يحصل البعد فى المادة. هذا خلف.

البحث الثالث: فى أن المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوى المماسّ للسطح الظاهر من الجسم المحوى

وبيانه أن مكان الجسم إما الخلاء بمعنى العدم أو البُعْد أو السطح ١٩٨ • م ٢٠ الحاوى. || والأول والثانى محالان، فتعيّن الثالث وهو المطلوب. لايقال:

٣- [بأنا] ج || فنقول: قلنا أ م / إذ: إذا م || ٦-٨ - ولم لا يجوز ... فى الوسط: ولم لا يجوز أن يقال إن الجسم الذى علي الأطراف يتخلخل إلى الوسط فى الزمان الذى يتحرك فيه الأصبع الى الأعلى فلا يقع الخلاء فى الوسط ج || ١٠-١١ - [على معنى أن الجسم ليس هو البعد] أ || ١١- [ليس] ج || ١٢-١٣ - لزم ... فى مادة] أ || ١٣- لزم: يلزم م

لو كان المكان هو السطح الحاوى لكان الطائر الواقف فى الجوّ عند جريان الهواء عليه متحركا لكون الحركة عبارةً عن الانتقال من مكان الى مكان، ولأن مكان الجسم لو كان هو السطح الباطن من الجسم الحاوى لكان ذلك الجسم متمكِّنًا فى مكان آخر وهكذا الى غير النهاية. فيلزم ترتب أجسام محيطة بعضها بالبعض الى غير النهاية، وهو محال. لأنّا ٥ نقول: لانسلّم أنه يلزم أن يكون الطائر الواقف فى الجوّ متحركا. وإنما يلزم ذلك إن لو كانت الحركة عبارة عن تبدّل المكان وليس كذلك بل هى هيئة تحصل للجسم حال توجّهه بنفسه من حالة الى حالة أخرى. والطائر الواقف ليس متوجها بنفسه، فلا يلزم كونه متحركا. وأما الوجه الآخر فنقول: لانسلّم أنه || يلزم ترتب الأجسام الى غير النهاية. ١٠ ١١٤ ب ولِمَ لا يجوز أن ينتهى الى جسم لا يكون له مكان؟ وهذا لأن من يقول بتناهى الأجسام يذهب الى أن الفلك الأعظم ليس له مكان بل له وضع فقط. ولَئِنْ سلَّمنا أنه يلزم ترتبها الى غير النهاية، ولكن لِمَ قلتم إن ذلك باطل؟ وأما الحُجَج الدالّة على تناهى الأبعاد فقد مرّ ضعفها.

١- الطائر: الطير] أ # ج || ٦- الطائر: الطير أ ج || ٨- إلى [حالة] أخرى م || ٩- الطائر: الطير] أ ج || ١٠- فـ[نقول]لانسلّم م قلنا لا نسلّم أ || ١٢- [يـ]ذهب م

المطلع الثالث

فى الحركة

وفيه سبعة فصول

٥

الفصل الأول

|| فى حقيقتها ١٤٢ ب أ

الحركة هيئة يمتنع ثباتها لذاتها وهى أمر ممكن الحصول للجسم.
لكنها تفارق سائر الكمالات من حيث أنها لا حقيقة لها إلاّ التأدّى الى ١٠
الغير. وما كان كذلك فله خاصتان، أحدهما: أنه لابدّ وأن يكون هناك
مطلوب ممكن الحصول ليكون التأدّى تأدِّيًا اليه. وثانيهما: أن ذلك
التوجّه مادام كذلك فأنه قد بقى منه شىء بالقوة. فإن المتحرك إنما
يكون متحركا بالفعل إذا لم يصلْ الى المطلوب و مادام كذلك فقد بقى
منه شىء بالقوة. فالجسم إذا كان فى حالة وأمكن أن يحصل له حالة ١٥
أخرى ففيه إمكانان: أحدهما إمكان حصول الحالة الثانية؛ والثانى إمكان
التوجّه اليها. والتوجّه مقدّم على الحصول، فالتوجه كمال أوّل للشى
الذى بالقوة من الجهة التى هو باعتبارها بالقوة. فالحركة كمال أوّل لِمَا
بالقوة من جهة ما هو بالقوة. والحركة المتّصلة المعقولة من المبدأ الى
المنتهَى هى الحركة بمعنى القطع ولاحصول لها فى الأعيان.|| لأن ٢٠
المتحرِّك مادام لم يصلْ الى المنتهَى فالحركة لا توجد بتمامها، وإذا وصل ١٩٨ ب م
اليه فقد انقطعت. فالحركة المتصلة من المبدأ الى المنتهى لاوجود لها إلاّ

٤- [سبعة] أ ج || ٦- [الفصل] م || ١٠- أنهـ[ـا] أ م || ١١- فله خاصتان] # م / لابدّ [و] أن م || ١٩- [هو] أ ج / و الحركة: فالحركة] ج

فى الذهن. وأما كون الجسم متوسطا بين المبدأ والمنتهى اللذين للمسافة
فهو موجود فى الأعيان. وإنما يتحقّق ذلك إذا لم يكن للجسم استقرار
فى شىء من حدود المسافة اكثر من زمان واحد؛ إذ لو استقرّ أكثر من
ذلك لكان ذلك الحدّ منتهى حركته. فحينئذ يكون حاصلا فى المنتهى لا
٥ فى الوسط بين المبدأ والمنتهى. فالحركة الواحدة يُعْتَبَر فيها وحدة
١١٥ ج الموضوع والزمان || وما فيه الحركة. ثم إذا فُرِضَ للمسافة حدودٌ معيّنة
فعند وصول المتحرِّك اليها يعرض لذلك الحصول فى الوسط إن صار
١٤٣ أ حصولا فى ذلك الوسط. لكن صيرورته حصولا فى ذلك || الوسط أمرٌ
زائد على ماهية الحركة. فإذا خرج الجسم عن ذلك الحدّ فقد زال كونه
١٠ حاصلا فى ذلك الوسط. وما زال كونه حاصلا فى ذلك الوسط بين ذلك
المبدأ وذلك المنتهى، فلاجرم نفس الحركة باقية ولكنْ زال عنها عارض
من عوارضها.

ومنهم من أنكر وجود الحركة فى الخارج واحتجّوا عليه بأنها لو
كانت موجودة فإما أن يكون منقسمة أو لا يكون. والأول باطل، لأنها
١٥ لوانقسمت لكانت أحد جزئيْها سابقا على الآخر، لأن أجزاء الحركة لابدّ
أن يكون بعضها سابقا على البعض الآخر فلاتكون الحركة الحاضرة
حاضرة. هذا خلف. والثانى أيضا باطل، لأنها لو كانت غير منقسمة
فالمسافة التى تقع فيها تلك الحركة أيضا غير منقسمة. فيلزم وجود
الجزء الذى لايتجزّى، وهو محال. وجوابه أن نقول: إن أردتم بكونها
٢٠ منقسمة القسمة بالقوة، فلِمَ قلتم بأنها لو كانت منقسمة بالقوة لزم أن
يكون بعض أجزائها سابقة على البعض وإنما يلزم ذلك إن لو لزم من

١- للمسافة: فى المسافة] ج || ١٠- [ذلك] أ ج || ١٠-١١ - [بين ... المنتهى] ج ||
١١- [و]لكن م || ١٣- واحتج[وا] ج م || ١٨- تلك # آ || ٢١- لزم: يلزم آ م /سابقة:
سابقا أ ج

القسمة بالقوة حصول الأجزاء بالفعل. وإن أردتم به القسمة بالفعل، فلِمَ قُلْتُمْ إنها إن لم تكن منقسمة بالفعل يلزم أن يكون المسافة التى تقع عليها تلك الحركةُ منقسمة بالفعل لِيَلْزَم منه الجزء الذى لا يتجزّى.

الفصل الثانى ٥

فى المحرّك

كلّ متحرّك لابُدّ له من محرّك زائد على جسميّته لأنه لوكان متحركا لنفس الجسمية لكان كلّ جسم متحركا. ولأنه لو كان متحركا لِجسميّته لَمَا حصل السكون لأن ما بالذات استحال زوالُه لِعارض. ثمّ ١٠ إن المحرّك إن كان جسمًا || خارجًا عن المتحرّك فهو القاسر. وإن لم يكون ١٩٨ ب م كذلك، فإن لم يكن له شعور فهو الطبيعة وإن كان له شعور فهو القوة الإرادية. والفرق بين القوة والطبيعة، أن القوة مبدأ التغير فى غيره ١٤٣ ب أ والطبيعة||مبدأ قريب لحركات|| الجسم بالذات وسكناته. والأوّل أعمّ من ١١٥ ب ج الثانى. والطبيعة وحدها ليست محرّكة وإلا لامْتَنَع السكون. ولأن ١٥ الطبيعة ثابتة فمقتضاها ثابت، والحركة ليست ثابتة فلا تكون مقتضى للطبيعة فالمحرّك هوالطبيعة بشرط زائد وذلك الشرط هو حالة غير طبيعية. لأن الجسم لوكان على أحواله الطبيعية لاستَحَال حركته. لأن المطلوب بالطبع لا يكون متروكًا بالطبع. والحركة لا تصدر عن مجرد القوة الشعورية وإلا لَمَا تخلفت عنها بل لابُدّ من مرجِّح يُرجِّح جانب ٢٠ الحركة على جانب السكون لِيصدُر عنه التحريكُ.

١- إن: لو] ج || ٢- [تلك] ج || ١٠- استحال: يستحيل ج \ لعارض: بعارض أ || ١١- [أن] أ ج || ١٤- لحركات: لحركة ج || ١٨-لـ[استحال] أ ج || ٢٠- تخلف[ت] م || ٢١- [لـ]يصدر ج / عنه: عنها أ ج

١٩٩ ب م

١١٦ ج

الفصل الثالث

فى أن المَيْل مغايِر للحركة

٥ لأن الزِّقّ المنفوخ المسكّن تحت الماء قسرًا، فيه مدافعة صاعدة ففيه مَيْلٌ وليس فيه حركة. فالميل مغايِر للحركة. وهو قد يكون طبيعيًا كالميل الذى للحجر المسكّن قسرًا فى الجوّ، وقد يكون نفسانيًا كما يعتمد الحيوان على غيره ، وقد يكون قسريًا كالسهم المرمى الى فوقٍ قَسْرًا. ولا ميل فى الجسم حالَ كونه فى حيّزه الطبيعىّ وإلاّ لكان مائلاً اليه أو عنه.

١٠ والأول محالٌ لأنه حاصل فيه. والثانى محال لأن المطلوب بالطبع لا يكون متروكا بالطبع ولا يجتمع الميل الطبيعىّ مع الميل القسرىّ الى جهتين مختلفتين لأن أحدهما مدافعة الى الحيّز الطبيعىّ والآخر مدافعة عنه. والمدافعة الى الشى مع المدافعة عنه لا يجتمعان. وأما مبدأ الميل الطبيعى مع الميل القسرىّ فقد يجتمعان، لأن الحجرَيْن المرميَيْن من يدٍ

١٥ واحدة بقوة واحدة قد يختلفان فى السرعة والبطء عند اختلافهما فى الحجم. ولو لم يكن الميل الطبيعى المعاوق فى الأعظم أقوى لماثبت الإختلاف فى السرعة والبطء لكونه ترجيحا بلا مرجّح. وقد يجتمع الميل اللطبيعى مع الميل القسرى الى جهة واحدة كما إذا دفعنا الحجر الى أسفل بقوة شديدة. || فإن الحركة حينئذ يكون أسرع ممّا إذا كان متحركا

١٤٤ ء أ

٢٠ بطبعه.

٩- فى حيّزه: فى الحيّز أ م / مائلا اليه أو عنه: مايلا عنه او اليه] ج || ١١- مع [الميل] القسرى ج || ١١- [مع الميل ... الى الحيّز الطبيعى] أ || ١٤- [فـ]لقد أ / من يد: فى يد] م || ١٥-١٧ - عند اختلاف ... فى السرعة والبطء: # ج || ١٦- البطء: البطو] آ ج م || ١٧-١٨ - فى السرعة ... الميل الطبيعي مع: # أ

قال الشيخ [1]: إنه يمتنع أن يتحرّك جسم عديم الميل بقوة خارجة.
واحتجّ عليه بأنه لو تحرّك جسمٌ هذا شأنه فى مسافة بقوة || قسريّة ١٩٩ ب م
لوقعت حركته فى زمان لاستحالة وجود || الحركة لا فى زمان. فتعرض ١١٦ ء ج
جسما آخر فيه ميْلٌ ومدافعةٌ يتحرك بتلك القوة فى غير تلك المسافة
فيكون زمان حركته أطول من زمان حركة عديم الميل لاستحالة كون ٥
الحركة مع العائق كالحركة لا مع العائق؛ فيكون بينهما نسبة محصوصة.
فتعرض جسما آخر فيه ميل ومدافعة ويكون نسبة ميله الى ذى الميل
الأول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذى الميل الأول. فيكون نسبة
زمان ذى الميل الثانى الى زمان ذى الميل الأول كنسبة ميله الى ميله
لوجوب نقصان الزمان بنقصان الميل الطبيعى العايق فيكون زمان ١٠
حركة ذى الميل الثانى مثل زمان حركة عديم الميل. فالحركة مع العائق
والحركة لا مع العائق تقعان فى زمان واحد، وهو محال.

وفيه نظر، لأنّا نقول: لِمَ قلتم إن المجموع الذى ذكرتموه إذا كان
ملزوما للمحال يلزم استحالة حركة جسم عديم الميل؟ فإنّ من الجائز أن
يكون المحال لازما للمجموع من حيث هو مجموع ولا يكون لازما لحركة ١٥
الجسم الذى لاميل فيه. لايقال بأن حركة الجسمَيْن الذين فيهما ميل
ومدافعة فى تلك المسافة ممكن فيلزم استحالة حركة الجسم الذى لا ميل ٢٠٠ ء م
فيه. لأنّا نقول: لانسلم إمكان حركة الجسمَيْن على النسبة المذكورة فى
المسافة التى يتحرّك فيها جسم عديم الميل. ولانسلّم أنه يلزم من إمكان
حركتهما استحالة حركة الجسم الذى لاميل فيه. فإن من الجائز أن يكون ٢٠

٢- فى مسافة: # آ || ٦- كالحركة: كهى آ ج || ١١- [الثانى] آ || ١٧- [ومدافعة] ج ||
٢٠- حركتهـ[ـمـ]ـا ج

---

(١). ابن سينا، *النجاة*، ١\١٧٠-١٧١؛ عيون *الحكمة*، ص. ٢٩-٣٢.

المجموع مستحيلاً ويكون كلُّ واحدٍ من الأجزاء ممكنًا. فإن المجموع المركّب من حركة زيدَ وعَدِمَ حركته فى هذا الزمان محال، وكلّ واحد منهما ممكن. ||

الفصل الرابع

فى المقولات التى تقع فيها الحركة

وهى الكمّ والكيف والأين والوضْع. أما فى الكمّ فهى على وجهين: أحدهما التخلخل والتكاثف، والثانى النّموّ والذبول. أما الأوّل فلأن القارورة تمص فتُكَبّ على الماء فيدخلها الماء فإما أن يكون ذلك لحصول الخلاء فيها أو لأن || الجسم الكائن فيها ازداد مقدارُه عند المصّ بالقسر ثمّ تكاثف بالبرد وصَعِدَ الماء أو لِسَبَبٍ آخر. والثالث معلوم البطلان بالضرورة. والأوّل محال لِمَا مرّ من استحالة الخلاء. فتعيّن الثانى وهوالمطلوب. وأما النُّمو والذبول فلأن الجسم يزداد بسبب اتصال جسم آخر به. وتكون الزيادة مداخلة فى الأصل دافعة أجزاء الى جميع الأقطار متشبّهة بطبيعته كما فى النبات وذلك هو فى النمو وضده الذبول. ||

وأما فى الكيف فلأن الماء البارد يتسخّن بالتدريج وعلى العكس، وهذه الحركة تسمى بالاستحالة. لا يقال: إن الكيفية إذا تغيّرت وحدثت كيفية أخرى فالكيفية الثانية إن حدثت فى زمان لَمْ يكن التغيّر حاصلا على التدريج فلا يكون ذلك حركة. وإن حدثت فى آنٍ كانت الكيفية الثانية أيضًا فى آنٍ فيلزم تَتَالِى الآنات، وهو محال. لأنّا نقول: لا نسلّم

١- فإن المجموع المركب: # ج || ٨- فـ[هى] ج م || ١٠- لحصول: بحصول ج || ١٣- من: فى م || ١٥- به: فيه ج / مداخلة: يداخل ج / الى: فى م || ١٨- [بـ]الاستحالة م || ٢١- تتال[ى] آ م / [وهو محال] ج

أن الكيفية الثانية إنْ حصلت فى زمان لم يكن التغيّر من الكيفية الأولى الى الكيفية الحاصلة فى الأخيرة على التدريج. وهذا لأن المراد من التدريج أن ينتقل الجسم من الكيفية الأولى الى الأخيرة بعد انتقاله الى كيفياتٍ كلّ واحدة منها تقع فى زمان لاستحالة وجود الشىء فى الآن. فإن الآن يستحيل وجودُه فيمتنع أن يوجد شىء من الأشياء فى الآن. ٥ والذى يقال الآن نهاية الماضى وبداية المستقبل فذلك فى التوهّم لا فى الخارج.

وأما فى الأين || فهى الحركة المكانيّة التى للجسم حالة انتقاله من مكان الى مكان آخر، ويقال لها النُّقْلة. ١٤٥ ء أ

وأما فى الوضْع فهى حركة الكرة فى مكانها. فإن الجسم الكُرى إذا ١٠ تحرّك على نفسه لَمْ يخرج عن مكانه وتغيُّر نسبة أجزائه بعضها الى البعض والى أمور خارجة عنه إما حاوية له أو محوية فيه. وإذا تغيّرت تلك النسب تغيرت الهيئة الحاصلة بسببها.

وأما بقية المقولات فلا حركة فيها. أما الجوهر فلأن الصورة الجوهرية إذا زالت انعدم ذلك النوع، وإذا انعدم لا يكون منتقِلا من حالة ١٥ الى حالة مع بقائه بعينه || فلا يكون فيه حركة. وأما أن المادة هل تنتقل ١١٧ ء ج من صورة الى صورة وتتوسط فيما بينهما صور أخرى مخالفة للطرفَيْن إما بنوعها أو بشخصها؛ فلا امتناع فيه. وأما سائر ما ليس بجوهر فلمْ توجد فيه حركة أصلاً.

١- حصلت: حدثت ج م / زمان: ازمان م || ٣- انتقال[ـه] م || ١١- بعضها أ × || ١٤- بقية: ساير] ج || ١٧- صور: صورة ج || ١٨- [سائر] ج || ١٩- [أصلاً] م

الفصل الخامس

فى الحركة الواحدة بالشخص والنوع والجنس

٥ أما الحركة الواحدة بالشخص فهى التى يكون موضوعها وما فيه الحركة و الزمان واحدًا. أما وحدة الموضوع فلأنه لو تعدّد الموضوع لزِم تعدد الحركة. لأن الحركة التى لهذا الموضوع مغايِرَة بالشخص للحركة التى لذلك الموضوع مع اتّحادهما فى الزمان والمسافة. وأما وحدة ما فيه الحركة فلأن الجسم الواحد إذا قطع مسافةً فى زمان واحد وتسخّن فى

١٠ ذلك الزمان كان هناك حركتان: إحداهما || فى الأين والأخرى فى الكيف مع اتّحادهما فى الموضوع والزمان. وأما وحدة الزمان فلأن الجسم الواحد إذا قطع مسافة واحدة فى زمانَيْن كانت الحركةُ الثانية غيرَ الأول مع اتّحادهما فى الموضوع والمسافة لاستحالة إعادة المعدوم بعَيْنِه. (٢٠٠ ب م)

وأما (الحركة) الواحدة بالنوع فإنما تتحقّق عند || اتّحاد ما منه (١٤٥ ب آ)

١٥ الحركة وما اليه وما فيه. أما اتحاد ما منه وما اليه فلأن الحركة من السواد الى البياض تخالف الحركة من البياض الى السواد بالنوع مع اتحاد ما فيه الحركة. وأما اتحاد ما فيه الحركة فلأن الحركة من نقطة الى أخرى بالاستقامة تخالف الحركة منها اليها بالاستدارة مع اتّحادهما فيما منه وما اليه.

٢٠ وأما ‹الحركة› الواحدة بالجنس فهى التى تكون ما فيه الحركةُ واحدةً بالجنس.

٣- فى الحركة الواحدة بالنوع والشخص [والجنس] ج || ١٤- الواحد[ة] آ / منه: فيه ج || ١٧- ما فيه [الحركة] فلان آ م || ٢١- واحد[ة] ج

الفصل السادس

فى تقاسيم الحركات

التقسيم الأول: ‹أن› الحركة قد تكون مستقيمةً وقد تكون مستديرة وقد تكون مركبّة منهما كحركةِ العَجَلة. والمستديرةُ لا يجوز أن تكون طبيعيّة لأن الطبيعة هرب عن حالةٍ غيرِ طبيعيّة وطلب لحالة طبيعية. ولا شىء من الحركات المستديرة كذلك وإلا لَكان المتروك بالطبع مطلوبًا بالطبع. هذا خلف؛ و لأن الطبيعة || إذا أوصلت الجسم الى المطلوب سكنته ولاشىء من الحركات المستديرة كذلك، و لأن الطلب الطبيعىّ إنما يتوجّه الى كمال فائتٍ فيكون على أقرب الطرق وإلا لكانت الطبيعةُ صارِفةً عنه فالطبيعةُ متوجّهة الى شىء وصارِفة عنه. هذا خلف.

قال الشيخ [1]:كلّ حركتَيْن مستقيمتَيْن صاعِدةً وهابِطةً فلابُدّ أن يتخلّل بينهما سكونٌ لأن الميل الموصل الى حدّ معيّن موجود حالةَ الوصول لأنه علّة للوصول. والعلّة لابُدّ أن تكون موجودة حالة وجود المعلول لاستحالة وجود المعلول بدون العلة. والوصول الى الوجود وإلا لَكان الجسم حالةَ حصولِه فى أحد جزئَيْه غيرِ واصل الى المنتهَى. هذا خلف. فالميل الموصل أن الوجود فإذا رجع الجسم عن ذلك الحدّ فلابُدّ وأن يحدث فيه ميل اللاوصول. وهذا الميل أيضًا آنِيّ || الوجود لِماَ مرّ. فأما

٥- [الحركة] ج || ٧- لأن الطبيعة: # أ / من حالة: لحالة ج || ٩- [ا]وصلت ج || ١١- إلى: على أ / فائت: ثابت ج || ١٨- حالـ[ـة] أ ج || ٢٠- [فيه] م

---

(١). ابن سينا، *النجاة*، ١\١٧١-١٧٣.

أن يحصل بين الآنَيْن زمان أو لا يحصل. والثانى محال وإلا لزم تَتَالِى الآنات فيلزم تركّبُ الحركة من أجزاء لا تتجزّى. هذا خلف. فتعيّن الأول؛ فالجسم ساكن فى ذلك || الزمان، وهو المطلوب. وهذا السكون ليس من مقتضيات الطبيعة لأن مقتضاها الحركةُ الى الحالة الملائمة بل القاسر كما أفاده قوةُ التحريك فى حدّ معيّن فقد افاده قوة التسكين هناك. ثمّ الطبيعة بشرط السكون هناك يحدث ميلا ومدافعة الى أسفل. هذا ملخّص كلامه فى إثبات السكون بيْن الحركتَيْن.

وفيه نظرٌ لأن الآن لاوجودَ له فى الأعيان وإلا لكان فى الحركة جزء لايتجزّى فيكون فى الجسم جزء لا يتجزّى، وهو محال. وإذا لم يكن الآن موجودا فى الأعيان لايكون الميل آنيّ الوجود. واحتجّ طائفة على إبطال مذهب الشيخ بأنه لووَجَبَ السكون بيْن كلّ حركتَيْن مستقيمتَيْن لوجب وقوفُ الخجر العظيم على تقدير ملاقاة الخردلة إيّاه. والتالى كاذب لاستحالة وقوفه فى الجوّ وهو ضعيف. لأنّا نمنع كذب التالى وهذا لأن الملاقاة محال. فجاز أن يلزمه || المحال. وبيان أنه محال وذلك لأن الخردلة قبل الملا قاة تسكن بمصادمة الهواء فترجع قبل كونها ملاقية له.

التقسيم الثانى: ‹أن› الحركة قد تكون بطيئة وقد تكون سريعة. والسريعة هى التى تقطع مسافة أطْولَ فى الزمان المساوى أو أقصرَ أو تقطع المساوى فى زمانٍ أقصرَ. والبطيئة بالعكس. وسبب البُطْء فى الحركات الطبيعية ممانعة المخروق، وفى القسرية ممانعة المخروق مع الطبيعة، وفى الإرادية اختلاف الدواعى مع الأمرَيْن المذكورَيْن. ومن الناس مَن زعم أن بُطؤ الحركات بسبب تخلُّل || السكنات فى البُطئ،

١- تتال[ى] ج || ٩-١٠- وإذا لم يكن ... الوجود: # م || ١٠- لا يكون: لم يكن ج || ١٣- الجوّ: الهوا] أ ج || ١٤- [و] بيان أ م || ١٥- بمصادفته: بمصادمة م || ١٨- أقصر: الاقصر] أ || ٢٠-وفى القسرية ممانعة المخروق: # م

وهو باطل. لأنه لوكان كذلك لكان فى حركات الفرس الذى يقطع مسافة من أول النهار الى آخره سكنات مساوية لِفَضْل حركات الشمس من المشرق الى المغرب الزائد على حركات الفرس. فسكنات الفرس أزيَدُ من حركاته مع أنّا لانشاهد السكنات. هذا خلف.

التقسيم الثالث: الحركات قد تكون متضادّة وقد لا تكون. ٥ والحركات التى تقع فى الأجناس المختلفة كالحركة فى الأيْنِ والكمِّ ليست بمتضادّة. لأن الجسم المتحرّك فى مسافة ربّما يتسخّن ويتخلخل وكذا الداخلة تحت جنسٍ بعيدٍ. فإن الجسم الواحد قد يتسخّن ويتسوّد فى زمان واحد. وأما الداخلة تحت جنس قريب فهى متضادّة وليس من شرط تضادّ الحركات اختلافُ المتحرّكات ولا اختلافُ المحرّكات. لأن المحرّك ١٠ الواحد قد يحرّك جسما واحدا بحركتَيْن متضادّتَيْن صاعِدةً وهابِطةً ولا يُشْتَرَطُ فى تضادّهما تضادّ الأزمنة وإلا لَمَا وُجِدَ فى الحركات تضادّ لِعَدَم التضادّ فى الأزمنة ولا تضادّ ما فيه الحركة. لأن الهابِطة تضادّ الصاعدة مع عدم التضادّ فى المسافة || بل يكفى فى تضادّ الحركات تضادّ المبدأ ٢٠١ ب م والمنتهَى. وليس التضادُّ حالةَ نفس الحصول فى نفس الأطراف وإلا لَمَا ١٥ كان بين الحركات الموجودة تضادّ بل بسبب التوجّه الى الأطراف.

التقسيم الرابع: || ‹أن› الحركة قد تكون بالذات وهى التى ١١٨ ب ج تعرض للشىء لا بواسطة الحركة فى غيره كحركة الحجرفى الصعود والنزول. وقد تكون بالعَرَض كحركة الجالس فى السفينة بسبب حركتها. والمتحرّك بالعَرَض لايقبل الحركة بالذات كالصور والأعراض. ٢٠ والشىءالواحد قد يكون متحرّكا بالذات والعرض || جميعًا كحركة ١٤٧ ء أ النملة بحركة الرّحا وبنفسها.

٣-٤ - [فسكنات الفرس ... هذا خلف] م || ٨- يتسود: يتبرد] أ م || ١٠- المحركات: المتحركات] أ ج / لأن: ولان] ج || ١٢-١٣ - وإلا لما وجد ... فى الأزمنة: # م || ١٥- [نفس] الحصول أ م || ١٨- فى: من أ

الفصل السابع

فى السكون

وهو عدم الحركة فيما من شأنه أن يتحرّك. وقد يقال: لفظ السكون على كون الجسم مستقراً فى مكان وهو من مقولة الأيْن. والسكون فى المكان يقابل الحركة منه و اليه، لأن السكون ليس عدم حركة خاصة وإلا لكان كلّ متحرّك ساكنا، لأن كل متحرّك فإنه لا يوصف بما عدا تلك الحركة بل عدم لكلّ حركة فتارة تطرأ الحركة على السكون وهى الحركة عن المكان، وتارة يطرأ السكون على الحركة وهى الحركة الى المكان. فكلّ واحدة منهما تقابل السكون.

٥- فيما: عما] م || ٦- على: و على ج / من: فى م

المطلع الرابع

فى الزمان

وفيه ثلاثة فصول

٥

الفصل الأول

فى أنه أمر وجودىّ

وبيانه من وجوه: أحدها أنه قابل للزيادة والنقصان ولا شىء من
العدم كذلك. وإنما قلنا إنه قابل للزيادة والنقصان، لأنه إذا وقعت حركة ١٠
فى المسافة على مقدار من السرعة وأخرى معها على مقدارها من
السرعة وابتداتا معًا فإنهما تقطعان المسافة معًا. وإن ابتدأت إحداهما
ولم تتبدئ الأخرى معها وتركتا معًا، فالثانية تقطع أقل. وإن ابتدأت
معها بطيئة واتفقتا فى الأخذ والترك قطعت البطيئة أقلّ والسريعة
أكثر. فالزمان الذى هو بَيْن السريع الأول وتركه يمكن أن يقع فيه قطع ١٥
مسافة معيّنة بسرعة معيّنة وأقلّ منها ببطؤ معيّن. والزمان الذى بَيْن
أخذ سريع الثانى وتركه أيضًا يمكن أن يقع فيه قطع مسافة معيّنة
بسرعة معيّنة وهو أقلّ من الزمان الأول وجزء منه. فالزمان || قابل ١١٩ ء ج
للزيادة والنقصان. لايقال: لو كان الزمان موجودا فإما أن يكون مستقرًا
أو منقضيا. والأول محال || وإلا لكان هذا اليوم بعَيْنه هو يوم الطوفان. ٢٠ ١٤٧ د
فيكون الحادث فى يوم الطوفان || واقعًا فى هذا ليوم وبالعكس، وهو ٢٠٢ ء م

٤- [ثلاثة] أ ج || ٦- [الفصل] م || ١٠- وقعـ[ـت] أ م || ١١- مقدار[ها] م || ١٤- فى الأخذ و الترك: فى الترك والأخذ أ || ١٥- الذى [هو] أ م || ١٦- [بسرعة معيّنة] ج

معلوم البطلان بالبديهة. والثانى أيضًا محال وإلا لكان بعض أجزائه
قبل البعض فيكون للزمان زمان آخر. هذا خلف. ولأن الزمان لوكان
موجودا فإن لم يكون منقسما لزم وجود الآن الذى لا يتجزّى؛ وإن كان
منقسما كانت الأجزاء الحاصلة له بعضها قبل البعض، فلا يكون الزمان
٥ الحاضر حاضراً. هذا خلف. لأنّا نقول: أما الأوّل فإن أردتم بقولكم إن
بعض أجزائه تكون قبل البعض أن بعض أجزائه تكون واقعة فى زمان
قبله فهو ممنوع؛ وإنما يلزم ذلك لو كان الزمان واقعًا فى الزمان. وإن
أردتم به أن وجود بعض أجزائه يكون شرطا معدّاً للبعض الآخر فمسلم.
ولكن لِمَ قلتم بأنه يلزم من ذلك أن يكون واقعًا فى زمان آخر لابدّ له من
١٠ برهان. لايقال: بأن كلّ زمان معيّن فهو حادث فيكون عدمه قبل وجوده
فيلزم أن يكون للزمان زمان آخر. لأنّا نقول: لا نسلّم أنه يلزم أن يكون
للزمان زمان آخر. وهذا لأن الزمان الحادث عدمه فى الزمان السابق
عليه وكذلك الزمان السابق عدمه فى زمان آخر وهكذا الى غير النهاية.
ولا يلزم من ذلك أن يكون للزمان زمان آخر. وأما الثانى فإن أردتم
١٥ بكونه منفسمًا القسمة الفعلية، فلا نسلّم أنه لو لم يكن منقسما لزم
وجود الآن. وإن أردتم به القسمة بالقوة، فلا نسلّم أنه يلزم أن لا يكون
الزمان الحاضر حاضرا؛ فهذا لابُدّ له من دليل.

٥- بقولكم إن: بأن م || ٩- [من ذلك] م || ١٢- فى [الزمان] السابق ج || ١٣- كذلك: كذا] ج و / سابق عليه: # آ || ١٤- زمان # م || ١٧- [فهذا] لابد [له] آ م

الفصل الثانى

فى أن الزمان مقدار الحركة

٥ وبيانه وهو أن الزمان قابل للزيادة والنقصان لِمَا مرّ؛ فيكون كمّا فإما أن يكون متصلاً أو منفصلاً. والثانى || محال وإلا لكان مركّبا من ١٤٨ ء أ
الوحدات، فيكون فيه أجزاء غير منقسمة وهو مطابق للحركة المطابقة للمسافة، فتكون فى تلك المسافة أجزاء لا تتجزّى، وهو محال. || فتعيّن ١١٩ ب ج
كونه متصلاً. ولا يخلو إما أن يكون مستقرًا أو منقضيا. والأول محال
١٠ وإلا لكان الحادث فى الحال حادثا فى الأمس، وهو محال. فتعيّن كونه منقضيا. فالزمان كمّ متصل غير قارّ الذات. فهو مقدار لا محالة فلا يخلو إما أن يكون مقدارًا لِهيئةٍ قارّةٍ أو لهيئةٍ غير قارّةٍ. والأول باطل؛ لأن كل ما هو مقدار لِهَيْئة قارّة فهو قار الذات. والزمان ليس كذلك فليس مقدارًا لِهَيئةٍ قارّةٍ فهو مقدار لهيئةٍ غير قارّة وهى الحركة.
١٥ فالزمان مقدار الحركة، وهو المطلوب.

الفصل الثالث

فى أن الزمان ليس له بداية ولا نهاية

٢٠ **أما الأول**: || فلأنه لوكان له بداية لكان الزمان الأول حادثا لا يسبقه زمان، وهو محال؛ لِما بيّنّا أن كلّ حادث تسبقه مادّة و زمان. ٢٠٢ ب م
ولأن الزمان الحادث يكون عدمه قبل وجوده قَبْلِيّة لا يُجامع البعدية وهى

٨- [تلك] أ م || ١٢- باطل: محال ج || ١٣- كذلك: قار الذات ج || ١٤- [الـ]حركة أ

الزمانية. فيكون قبل كلّ الأزمنة زمان، وهو محال.

وأما الثانى: فلأنه لو كان له نهاية لكان الزمان الذى هو آخر الأزمنة منعدما بعد وجوده بعديةً لا يُجامع القَبْلِيّة وهى الزمانية. فيكون بعد كلّ الزمان زمان، وهو محال. فالزمان لا بداية له و لا نهاية.

٥ فهو موجود أزلاً وأبداً على سبيل الانقضاء والتجدّد، وهوالمطلوب.

ومن الناس من زعم أن الزمان واجب لذاته واحتجّ عليه بأنه يلزم من فَرْض عدمه وجودُه. فيلزم من فرض عدمه محال وما يلزم من فرض عدمه محال، فهو واجب لذاته. وإنما قلنا: إنه يلزم من فرض عدمه

١٤٨ ب أ وجوده لأنه لو فُرض || عَدَمَه لكان عدمه بعد وجوده بعديةً لا يجامع

١٠ القبلية وهى الزمانية. فيلزم وجود الزمان بعد عدمه، وهو ضعيف. لأنّا نقول: لانسلّم أنه يلزم من فرض عدمه زمان بل يلزم من فرض عدمه بعد وجوده زمان. لايقال بأنه يلزم من فرض عدمه بعد وجوده محال. فيكون عدمه بعد وجوده محالا. فيكون واجبا لذاته لأن ما يلزم من عدمه بعد

١٢٠ ء ج وجوده محال يكون واجبا لذاته. لأنّا نقول: لا نسلّم || أنه يلزم من فرض

١٥ عدمه بعد وجوده محال بل يلزم من فرض عدم الزمان الموجود بعد وجوده زمان آخر فلا يلزم من فرض عدم الشىء وجوده بعَيْنه. ولَئِن سلمْنا ذلك ولكن لِمَ قلتم بأن ما يلزم من فرض عدمه بعد وجوده محال يكون واجبا لذاته، وإنما يكون كذلك لو كان مجرّد عدمه مستلزما للمحال. وهذا لأن معلول واجب الوجود لذاته إذا فُرض عدمه بعد وجوده يلزم منه المحال.

٢٠ وهو وجود العلّة مع عدم المعلول مع أن معلولّ واجب الوجود ليس واجبا لذاته. لأن المحال غير لازم من مجرد عدمه.

٣- متقدما: # أ || ٤- الزمان: الازمنة] أ ج || ٨- واجب: الواجب] ج / وإنما قلنا: و بيان] أ ج || ٩- [لـ] أنه أ ج || ١٣-١٤ - [لأن ما يلزم ... محالا] م || ١٦- ولئن سلمنا: س] ج

فالحاصل أن ما يلزم من فرض عدمه بعد وجوده محال يلزم كونه دائم الوجود لانتفاء لازمة عدمه بعد وجوده ولا يلزم منه كونه واجب الوجود لذاته. والحركة الحافظة للزمان هى الحركة الفلكية. لأنها إما أن تكون عنصرية أو فلكية. والأول محال؛ لانها تكون منقطعة فلا تكون حافظة للزمان. فتعيّن الثانى، ولا يخلو إما أن تكون هى الحركة اليومية ٥ أو غيرها. والثانى باطل؛ لأن الحافظة للزمان يتحقّق بها الساعة واليوم والأمس. وغيرها ليست كذلك. || فالحافظة هى الحركة ليومية وهى ١٤٩ ء أ حركة الجسم المدير للاجرام السماوية من المشرق الى المغرب ويقال له الفلك الأعظم.

٤- [تكون] منقطعة أ م

المقالة الثانية

٢٠٣ م

المقالة الثانية

تشتمل على مطلعَين

المطلع الأول

في الفلكيات

وفيه ستة فصول

الفصل الأول

في أحكام المحدّد للجهات

وفيه بحثان

البحث الأول: في أن المحدد بسيط

لأنه لو كان مركّبا من طبائع مختلفة لكانت بسائطه قابلة للإجتماع. فيصحّ عليهما الانتقال من جهة الى جهة فتكون الجهات متحدِّدة قبله. هذا خلف. ولايقبل الخرق والالتئام وإلا لكان قابلا للحركة المستقيمة فيكون قابلا للانتقال من جهة الى جهة. ولا يقبل التخلخل والتكاثف لهذا بعَيْنِه ولا يقبل الكون والفساد ؛ || أي لا تخلع مادّتُه صورته و تلبس صورة أخرى طالبة الحيز أخرى، إذ لوكان قابلا لهما.

٥ ١٠ ١٥ ٢٠ ١٢٠ ب ج

٨- [المطلع] م || ١٠- [ستة] أ ج || ١٣- أحكام: اجسام] م || ٢٢- صورته: صورة أ

فالصورة الكائنة إن حَدَثَتْ فى حيز غريب اقتضت ميلا الى حيزها الطبيعىّ، وإن حدثت فى حيز طبيعى كانت الفاسدة فى حيز غريب اقتضت ميلا الى حيزها الطبيعى. فكيف كان يكون قابلا للحركة المستقيمة؟! وهو محال. وأما أنه هل يمكن أن تخلع مادّتُه صورتَه
٥ وتلبس صورةً أخرى طالبةً لنفس ذلك الحيّز. فلَمْ ينتظمْ برهان على إبطاله لأنه مبنى على أن الجسمَيْن المختلفَيْن بالصُّوَر النوعية لايجوزأن يكون لهما حيّز طبيعى، ولا برهان عليه.

البحث الثانى: فى أن المحدّد للجهات هل يجوزأن يكون
١٠ *فى طبعه مَيْلٌ أم لا ؟*

احتجّوا عليه بأن كلّ وضع يُفرَض لبعض أجزائه فهو ممكن لكل جزء يُفرض فيه وإلا لكان بعض أجزائه مختصًا بما يقتضى وجوب ذلك الوضع فلا يكون متشابه || الطبيعة. هذا خلف. فإذا كان كذلك كان قابلا ١٤٩ ب أ للحركة المستديرة ففى طبعه ميل وإلا لَمَا كان قابلا للحركة لما ثبت أن
١٥ ما لا ميل فى طبعه لا يقبل الميل من خارج و ذلك الميل لا يجوز أن يكون على الاستقامة لِمَا مرّ. فهو على الاستدارة وهو ضعيف لضَعْفِ الحجّة الدالةِ على أن ما لا ميل فى طبعه لا يقبل الحركة من خارج.

ونحن قد تكلّفنا لهم حجة أخرى وهى أن نقول المحدّد للجهات بسيط لِمَا مرّ. فوجب أن لايسكن لأنه لو سكن لكان اختصاص بعض
٢٠ جوانبه بوَضْعٍ معيّن دون غيره ترجيحا بلا مرجِّح بخلاف الأجرام العنصرية. فإن الاختصاص ثمّة إنما كان بسبب الكون والفساد. وإذا لم يكن ساكنا كان متحرّكا وحركته إما أن تكون طبيعية أو قسرية أو

٥- [أخرى] ج م / طالبة: مطابقة م || ١٤- [ما] أ || ١٩- لأنه: إذ ج || ٢١- [ثمة] م

إرادية. والأول محال، لأنها لوكانت طبيعية فإما أن تكون مستقيمة أو مستديرة. والأول محال، لأن المحدّد لايقبل الحركة المستقيمة || لِما مرّ. ٢٠٢ ب م
والثانى محال لِمَا مرّ بأن الحركة المستديرة لا يكون بالطبع والثانى أيضا محال، لأنه لا قاسر هناك. فتعيّن أن تكون إرادية وليست على الإستقامة فهى على الإستدارة. || فالمحدّد للجهات متحرّك بالإستدارة ٥ ١٢١ ء ج
وهو المطلوب. وفيها نظر، لأنّا نقول: لانسلّم أنه لو سكن لكان اختصاص بعض جوانبه بوَضْعٍ معيّن ترجيحا بلا مرجِّح. وإنما يلزم ذلك لوكان السكون بالطبيعة وهذا لأن من الجائز أن يكون السكون بالإرادة لِغَرَضٍ خفى عندنا. ولئِن سلّمنا ذلك ولكن لِمَ قلتم إنه لا قاسر هناك؟ فإن من الجائز أن يكون المحدد لجهات الحركات المستقيمة متحركا بحركة جسم ١٠
آخر فوقه.

الفصل الثانى

فى أحكام غير المحدّد من الأجرام السماوية

١٥

المشهور أن كلّ ما يتحرّك من || الأجرام السماوية على الإستدارة ١٥٠ ء أ
ففيه ميل مستدير لاستحالة وجود الحركة بدون الميل. وليس هو بقاسر وإلا لكانت حركتها على مواقفة القاسر فيلزم استواؤها فى السرعة والبطؤ . هذا خلف . ففى طباعها مَيْلٌ مستدير فلا يكون فى طباعها ميل مستقيم لان الطبيعة الواحدة لاتقتضى ميلَيْن متضادَّيْن . فلا ٢٠
تكون مركبة من طبائع مختلفة فهى بسيطة فيكون أشكالها كُرِيّة

٣- ٤ - [لِما مرّ ... أيضا محال] أ ج || ٤- أن تكون: أن كونها ج / وليست هى م || ٦- [نقول] أ || ٣-٤ - [وإنما يلزم ذلك لو كان السكون بالطبيعية] م || ٨-٩ - [لغرض خفى عندنا] م || ١٠- الحركات: الحركة أ || ١٨- حركتها: حركاتها أ ج || ٢١- فهى: فتكون م

وليست قابلة للخرق والإلتئام والتخلخل والتكاثف والكون والفساد.
وليست حركتها طبيعية لان الحركة المستديرة لا تكون بالطبيعة فهى
بالإرادة. وفيه نظر، لأنّا لانسلّم أنه يستحيل وجود الحركة بدون الميل
لابُدّ له من برهان.

٥

الفصل الثالث

فى أحكام الفلك

المشهور أنه ليس بثقيل ولا خفيف لأنه غير متحرّك عن الوسط
١٠ ولا الى الوسط لاستحالة كونه متحركا بالإستقامة. وكلّ ما هو غير
متحرّك عن الوسط ولا الى الوسط فهو لا ثقيل ولا خفيف. وإذا ثبت أنه
١٢١ ب ج ليس بثقيل ولا خفيف فليس بحارّ ولا بارد. ولأنه لا يقبل الأشكال
بسهولة ولا بعسر فليس برطْب ولا يابس. ينبغى أن تعلم أن هذه الحُجَج
إنما تتمّ فى الفلك المحدّد للجهات لا غير.
١٥ والمشهور أنه لا يجوز أن يكون خارج الفلك الأعظم عَالَمٌ أخر وإلا
١٢١ ب ج لكان حصول كرة أخرى خارجة ممكنا. || والتالى كاذب فالمقدّم مثله. بيان
الشرطية أن ذلك العالم إن كان بسيطا كان كُرِيًا. وإن كان مركّبا كانت
بسائطه قابلة للعود الى الحالة الطبيعية وكانت أشكالها كرية. وأما
١٥٠ ب أ كذب التالى فلأنه لو حصلت كرة خارج العالم يلزم منه || المحال. لأنها إن
٢٠ لم يكن مماسّة للعالم لكان فيما بينهما فرج قابلا للزيادة والنقصان ||

١- [و]ليست ج || ٩- خفيف: بخفيف] ج / عن: الى م || ١٠- الى: عن م || ١٠- بالإستقامة: + عن الوسط] ج || ١٣- [بـ]عسر م || ١٦- لكان ... خارجة ممكنا: لامكن ان يحصل خارجة كرة اخرى] أ م || ١٧- كان : + لها [كريا] ج / كان : كانت] أ || ١٨- أشكالهـ[ـا] ج || ١٩- يلزم منه: لزم من حصولها ج || ٢٠- بينهـ[ـمـ]ـا ج / [فرج] أ م / قابلا: قابلة ج

فكان خلاء. هذا خلف. وإن كانت مماسّة له والكرات إذا كانت متماسّة ٢٠٤ م
فلابُدّ أن يكون فيما بينهما فرج فيلزم وقوع الخلاء ، وهو محال. وهو
ضعيف لأنه مبنى على تناهى الأجسام ولَمْ ينتظم عليه برهان.

فالذى صحّ من أحكام الأجرام الفلكية أن الحركة الحافظة للزمان
دائمة الوجود. وإن بعض الأفلاك محدّد لجهات الحركات المستقيمة ٥
موصوف بالصفات التى أثبتناها له مع إحتمال أن يكون المحدّد للجهات
هو بعَيْنِه الجسم المتحرّك بالحركة الحافظة للزمان واحتمال أن لايكون
كذلك.

الفصل الرابع ١٠

فى حركات الكواكب

أما الكواكب السبعة فكلّ واحد منها يسامت الكواكب الموسومة
بالثوابت وتتحرّك منها نحو المشرق فتكون حركاتها مغربية. وأما
الثوابت فلأن كوكبا من الكواكب السيارة لماّ سامت كوكبا معروفا منها ١٥
على سمت الرأس وعاد اليها فى مدة معلومة ومضت عليها مدة
متطاولة وجدت مسامتة له فى الجانب الشرقى. فدلّ على أن الثوابت
تتحرّك المشرق ثم كلّ واحد من السيارات والثوابت يتحرّك من المشرق
الى المغرب فى كلّ يوم بليلته دورةً واحدةً. وذلك لا يُتصوّر إلا بأن يكون
فلك المحيط بالكلّ يحرّكها من المشرق الى المغرب. فكلّها متحرّك بحركة ٢٠
الفلك الأعظم من المشرق الى المغرب فى اليوم بليلته دورةً واحدةً. ولا

٢- [فيما] أ ج / بينهما[مـ]ا ج / وهو: وهذه الحجة ج || ٣- لأنه مبنى: لأنها مبنية ج || ٤- [أحكام] م || ٨- [كذلك] م || ١٥- سامت: تسامت أ ج || ١٦- ومضت: مضى أ / عليها: عليه أ ج || ١٧- وجدت: وحدث م || ٢٠-٢١ - [فكلها متحرك ... الى المغرب]

يجوز أن تكون الكواكب كلّها مركوزة فى فلك واحد متحرّك بحركة الفلك الأعظم؛ وإلا لكانت الحركات التى لها من المغرب الى المشرق متساوية || فى السرعة والبطء.

١٥٠ ب أ

١٢٢ ء ج

والمشهور أنها لا يتحرّك بنفسها وإلا لزم إما الخلاء أو انخراق || الأفلاك، وكلّ واحد منهما محال. فكل واحد من الكواكب مركوز فى فلك وحركته بحركة فلكه. وهو ضعيف لضعف الحجّة الدالّة على أن غير المحدّد للجهات لا يقبل الخرق.

٥

الفصل الخامس

فى معدل النهار وفلك البروج

١٠

الفلك الأعظم لما كان متحركا من المشرق الى المغرب فى اليوم بليلته دورة لزم أن يكون حركته على مجوّز ثابت وقطبين ثابتين ومجوّز منطقة. فالمجوّز يُسمّى مجوّز العالم والقطبان يُسمّيان قطبى العالم والمنطقة يقال لها معدل النهار. والشمس ينتقل بحركتها التى لها من المغرب الى المشرق تارةً الى الشمال وأخرى الى الجنوب. وتمكث فى كلّ واحد من الجانبَيْن بالتقريب. ويبقى ستة أشهر فى الجانب الشمال بالتقريب وستة أشهر فى الجانب الجنوبى باتقريب. فالدائرة التى تتحرّك الشمس فيها تقطع دائرة معدل || النهار على نقطتَيْن متقابلتَيْن تُسمّى إحداهما نقطة الاعتدال الربيعى وهى التى اذا جاوزتها الشمس حصلت فى الشمال. والأخرى نقطة الاعتدال الخريفى

١٥

٢٠٤ ب م

٢٠

٤- أو: و اما] ج || ٧- المحدد: المجرد ج || ١٣- و [على] أ م || ١٤- و[مجوز] أ م ||١٦-١٧ - [وتمكث .... بالتقريب] أ م || ١٧- [و يبقى] ج || ١٧-١٨ - [فى الجانب ... الجنوبى بالتقريب] ج || ١٩- [دائرة] أ م || ٢١- جاو[ز]تها ج

وهى التى اذا جاوزتها الشمس حصلت فى الجنوب. ومنتصف ما بيْن
النقطتين فى الجهة الشمالية يُسمّى نقطة الانقلاب الصيفى وفى الجهة
الجنوبية تُسمّى نقطة الانقلاب الشتوى وتسمى هذه الدائرة فلك
البروج. فإذا كانت الشمس فيما بيْن نقطتى الاعتدال الربيعى
والانقلاب الصيفى كان الزمان ربيعًا. واذا كانت فى الربيع الذى فيما ٥
بيْن نقطتى الانقلاب الصيفى والاعتدال الخريفى كان الزمان صيفا. واذا
كانت فى الربيعَيْن الآخرَيْن كان خريفًا وشتاء والمساكن || المسامتة ١٥١ ب أ
لمعدل النهار يكون فيها صيفان وخريفان وشتاءان وربيعان. لأن الشمس
تصل الى سمت رؤسهم دفعتَيْن فى السنة؛ دفعة فى نقطة الاعتدال
الربيعى ودفعة فى نقطة الاعتدال الخريفى. وفى كلّ واحد من الوقتَيْن ١٠
يكون صيفا وبعد كلّ صيف خريف وشتاء وربيع.

الفصل السادس

فى أحوال الشمس والقمر

١٥

لما اختلفت هيئات تشكل النور فى القمر بسبب قربه وبعده من
الشمس دلّ على أن جرمه كمدٌ مظلم ونوره مستفاد من الشمس. فاذا
قرب من || الشمس كان وجهه المظلم مواجها له فلا نراه مضيئا. واذا ١٢٢ ب ج
صار مقابلاً للشمس كان وجهه المضيء مواجهًا لنا فنراه تام النور. واذا
انصرف عن المقابلة انتقص نوره وازدادت ظُلْمَته الى أن يجتمع ٢٠
بالشمس وينمحق نوره. وزعم ابن الهيثم أن هيئات تشكّل النور فيه

٢- و فى [الـ]جهة م || ٣- وتسمى هذه الدايرة فلك البروج] # م || ٦- نقطتى: نقطة م || ٩- [فى السنة] أ م || ١٨- مواجها له: مواجها لنا م || ١٩- [صار] ج || ٢٠- وازداد[ت] أ م || ٢١- ويـ[نـ]ـمحق ج

باختلاف القرب والبعد من الشمس. لا يوجب الجزم بأن نوره مستفاد من الشمس لاحتمال أن يكون القمر كرةً نصفها مظلم ونصفها مضىء. وتكون متحركة على نفسها حركة تقتضى اختلاف تشكّل النور الذى له من ذاته، وهو ضعيف. لأنّا نقول: لو كان الأمر على هذا الوجه لَوَجَبَ أن ٥ نرى مضيئا فى الاستقبالات كلّها. ولو كان كذلك لَمَا عرض له الخسوف.

واعلم أن القمر اذا حصل فى المسامتة الشمس ولمْ يكن له الميل عن حقيقة المسامتة فيصير حائلا بيننا وبين الشمس فيُرى كأنه سواد على وجه الشمس، وهو الكسوف الكلّى. وإن كان له مَيْل عن المسامتة وكان الميل أقل من مجموع نصف القطرَيْن، أعنى قطر الشمس والقمر، ١٠ انكسفت الشمس بعضها. وإن كان أعظم أو مساويًا لَمْ ينكسف.

١٥٢ ء آ وجِرْم الشمس أعظم من جِرْم الأرض وإلا لوَجَبَ || خسوف القمر فى كلّ استقبال فاذا حصل القمر على حقيقة المقابلة للشمس وقع فى ٢٠٥ ء م ظلّ الأرض ويبقى على ظلامه الأصلى فيُرى غير مضىء. || فإن لم يكن له ميل عن مقابلة الشمس انخسف كلّه. وإن كان له ميل أقلّ من ١٥ مجموع نصف القطرَيْن؛ أعنى نصف قطر الظلّ و نصف قطر القمر، انخسف بعضه. وإن كان الميل مساويا لمجموع نصف القطرَيْن أو أكثر لمْ ينخسف. واللّه أعْلم.

٢- نصفها: # ج : نفصها] ج || ٤- على هذا الوجه: كذلك] ج || ٥- فى الاستقبالات: للاستقبالات] ج || ١٤- [له] آ م || ١٥- قطر الظل: القطر الظل] آ || ١٧- [واللّه أعلم] ج م

المطلع الثانى

فى البسايط العنصرية

وفيه خمسة فصول

٥

الفصل الأول

فى النار

الأجسام الدخانيّة اذا صعدت الى أقرب الفلك صارت محترقة.
فإما أن يكون هناك طبيعة مُحْرِقَة أو لا يكون. والثانى باطل وإلا لما كن ١٠
احتراق الأدخنة التى تصل اليها دائمًا ولا أكثريًا. فتعيّن الأول وهو
المطلوب. والنار لطبعها يقتضى إحالة ما يخالطها الى جوهرها. فالنار
المجاورة || للفلك بسيطة. فتكون كريّة الشكل وهى متحركة بحركة ١٢٣ ء ج
الفلك وإلا لَمَا تحركت الشهب. وذوات الاذناب على موافقة الفلك وهى
يابسة لأنها قابلة للأشكال و تركها بعُسرٍ. أمّا أنها قابلة للأشكال ١٥
فلتشكّلها بشكل الأجسام التى تلا قيها. وأمّا عسر القبول للأشكال
والترك فلأنها لو كانت قابلة لها بسهولة لكانت رطبة. لأن الرطب
هوالذى يقبل الأشكال ويتركها بسهولة. والتالى كاذب، لأن الحرارة
الشديدة تُفنى الرطوبة عن المادّة. لايقال: النار التى عندنا تقبل الأشكال
وتتركها بسهولة، فتكون رطبة ولأنها لوكانت يابسة لكانت صلبة. لأن ٢٠
اليبوسة تقتضى الصلابة. لأنّا نقول: المراد من قولنا «النار يابسة» أن

٩- إذا: الى ج / [ا]قرب ج || ١٠- محرقة: مجتمعة ج || اليهـ[ـا] آ ج || ١٥- [و تركها] ج / [للأشكال آ م || ١٦- [فـ]لتشكّلها ج / [للأشكال] آ ج

النار الصِرْفة يقتضى طبعها أن تكون || يابسة. والنار التى عندنا
ليست بصِرْفة لاختلاطها بالأجزاء الهوائية والأرضية. وأما قوله بأنها
لوكانت يابسة لكانت صلبة. قلنا: لِمَ قلتم إن النار الصِرْفة ليست
بصلبة؟ بل التى ليست بصلبة هى النار المتولّدة عندنا. والنار الصرفة
٥ غير ملوّنة وإلا لكانت مانعة من الأبصار. ولأنها كلما كانت أقوى كان
تلونها أقلّ. فإن كثير الحدّادين اذا قويت النار فيه ذهب لونها. ولأن
النار المشتعلة بأصل الفتيلة لايُرى لونها؛ فدلّ على أنها غير ملوّنة.

الفصل الثانى

١٠ فى الهواء

كرة الهواء ليست صحيحة الاستدارة تقعيرا. لأن سطحه المقعّر
يماسّ الماء والأرض فيدخل فى الهواء الوهاد والأغوار ويدخل فيه
الجبال والأشياء المرتفعة فلا يبقى تقعيره مستديرا. و أما السطح
١٥ المحدّب منه فمماسّ بمقعر كرة النار فيبقى على استدارته وهو حارّ
رطب. أما حرارته فلأن فيه قوة تقتضى عند التمكّن حركته من الوسط
٢٠٥ ب م وهى الحرارة. وأما رطوبته فلأنه يقبل || الأشكال وتركها بسهولة.

ولا يقال بأن الشمس اذا بَعُدَتْ عن سمت الرأس برد هواء ذلك
الموضع ولو كان الهواء حارًا لَمَا برد. لأنّا نقول: لانسلّم صحّة الشرطية
٢٠ وإنما يصحّ لوكان الهواءالمجاوِر للأرض هواء صِرْفًا وليس كذلك || لأن
١٢٣ ب ج الهواء بسبب مجاورة الماء تخالطه أجزاء بخارية باردة ثم يتسخن

٣- قلنا: فنقول ج || ٤- عندنا: عندها ج || ٥- كان: كانت] ج || ٦- تلونها: لونها] أ م / ذهب: ذهبت] ج || ٧- المشتعلة: المتعلقة] ج م # أ || ١٣- [الهواء] أ م || ١٥- بمقعر: لمقعر ج م || ١٦- رطب: رطبة أ ج || ١٨- [و] لا يقال أ م || ٢١- باردة: تارة ج

بشعاع الشمس . فإذا زالت الشمس عن سمت الرأس عادت طبيعتها.
والهواء الذى هو أبعد عن الأرض إنما يكون باردا لأن شعاع الشمس إنما
يتسخن به الهواء المجاور للأرض.

والهواء شفاف، لأنه لا يحجب ما وراءه عن الأبصار || وإلا لَمَا رأينا ١٥٣ ء آ
الكواكب بالليل. ويتكيّف بضوء الشمس لأنا نشاهد الهواء الذى فى ٥
أفق الشرق وقتَ الصباح مضيئا. ولو لم يكن متكيفا بضوءها لَمَا
رأيناه مضيئا. ولأنا نرى الكواكب فى الليل ولانراها فى النهار ولو لم
يكن الهواء متكيّفا بضوء الشمس فى النهار لرأينا الكواكب. ثم أن
الهواء المقابل للشمس يصير مضيئا وأنه مقابل لوجه الأرض فيضىء
الأرض. ١٠

الفصل الثالث

فى الماء

اعلم أن شكل الماء مستدير. لأن راكب البحر اذا قرب من جبل ١٥
ظهر أعلاه قبل أسفله. ولو لم يكن للماء جذبة تمنع ذلك لكان مسطّحا.
ولو كان كذلك لوجب أن يُرى أعلاه وأسفله معًا. والتالى كاذب فالمقدم
مثله.

والماء بطبعه لطيف. فيقتضى الميعان لأنه لو خلّى وطبعه ولم
تعرض أسباب اتفاقيّة كالبرد وغيره كان بالغًا فى الميعان. لايقال: ٢٠
طبيعة الماء إنما هى البرودة وهو يقتضى الجمود فلا يكون مقتضاه

١- شعاع: شعاعات] أ م / زال[ت] أ م || ٢- إنما: ربما] ج || ٣- [به] م || ٥- الكو[ا]كب م / الهواء: الكواكب ج / الذى: التى ج || ١٩- [بطبعه] ج م / [فـ]يقتضى أ م || ٢١- [إنما هى] ج م / البرودة: البرد ج م

الميعان. لأن الطبيعة الواحدة لا تقتضى أثرَيْن متضادَّيْن. لأنّا نقول: لا نسلّم أن البرد يقتضى الجمود، بل المقتضى للجمود هو غاية البرد. لايقال: أن برد الماء أقوى من برد الأرض المقتضى للجمود. لأن الحسّ يستبرد الماء فوق ما يستبرد الأرض. لأنا نقول: لا نسلّم أنه أقوى. وأما ٥ قولكم بأن الحسّ يستبرد الماء فوق ما يستبرد الأرض المقتضى فليس ذلك لشدة بردة بل لأن الماء لرقته ولطافته ينبسط على العضو ويصل أثره الى عمقه فيستبرده.

الفصل الرابع

١٠ فى الأرض وفيه بحثان

البحث الأول: فى كريّة الأرض

احتجّوا على ذلك بوجهَيْن: أحدهما أن الأرض إما أن يكون مستقيمةً من المشرق الى المغرب أو مقعرة أو محدّبة. والأول باطل وإلا (١٢٤ ء ج) لكان طلوع الكواكب || على جميع البلدان الموضوعة على ذلك السطح (١٥ — ١٥٢ ب أ) وغروبها عنها فى زمان واحد || وليس كذلك. لأنّا اعتبرنا خسوفا قمريا (٢٠٦ ء م) بعَيْنِه وكانت ساعاته فى البلدان الشرقيّة أكثر|| منها فى البلدان الغربيّة. ولو كان طلوعها وغروبها على الكلّ فى وقتٍ واحدٍ لَمَا اختلفت أوقات الخسوفات. فالأرض ليست بمستقيمةٍ من المشرق الى المغرب. ٢٠ والثانى أيضا باطل وإلا لكان طلوعها على البلدان الغربيّة قبل طلوعها على البلدان الشرقيّة. فتعيّن كونُها محدّبة من المشرق الى المغرب .

٤-٥ – لأنا نقول: ... ما يستبرد الارض] # أ || ٥- [الماء فوق ما يستبرد] ج / [المقتضى] ج م || ٦- بل # أ || ١٠- بحثان: مباحث ج || ١٥- ذلك # ج || ١٧- قمر[يـ]ـا م || ١٨- كان: كانت م / على: عن م || ١٩- الخسوفـ[ـات] ج / فالأرض: والأرض م / [بـ]ـمستقيمة أ م || ٢٠ - [قبل طلوعها] ج

أما من الشمال الى الجنوب فإما أن يكون مستقيمة أو مقعّرة أو محدبة. والأول باطل وإلا لَمَا ظهر ازدياد ارتفاع الكواكب القريبة من القطب الشمالى وانحفاض الكواكب القريبة من القطب الجنوبى لمن يكون سالكا الى الشمال. والثانى أيضا باطل وإلا لكان كلّما ازداد التوغل فى الشمال ازداد خَفاء الكواكب القريبة من القطب الشمالى. ٥
فالأرض محدّبة من جميع الجوانب، وهو ضعيف. لأن ما ذكره يدلّ على ان القدر المسكون من الأرض محدّب الشكل. ولكن لماذا يلزم من هذا أن يكون شكل الأرض بتمامه كريًا؟ لابُدّ له من دليل. الثانى أن انخساف القمر مستدير وهو ظلّ الأرض، فظلّ الأرض مستدير. وكلّ جرم ظلّه مستدير فهو مستدير. وإنما قلنا: إن انخساف القمر ظلّ الأرض لأنه لا ١٠ معنى للظل إلا عدم النور بسبب توسّط الكثيف بَيْن المضىء والمستضىء. وإنما قلنا: إن كلّ جِرْم ظله مستدير فهو مستدير. لأن امتداد الظلّ يقع على شكل الفصل المشترك بَيْن القطعة المضيئة بإشراق الشمس وبَيْن القطعة المظلمة. وإذا كان الظلّ مستديرا وجب أن يكون الفصل المشترك مستديراً، فيكون الجرم مستديراً والتضاريس ١٥ التى فى سطح الأرض إنما هى بسبب الجبال والوِهاد.|| وذلك لا يقدح ١٥٤ ء أ فى أن يكون شكل حملتها كريًا لأنها بمنزلة حشونات فى ظاهر بعض الأُكَر الصغار، وهو ضعيف أيضا. لأنّا نقول: لا نسلّم أنه يلزم من هذا أن يكون الأرض كريًا. فإن من الجائز أن يكون نصف كرة ويكون ظلّه مستديرا.|| ٢٠

٤- يكون سالكا: كان ساكنا ج / الى: فى ج [ ] أ || ٩- فظلّ الأرض: وظل الارض] أ ج || ١٦- [إنما هى] م || ١٧- الأكر: الكرات م || ١٨- [أيضا] أ م / [نقول] أ ج / [لا] ج || ٢٠- مستدير[ا] ج

١٢٤ ب ج *البحث الثانى: فى أن الأرض ليست متحركة بالاستدارة*

لأن طبيعتها تقتضى الميل المستقيم فلا يقتضى الميل المستدير، لأن الطبيعة الواحدة لاتقتضى أثرَيْن متضادَّيْن. وفيه نظر. لأن من
٥ الجائز أن يقتضى الميل المستقيم بشرط خروجها عن الحيِّز الطبيعى و يقتضى الميل المستدير بشرط حصولها فى الحيّز الطبيعى. والذى يدلّ على أنها غير متحرّكة بالاستدارة أنها لوكانت متحرّكة بالاستدارة الى المشرق لَمّا كان الطائر المتحرك الى المشرق واصِلاً الى البلدان المشرقية عنا لوجوب سبق البلدان على الطائر. والتالى كاذب، فالمقدم
١٠ مثله. ولَمّا حصل فى بعض جوانب الأرض جبال ووهاد بأسباب عرَضيّة
٢٠٦ ب م مستندة الى || اتصالات فلكيّة سال الماء بطبعه الى المواضع العميقة. وانكشفت الجوانب المشرقيّة بمنزلة جزيرة بارزة من وسط البحر والمقدار المكشوف طوله من المشرق الى المغرب نصف الدور لأن غاية الفضل بيْن ساعات الخسوف بأعيانها لاتزيد على إثنى عشر ساعة.
١٥ وعرضه من خطّ الاستواء الى ناحية الشمال ستة و ستون درجة. والقدْرالذى عرضه وطوله ما ذكرناه هو المعمور من الربع المسكون.

٨- الطائر: الطير] أ ج || ٩- الطائر: الطير] أ ج || ١٢- المشرق[ي]ة م || ١٣- المكشوف: المنكشف] ج || ١٥- [ستة و] أ م || ١٦- عرضه و طوله: طوله و عرضه] م / هو المعمور من: يسمى] م / الربع المسكون: الارض] ج

الفصل الخامس

في الأمور المشتركة بَيْن هذه الأربعة

وفيه خمسة مباحث

٥

البحث الاول: في طبقاتها

إن للأرض ثلاث طبقات: طبقة قريبة من المركز. و طبقة طينية وهي طبقة التراب المنتفع || في الماء. وطبقة بعضها مرتفع من الماء وبعضها غائص فيه. والماء مع الأرض بمنزلة كرة واحدة يحيط بها الهواء. ١٥٤ ب أ ١٠

وللهواء أربعُ طبقات: طبقة مجاورة للأرض يخالطها الأبخرة التي تصعد من الماء ثمّ يتسخّن بشعاع الشمس. وطبقة يخالطها أبخرة باردة وينقطع عنها تأثير شعاع الشمس فيها، ويقال لها الطبيعة الزمهريريّة. وطبقة هوائيّة لا يخالطها الأبخرة المتصاعدة، وفوقها طبقة دخانيّة ويحيط بها كرة النار. ١٥

البحث الثاني: في أن صوَرها النوعيّة مغايرة للكيفيّات

لأن الكيفيّات تشتدّ وتضعف مع بقاء صورها النوعيّة. فلوكانت الصور نفس الكيفيّات || لاستحال اشتدادها مع بقاء الصور. ومن هذا يُعْرَف أنها قابلة للاستحالة. ومنهم من أنكر الاستحالة وزعم أن سخونة الماء إنما كانت بسبب برودة أجزاء ناريّة كامنة فيه أو بسبب ١٢٥ م ج ٢٠

٣- مشترك[ـة] أ ج / الأربعـ[ـة] ج || ٤- [خمسة] أ ج || ٦- [البحث] ج || ٨- من: عن ج || ١٣- [فيها] أ م || ١٤- يخالـ[ـطـ]ـها ج || ١٩- [لـ] استحال أ م || ٢١- [نارية] م

أنه وَرَدَتْ عليه أجزاءً ناريّة من خارج، وهوباطل. أما الأول فلأنّا ندرك
الماء قبل التسخّن متشابهة الأجزاء. ولو كان فيها أجزاء ناريّة كامنة
لَوَقَع بها الاحساس. وأما الثانى فلأن الماء يتسخّن فى الأوانى
المستسخّنة من غير أن يُردّ عليه شىء من الأجزاء الناريّة.
٥

البحث الثالث: فى أنها قابلة للكون والفساد

لأن الماء ينقلب هواءً كما فى البخار المرتفع من المياه
المستسخنة. والهواء ينقلب ماءً كما فى القطرات المجتمعة على سطح
الكوز الموضوع فى الجمد. وليس ذلك بالرشح وإلا لَمَا وجدت إلا فى
١٠ الموضع الملاقى للماء. والهواء ينقلب ناراً كما يشاهد من كثير الحدّادين.
١٥٥ ء آ والنار || ينقلب هواءً كالنيران الحادثة عندنا. والأرض تنقلب ماءً والماء
حجراً كما يفعله أصحابُ الإكسير بالصنعة. والعناصر قابلة لأن ينقلب
بعضُها الى بعض.

١٥ *البحث الرابع: فى أنها اسطقسات المركبات*

لأنا إذا وضعنا المركب فى القرع الإنبيق حصل منه جوهر مائىّ
٢٠٧ ء م وهوائىّ وأرضىّ. وأما النارى فلأن الماء والأرض إذا اختلطا || فلابُدّ من
حرارة طابخة لهما. وفائدة الرطب واليابس أن يتخمّر الرطب باليابس.
فيحصل للمركب بواسطة الرطب قبول الأشكال، وبواسطة اليابس
٢٠ حفظها. وفائدة الحرارة النضج. وفائدة البرودة التكاثف الحافظ للهيئة
والتركيب.

٤– المستصخنة : المستحصنة] م || ٧– المـ[ـسـ]ـتسخنة م || ٩– الموضوع: الموضع آ ج ||
١٠– يشاهد: يشاهده] آ ج || ١٢– [الإكسير بـ] م / بالصنعة # آ || ١٧– النار[ى] ج

البحث الخامس: فى انحصارها فى الثقيل والخفيف

المتحرّك بطبعه إما أن يتحرّك الى الوسط أو عن الوسط. فإن تحرّك الى الوسط فإما أن يطلب أسفل الأماكن وهو الثقيل المطلق أو لا يطلبه وهو الثقيل المضاف. وإن تحرّك عن الوسط فإما أن يطلب أعلى ٥ الأماكن وهو الخفيف المطلق أو لا يطلبه وهوالخفيف المضاف.

المقالة الثالثة

المقالة الثالثة

تشتمل على أربعة مطالع

المطلع الأول
فى الآثار العُلْويّة والسُّفْليّة

١٢٥ ب ج

الشمس إذا اشرقت على المياه والأراضى الرطبة حلّلت منها أجزاء هوائيّة تمازجها أجزاء صغارمائيّة، يُسمّى المركب منهما بخارًا؛ ثمّ يتصاعد إلى الجوّ. فإن تحلّلت منها أجزاء مائيّة بشعاع الشمس انقلب كلُّه هواءً. وإن لم يتحلّل فإن بلغ إلى الطبقة الزمهريريّة فإن لم يكن البرد هناك قويًا تكاثف البخار بذلك القدر من البرد واجتمع وتقاطر. فالبخار المجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر. وإن كان قويًا فإن وصل البرد إلى أجزاء السحاب قبل اجتماعه || وتشكّل بشكل القطرات نزل ثلجًا أو بعد اجتماعه وتشكّل بشكل الكرة نزل بردًا. وإن لم يبلغ إلى الهواء البارد فأن كانت كثيرة صار ضبابًا. فإن كانت قليلة تكاثف ببرد الليل. فإن لم ينجمد نزل طلاً وإن انجمد نزل صقيعًا.

١٥٥ ب آ

وإذا اشرقت الشمس على الأراضى اليابسة حلّلت منها أجزاء ناريّة تخالطها أجزاء صغار أرضيّة، يُسمّى المركب منهما دخانًا وهو

٥ ١٠ ١٥ ٢٠

٨- [المطلع] م || ١٧-١٨ - [وتشكّل ... بعد اجتماعه] م || ١٩- فإن كان[ت] كثير[ة] ا ج / فإن كان[ت] قليل[ة] ا ج || ٢٠- نزل: ترك م || ٢٢- نارية: مادية ج

يختلط بالبخار ويرتفعان معًا إلى الطبقة الزمهريريّة. فينعقد البخار
سحابًا ويحتبس الدخان فيه. فإن بقى على حرارته قصد الصعود وإن
برد قصد النزول وكيف كان فإنه يمزق السحاب تمزيقًا عنيفًا فيحدث
منه الرعد؛ وربُّما تشتعل النار لشدة المحاكّة فيحدث منه البرق إن كان
٥ لطيفًا، والصاعقة إن كان غليظًا، والدخان الصاعد إن كان لطيفًا. ثمّ
وصل إلى كرة النار وانقطع اتّصاله من الأرض اشتعل. فإن بقى فيه
الاشتعال يُرَى كأنّه كوكب يقذف به. وإن لم يشتعل لكنّه احترق وثبت
فيه الاحتراق يُرَى على صورة دوابّةٍ أو ذنبٍ أو حيّةٍ أو حيوانٍ له قرون
وإن كان غليظًا. و وصل إلى كرة النار حدثت منه علامات هائلة حُمُر
١٠ وسُود. وقد يقف تحت كوكب ويدور مع النار بدوران الفلك أيّاما. وربُّما
٢٠٧ ب م لا ينقطع اتّصال || الدخان من الأرض إلى أن يصل إلى كرة النار
١٢٦ ء ج فيشتعل وينزل اشتعاله إلى الارض وتحترق بالكلّية والأدخنة || التى
تصعد إلى الطبقة الزمهريريّة. فإن انكسر حرّها تكاثفت وقصدت
النزول فيتموّج بها الهواء فيحدث الريح. وإن بقيت على حرارتها
١٥ تصاعدت إلى كرة النار فتردّها الحركة الفلكية إلى أسفل فيتموّج بها
١٥٦ ء آ الهواء || فيحدث الريح أيضًا. وربُّما يحدث الريح أيضًا من تخلخل
الهواء وحركته من جانب إلى جانب. والروابع إنّما تحدث من التقاء
رِيحَيْن قويَّيْن مختلفى الجهة يلتقيان فيستديران. وإذا حدث فى الهواء
أجزاء رطبة رشيّة صقيلة وضعها كوضع دائرة. وأحاطت بغيم رقيق
٢٠ لطيف لا يستر ما وراءه عن الأبصار انعكس ضوء البصر منها إلى
القمر. لأن ضوء البصر وغيره إذا وقع على الصقيل انعكس إلى الجسم
الذى وضْعه من ذلك الصقيل كوضْع المُضىء منه إذا لم يكن جهته

٧ و ٨- يُرى: راى] ج || ٩- منه: فيه ج || ١١-١٢ - الى أن يصل ... الى الأرض آ × ||
١٦- [أيضا] من آ م || ٢١- الجسم: الجرم ج || ٢٢- جهته: جهة] ج

مخالفة الجهة المضىء ويدلّ عليه التجربة فيُرَى ضوء القمر ولا يُرَى شكله. لأن المرآة إذا كانت صغيرة لا تُؤدّى شكل المرئ بل ضوءه. ودليله التجربة أيضا فيُؤدّى كلّ واحد من تلك الأجزاء ضوء القمر فيُرى دائرةً مضيئة وهى الهالة. ومتى وجد فى خلاف جهة الشمس أجزاء مائيّة ٥ شفافة صافية وضعها على هيئة الاستدارة وكان وراءها جسم كثيف مثل جبل أو سحاب مظلم وكانت الشمس قريبة من الافق. فإذا وجّهنا تلك الأجزاء المائية ونظرنا إليها صارت الشمس فى خلاف جهة النظر فانعكس شعاع البصر من تلك الأجزاء إلى الشمس لكونها صقيلة. فأدّتْ ضوء الشمس دون شكلها لكونها صغيرة فيُرَى قوس قزح. ويختلف ١٠ الوانُها بحسب اختلاف تركيب لون المرآة مع السحاب والأبخرة التى تحدث تحت الأرض إن كانت كثيرةً وانقلبت مياهًا انشقّ منها الأرض فإن كان لها مدد حدثت منها العيون الجارية، وإن لم يكون لها مدد حدثت منها العيون الراكدة. وإن لم تكن كثيرة و أزيل عن وجهها ثقل التراب ١٥٦ ب آ || صادفت منفذًا واندفعت إليه. فإن كان لها مدد حدثت منها القنوات ١٥ الجارية وإلا فلا. وإذا تولّد تحت الأرض بخار دخانى حار كثير المادة || و ١٢٦ ب ج كان وجه الأرض متكاثفا لا مسامٌ له لم يجد منفذا يخرج منه فتحدث منه الزلزلة. وربُّما كان قويّا فتنشق منه الأرض. وربُّما ينفصل نار الشدة الحركة والمواضع التى فيها طبيعة كبريتية يرتفع منها فى ٢٠٨ ء م اللّيالى أبخرة على تلك الطبيعة وتخالط هواها || الذى صار رطبا ٢٠ بسبب برد الليل. فيصير ذلك الهواء على طبيعة الأدهان السريعة الاشتعال ويشتعل من أنوار الكواكب فيُرَى مضيئًا.

٢- المرى: امرى آ ج || ٤- ا[لـ]هالة آ || ٦- [الشمس] آ / وجّهنا: واجهنا ج م || ١١- [تحدث] آ || ١٧- [فتـ]حدث ج || ١٨- فيها آ × || ‹فيرى› : فيصير] آ ||

المطلع الثانى

فيما يحدث على وجه الأرض

وفيه ثلاثة فصول

٥

الفصل الأول

فيما يتعلّق بالمساكن

لما حصل فى بعض جوانب الأرض جبال وتلال وفى غيره أغوار
ووُهاد سال الماء بالطبع إلى المواضع العميقة. وانكشفت المواضع ١٠
المشرقة. والمؤثر فى تولّد تلك الجبال والتلال إنّما هو الأوضاع الفلكية
والاتصالات الكوكبية. والمساكن الموازية لمعدل النهار إذا لم يعرض فيها
اسباب عرضية كمجاورة البحار والجبال فإنها يكون أشدّ المواضع
اعتدالا. لأن الشمس إذا سامتتها فى نقطتَى الاعتدالَيْن يميل عنها
بسرعة. لأن الميل بَيْنَ دائرتَى فلك البروج ومعدل النهار تتزايد هناك ١٥
كثيرا فلا يحدث سخونة قوية. ثمّ إن مَكْثَها فوق الأرض مساوٍ لِمَكْثِها
تحت الأرض أبداً فيعتدل حرارة النهار ببرودة الليل. فلا يكون الهواء
فى غاية الحرّ ولا يعظم التفاوت بين الشتاء والصيف. فيكون ||
أحوالهم متشابهة معتدلة. ١٥٧ ء أ

يميل

٤- [ثلاثة] أ ج || ٦- [الفصل] م || ٩ و ١٠- تلال: قلال م || ١١- والمؤثر: والمولد ج || ١٣- البحار والجبال: الجبال والبحار م || ١٦- لمكثها: كمكثها م لميلها ج || ١٩- أحوالهم: احوال السنة ج / إن: بان] أ م

وقال الإمام [١] : أن التسخّن هناك أشدّ من التسخّن فى جميع
الأقاليم. واحتجّ عليه بأن البلدة التى تكون بُعْدُها عن خطّ الاستواء
ضِعْف غاية الميل يكون تسخين الشمس فيها حال كونها فى غاية الميل
مثل تسخينها فى خطّ الاستواء وتسخينها فى هذه البلدة فى تلك الحالة
٥ شديد جدًا. فيكون تسخينها فى الخط الاستوا شديدا جدا وتسخينها فى
خطّ الاستواء فى غير هذه الحالة أشد من التسخين فى هذه الحالة.
فيكون تسخينها فى خطّ الاستواء فى جميع السنة فى الغاية، وهو
١٢٧ ج ضعيف. لأنّا نقول: لا نسلّم أن تسخينها || فى البلدة المفروضة مثل
تسخينها فى خطّ الاستواء. وهذا لأن دورالفلك بالنسبة إلى أفق البلدة
١٠ المفروضة ليس دورا مستقيما بل القطب الشمالى مرتفع عن الأفق.
فيكون الظاهر من مدار الشمس فى هذه البلدة أعظم من مدارها فى
خطّ الاستواء. فيكون مكث الشمس فوق الأرض حال كونها فى البروج
الشمالية بالنسبة إلى هذه البلدة أكثر من مكثها فوق الأرض بالنسبة
إلى أفق الاستواء. فيكون تسخينها فى خطّ الاستواء فى هذه الحالة
١٥ أقل. والأحوال فى خطّ الاستواء قريبة من التشابه. لأن بعد الشمس عن
٢٠٨ ب م سمْت || رؤسهم لايكثر جداً فلا يعظم التفاوت بَيْن الشتاء والصيف.
ولأن الشمس متى سامتت رؤسهم كان الوقت صيفًا وهى تسامتت
رؤسهم مرّتَيْن فهناك صيفان. وعلى هذا القياس سائر الفصول ومدار

٢– الأقاليم: الارض] ج || ٤ – خط: الخط] أ || ٥– خط: الخط] أ || ٥–٦ – [شديدا جدا ... فى خط الاستواء] م / من التسخين: من تسخينها] ج || ١١–١٢ – فى خطّ الاستواء: فى البلدة خط الاستوا] ج || ١١– الظاهر: # أ || ١٤– تسخينها: # أ || ١٧– تسامت[ت] أ م

---

(١). فخرالدين الرازى، *المباحث المشرقية*، ٢\٢٠٩–٢١٠.

رأس المنقلبين فى غاية السخونة، لأن تزايد الميول يقلُّ هناك. فتكون الشمس كالواقفة على سمْت رؤسهم فيكون التأثير أقوى. ولأن نهارهم الصيفى طويلٌ فيكون زمان التسخّن أكثر.

الفصل الثانى ٥

|| فى تكوّن الجبال ١٥٧ ب آ

الحرّ العظيم إذا صادف طينًا كثيراً لزجا إما دفعةً أو على مرور الأيّام عقّده حجراً عظيماً. ثمّ الطين بعد تحجره تختلف أجزاؤه فى الصلابة والرخاوة. فإذا جرت عليه مياه قويّة الجرْى أو رياح عاصفة ١٠ انخفرت الرخوة وبقيت الصلبة شاهقة. ثم لا تزال الرياح والسيول تعرض فى تلك الحفْر إلى أن تغورغوراً شديداً.

الفصل الثالث

فى المعادن الأبخرة والأدخنة المحتبسة فى الأرض ١٥

إذا اختلطت على ضروب من الاختلاطات مختلفة فى الكمّ والكيْف تولّد منها الأجسامُ المعدنية. وهى إما منطرقة كالأجسام السبعة التى هى الذهب والفضّة والرصاص والنحاس والحديد و الأسرب والخارصينى. وإما غير منطرقة وهى إما فى غاية الليْن كالزيبق وإما ٢٠ فى غاية الصلابة كالياقوت. وهى إما أن ينحلّ بالرطوبات كالأجسام

١- المنقلبين: الانقلابين] م || ٨- مرور: صروف] ج || ١٥- المحتبسة: المختلفة] ج || ١٨- كالأجسام: كالاجساد] آ ج م

١٢٧ ب ج — الملحية مثل الزاج والنوشاذر || وإما أن لا ينحلّ بها كالزرنيخ
والكبريت. والأجساد السبعة إنما يتولّد من اختلاط الزيبق والكبريت.
فإن كان الزيبق والكبريت صافيَيْن وانطبخ الزيبق بالكبريت انطباخا
تامًا وكان الكبريت مع ذلك أبيض تولّدت الفضّة، وإن كانت أحمر وفيه
٥ قوة صباغة لطيفة غير محرقة تولّد الذهب، وإن وصل إليه قبل
استكمال النضج برد عاقد تولّد الخارصينى، وإن كان الزيبق صافيًا
والكبريت رديًا فإن كان فى الكبريت قوة محرقة تولّد النحاس. وإن
كان الكبريت غير جيّد المخالطة مع الزيبق تولّد الرصاص. وإن كان
١٥٨ ء آ — الزيبق والكبريت رديَّيْن فإن كان الزيبق متخلخلاً أرضيًا. وكان ||
١٠ الكبريت رديًا محرقًا تولّد الحديد. وإن كانا مع رداءتهما ضعيفَى
التركيب تولّد الأسرب. وهذه الأمور وُجِدَتْ بالتجربة والإمتحان.

١- النوشاذر: النشادر ج || ٢- [والأجساد ... والكبريت] م || ٣- الزيبق: # آ

المطلع الثالث

فى المزاج

العناصر المتضادّة الكيفيات إذا اجتمعت انكسرت صرافة كيفية ٥
كلّ واحدٍ منهما إما بكيفية الآخر بأن ينفعل بعض أجزاء هذا عن بعض
أجزاء ذلك، وبعض أجزاء ذلك عن بعض أجزاء هذا؛ وإما بصورته
النوعية حتى تحصل منه كيفية متشابهة فى أجزاء المركب || متوسطة ٢٠٩ م
بَيْن الأضداد فتلك الكيفية هى المزاج. وإنما يحصل ذلك إذا تصغّرت
أجزاء العناصر وصار أكثر كلّ واحدٍ منها مماسًا لأكثرالآخر. ولَمّا كانت ١٠
الكيفيات التى للعناصر أربعا _وهى الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة_ كانت المزاجات مركبة منها. فإن كان مقادير القوَى المتضادة
فى الممتزج متساويةً فهو المعتدل الحقيقى وإلا فهو الخارج عن الاعتدال
الحقيقى. والأول لا وجودَ له، لأن البسائط المجتمعة لو تساوت فيها
مقادير القوى فإن كان المركّب مائلاً إلى حيّز من أحياز تلك البسائط ١٥
كان ترجيحًا بلا مرجِّح، وهو محال. وإن لم يكن مائلا كان الميْل الذى لكلّ
واحدٍ منها إلى حيّزه الطبيعى مِمّا لا يعوقه عائق قَسْرى. فيعود كلّ
واحدٍ منها إلى حيّزه الطبيعى؛ وإلا لكان المطلوب بالطبع || متروكًا من ١٢٨ ج
غير قاسر يعوقه عنه، وهو محال. فالموجود من الأمزجة خارج عن
الاعتدال الحقيقى. وهو إما مفرد وهو الحار والبارد والرطب واليابس، ٢٠
وإما مركب وهو الحارّ الرطْبُ والحارّ اليابس والبارد الرطْبُ والبارد ||

١٠- صار: كان م / منها: منهما أ || ١٢- [القوى] م || ١٣- فهو: فهى ج / الخارج: # أ
|| ١٤- [الحقيقى] ج / فيه[ا] م || ٢١- الرطب والحار: # م

١٥٨ ب آ اليابس. ثم المركّب إن توفّر عليه من العناصر بكمّياتها وكيفياتها فالقسط الذى يليق به يُسمّى المعتدل وان لم يتوفّر عليه يُسمّى الخارج عن الاعتدال. والمعتدل بهذا المعنى إما نوعىّ أو صنفىّ أو شخصىّ أو عضوىّ. وكلّ واحدٍ منها إما بالنسبة إلى الخارج أو إلى الداخل.

٥ فالاعتدال النوعىّ بالنسبة إلى الخارج هوالاعتدال الذى لنوع الإنسان بالنسبة إلى سائر الأنواع. وله طرفا افراطٍ وتفريطٍ. فإذا خرج عنهما بطل المزاج عن أن يكون مزاج ذلك النوع. وأما الاعتدال النوعى بالقياس إلى الداخل فهو الواسطة بَيْن طرفَى الاعتدال النوعى. ويوجد فى أعدل شخصٍ من أعدل صنفٍ من النوع. وأما الاعتدال الصنفى

١٠ بالقياس إلى الخارج فهو الاعتدال الذى لصنفٍ من أصناف النوع كالمزاج الذى لسكّان بلاد إقليم من الأقاليم. فإن لهم مزاجًا خاصًا يوافق هواء ذلك الإقليم، وله طرفا افراطٍ وتفريطٍ. إذا خرج عنهما بطل مزاج ذلك الصنف. وأما الاعتدال الصنفى بالقياس إلى الداخل فهو الواسطة بَيْن طرفى المزاج الصنفى ويوجد فى شخص هو أعدل اشخاص ذلك

١٥ الصنف وأما الاعتدال الشخصى بالقياس إلى الخارج فهو المزاج الذى يجب أن يكون لشخصٍ معَيَّن حتى يكون موجودا صحيحا، وله طرفا ||

٢٠٩ ب م افراطٍ وتفريطٍ. إذا خرج عنها بطل مزاج ذلك الشخص. وأما الاعتدال الشخصى بالقياس إلى الداخل فهو المزاج الذى إذا حصل للشخص كان على أفضل أحواله وهو الواسطة بَيْن طرفَى المزاج الشخصى بالقياس

٢٠ إلى الخارج. وأما الاعتدال العضوى بالقياس إلى الخارج فهو المزاج الذى

٤-٥ – [أو الى الداخل ... الى الخارج] ج || ٥- هو الاعتدال: و هو الاعتدال ج || ٧- عنه[مـ]ـا ج م || ١٤- المزاج: # أ : [ ] م || ١٣-١٥ – الداخل ... بالقياس الى] ج || ٢٠- [الخارج فهو المزاج الذى ...] م

يحتصّ بكلّ عضوٍ من الأعضاء ويخالف به غيره. || وله طرفا افراطٍ ١٥٩ ء أ
وتفريطٍ. وأما الاعتدال العضوى بالقياس إلى الداخل فهو المزاج الذى
إذا حصل للعضو كان على أفضل أحواله. وهو الواسطة بَيْن طرفَى
المزاج العضوى بالقياس إلى الخارج. وأما الخارج عن كلّ اعتدال || فعلى ١٢٨ ب ج
ثانية أقسام بحسب القسمة المذكورة فى الخارج عن الاعتدال الحقيقى. ٥

١-٢ - [... بالقياس الى] م || ٥- بحسب: تحت] م

المطلع الرابع

فى كيفيّات الأجسام العنصريّة

وفيه خمسة فصول

٥

الفصل الأول

فى الكيفيات الملموسة

أما الحرارة فهى التى من شأنها تفريق المختلفات وجمع
المتشاكلات لأنها تفيد الميْل المصعّد بواسطة التسخين. وتحقيقه أن ١٠
المركّبات لَمّا كان تركيبها من أجسام مختلفة فى اللطافة والكثافة فكلّ
ما كان ألطف كان أقبل للخفّة من الحرارة. فإن الهواء أسرعُ قبولاً لذلك
من الماء الذى هو أسرع قبولا من الأرض لا جرم إذا عملت الحرارةُ فى
المركّب بادر الأقبلُ لها إلى التصعّد قبل مبادرة الأبطاء والأبْطاء دون
القاصى فيعرض من ذلك تفريق الأجسام المختلفة الطبائع التى حصل ١٥
منها المركب. ثم يحصل منها عند تفريق تلك الأجزاء المختلفة الطبائع
اجتماع المتشاكلات بمقتضى طبائعها. وهذا إنما يعرض فى المركب الذى
لا يكون بساطة شديدة الالتحام. و أما الذى يكون التحامه شديدا فإما أن
يكون اللطيف والكثيف قريبين من الاعتدال أو لا يكونان كذلك. فإن
كان الأول فإذا قوى تأثير الحرارة فيه حدثت فيه حركة دورية كما فى ٢٠

٤- [خمسة] أ ج || ٦- [الفصل] م || ٨- تفيد: تقبل ج || ١٢- لذالك] # أ || ١٣- [قبولا] م || ١٤- المركب: المركبات] ج || ١٥- القاصى: العناصر ج || ١٨- [و] أما أ ج || ١٩- قريبين: قريبا م / يكونان: يكون م || ٢٠- حدث[ت] أ ج / [فيه] م

الذهب. فإن اللطيف إذا مال إلى التصعّد جَذَبَه الكثيفُ إلى أسفل فحدثت الحركة الدورية. فإن كان الثانى فإن كان الغالب هواللطيف

١٥٩ ب أ تصعّد بالكلّية || واستصحب الكثيف، وإن لم يكن الغالب هواللطيف فإن لم يكن الكثيف غالبا جدًا اثّرت النار فى تسييله وإلا فلم يقوِ على

٥ تليينه. ومن أسباب حدوث الحرارة الحركةُ ودليله التجربة والأجرام الفلكية وإن كانت متحركة لكنّها غير قابلة للحرارة، فلا يحدث فيها السخونة.

وأما البرودة فمنهم من زعم أنها عدم الحرارة عمّا من شأنه أن

٢١٠ • م يكون حارًا، || و هو باطل. لأن البرودة محسوسةٌ ولا شيء من العدم

١٠ كذلك.

وأما الرطوبة فهى الكيفية التى يكون بها الجسم سهل التشكّل بشكل الحاوى القريب سهل الترك له.

١٢٩ • ج قال الإمام [1]: || الماء له وصفان: أحدهما الكيفية التى يكون بها الجسم سهل الالتصاق بالغير سهل الانفصال عنه. وثانيهما الكيفية

١٥ التى يكون بها سهل التشكل بشكل الحاوى سهل الترك له. فالرطوبة إما أن تكون هى الأولى أو الثانية. والقسم الثانى باطل وإلا لكانت النار رطبةً. قلنا: لا نسلّم أنه يلزم أن يكون النار رطبةً وإنما يلزم ذلك لو كانت النار الصرفة سهلة التشكّل بشكل الحاوى وسهلة الترك له.

٤-٥ – فلم يقو على تليينه: لم تقدر علي لسييله ج || ٩- باطل لان] # ج || ١١- التى يكون بها: التى بها يكون الشى] ج / [بها] م || ١٣-١٤ – التى يكون بها: التى بها يكون ج م || ١٥- التى يكون بها: التى بها يكون ج : + سهل الالتصاق بالغير م || ١٦- الأول[ى] ج

---

(١) . فخرالدين الرازى، *المباحث المشرقية*، ١\٣٨٨-٣٩٠.

وقال الشيخ [(١)]: إن الالتصاق بالغير ليس لأجل الرطوبة وإلا لكان الرطب هو الذى يكون أشدّ التصاقًا بالغير. وليس كذلك، لأن الماء أرطب من الدهن والعسل، وليس أشدّ التصاقًا بالغير. واعترض الإمام[(٢)] عليه بأن الرطوبة هى الكيفية التى بها يصير الجسم سهل الالتصاق بالغير والانفصال عنه. والماء أسهل التصاقًا وانفصالاً من الدهن والعسل. ٥

قلنا: لانسلّم أن الرطوبة عبارة عمّا ذكرتم. ولَئِنْ سلّمنا ذلك ولكن هذا لا ينافى قول الشيخ بأن الالتصاق ليس لأجل الرطوبة. ومنهم || من زعم أن الرطوبة هى السيلان، وهو باطل. لأن السيلان عبارة عن حركات توجد فى أجسام متفاصلة فى الحقيقة متواصلة فى الحس يدفع بعضها بعضا؛ حتى لو قدّرنا ذلك فى التراب والرمل كان ذلك سيلانا. ١٦٠ ء آ ١٠

وأما اليبوسة فهى عبارة عن الكيفية التى بها يصير الجسم بحيث يقبل الأشكال ويتركها بعسر.

الفصل الثانى ١٥

فى الكيفيات المبصرة

أما البياض فهو قد يتخيل عند مخالطة الهواء للأجسام الشفّافة المتصغّرة. فإن الثلج أبيض ولا سبب لبياضه إلا أنّ هناك أجزاءً صغارًا

|| ١- إن: بان] آ : [ ] م / ليس: # آ || ٢- الرطب: الارطب] ج / [هوالذى يكون] م || ٨- لا: بال] آ || ١٥- أن: + الطبيعة] ج

(١) . ابن سينا، *الشفاء* (*الطبيعيات* [السماء والعالم])، ٢\١٥٣.
(١) . فخرالدين الرازى، *المباحث المشرقية*، ١\٣٨٨-٣٩٠.

جمديةٌ شفّافة خالطها الهواءُ ونفذ فيها الضوء وكذا البلّور المسحوق
والزجاج الصافى المسحوق يُرَى أبيض لذلك. وقد يكون كيفية حقيقية
قائمة بالجسم كالبيض المسلوق يصير بياضه الشفاف أبيض. وليس
كذلك لأجل أن النار أحدثت فيه هوائية. لأنه يصير بعد الطبخ أثقل.

٥ وزعم الشيخ[1] أن الألوان غير موجودة || بالفعل فى الأجسام حال
١٢٩ ب ج كونها مظلمة. واحتجّ عليه بأنّا || لا نراها فى المظلمة. فذلك إما أن يكون
٢١٠ ب م لعدمها أو لأن الهواء المظلم عائق عن إبصارها. والثانى باطل، لأن
الهواء المظلم ليس فيه كيفية عائقة عن الإبصار. فإن مَنْ جلس فى غارٍ
مظلمٍ وكان فى الخارج جسمٌ مستنيرٌ رآه.ولو كانت الظلمة كيفية مانعة
١٠ من الإبصار لَمَا حصلت الرؤية فى الظلمة. فتعيّن القسم الأول،
وهوالمطلوب.

واعترض عليه الإمام[2] بأن قال: لِمَ لايجوز أن يكون الضوء شرطًا
لصحة كون اللون مبصرًا و لا يكون شرطًا لوجوده وهو متوجّه عليه؟

وأما الضوء فمنهم من زعم أنه أجسام منفصلة عن المضىء
١٥ ومتصلة بالمستضىء، وهو باطل. لأنه لو كان جسمًا || لكانت حركته
١٦٠ ب أ بالطبع إلى جهة واحدة، فلا يحصل الاستضاءة إلا فى جهة واحدة. والتالى
كاذب فالمقدّم مثله. واحتجّوا على كونه جسمًا بأن الضوء متحرّك، وكلّ
متحرّك جسم، فالضوء جسم.

٤- [كـ]ذلك أ م / الطبخ: النضج م || ٥- موجودة: مبصرة ج / بالفعل: # أ || ٩- [رآه] أ ج / مانعة من: عايقة عن] م || ١٦- الا[ستـ]ضاءة] م

---

(١) . ابن سينا، *الشفاء* (*الطبيعيات* [النفس])، ٢\٩٥-١٠١.
(٢) . فخرالدين الرازى، *المباحث المشرقية*، ١\٤٠٦-٤٠٩.

وجوابه: منع الصغرى. فإن المضيء لما كان عاليًا سبق إلى الوهم أن الضوء منخدر منه، ثم الضوء منه ما هو أوّل ومنه ما هو ثان. فإن الهواء المقابل للشمس يصير مستضيئا وأنه مقابل لوجه الأرض فيصير ذلك الهواء مضيئا لوجه الأرض. فالضوء الحاصل من المضيء لذاته هو الضوء الاول، والحاصل على وجه الأرض من المضيء لغيره وهوالهواء ٥ هو الضوء الثاني. والذي يدلّ على أن الهواء يتكيّف بالضوء أنّا نرى الجوَّ الذي في أفق الشرق في وقت الصباح مضيئا. ولو لا تكيّف به لَمَا صار مشاهدا. والظلّ هوالضوء الثاني. وأما الظلمة فهي عدم الضوء عما من شأنه أن يكون مضيئا.

١٠

الفصل الثالث

في الكيفيات المسموعة

السبب القريب للصوت تموُّج الهواء. وليس المراد من التموّج حركة انتقالية من هواء واحد بعَيْنِه بل حالة شبيهة بتموُّج الماء. فإنه ١٥ أمر يحدث بصدم بعد صدم وسكون بعد سكون. وسبب التموّج إما مسّ عنيف وهوالقرع أو تفريق عنيف وهوالقلع. أما القرع فإنه || يحوّج ١٣٠ ء ج الهواء إلى أن ينقلب من المسافة التي سلكها القارعُ إلى جنبَيها بعنفٍ شديدٍ. وكذا القلع ويلزم منها جميعا أن ينقاد الهواء المتباعد للتشكّل والتموّج الواقعَيْن هناك ويتوقّف الإحساس بالصوت على وصول ٢٠

١- لما: لو ج / عاليا: غالبا ج || ٢- ثان: ثاني م || ٣- مستضيئا: مضيا] أ ج || ٦-٧ - [والذي يدل ... لما صار مشاهدا] م || ٧- الشرق: المشرق ج / [في] ج || ٨- و [أما] الظلمة [فهي] أ ج || ١٤- السبب القريب للصوت حالة شبيهة بتموج الهوا] م / [و] ليس أ ج || ١٩- المتباعد: المساعِد] ج

الهواء الحامل له إلى الصماخ. لأنه يميل من جانب إلى جانب عند
١٦١ ء أ هبوب || الرياح. ومن أخذ أنبوبة طويلة و وضع أحد طرفَيْها على فمه
وطرفها الآخر على صماخ انسان وتكلّم فيه بصوتٍ عالٍ سمعه ذلك
٢١١ ء م الانسان دون غيره من الحاضرين. || وإذا رأيْنا انسانًا من البُعْد يضرب
٥ الفأس على الخشبة رأيْنا الضربة قبل سماع الصوت. والصوت موجود
فى الخارج، لأنّا إذا سمعنا الصوت عرفنا جهته، ولو لا أنه موجود فى
الخارج لكان إدراكه حال وصوله الى صماخنا. ولو كان كذلك لَمَا أدركنا
الجهة التى منها وصل إلينا.

وأما الصدى فسببه أن الهواء إذا تموّج وقاوم ذلك التموُّجَ جسمٌ
١٠ كجبل أو جدار أملس بحيث يردّ هذا التموّج ويصرفه إلى خلف ويكون
شكله شكل الأول وعلى هيئته، حدث من ذلك صوتٌ هوالصدى.

الفصل الرابع

فى الكيفيات المشمومة والمذوقة

١٥

أما المذوقة: فالجسم إن كان عديمَ الطعم فى الحسّ لشدّة تكاثُفه
وكان بحالة إذا حلّلت أجزاؤه بالحيلة أحسّ منه بطعمٍ كما فى النحاس
فيُسمّى ذلك الطعم تَفَاهَةً. وإن كان له طعم فلا يخلوا إما أن يكون لطيفًا
أو كثيفًا أو معتدلاً. والفاعل فى الثلاثة إما الحرارة أو البرودة أو
٢٠ القوة المعتدلة بينهما. فالحارّ إن فعل فى الكثيف حَدَثَت المرارة أو فى
اللطيف حدثت الحرافة أو فى المعتدل حدثت الملوحة. والبارد إن فعل فى

٢- اخذ: اتخذ أ م || ٣- إنسان: الانسان] ج / عاليّ: عال ج || ٤- [غيره من] أ م || ٦- أنه موجود: وجوده ج || ١٠- كجبل: لجبل ج || ١٣- [فيـ]ـسمى ج || ١٥- القوة: # أ || ٢١- إن فعل: اذا فعل] ج

الكثيف حدثت العفوصة أو فى اللطيف حدثت الحموضة أو فى المعتدل حدث القبض. والمعتدل إن فعل فى اللطيف حدثت الدسومة أو فى الكثيف حدثت الحلاوة أو فى المعتدل حدثت التفاهة المركّبة. فالحرافة أسخن الطعوم ثم المرارة || ثم الملوحة. والعفوصة أبردها ثم القبض ثم الحموضة. || ١٦١ ب أ ٥

وأما المشمومات فليس لها أسماء مخصوصة إلا من جهة الموافقة والمخالفة بأن يقال رائحة طيبة ومنتفة أو من جهة ما يقارنها من الطعوم بأن يقال رائحة حلوة أو حامضة. ١٣٠ ب ج

الفصل الخامس ١٠

فى كيفيات الأجسام ذوات الأنفس إما اللذّة أو الألم

فقد قيل: إن اللذّة عبارة عن إدراك الملائم والألم عبارة عن إدراك المنافى. وقال الإمام [1]: إنّا نجد من أنفسنا عند الأكل والشرب والوقاع حالة مخصوصة ونعلم أن هذه الأشياء ملائمة لنا. وذلك لا يدلّ على أن ١٥ تلك الحالة هل هى نفس هذا الإدراك أم لا ؟ فإن الاستقراء دلّ على أن هذه الحالة لايحصل لنا إلا إذا أدركنا ما يلائم مزاجنا. وذلك لايكفى فى كون هذه اللذّة عبارة عن إدراك ما يلائم المزاج فإن اللذة حاصلة بدونه؛

٣- فالحرافة: فالحلاوة] أ ج || ٥- [الـ]حموضة أ ج || ٧- أو: و أ ج / منتفة: منتنة أ ج || ١١- كيفيات: الكيفيات أ / أو: و ج || ١٥- مخصوصة: محسوسة ج || ١٦- [هل] ج / هذا: هى ج / [أم لا] م || ١٧- [إذا] ج || ١٨- [هذه] أ ج / ما: # أ : [ ] ج / يلايم: ملايم أ ج

(١) . فخرالدين الرازى، *المباحث المشرقية*، ١\٥١٢-٥١٤.

٢١١ ب م إذ || الإنسان يلتذّ بالرياسة وإن لم تكون الرياسة من حيث هى هى ملائمة للمزاج.

واعلم أن ما ذكروه فى معرض التعريف فلا يشتمل على شىء من الدعاوى فلايقبل الاعتراض. و من الناس من زعم أن اللذّة لا حقيقة لها

٥ الا العود إلى الحالة الطبيعية، وهو باطل. لأن الإنسان قد يلتذّ بالنظر إلى الوجه الحَسَن وبإدراك مسئلة من المسائل العلمية و وصول مال إليه من غير أن يخطر بباله تلك الأشياء قبل وصولها إليه.

وأما الألم فالمشهور أن سببه سوء المزاج و تفرّق الاتّصال. وقال الإمام [1]: إن تفرّق الاتّصال ليس بمؤلّم، لأنه عدم الاتّصال عمّا من شأنه

١٠ أن يتّصل. والألم أمر وجودى. والعدم لا يكون علّة للأمر الوجودى. ولأن السكّين الحادّ رُبّما يقطع العضو ولا يُحَسّ به إلا بعد زمان. ولو كان || التفرّق علّة بالذات لَمَا تخلّف عنه. ويمكن أن يكون المراد بقولهم «إن تفرّق الاتّصال مؤلّم» أن تفرّق الاتّصال مستلزم الألم بسبب الكيفية

١٦٢ ء آ الحادثة عند التفرّق. و على هذا لا يتوجّه الإشكال.

١٥ وأما الصحّة والمرض فقد قيل: إن الصحّة عبارة عن الكيفية التى بها يكون بَدَنُ الحىّ بحيث يصدر عنه الأفعال اللائقة سليمةً. والمرض ما يقابلها وجعل جنسا لثلاثة أنواع (*)سوء المزاج وسوءالتركيب وتفرق الاتصال.

١- إذ: اذا] أ م || ٣- [فـ]لا ج || ١٣- مستلزم للألم: يستلزم الالم] أ ج || ١٧- [(*)سوء المزاج ....قسمان الاول] (فى صفحة ٤٦٣) ج

---

(١) . فخرالدين الرازى، *المباحث المشرقية*، ١\٥١٥-٥١٨.

قال الإمام[١]: لا شىء من هذه الثلاثة بمندرج تحت المرض. أما سوء المزاج فإنه إنّما يحصل عند صيرورة هذه الكيفيات الأربع أزيدَ أو أنقص بحيث لا يبقى الأفعال مع تلك الزيادة والنقصان سليمةً. وهناك أمور ثلاثة ذات تلك الكيفية وكونها غير ملائمة للبدن واتّصاف البَدَن بها. فإن كان المرض هوالأول، أعنى تلك الحرارة الغريبة لم يكن من الكيفيات النفسانية؛ بل من الكيفيات المحسوسة وان كان هو الثانى لم يكون من الكيفيات النفسانية. لأن كونها غريبة أو ملائمة أو منافرة من باب المضاف. وإن كان هو الثالث كان من مقولة أن ينفعل. وأما سوء التركيب فهو عبارة عن مقدار أوعَدَد أو شكل أو وضع أو انسداد مَجْرًى يُخِلّ بالأفعال. وليس شىء منها من الكيفيات النفسانية. وأما تفرق الاتّصال فهو أمر عدمى.

قلنا: لانسلّم أن هناك أمور ثلاثة فقط؛ بل لابُدّ من حصول كيفية أخرى غير معتدلة. فيكون المرض عبارة عنها لا غير. وهكذا نقول فى سوء التركيب. وأما تفرق || الاتّصال فالمراد من قولهم «إنه نوع من المرض» أن الكيفية التى تحصل بسبب تفرّق الاتّصال نوع من المرض. ٢١٢ ء م

أما الفرح فسببه المعد أن يكون حامله الذى هو || الروح الحيوانى المتولّد فى القب على أفضل أحواله فى الكمّ والكيف. أما فى الكمّ فلأن زيادة الجوهر فى المقدار يوجب زيادة القوة. ولأنه إذا كان كثيرا يبقى قسط وافٍ فى المبدأ وقسط وافٍ للانبساط الذى يكون عند الفرح. لأن ١٦٢ ب أ

٦-٧ – بل من الكيفيات ... النفسانية: # أ || ١٣- نقول: القول] أ || ١٤- [الاتصال] م || ١٤-١٥ – [قولهم ... بسبب تفرق الاتصال] أ ||

(١) . فخرالدين الرازى، *المباحث المشرقية*، ١\٥٢٥-٥٢٦.

القليل ينخل به الطبيعة ويمسكه عند المبدأ فلا ينبسط. وأما فى الكيف بأن يكون معتدلاً فى اللطافة والغِلَظ وأن يكون شديد الصفاء. ومن هذا ظهر أن المعد للغمّ إما قلّة الروح كما فى الناقهين والمنهوكين بالأمراض والمشايخ. وإما غلظة كما للسوء داوبِّين. وأما سببه الفاعلى ٥ فالأصل فيه يخل الكمال. والكمال راجع إلى العلم والقدرة ويندرج فيه الإحساس بالمحسوسات الملايمة والتمكن من تحصيل المراد والاستيلاء على الغير والخروج عن المؤلم وتذكّر اللذات. ومن هذا يُعرَف السبب الفاعلى للغمّ. والفرح يتبعه أمران: أحدهما بقوى الطبيعة ويتبعه اعتدال مزاج الروح وحفظه عن التحلل وكثرة تولّد بدل المتحلل. وكذا ١٠ يتبعه تحلخل الروح فيستعد للانبساط للطف القوام. والثانى انجذاب الغذا إليه بحركته بالانبساط إلى غير جهة الغذاء. والغمّ يتبعه أضداد ذلك.

وجميع العوارض النفسانية يصحبها حركات الروح إما إلى خارج إما دفعة كما فى الغضب أو على التدريج كما فى اللذة والحركة ١٥ المعتدلة؛ أو إلى داخل إما دفعة كما فى الفرغ أو على التدريج كما فى الحزن. وقد يتّفق أن يتحرك إلى جهتَيْن فى وقت واحد كالهمّ. فإنه يوجد معه غضب وحزن وكالخجل. فإنه ينقبض به الروح أولاً إلى الباطن ثم يخطر بباله أنه ليس فيه كثير ضرر فينبسط ثانياً. واللّه أعلم. ||

١- بأن: فأن م || ٦- بالمحسوسات: بان المحسوسات أ || ١٤- [كما فى] أ || ١٤-١٥- الغضب ... إما دفعة: # أ || ١٦- معه: منه] م || ١٧- [به] أ

المقالة الرابعة

١٦٣ ء أ

٥

المقالة الرابعة

تشتمل على مطلعَيْن

المطلع الأول

في القوى النباتية

١٠ وفيه أربعة فصول

الفصل الأول

في تقسيمها

١٥ اعلم أن القوى التي يشترك فيها النباتُ والحيوانُ ولا يشاركهما فيها غيرُهما إما أن يكون فِعْلُها لأجل الشخص || أو لأجل النوع. والأول ٢١٢ ب م قسمان: أحدهما القوة الغاذية وهي التي تحيل الغذاء إلى مشابهة المغتذي ليخلف بدل ما يتحلل. والثاني النامية وهي التي تزيد في أقطار الجسم على التناسب الطبيعي ليبلغ إلى غاية النشوّ. فقولنا ٢٠ «تزيد في أقطار الجسم» احترازاً عن الزيادات الصناعية. فإن الصانع إذا أخذ قدرا من مادّة فاذا زاد في طوله و عرضه نقص من عمقه. وإن

٨- [المطلع] م || ١٦- غيرهـ[ـما] م / الأول: الاولى] م || ١٧- المتشابـ[ـة] م || ١٩- الطبيعي: الطبيقي] م || ٢١- نقص: ينقص] أ

كان بالعكس فبالعكس. وأما هذه القوة فإنها تزيد فى الأقطار الثلاثة. وقولنا «على التناسب الطبيعى» احترازًا عن الزيادات الخارجة عن المجرى الطبيعى كالورم. وقولنا «ليبلغ إلى ‹غاية› النشو» احترازًا عن السمن.

والثانية(*)|| قسمان: الأول المولّدة وهى التى تفضل جزءًا من الغذاء بعد الهضم التامّ ليصير مبدءًا لشخص آخر من نوعه. الثانى المصوّرة وهى التى تفيد بعد استحالته فى الرحم الصور والقوى والأعراض الحاصلة للنوع الذى انفصل عنه المنى.

الفصل الثانى

فى القوة الغاذية

فِعْلُ الغاذية إنما يتم بقوى أربع الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة. أما الجاذبة فمنها ما هى فى المعدة ومنها ما هى فى الرحم ومنها ما هى فى كلّ الأعضاء. أما فى المعدة فبيانها || من وجهَيْن: أحدهما أن حركة الغذاء من الفم إلى المعدة مشاهدة. وليست هذه الحركة إرادية لأن الغذاء ليس له إرادة أن يتحرّك؛ ولا طبيعية لأن الإنسان لو قلب حتى جعل رأسه على الأرض و رجلاه فى الهواء أمكنة أن يزدرد إزدرادًا تامًا. وإذا لم يكن طبيعية ولا إرادية تعَيّن أن يكون قسرية. فلابُدّ لها من قاسر وهو إما دفع من فوق أو جذب من أسفل. والأول باطل لوجهَيْن: أحدهما أنّا نجد المَرِئَ والمعدة فى وقت الحاجة الشديدة إلى

٣- ‹غاية›: تمام] أ م || ٦- الثانى: الثالث ج || ١٦- [أن] أ / مشاهد[ة] أ م || ١٧- ليس[ت] أ ج / هذه: هذا م || ٢٠- [إ]ما أ / [أ]سفل أ

الغذاء يجذبان الطعام من الفم عند المضغ من غير إرادة الحيوان. الثانى أنّا نجد المعدة يجذب الطعام اللذيذة الموافق لها بسرعة. فإن الإنسان إذا تناول غذاءً وتناول بعده حلوا واستعمل القىّ وجد ما يخرج بالقى من الحلو فى آخرالقى. وذلك تجذب المعدة إلى قعرها ففى المعدة قوة جاذبة.

وأما فى الرحم فلأنها || إذا كانت قريبة العهد بانقطاع الطمث عنها (٥) (٢١٣ ء م) وكانت خالية عن الفضول فالرجل يحس وقت الجماع الرحم كأنّها يجذب احليله إلى داخل. وأما فى كلّ واحد من الاعضاء فلأنه لولم يكن فى كلّ عضو قوة جاذبة لنوع من الخلط لَمَا اخْتصّ كلّ عضو بخِلْط خاصّ.

وأما الماسكة فـفِعْلُها فى المعدة أن يحتوى المعدة على الغذاء احتواءً تامًا بحيث تماسه من جميع الجوانب حتى لا يكون بَيْنَها وبَيْنَه (١٠) فرجة وليس ذلك لشدة امتلاء المعدة. لأن الغذاء || إذا كان قليلا وكانت (١٣١ ب ج) الماسكة قوية ولافتة المعدة اعتدل هضمه وقوى ومتى كانت المعدة ضعيفة. ولا يلزم الغذاء حدث فى || البطن قَراقِرُ ونفخ وبطوءُ الاستمراء (١٦٣ ب أ) والذى يدلّ على وجود هذه القوة فى المعدة. أن الحيوان إذا تناول غذاءً رطبًا ثم شرحنا فى ذلك الوقت بطنه وجدنا المعدة محتوية عليه لازمة (١٥) له من كلّ جانب حتى لا يمكن أن يسيل من ذلك الغذاء شىء، فدلّ ذلك على أن هناك قوة ماسكة. وأما إثباتها فى الرحم فلأنا نراها بعد اجتذاب المنى إليها منضمّة انضمامًا شديدا من جميع الجوانب منطبقة الفم بحيث لايمكن أن يدخل فيه طرف الميل، ولأن جِرْم المنى ثقيل فيقتضى النزول. فلو لم يكن فى الرحم قوة ماسكة لَمَا وقف. وأما فى (٢٠) كلّ عضوٍ من الأعضاء فلمثل هذا السبب.

٢- اللذيذ: اللذيذة أ || ٦-٧- الرحم كأنّها يجذب: كان الرحم يجذب] أ م || ١٠- المعدة: # أ || ١٣- لافتة: لاقتة أ ج || ١٤- [الـ]استمرا] م || ١٥- وجود: جودة م || ١٦- وجدنا: وجدت م || ١٩- منضمة: منضما] أ م / منطبقة: منطبقا] أ

وأما القوة الهاضمة فاعلم أن الهضم هو تغيير الغذاء إلى حيث يصلح لأن يصير جزءاً بالفعل من المغتذى، وله أربع مراتب: **الأولى** عند المضغ. فإن سطح الفم متصل بالمعدة بدليل؛ أن الحنطة الممضوغة تفعل فى إنضاج الرماميل فوق ما تفعله المطبوخة. **الثانية** فى المعدة.
٥ وهوأن يصير الغذاء شبيها بماء الكشك الثخين ويقال له الكيلوس. ثم ينجذب منه إلى الكبد. **الثالثة** فى الكبد وهو أن يصير بحيث يحصل منه الإخلاط الأربعة التى هى الدم والبلغم والصفراء والسوداء. **والرابعة** فى العروق وهو أن يصير بحيث يصلح أن يكون جزوًا من
٢١٣ ب م العضو والهاضمة لها فعلان: أحدهما أنها يحيل ما جذبته الجاذبة
١٠ وأمسكته الماسكة إلى قوام يتهيأ أن يجعله الغاذية جزأ من المغتذّى
١٣٢ ء ج بالفعل. والثانى أنها تهيء الفضل القبول فعل الدافعة كتلطيف الغليظ أو بكثيف الرقيق وأمثال ذلك. وأما الدافعة || فأنّا نجد الأمعاء عند التبرز كأنها تتنزع من موضعها لدفع ما فيها إلى أسفل، ونرى الأحشاء يتحرّك إلى أسفل. ولو لم يكن هناك قوة دافعة || لَمَا كان الأمر كذلك.

١٥

الفصل الثالث

فى القوة النامية

الجسم إذا ازداد لاتّصال جسم آخر به من جنسه فإما أن تكون
٢٠ الزيادة مداخلة فى أجزاء المزيد عليه أو لا تكون. والأول هو النموّ وضده الذبول. والفرق بَيْنَهما وبَيْن السمن والهزال أن الواقف فى النموّ قد

٢– وله: فله آ || ٦–٧ – [والثانى أنها ... و أمثال ذلك] م || ٨– موضعها: مواضعها م || ١٩– أخر: # أ / [من جنسه] م || ٢١– السمن: الثمن م

يسمن كما أن النامى قد يهزل. ومنهم من قال: إن الغاذية هى النامية؛ لأن الغاذية فِعْلُها تحصيل الغذاء والالصاق والتشبية. والنامية فِعْلُها هذه الثلاثة أيضا؛ إلاّ أن هذه الأفعال إن كانت على قدْرِ ما يتحلّل فهو الاغتذاء. وإن كان زائدًا فهو النموّ إلاّ أن فى الابتداء يكون قويًا جدًا أو المادة مطيعة فتكون وافية بإيراد المثل مع الزيادة، وبعد ذلك يضعف فلا ٥ يقوى إلاّ على إيراد المثل.

الفصل الرابع

فى إتمام القول فى القوى النباتيّة

١٠

محلّ القوة المولّدة والمصوّرة إنّما هو المنىّ وهو فضل الهضم الأخير. وذلك إنما يكون عند نضْج الدم فى العروق وصيرورته مستعدًا استعدادا تامًا لأن يصير جزءًا من جوهر الاعضاء. ولذلك فإن الضعف الذى يحصل من استفراغ المنىّ أقْوَى ممّا يحصل من استفراغ أمثاله من الدم. لأن ذلك يورث الضعف فى جواهر الأعضاء الأصلية والقوة التى ١٥ يستعدّ بها الأعضاء لقبول الحسّ والحركة الإرادية يقال لها القوة الحيوانية. واحتجّوا عليها بأن ما فى العضو المفلوج || من العناصر ١٦٥ ء أ المتنازعة المائلة إلى الانفكاك لا يبقى على الاجتماع إلا لسَبَب قَسْرىّ متقدم على الامتزاج. والمزاج وما يتبعه متأخّر عنه. فذلك التأثير أمر مغاير للمزاج وتوابعه وهو إما أن يكون قوة الحسّ والحركة أو قوة ٢٠ التغذية أو قوة أخرى. والأول باطل، لأن العضو المفلوج ليس له قوة الحسّ والحركة. والثانى باطل، لأن قوة التغذية لوكانت مُعِدّة لقبول قوة

١٣- الضعف: الضعيف ج || ١٦- [بها] ج || ٢٢- [قوة] م

الحسّ والحركة لكان النبات مستعداً لها فتعيّن الثالث وهو المطلوب. وهذه القوة هى التى يقال لها القوة الحيوانية.

واعلم أن مجموع القوى || التى فى النبات يقال لها النفس النباتية. وهى كمال أوّل لجسم طبيعى آلى أى من جهة ما يغتذى وينمو ويتولّد؛ فالكمال هو الذى يكمل به النوع. واحترزنا بقولنا «أوّل» عن الكمالات الثانية كالعلم وغيره من الفضائل، وبِـ«الطبيعىّ» عن الكمالات الصناعية مثل التشكّلات التى للسرير وغيره وبِـ«الآلىّ» عن كمالات البسائط العنصريّة.

المطلع الثانى

فى القوى الحيوانية

وفيه فصلان

٥

الفصل الأول

فى القوى الظاهرة

وفيه خمسة مباحث

البحث الاول: فى اللمس ١٠

وهى قوة منبثة فى جميع جلد البدن و يُدْرَك بها الحرارةُ والبرودة والرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والخشونة والملاسة والثِّقَل والخفّة واللزوجة والهشاشة. واللمس كما يشعر بالكيفيات فكذلك يشعر بتفريق الاتّصال، وعَوْدُه ومنفعتُه أن الحيوان الأرضى مركّب من العناصر الأربعة، وصلاحه باعتدالها وفساده بتغالبها. فلابدّ ١٥ وأن يكون له قوة سارية فى كلّيته بها تدرك المنافى ليحترز || عنه ولماّ ١٦٥ ب أ كان الذوق بِجَلْبِ النفع. وكان دفع الضرر أقدم من جلب النفع لاجرم كان اللمس أقدمُ من الذوق.

٢٠

٨- [خمسة] أ ج || ١١- [و] يدرك أ م || ١٤- فكذلك: كما ج \ [الأرضى] م || ١٥- فلابد: ولابد ج || ١٦- كليته: جملته م \ ليحترز: ليتحرز ج || ١٧- بجلب: لجلب م

البحث الثانى: فى الذوق

وهو قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان. وإدراكها مشروط باللمس لكنّه لا يكفى فيه الملاسة بل لابدّ فيه من متوسّط وهو الرطوبة العذبة التى فى الفم. وهى إما أن تتوسط على سبيل أن يخالطها أجزاء ‹ذات› الطعم ثم تغوص فى اللسان فيحسّ به وإما ‹أن› يتكيّف نفس تلك الرطوبة بالطعوم من غير مخالطة. فإن كان الأوّل لمْ يُفِدْ تلك الرطوبة إلا تسهيل وصول المحسوس إلى الحسّ، فيكون الإحساس بمجرّد الملامسة من غير واسطة. وإن كان الثانى كان المحسوس هوالرطوبة، فالإحساس بلا واسطة؛ وعلى التقديرَيْن فإحساس القوة الذائقة لمحسوسها من غير واسطة.

البحث الثالث: فى الشمّ

وهى قوة مودَعة فى زائدتَيْن فى مقدم الدماغ شبيهتَيْن بزائدتى الثدى يدرك ما يلاقيها من الروائح. وزعم بعضهم أن الرائحة إنما يدرك بأن || يتحلّل أجزاء الجسم ذى الرائحة ويخالط الهواء وتصل إلى الحاسة. وهو باطل؛ لأن المسك اليسير استحال أن يتبخّر تبخرا يحصل منه رائحة منتشرة انتشارًا يمكن أن ينتشر منها فى مواضعَ كثيرة روائح. كل واحد منها مثل الأوّل. فالحقّ أن الهواء المتوسّط يتكيّف بتلك الكيفية ويؤدّى تلك الكيفية إلى الشمّ.

٣- هو: هي ج || ٤- الملاسة: الملامسة ج || ٦- ‹ذات›: ذى] أ ج م \ به: # أ \ ‹أن› [ ] أ ج م || ٧- مخالطة: ان يخالطها شيء من الاجزا] م || ١١- لمحسوسها: بمحسوسها] ج || ١٣- [في] ج || ١٨- انتشارا] # أ || ١٩- وحد: واحدة ج م \ مثل: قيل م \ فالحق: والحق أ || ٢٠- تلك: # أ

البحث الرابع: فى السمع

وهى قوة مودَّعة فى العصبة التى فى || مقعر الصماخ تدرك ما يؤدّى اليها الهواءُ المنضغط من قارع ومقروع. ولا شكّ في أن الصوت القائم || بالهواء الواصل الى الصماخ مسموع. وأما الصوت القائم بالهواء الخارج فالحقّ أنه مسموع. لأنه لو لم يكن مسموعا لَمَا أدركنا جهتَه. والله أعلم.

٢١٤ ب م — ٥ — ١٦٦ ء آ

البحث الخامس: فى البصر

منهم من زعم أن الابصار بخروج الشعاع من البصر وملاقاته المبصر. وهو باطل من وجوه؛ **أحدها**: أن الابصار لو كان بخروج الشعاع عن البصر لَتشوّش عند هبوب الرياح واتّصل بما لا يقابل البصر. ولو كان كذلك لوَجَبَ أنْ يرى الإنسان بعض ما لايقابله. والتالى كاذب فالمقدّم مثله. **الثانى**: أنه لوخرج الشعاع من البصر فإما أن تكون حركته طبيعية أو قَسْرِيّة أو إرادية. والأوّل محال وإلا لكانت الى جهة واحدة. فوجب أن لا يُرى الشيء إلا من جهة واحدة. والثانى محال لأن القسر إنما يكون على خلاف الطبع ولا طبع؛ فلا قسر. والثالث محال وإلا لكان الخارج حيوانا متحركا بالإرادة. فيكون الابصار حاصلا له لا لنا. **الثالث**: أن الرؤية لو كانت بخروج الشعاع وملاقاته المبصر وَجَبَ أن تنخرق الأفلاك التى تحت فلك الثوابت حتى نرى ما فوقها من الكواكب

١٠ — ٢١٥ ء م — ١٥ — ٢٠

٤- في أن: بأن أ || ٥- الواصل: الداخلة أ || ٧- [والله أعلم] أ ج || ٩- [في البصر] ج ١٠-١١ - وملاقاته ... بخروج الشعاع: بعد «عن البصر» # ج || ١٢- عن: من ج \ [عن البصر] م \ البصر: المبصر] ج || ١٣- أن يري: ان لا يري] أ || ١٦- الشيء: الشمس] أ \ الثاني: التالي] ج \ لأن القسر: فان القسر] ج || ٢٠- تحت: تحدث] ج \ نري: يري] ج

والتالى باطل فالمقدم مثله. **الرابع**: ‹أنه› لو كانت الرؤية بخروج الشعاع لزم تداخل الأجسام عند إبصار ما فى باطن الزجاج.

ومذهب الشيخ(١) : أن الإبصار إنما يحصل بعد انطباع صورة

١٣٣ ب ج المبصر فى الرطوبة الجليدية || التي فى العَيْن وتأدّيها الى قوة أخرى

٥ فى مقدم الدماغ وإلا لَمَا كانت الصورة حاصلةً فى القوة المدركة فلا يقع بها الشعور. واحتجّ الإمام(٢) على ابطاله بأنه لو كان كذلك لَمَا رأيْنا

١٦٦ ب أ الأجسام العظيمة لاستحالة انطباع العظيم فى || الصغير. وهو ضعيف. لأن المنطبع هو المثال. ولا نسلّم أن المثال العظيم يستحيل انطباعه فى الصغير. والمشهور أن القريب إنما يُرَى أعظم والبعيدُ أصغر؛ لأن الأوّل

١٠ ينطبع فى جزء أعظم من الرطوبة الجليدية والثانى ينطبع فى جزء أصغر. لأن المرءى إذا كان على بُعْدٍ مغروض وتوهمنا خطَّيْن يخرجان من

٢١٥ ء م الباصرة ويلتقيان طرفي المرئى، فإنهما تحيطان بزاوية عند || البصر فترتسم صورة المرئى فى تلك الزاوية ثم إذا بَعُدَ عن ذلك الموضع. فالخطّان اللّذان يخرجان من البصر ويلتقيان طرفى المرئى على البعد

١٥ الثانى يحيطان بزاوية أصغر من الأولى فترتسم صورة المرئى فى الزاوية الثانية فيُرَى أصغر.

واحتجّ الامام(٣) على إبطاله بوجهَيْن؛ **أحدهما**: أن الناظر إذا نظر على عمود قائم على الأرض طوله عشرون ذراعا على بُعْدٍ عشرين ذراعًا

١- باطل: معلوم البطلان بالبديهة] أ ج \ مثله: باطل] أ || ٤- [التي] أ || ٥- الصور[ة] أ ج || ٦- بها: فيها] أ || ١٠- في جزء: في حشو ج || ١٥- الأولي : الاول] ج \ فترتسم: و ترتسم] ج

(١) . ابن سينا، *الشفاء* (*الطبيعيات* [النفس])، ٢\١٠٢-١١٣؛ *النجاة*، ٢\٥-٨؛ عيون *الحكمة*، ص. ٣٦-٣٨.

(٢)، (٣). فخرالدين الرازى، شرح عيون *الحكمة*، ٢\٢٣٠-٢٤٢.

ثم نظر فى تلك الحالة إلى شخص إنسان على بُعْدِ ذراعَيْن وكان بصر الناظر عند سطح الأرض الذى صار العمود والانسان قائمَيْن عليه فانه لا يرى ارتفاع العمود أصغر من ارتفاع قامة الإنسان مع أن الزاوية التى يرى بها العمود المذكور نصف قامة والزاوية التى يرى بها الإنسان أعظم من نصف قامة الثانى إذا أدرك البصر مبصرا وهوقريب ثم تباعد عنه بمقدار قليل فإنه لايراه أصغر مما رآه أولا . والوجه الأوّل إن صحّ بالامتحان فهو مبطل للمذهب المشهور والثانى ممنوع . و اللّه أعلم.

الفصل الثانى

فى القوى الباطنة

وهى إما أن تكون مدركة أو محرّكة. والمدركة إما أن تكون مدركة فقط أو مدركة ومتصرّفة. || والأوّل إما أن تكون مدركة للصور الجزئية || وهي الحسّ المشترك وخزانته الخيال وهو الذى يحفظ صور الجزئيات بَعْدَ ذوالها عن الحسّ؛ وإما مدركة للمعانى الجزئية كصَدَاقَة زيدٍ وعداوة عمرو وخزانتها الحافظة وهى التى تحفظ المعانى الجزئية. والثانية هى المتصرفة فى المدركات المخزونة فى الخزانتَيْن التركيب والتحليل وهى التى تركّب صورة إنسانٍ ذى رأسَيْن وجبلٍ من ياقوت. وهذه القوة إن

٢- [الذى] ج || ٤- التي يري بها: التي بها يري] م || ٦- فإنه لا يراه اصغر مما: مما به لا يراه اصغر فما] م || ٧-٨ - والثاني ممنوع: و ان لم يكن دعواهم في مقدار واحد والثاني باطل ممنوع ج \ [والله أعلم] م || ١٦-١٧ - كصداقة زيد و عداوة عمرو: كصداقة عمرو و عداوة زيد] م || ١٨- المدركات: # ج || ١٩- جبل: جبلا ج

استعملتْها القوة الوهمية تُسمّى مُتَخَيِّلَة وإن استعملتْها النفسُ الناطقة تُسمّى مُتَفَكِّرَة.

وأما الحسّ المشترك فإثباته من وجوه؛ **أحدها**: أنا نحكم على هذا الحبر بأنه هذا الأبيض والحاكم على الشيئين لابُدّ أن يحضره المقضى

٥ عليه وبه وهذا الحكم ليس للقوة العاقلة. فإن مدركاتها مجرّدة عن اللواحق المادّية ولا كذلك مدركات هذه القوة لايقال بأنّا نحكم على هذا

٢١٥ ب م الإنسان بأنه إنسان. || فلو كان الحاكم على الشيء يحضره المقضىّ عليه وبه لكان لنا قوة مدركة للكلى والجزئى. والتالى كاذب؛ لأن المدرك للكلّى هو العقل وهو ليس مدركا للجزئى لأن ما يدركه العقل فهو مجرّد

١٠ عن المادّة فلا يكون جزئيا. لأنا نقول: لانُسَلّم أنه يلزم أن يكون لنا قوةٌ مدركة للكلّى وللجزئى، بل يلزم أن يكون لنا قوة يدرك صورةٌ مطابقة للإنسان وصورة مطابقة لهذا الإنسان بأن نتصور ماهية الإنسان موصوفة بالعوارض الكلية؛ حتى يحصل من ذلك صورة مطابقة لهذا الإنسان. وتلك الصورة من حيث هى هى لا يمنع وقوع الشركة فيها وان

١٥ كان الواقع منها فى الخارج شيئا واحدا بالشخص فيكون هذا الإنسان

١٦٧ ب آ مدركا على وجه || كلى؛ فلا يلزم أن يكون لنا شيءٌ مدرك للجزئى من حيث هو جزئى.

الثانى: أنا نرى القطرة النازلة خطًا مستقيمًا فذلك إما أن يكون فى الخارج أو فى قوة فينا. والأوّل معلوم البطلان فتعَيّن الثانى ولا

٢٠ يخلو إما أن يكون في القوة الباصرة أو فى قوة أخرى. والأوّل باطل لأن

١- [القوة] آ || ٣- [و] أما آ م || ٤- الخبر: الحلو أ الجسم ج \ علي الشيئـ[ـين] ج || ٧- علي الشيء: علي الشيين] م || ١١- [يـ]ـلزم ج || ١٢- [ماهية] م || ١٣- موصوفة: موصوفا م || ١٥- في الخارج: في الاعيان] م || ١٦- لنا: لها ج || ٢٠- يخلو: يخلوا] ج

البصر لا يدرك إلا ما يقابله فى الخارج فهو فى قوة || أخرى ففى الإنسان قوة تدرك الأشياء الجزئية على سبيل المشاهدة وهوالمراد من الحسّ المشترك.

الثالث: النائم يري و يشاهد صُوَرا جزئية لا وجود لها فى الخارج وإلا رآها كلّ من كان سليمَ الحسّ وليس وجودها فى الحسّ الظاهر لأنه ٥ معطّل بالنوم. فهى فى قوة أخرى يدركها لا على سبيل التخيّل بل على سبيل المشاهدة وهى المراد من الحسّ المشترك.

وأما الخيال فهى قوة يتخيّل الأشياء ويدركها بعد الغيبوبة. وهى مغايرة للحسّ المشترك لأن صُوَرَ المحسوسات إذا انطبعت فى الحسّ المشترك كانت مشاهدة، وإذا كانت فى الخيال لمْ يكن كذلك. فالحسّ ١٠ المشترك غير الخيال.

وأما القوة المتخيلة فهى مغايرة للحس والخيال لأنها تركّب و تفصّل. والحس والخيال ليسا كذلك فهى مغايرة لهما.

وأما القوة الوهمية فهى تدرك المعانى الجزئية غير المحسوسة فهى مغايرة لما يدرك الصور ولما يخفظها ويتصرّف فيها. ١٥

وأما الحافظة فهى تدرك المعانى الجزئية ويحفظها فهى مغايرة لما يدركها فقط.

ومحلّ الحسّ || المشترك مقدّم البطن الأول من الدماغ، ومحلّ ٢١٦ م الخيال مؤخّره، والمتخيّلة والوهمية فى البطن الأوسط من الدماغ، والحافظة فى البطن المؤخّر. والذى يدلّ على اختصاص هذه القوى بهذه ٢٠

١- يقابله: ابصره] ج \ فهو: # آ || ٢- [علي سبيل المشاهدة] م || ٤- [يري و] آ م || [لـ]رآها آ \ كان: هو] ج || ٧- من: ب ج || ١٢- فهي: فانها] ج || ١٥- [لما] م || ١٥-١٦ - الصور ولما ... فهي تدرك: آ

١٦٨ ا المواضع || أنه اذا تطرّق الآفة إلى واحد من هذه المواضع اختلّ فعل القوة التى نسبناها إلى ذلك الموضع. وذلك يدلّ على أن محلّها هو ذلك البطن وإلا لما اختلّ فعلها باختلاله.

وأما القوة المحرّكة فهى إما باعثة أو فاعلة. أما الباعثة فتسمّى

٥ القوة الشوقية وهى إن كانت حاملة على طلب النافع والضرورى فتسمّى شهوانيّة وإن كانت حاملة على الغلبة فتسمّى غضبية. وأما الفاعلة فهى التى تصدر منها تحريك الأعضاء طاعة للقوة الشهوانية.

ومجموع القوى الحيوانية تسمّى النفس الحيوانية وهى كمال أوّل لجسم طبيعى آلى من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرّك بالإرادة. وأما

١٠ نفوس الحيوانات التى هى غير الإنسان فلمْ يظهر أنها مجرّدة أو

١٣٥ ج جسمانية لعدم || الإطلاع على البرهان.

والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

تم العلم الطبيعى من كتاب كشف الحقائق

١٥ وبتمامه تمّ الكتاب

والحمد لله رب العالمين

والصلاة علي خير خلقه محمد وآله أجمعين

١– أنه إذا ... هذه المواضع: ان الآفة اذا تطرقت الي واحد منها] ج || ٣– الي ذلك الموضع: اليه ج || ٤– [القوة] ج م || ٦– [فـ]تسمي أ م || ٧– منها: عنها م || ٨– [أوّل] ج || ٩– [ما] ج || ١٠– فلم يظهر: فلم يظهر لي ج || ١٢ – [والله اعلم ... والمآب] ج م || ١٥–١٧ – [وبتمامه ... أجمعين] أ ج